Copyright © King Saud University

المملكة العربية السعودية

# جامعة الرياض

UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

Riyad University
RIYAD, SAUDI ARABIA

No. ..... الرقم  Date. ..... التاريخ

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

الرقم ٤٦٠٩ ف ٣/٩٢٤

العنوان (حاشية العيثي على الآجرومية)

المؤلف حسين بن محمد العيثي

تاريخ النسخ القرن الحادي عشر الهجري

اسم الناسخ

عدد الأوراق ١٤٠ ورقة  ٢٠×١٥ سم

ملاحظات ٤١٥

ح ٠٤

Copyright © King Saud University

تقرير حواشي مجموعة على الاجرومية على
وجه التاليف كما يجول للشيخ
الامام العالم العلامة
الشيخ احمد ابن محمد العيشي
غفر الله له ولوالديه
امين

وبهامشه شرح الحلاوي على الاجرومية فاتحة
وبذيله تحرير ابن محمد الصنهاجي الشعيبي
اجزوم علم النحو وهو جمع وحد نحاة
وفوق جمعة ثلاث وعشر وشبهها بباب الجر بدخل
بمرنية فاسر حفها الله دار العلم اس
نوع القراءة اف اس

٤١٥ (حاشية الدسوقي على الآجرومية) ، تأليف الدسوقي
ج ٠ ع أحمد بن محمد خط القرن الثالث عشر الهجري
تقدير ١٠

١٤٠ ق ٢٧ س ٢٠×١٥ سم

٤٦٠٩ نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ٠
الازهرية ٤ : ١٨٤ ورد اسمه مع يوسف الدسوقي
١ ـ النحو ، اللغة العربية أ ـ المؤلف
ب ـ تاريخ النسخ جـ ـ حاشية على الآجرومية

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قوله الكلام اعلم ان الكلام في اللغة يطلق على معان منها الكتابة لقول عائشة رضي الله عنها ما بين دفتي المصحف كلام
الله ومنه الاشارة لقول الشاعر: ارادت كلاما فاتقت من رقيبها: فلم يك الا ومؤها بالحواجب: اي لم يكن الكلام الا ومؤها
بالحواجب ومنه قول الآخر اذا كلمتني بالعيون الفواتر: رددت عليها بالدموع البوادر: ولم يعلم الواشون ما كان بيننا وثم
حوايجنا بالضماير ومنه قوله تعالى قال آيتك الا تكلم الناس ثلاثة ايام الا رمزا والرمز الاشارة ويطلق ويراد به لسان الحال
ومنه قول الشاعر شكى الي جملي طول السرى: مهلا رويدا كلانا مبتلى: ومعلوم ان الجمل لا يتكلم وانما يستفاد منه الشكوى
من لسان الحال ومنه قول الشاعر امتلأ الحوض وقال قطني: مهلا رويدا قد ملأت بطني: ومن النحويين من يحتج على ذلك بقوله تعالى يوم
يقول لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد وفي الآية نظر ويطلق ويراد به كلام النفس ومنه قول الشاعر: ان الكلام لفي الفؤاد
وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا والكلام مشتق من الكلم بكسر الكاف وهي الجراح ومنه قول الشاعر اجرحكم ابيرى لا
تنام لكن جعرتنا فيه كلام: اي جراح ومنه قول الآخر وداو بلين ما جرحت بغلظة: فطب كلام المرء طيب كلامه:
ونبه ابن ابي الربيع هنا تنبيها حسنا فقال الاثر انه اذا كان حسنا اثر في النفس سرورا واذا كان قبيحا اثر في النفس فيصير
كما يوثر الجرح في الجسم قوله الكلام اطلقه هنا باب الكلام والشيء الذي يتوقف منه الكلام فحذفت الترجمة اختصارا ولان
الكلام واقسامه من المقدمات فلا يحتاج الى تبويب بخلاف الاعراب وما بعده من الابواب وقدم المص الكلام لانه المقصود بالذات
والكلمة مقصودة بالتبعية مذكورة في قوله واقسامه ثلاثة وال في الكلام يحتمل ان تكون عوضا عن المضاف اليه على مذهب الكوفيين
والاصل كلامنا او كلام النحويين ويحتمل ان تكون للعهد اي الكلام المعهود عند النحاة المعروف بينهم وهو ما استوفى القيود
الآتية ويحتمل ان تكون للحقيقة والماهية وهذا اولى لما قاله الشيخ سعد الدين من ان ال الواقعة في التعاريف الاولى ان
تكون للحقيقة والماهية والكلام مبتدأ واللفظ خبره والمركب المفيد صفتان للفظ وبالوضع متعلق بالمفيد وهو ضمير فصل لا
خبار بالمركب وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب على الاصح وسمي ضمير الفصل لانه يفصل بين الخبر والصفة وذلك انك اذا قلت زيد
هو القائم فلولا هو لاحتمل ان يكون القائم صفة لزيد وان يكون خبرا عنه فلما اتيت بهو تعين ان يكون القائم خبرا عن
زيد والخبر نعت للمركب قوله الكلام هو اللفظ قال ق في شرحه وقدم جماعة اللفظ كالمصنف لانه راس المقصود الاهم
اذ هو مدار حصول الفائدة المتبينة بحسب الخاطب فقال الكلام اي جنسه وطبيعته الحاصلة في الذهن المقصود من الكلم وهو الجرح
لانه يؤثر في النفس كتاثير الجرح في الجسم وفي اللغة للحن الذي هو التكلم نحو عجبت كلامك زيدا اي تكليمك اياه ويأتي النفس
يعبر عنه باللفظ المفيد كان يقوم بنفسك معنى قام زيد او زيد قائم فيسمى ذلك الذي قام بها كلاما وعليه اصطلح المتكلمون وهو
بانه المعنى القائم بالنفس ولا نعني به ما يشمل ما ليس بلفظ كالخط والاشارة والعقد والنصب ولا يطلق عليه بنطق به لسان
الحال كقوله امتلأ الحوض وقال قطني: مهلا رويدا قد ملأت بطني: وفي القاموس الكلام عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه ولم يكن
قال ابو النحاة هو اللفظ ولغة الرمي والطرح قيل مطلقا اي هو الماخوذ من ظاهر كلامهم وقيل من الفم خاصة ولفظت الرحا

الدقيق مجاز اي كما في الاساس ثم نقله النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يصح ان ينطق به
الانسان او الى ما كان من نوع ما ينطق به مما هو صوت مشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقا كزيد او تقديرا كالضماير
المستترة فانما سموها بذلك لانها مما بلاسها من العوامل استحضار الاخفاء معه ولا يسمى قال الراز وسمي الصوت لفظا
لكونه يحدث بسبب رمي الهواء به من داخل الرئة الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب ولا تتكيف صرفه على كلمات الجن
والملائكة اذ هي العالم واصوات كصرفه على كلام الجمادات المخصوصة وليس كلام الله تعالى الوارد
به لانبيائه ورسله واما القائم بذاته تعالى فكلام على عرف المتكلمين كاصطلاح لا على عرف النحاة وخرج بجمع الكلام في اللفظ الاشارة
والكتابة والعقد والنصب وتسمى الدوال الاربع ولا يرد عليه ان اللفظ بمعنى الملفوظ مجاز وهو مجتنب في التعاريف الا انه لد
مجاز مشتهر او لانه صار حقيقة عرفية والاولى انه مجاز عليه قرينة وهي قول المص بالوضع فهو منزلة قوله موضوع قيل وابدا
بالقول اولى لانه اخص اذ لا يقع الا على المستعمل واللفظ اعم اذ يطلق على المهمل كديز وعلى جنس مقلوب زيد وجعفر كما هو
قول بعضهم البعض وقيل البعض اللفظ اولى لانه متنازع فيه وانفرد القول باطلاقه على الراي والاعتقاد اطلاقا شائعا
متعارفا دون اللفظ والاول رجح على ابن هشام واجاب عن حديث ايثار القول على اللفظ بان جمهور النحاة وغيرهم من علماء
الشرع لا يبعثنا حقيقة يقصد بها التمييز التام وانما الغرض بها مطلق تمييز الشيء ليعرف انه صاحب هذا الاسم وهذا الغرض لا يخل
به استعمال الجنس البعيد وما دخل على هذا على اهل هذه الصنعة الا من رؤية مناظرة المشارقة نهم في علوم اهل العقول مع عدم
رعاية مقاصد ارباب العلوم انتهى وليس يظهر لضعف الفصل فيما بين سوا الحكم وفيه نظر قوله اللفظ هو لغة الرمي والطرح
واصطلاحا هو الصوت المعتمد على المقاطع اي المخرج من مخارج الحروف والصوت على قسمين شاذخ ويقال له غفل وهو ما لا حرف فيه
كغالب اصوات الحيوانات وغير شاذخ وهو المعبر عنه باللفظ وهذا قيل فيه هو العمدة على مقطع اي مخرج من مخارج الحروف
تنبيه لو عبر بالقول بدل اللفظ كان اولى لان القول جنس قريب لا يقع على المهمل قاله ابن هشام قلت وقد يقال لا يرد بين
التعبير باللفظ والتعبير بالقول لان كون اللفظ يقع على المهمل خرج بقوله فيما ياتي بالوضع فلنا ملو والله اعلم
والمراد باللفظ الملفوظ كقول بعضهم هذا درهم ضرب الامير اي مضروبه فان قلت التعريف لا بد من اشتماله على
جنس وفصل وشان الجنس الشمول للمحدود وغيره وشان الفصل اخراج ما عدا المحدود مما بالكم اخرجت بغير الفصل
قلت قد اجاب عنه بعضهم بان الجنس ينقسم الى قسمين جنس اعم من الفصل مطلقا وهو لا يخرج به شيء من جنس
اعم من الفصل من وجه واخص منه من وجه وهذا هو الذي يخرج به لجهة خصوصه عما احتمله الفصل بجهة
عمومه واللفظ في هذا المقام مع بعض الفصول الاخرى المفيد به ذو النسبة المثلثة فلذلك احترز به قوله المركب
هو لغة ما ركب من شيئين فاكثر وهو مشتق من التركيب وهو لغة ضم شيء الى شيء واصطلاحا ضم كلمة الى كلمة
اخرى تتمة كان من حقه رحمه الله تعالى ان يقول المركب وجوبا اذ تقديرا كما قال ابن عصفور ليدخل نحو لفظ لا
ونعم في قول القائل اجيبا لمن قال ايقوم زيد بقوله نعم ولا لان التقدير نعم قام زيد ولا يقوم زيد فهو كذلك فعل الامر
نحو قم لانه مركب من فعل وفاعل قوله المركب اي حقيقة او حكما فيدخل نعم ولا فان الكلام هو المفيد بقرينة ما عند

الجمهور خلافا لمن لاحظه والتركيب الذي يستلزمه المركب ناقص كلمة الى اخر اعلم وجه يغير اوضح كلمة الى اخرا
ملفقا وهذا الثاني هو المناسب لكلام المصنف فيما يأتي فيما يغير لا غيا وعبارة اخر انكرار والمركب من ٧ لا يسقط
يسقط فيه كلمتان فاكثر وتركيبها ناقص كلمة الى اخر **قوله** الغير هو لغة ما افاد بابرة تا وبعبارة اخر ونحو
ما حصل له مالم يكن عنده كما واصطلاحا ما دخل على ما مضى حبس السكوت عليه وبقي حبس السكوت عليه ان لا
يصير السامع منتظرا لشيء اخر انتظارا تاما بعرفهم الصحيح والانتظار التام هو الذي يبقى مع المسند بدون المسند
اليه او مع المسند اليه بدون المسند وهو مشتق من الغاية وهي لغة ما استغرق شيئا من علم او مال غيرهما واصطلاحا
ما يكون الشيء به احسن حالا منه بغيره وقال ف ترجمه المغير اسم فاعل من افاد اذا تكلم به السامع على معنى
من شانه ان يحسن السكوت عليهما او يحسن عليه بحيث لا يبقى السامع بعد فهم المراد منتظرا لشيء اخر انتظارا
تاما كالانتظار الذي يبقى مع المسند كقايم بدون المسند اليه كزيد قايم ويبقى مع المسند اليه كزيد بدون المسند كقايم وا
عبرة بالانتظار الناقص كانتظار الفضل لصاير انواعه والحال والتمييز فدخل بيه وما استحال عنا لصيرورته
السماء وحملت الجملة مالم يفهم السامع معنا لا ابتدا. مفردة اخر ايه ومالم يفض التكلم لنوع اسمه او فعل فدخل
ومالم يحمله السامع نحو السما. فوقنا والارض تحتنا وهو ما كحد ابراهيم وحرز به بعض المتاخرين خلافا لابن مالك
اشتراطه تجرد البابرة وفصد بها انه يلزم عليه كون المركب كلاما وغير كلام اذا فصد به ما يحتمله ثم مر يحتمله
او صدر منه بلا قصد ثم صدر منه بقصد وتعذر الزمان او المحاطبة لا يخرجه عن كونه واحد اللغة وعرفا قال
استاذنا رحمه الله وفيه نظر **تنبيه** بين اللفظ المركب والمغير عموم وخصوص من وجه يجتمعان في مثل زيد قايم
ويوجد اللفظ المركب بدون المغير الافادة في ان قام زيد وترجل الافادة بدون اللفظ المركب كالاشارة واخواتها وكل منهما بينهما
وخصوص وجهي يتحرز بخصوص كل منهما عما يشارك عموم الاخر ويحترز باللفظ المركب عن زيد وعمرو الزوال الاربع
الاشارة والكتابة والعقد والنصب كما مر اذ كل منها مغير وليس بلفظ مركب ويحترز بالمغير عن طير كبا غير المغير كما في
غير غلام زيد والمرجح كعلك والاسناد الزايل الاسناد كقام فام والمسمى بدير فخرج والمتعلقين للخاطب كالسما. فوقنا والارض
تحتنا على راي ابن مالك اذ كل منهما لفظ مركب وليس بمغير **قوله** بالوضع احتراز عن اللفظ والمراد بالوضع اللغوي
بان يجعل اللفظ دليلا على المعنى **قوله** بالوضع اي بسبب الوضع اي
ان يكون الافادة لكونه بسبب الوضع بحيث يكون الثاني **قوله** بالوضع يشمل الحقيقة والمجاز وهو الصحيح ان المجاز موضوع
ايضا لكن بالنوع **قوله** بالوضع احتراز عما وضع اللغة بقبيل نعم الله تعالى وهو الصحيح وعلى كل فوم لفتهم بالوضع
النازل بها عليهم وقيل تتعدد بان الهم الله تعالى كل قوم من يعلمهم لغتهم **قوله** الكلام اخ ولم يقل ناطق واحد
لاحتمال انه ليس اناطقا ما وهو احترز به عن المستلم والنفس اما يكون لا مع نطق فلا احتراز **ف** قال في ترجمه وترك المتعلق
اشتراط صدور الكلام من ناطق واحد احتراز الامر ليصلح اشتمال علم الذي كرجرحه بعلا لهو مستقبل ويذكر الاخ وما علة
او مضرع فلا يسمى ذلك كلاما لعدم ما قال بعضهم التحقيق صدور الكلام من ناطق يتصور بهذا الكلام نحو الاسناد



والاسناد انما يتصور صدوره من واحد فيتغير ما قاله المتاخرين من المجز الذي ذكره ٧ اخ انتهى. بالفرنية وفي
عدوله عما ذكره المركب بالاسناد الى تغيره بالمغير نوع مجرد ارتضاه. وعلل الخلاصي ذلك بما حاصله تخصيص
النحاة الكلام بالمغير لا دليل عليه ٧ يرفض المحققين اجابوا عنه بانه امر توضع عنه النحاة ٧ اشارة الى اصطلاح
تنسحة على حد الكلام والكلمة تمام واحد الكلم فهو ما تركب من ثلاثة اجزاء اسم ٧ وهو اسم جنس جمعي ٧ اجمع خلافا
لما وقع في الشذور ٧ له واحد من لفظه واسم الجنس غالبا يسوي بينه وبين واحده ٧ لم جمع وانما قلنا اسم جنس جمعي ٧ انه يدل على
جماعة من الكلمات اقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التانيث وانه اذا زيد على لفظه تا. التانيث بفيد بين كلمة نقص معنا عن
الجمع وصار بمعنا ٧ الاعلى الواحد وذلك نحو تمر وتمرة ونخل ونخلة وهذا حد فاصل اسم الجنس الجمعي وهو ما يفرق
بينه وبين واحده بالتا. والتابع المفرد وهو ما يفرق بينه وبين واحده بالتا. والتابع الجمع نحو تمرة وكما. ومنه
ما يفرق بينه وبين واحده بالحاء بيا. النسب وهو في المفرد نحو رومي وزنج زنجي والجمع **قوله** نحو
اللبك المركب اخ اعلم ان كل مركب صادر عن فاعل مختار لا بد له من علل اربع وقد يزيد الشيء بالنسبة الى علة واحدة او اثنتين
او ثلاثة واذا عرف بالاربع كان اكمل من ذلك فان كل ما عرف بثلاث كان اكمل مما عرف بالباقي واذا عرف
بالعشر كان اكمل مما عرف بالباقي الواحدة وقد لا يشتمل على شيء مما ذكرنا له على) او على بعض ما ذكر نا كالعلل
٧ الاربع هي العلة المادية وهي ما منه ذلك المركب بالقوة والعلة الصورية وهي ما به ذلك المركب بالفعل والعلة الفاعلية
المؤثرة ذلك حقيقة او عادة والعلة الغايية وهي الباعث على ايجاد ذلك وقد لا يخرج علة له ذهنا مطولة له خارجا
كالخشب والصورة الحاصلة بعد تركب الاجزا. وكالجلوس بالنسبة للسرير وتعريفه المحد مشتمل على الاشارة الى العلل ٧
الاربع المادية وهي اللفظ والعلة الصورية وهي الهيئة الاجتماعية الحاصلة بعد التركيب والعلة الفاعلية وهي المركب
وليس بصريح بها لاستلزام التركيب لها. المركب ٧ ابرله من مركب والمركب هو العلة الفاعلية اذ هو المؤثر في ذلك الشيء. الظاهر والعلة
الغايية وهي الغاية في **ف** وقال في شرحه **خاتمة** علم ان تعريف الكلام انه مركب يصدر عن فاعل مختار وهو المتكلم وكل امر
ذلك ٧ قوله من علل الاربع علة مادية وهي ما منه ذلك الشيء بالقوة كاللفظ فانه علة الوجه المخصوص وعلة صورية وهي ما
منه ذلك الشيء بالفعل كالتركيب فانه علة غايية وهي الباعث على ذلك الشيء كالافادة التي دل عليها المغير فانها وعلة فاعلية
وهي المؤثرة في ذلك الشيء وهي المتكلم المتركب الذي استلزمه المركب فانها يدل بهذا اشتمال التعريف على العلل الاربع **قوله**
واقسامه جمع قسم اي نسبي وكلاهما غير صحيح فان قسم الشيء ما كان منفردا جانسه واخوه منه ولو كان ٧ اسم والفعل والحرف
منفردا جانسه الكلام ليصح حمله عليها كقولنا ٧ يصح حمله عليها اما عدم صحة حمله على الفعل والحرف فواضح وكذا عدم صحة
حمله على ٧ اسم ٧ كلمة دلت على معنى في نفسها والكلمة غير صوتا بانا فراد المفرد والغير المفرد ٧ يكون كلاما خلافا لما مر
كلمة وتكلمنا التغيران ٧ حاجة اليه واقسام الكلام باعتبار ذاته اما شيوعا اثنا. وباعتبار عوارضه ٧ يتصف بها
الامر ونهي وتمني وترجي وغير ذلك عما هو مبين في محله وقسيم الشيء. ما كان مباينا له وغيره جامعه تحتا اما كلي وليس هنا
اصل كلي يتوزع ٧ اسم الفعل والحرف تحته فلذا احتاج الشيخ خالد الى الجواب عن المصنف والمقسم المحل الذي ورد بنا عليه

القسمة والتقسيم عبارة عن ضم الاجزاء وعبارة الجزء والتقسيم عن فيوده الى الماهية فقسم الافعال بامتيازه
مثلا اذا اردت تقسيم الكلمة الى اقسامها ضممتها الى بعضها واردت بالاسم ثلثة الكلمة لبعضها دالة على معنى في نفسه
ولم يقترن باحد الازمنة الثلاثة وضما واردت بالفعل ثلثة الكلمة لبعضها دالة على معنى في نفسه واقترانها احد الازمنة
الثلاثة وضما واردت بالحرف ثلثة الكلمة لبعضها دالة على معنى في غيره الا في نفسه وبهذا صارت الاقسام متمايزة منفسمة
وتقسيم واقسام وقسم وتقسيم **قوله** واقسامه المراد بالاقسام الاجزاء الجزئيات وانما عبر بالاقسام تركيبا للمجاز ليصلا
يتوهم المبتدي انه لابد في الكلي من وجود جميع جزئياته وانسبابه وهم الى توهم ان المراد بها الاجزاء الحقيقية لكونها
التي ترد عرفا والمقسم المحل الذي ورد عليه القسمة والتقسيم المعبر عنه بالواحد على وجه مختلفة وذلك في قسمة
الكلي المشترك ليحصل امور متعددة تسمى اقساما له بعد عبارة عن ضم الخاص الى العام على ما سر في ضم البعض الى الجنس والعرضيات ليحصل
نوع وبسيره حتى اطلق على فعل يحصل المركبات التقييدية كالعرضيات وان كانت العبارة موهمة لوجود الخلو مثلا اذا اردت
تقسيم الجنس الى انواعه ضممت اليه مقسومه الذي يتميز به الغير فيحصل نوع اخر وهكذا فعل يحصل سائر انواعه ويسير فيه
حتى اطلق واذا اشعرت بالعبارة بتراخي منه الحكم **ف** في شرحه تنبيه التقسيم عبارة عن ضم الخاص الى العام ليحصل نوع
قسم وضم جزء البعض الى الجنس ليحصل نوع ويسير حتى اطلق ليحصل نوع ويسير فيه ليحصل المركبات التقييدية مثلا
اذا اردت تقسيم الجنس الى انواعه ضممت اليه مقسومه الذي يتميز به الغير فيحصل نوع ثم تضم اليه العامل ليحصل نوع اخر
وهكذا حتى يحصل سائر انواع قسم الشيء ما كان منه رجا تحته واخص منه كالجسم بالنسبة الى الجوهر والاسم والفعل
والحرف بالنسبة الى القول والكلام وقسم الشيء ما كان رجا بانه تحته اصل كلي كالاسم والفعل والحرف المندرجين
تحت القول او الكلمة والانسان والفرس المندرجين تحت الحيوان **قوله** واقسامه اي اجزاءه التي يتركب كلامها وليس المراد اجزاءه
التي يتقسم بها والمراد بتركيبها من جمع عما وتركيبه من الجمع مع الحرف اي انه يصرف به ولا يقيمه **قوله**
واقسامه ارجع الضمير الى الكلام كما هو الظاهر كان من تقسيم الكلي الى اجزاءه وارجع للكلام بمعنى الكلمة او الكلمة المعهودة
من الكلام او للبعض كان من تقسيم الكلي الى جزئياته وسياتي الكلام به الشرح على ما ارجع الضمير والفرق بين التقسيمين **ف**
وقال في شرحه لعل انسبقه الى هذا التصوير الزجاج وذكر وا في حقه وذكروا في مرجع هذا الضمير وجوها منها ان الضمير راجع
للبعض بدون تغيير فعلى راي من جعله مرادفا للقول ينقسم الى المركب والمفرد وعلى راي من جعله اعم منه لا يحتاج
فيما ذكره المصنف كما سيجيء وليسر واحترازا ومنها ان الضمير راجع للكلام بمعنى القول على ما سبق في الاستدراك ذكره في التعم
في بعض اخر وهو المطلع عليه ومنها ان الضمير راجع بمعناه العربي ولكنه اراد به الاقسام الاجزاء بالمعنى الاعم
العام وهي اعم من الاجزاء الحقيقية التي ينعدم الكل بانعدام شيء منها كالجيوانية والناطقية لزيد بخلاف نحو الشعر
والبصر له والورق والاغصان للشجر والبعل والجدد للكلام ومنها ان الضمير راجع للكلام كذلك لكنه يجوز في التعبير
بالاقسام عن الاجزاء بان كان الكلام مركبا لابد له من اجزاء يتركب منها كما ان يستثنى من هذه الجملة جواب عن
سوال تقدير وهو ان يتركب الكلام وكانه قال اجزاءه التي يتركب من مجموعها وجملتها من كل وجميع ولا ينعدم بانعدام بعض

ثلاثة

ثلاثة **قوله** واقسامه اي ودعلوه ترد بلزوم على جعلها اقساما حقيقة للكلام كما هو المتبادر اردت
الاسما بالاسم والافعال بالافعال او تقدير مضاف لهما اي جنس الاسم وجنس الفعل وكذا ما بعدهما
وبهذا يندفع مع التكليف ايهام اعتبار التركيب اذ هي اقسام له لا يكون الا كذلك وبهذا ايهام تصور الجنس مركبا في ذاته
ما لا يخفى مع جعل كونها اقساما للكلام خلاف المتبادر الغالب بلا برهان لما بين مجازية الاقسام لكونها احوالا وس
رجوع ضميرها للبعض مع كونها ايضا غير بالوصف الاستدعاء جعل افساما للكلمة وما تحتمله الالفية غير منجية من التشعري
والماتريدية والله اعلم **قوله** واقسامه اقسام الكلام كله **قوله** ثلاثة قال **ف** في شرحه لا رابع لها خلافا لابن
جعفر بن صابر في ذهابه الى ان اسم الفعل قسم رابع سميا له خالفة ذاته خلافا الفعل فيما وهذا الفول حدث بعد انعقاد
الاجماع على انحصار اجزاء الثلاثة فلا يعتد به فان ابن هشام والدليل على الانحصار في هذه الانواع الثلاثة الاستقراء دار عليها.
هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا الا هذه الانواع الثلاثة فلو كان نوع ثالث رابع لعثروا به ولان الفرد وما اريد به
كالبعض على راي اما ان يدل على معنى في نفسه ولا اقترانه احد الازمنة الثلاثة وضعا او الثاني الاسم
والاول الفعل وفيه مناقشة على ان ابن مالك قال في شرحه للعمدة لا حاجة الى دليل حصر الكلمات بل ينتفي عنه كما ينتفي
عن دليل حصر الحروف **قوله** اسم وفعل وحرف لانها ثلاثة اقسام الكلام لانه لو كانت اقسامه الكلمات
مندرجة تحته ولو كانت مندرجة تحته لصح حمله عليها الى اخر ما سيجيء في الفرلة **قوله** واقسامه ثلاثة الخ قيل
ولا يختص هذا باللغة العربية بل كل لغة لا تخلو عن هذه الثلاثة يعرف كل عاقل بالبداهة وينتقض بالخيال **قوله** اسم
وفعل وحرف العطف بالواو في تقسيم الكل الى اجزاءه مقتضى الاشعار بعدم الاجتماع والانزاج تحت المقسم والمعطوف
بالواو في تقسيم الى الكل حتى بيانه او لان العطف بالواو لاشعار بالانضواء وعدم الاجتماع **ف** وقال في شرحه بعد التنبيه
السابق اذا علمت ان قول ابن العلج من قال ان قسمة الكلام الى ثلاثة لزيادة العلم ورسوخه اقساما
للكلام كالصنف واطلاقه كما عرفت وعليه لا مر من تقسيم الكل الى اجزاءه كانقسام السكنجبين الى خلو وعسل وكذا
على من جعلها اقساما للكلام كما يعطيه ظاهر الاية ومنع من ان جعلها اقساما للكلمة كما ذهب اليه الجاحظ والنظام وعليه
الجمهور من تقسيم الكلي الى جزئياته كانقسام الحيوان الى انسان وفرس والواو في الاول احوجه سر او الفرس وبينهما مخالفة حمل
تقسيم على كل واحد من الاقسام بالاسم كلمة بخلاف الاول اذ لا يصح الفعل مثلا كلام ولا الحرف كذلك فاقسام
بالنسبة للقسم جمع قسم وبالنسبة لبعضها مع بعض جمع قسيم وفرعلنا الفرق بينهما ان الاسم في الاول
لاخبار به عنه ولانه لا يخبر جعد كلام بل يسمو عنه بالفعل لانه يتبع احد اركني الاسناد ما يخبر به لا عنه واخوه
الحرف لانه لا يخبر به ولا عنه ولا رعنا لغة الطرف كرف السيف **تنبيهات** الاول فلنا من مجموعها الاس
جميعها لان التركيب الواقع منها نوعان نوع لا يفيد فايدة الكلام وهو ستة اقسام حرف نحو ليتما جاء وانما نحو
الرجل لا اسناد بينهما نحو علام زيد بعلو وحرف نحو فاعلم بعلو واسم نحو حبذا اسم وحرف نحو ذلك ونوع
يفيد فايدة الكلام وهو اجمالا ستة ايضا اسمان بعلو واسم بعلو واسمان بعلو وثلاثة اسما بعلو واربعتها اسما جملة

الفعل وجوابه جملة الشرط وجوابه على رأي الجمهور بهما أو بالشرط خلافا لابن الرضي خلافا لابن مالك
جزء الشرط وجواب القسم وحذف السيد بأن جواب القسم وحذف الكلام وحذف الكلام والشرط مجموع الشرط والجزاء.
الثاني مبني لأنه اسم للمعرف وعلى الحركة لأنه متضايف عنها واقتضاؤها إليه ولهذا قدم عليهما والثاني بقلا
لدلالته على الحدث وهو الفعل حقيقة والثالث الحرف والرفع على طرفا وفضلة من الكلام **قوله** اسم وفعل وحرف **تنبيه**
اعترض على الحد باعتراضين الأول لم قال الاسم وفعل وحرف ولم يقل اسما. وافعال وحروف الثاني لم قال جاء. لمعنى والجواب لم يقل
بـ الاسم الفعل مع أن كلا واحد منهما جاء. لمعنى والجواب كما قال الشارح أنه تميز من حروف الجر نحو الزاي من زيد والعين من عمرو
وغير كما أنه أراد بالمعنى غير الاسم جاء لمعنى به نسبته والحرف جاء. لمعنى به غير كما أن الحرف يدل على معنى واحد والاسم والفعل والحرف
كل منهما يدل على معنيين فالاسم نحو جاء. زيد فجاء يدل على الماهية وعلى التلبس وكذلك الفعل يدل على معنيين الحدث والزمان
والجواب عن الأول أنه أراد معنى المعنى كل واحد منهما ومعنوله ثنتان. مفرد فلذلك المطوف عليه لطباقه بقوله **قوله** جاء.
أي وضع تسمية للمعنى باسم ناقله الأول المجيء لا يتصور به الحرف ناقله وبعبارة أخرى أي وضع وهو مبني بأنا أسناده ما للنسبة إلى
السبب أي التسبب الفاعلي الأول المجيء. حقيقة الواضع ومجازا ناقل آخر أي وضع وغير بالمجيء بمعنى الوضع مجازا أي نقل عن الغير **ف** وقال
بـ شرحه وقوله جاء. المعنى جعلة الحرف أي وضع وضعا كليا المعنى غير مستقل بالمفهومية كما سيأتي وضعه. آخر حروف الجر وفيه
تجوز والمعنى لغة القصور من عنى أي قصر من غير اعتبار قصر ما من الأشياء بالفعل أو بالقوة وله اصطلاحان مشتركان أحدهما
ما يقصر بالفعل عن الدخل والثاني ما يمكن أن القصور من الأول وهو المراد هنا مصدر بمعنى القصور زنة مفعل كمقعد أو مفعلة
مفعل الماهية مطلق كمر من تجعيد واصل معنى مفترق اجتمعت الواو والياء السابق بنهما ساكن قلبت الواو ياء. وادغمت وكسرت
الميم للمناسبة فصار مجرد احرف الياء. بترتيب النون ثم قلب الياء. ألفا للدفاع عنه وهمز بكل ياء. أو واو تحركت وانفتح
ما قبلها قلبت الفاتح حرفها عنه التنوير فيه فجيهات **تنبيه** قال الاستاذ ناوا حترز بقوله جاء. لمعنى عن
حروف التهجي سواء كانت احرفا. كلمة كسميات الزاي والياء. والراء التي هي احرفا. زيد اولم تكن احرفا. حروف التهجي لا معنى لها
مكتفيا بالوضع لا نها حروف معاني ومن قال احرف التهجي احترز بقوله جاء. لمعنى عن
الاسم بالمسمى فان حروف التهجي انما هي مسميات اسما حروف التهجي وسمي فيه الخليل الاصابه بيراكيد تنطقون
بالجيم من جعفر فقالوا جيم جيدا انما نطقت بالاسم ولم تنطق بالمسمى بقوله **قوله** جاء. لمعنى بالم تجيء لمعنى
يكون حرفا نحو يا. **قوله** الخ والاسم الخ اذا اردنا معرفة كل واحد من نوعي الثلاثة بانفراده فالاسم الخ انما فمن نحو
الثلاثة بالتقديم ذكرها وجردنا منها سيتعلم من تنوين ذلك **قوله** يعود عبر به ومن يعلم لان العلم يتطلق بالكليات
على فرد والعرفية تتطلق بالجزئيات ومراده الاجزاء والافراد جزئيات وان كانت كليات في نفسها لان مراده بعرفه بالاسم
الخ اي افراد الاسم بدليل افراد الاسم والفعل والحرف لا بيان الحقيقة والماهية لانه لم يشرع في ذلك وبعبارة أخرى الانه لم يذكر
ذلك تسهيلا على المبتدئ لان الحرف يتوقف على اجناس وبعد وكثرة جامعا مانعا وتمييز الحد حتى يسلم الاختلال وينكشف
للاتباع على الشعار وبسبب الخلاف **ف** وقال في شرحه ولما ذكر اجزاء الكلام التي هي كما مثلنا ثلاثة وكان الكلام بعد التقسيم

الكلام



ظهر ما يميز كل واحد من الأقسام عن الباقي ليلا تضيع فائدة التقسيم وكان التمييز بالعلامات واجبا ولا انعدامها
اسهل على المبتدئ من التمييز بالحدود الظاهر أن الحد يتعسر الاحاطة بجميعه وتعلمه عليه شرع في ذكر علامة
كل واحد منها الشهيرة في تمييز عنه ما تيا بالواو. الفصيحة وهي الرافعة في شرط مقدر قبلها والاسم المتقدم
في التقسيم اي ما صرفاته والفراء كم تمر زيد ورجل وجر عرفا ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الأزمنة الثلاثة وضعا
مضمرا كانا ومظهرا كزيد ومسمى كذا **قوله** بالاسم اي اعلم ان الاسم خبر المبتدأ وعلامته ان توضع واشباهها فانك
يكشف عن حقيقة وضعه وقولهم في حد الاسم ولم يقترن بزمن لا يرد عليه اسم وآخر الا ولفظه نسمع لهي الزمان
والشيء لا يقترن بنفسه مع لو قالوا ولم يدل بل لخرجتا **قوله** بالخفض والتنوير الخفض عبارة كوفية والجر عبارة بصرية والخفض
خاص بالاسماء ونحو مقابل الجزم في الأفعال والخفض مما يدرك بآخرها والتنوير ايضا لذلك لما عدا ما يدرك بآخرها من
آخرها والالف المسورة نحو حبرا. وحبلى والالف المقصورة نحو بشرا وحبلى وذا وايا. النسبا وهي يا. مشددة تلحق
الآخر لتدل على النسبة الى ملحوقها مثل قولك مكي سوا. وقرشي وتميمي وكوفي وبصري ولحاق تختص وكرسي وبا
الاضافة مثل قوله سبحانه وتعالى يا عبادي والتا. المربوطة التي يوقف عليها بالها. نحو عايشة ومسلمة وما اشبه
ذلك **قوله** يجر وبالخفض قال **ف** وجه شرحه اي يتميز عن كل من قسيميه الفعل والحرف بصحة الخفض الخ وهو ما
مشى عليه المصنف من كون الاعراب لفظيا تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وعلى ما مشى جماعة من كونه
لفظيا اثر ظاهر او مقدر الخ اي الكلمة نحو بعد الكسرة وما ناب عنها وانما اختص الخفض بالاسم وجعل علامة عليه
لان الخفض مختص عنه والجر الاسم والجر الخفض بالاسم نحو مررت بزيد وذا علام زيد الفاعل والمبتدأ
الله الرحمن الرحيم على اي والجواز الجاز اما الجر واما المضاف بالتبعية اذ العامل في التابع هو العامل في المتبوع
على الصحيح على الاضافة نيابة يرد ايضا بالجر بالمجاورة والتنوير هو ان يجر بالجر بالمضاف والجر بالحرف شارح اللمحة
خلافا لبابة الشذور **تنبيه** قال بعضهم وتاخير التنوير عن الجر كما فعل المصنف من تقديمه عليه كما صنعه ابن مالك
في العمدة لتاخيره عن اجتماعهما **قوله** بالخفض والتنوير جمع بين العلامتين ولم يقتصر على احدهما لان بعض الاسماء لا يقبل
بعد الخفض ويقبل التنوير كالاسماء الآتية الا بتراء وبعضها بالعكس كالاسماء الممنوعة من الصرف **قوله** والتنوير الواو يعني
او التي لمنع الخلو في الاسم لا يخلو عن احدهما وقد يجتمعان لا بمعنى مع لانها تمنع باشتراط اجتماعهما وبعبارة اخرى لانها تقتضي
اشتراط اجتماعهما وبعبارة اخرى ابن لان على لا بمعنى مع الخ ولا يخ بعبارة على ما تقرر لان ما تقدم المعية وان كان لا يتغير بها ذلك لا
لان ما يفيد ذلك وبعبارة اخرى لا انها باقية على ما تقرر لها ولكن بمعنى مع **قوله** بالخفض الخ اي بصحة خفض الخفض الخ والمراد بالصحة
بـ مثل هذه الصحة اللغوية لا العقلية والشرعية لان هذا مبحث لغوي والصحة اللغوية ان يسمع ذلك من كلام العرب او يقاس عليه **قوله**
بالخفض اي بصحة دخول او وصول الخفض الخ بالعلامة بصحة الدخول او فيه لا الدخول بالفعل اي يقع لغة او يدخل عليه او يقبل الخفض الخ
والمراد بالخفض الخفض والتنوير والمحل والمراد بعامل الخفض الجر والاسم والاثنان لهما على الاتم **قوله** والتنوير قال **ف** في شرحه
ويعرف ايضا بصحة لحوق التنوير له نحو الاصل مصروف نونت الكلمة اذا لحقتها نون ساكنة آخرها نونا وجه الفرق قال ابن هشام نون ساكنة

وقال في شرحه انه اولى من قول السلامي انها حروف الموصولة وهي غير خاصة بالاسم وكانه شامل للتعريف بال على مذهب الخليل راجع شيخ سيبويه وبالام على مذهب سيبويه وبام على لغة طي والتعريف بالاضافة وزيد ايظا التعريف بنية الاضافة كابو ابن اخو اولي او اذا اريد الاشارة او سماء كذا وتم وبالاضمار والعلمية فلت لغة حمير فليلة جلبا بتجنه المصلا وجعل التعريف علامة خفي على المبتدي واما التعبير بالحرف فقال بعض المتاخرين ثم التعبير بالبناسبا مذهب سيبويه ان المعرف مجموعهما وان الهمزة قبلها كما ان اداة الاستفهام هي مجموع هل وكما ان التنغيس هو مجموع فرد اعترض عليه بعدم ثبوت الهمزة للام جاء بانها حذفت تخفيفا لكثرة الدور وهي معنى قولهم وطئت لكثرة الاستعمال والتعبير باللام بناسبا مذهب سيبويه ان المعرف اللام بقطع والهمزة قبلها لتعذر الوصل الى الابتداء بالساكن وليس لنا همزة وصل مع حرف الا في هذه الصورة على خلاف بينا راما على مذهب سيبويه فيما نقله عنه في التسهيل فيجوز ان يعبر بال نظرا الى ان الهمزة معتد بها في الوضع وهو الفصيح وان يعبر عنها باللام نظرا الى ان الهمزة زايدة وقد اشتمل سيبويه العبارتين في كتابه **قوله** وحروف الخفض يحتمل ان اراد ان بعض الكلمات التي يدخل عليها حرف الجر تكون اسما وبعضها لا فالعلامة يجب ان يكون لكل منهما علامة تخصه او اراد ان كل كلمة يدخل عليها حرف الجر تكون اسما وان حرف الجر انما يدخل على الاسم فلا يرد على الثاني نحو فوق الشاعر ما اليلى بناء صاحبه وكفى بوزن تفعل به نعم الولد ونعم السعي على بسير الغير فان هذه الموصوفات والجواب انا نختار الثاني ونقول اراد ان كلمة دخل عليها حرف الجر لفظا او تقديرا تكون اسما ونعني بحرف الجر ما دخل عليها تقديرا لان التقدير ما اليلى بناء صاحبه وكفى بوزن تفعل به نعم الولد ونعم السعي على بسير الغير فحذفت الموصوفات وحرف الجر على متعلق جدانا **قوله** وحروف الخفض انما يقع وعامل الخفض وان كان اشتمل الا انه يشمل الخفض بالحرف والخفض بالاسم تقاضي ذاء الرد كما هو اوان امكن الجواب عنه اي بالنظر للاسم لانه يصير التقدير والاسم يعرف بالاسم فان العلامة ليست الاسم وانما هي دخول الاسم على الاسم والمراد بحروف الخفض من علامات الاسم ان يكون من حروفها اسما لفظا او تقديرا قبل ان يرد بناء صاحبه ولا بنع الولد ولا على بسير الغير لان دخول حرف الجر اسم تقديرا وعلامة اخر الان حروف الجر داخلة فيها على اسم تقديرا **قوله** وحروف الخفض وسميت بذلك لان تعمل الخفض ايضا الا ان حروف النصب هي التي تعمل النصب وحروف الجزم **قوله** وحروف الخفض جمع مضاف الى الاسم العلم بالالف واللام فيفيد العموم وحذفت الياء كلية لاجل الجار وهي كذلك انما تحذف بناء على كل ما يرد بعده فيفيد المضي كل حرف من حروف الخفض من ومن واعلى وهو بالكل لانه ليس كل حرف من ومن واعلى عاطفا عليها والجواب انا نختار الاول لان الكلام كل وهي كونها كلا انما تحذف بناء على مجموع الاجزاء اي المجموع من حروف الخفض من ومن واعلى عاطفا عليها واما الجواب بانه يعتبر العطف سابقا على الاخبار وفيه نظر يطلب من كلام عصام الدين في شرحه وبعد الاسم ايضا بتعدد حروف جنس الخفض فيفيد بذلك الخفض الاسما. كما تسمى ايضا حروف الجر لجرها معاني الافعال الى الاسماء وايرادها بناء صاحبه ولا بنع الولد ولا على بسير الغير واما لان الجار يدخل اخرا على اسما مقدرة حذفت مع مجرورها وابقيت معمولات جدانا مثالها والاصل بليل مقول فيه ناء صاحبه وبولد مقول فيه نعم الولد وعلى غير مقول



فيه فيسير الغير ونعني العلامة وان غايرت المخفض عملا وكان اعم منها عاملا لا كنه يعني عنها حتى فرع عليها بعدها الطناب الزيادة الا يضاح ومقام التعليم ثم عطفه العلامات بعضها على بعض بالواو الموضوعة لمطلق الجمع لصحة جماعة بعضها بعضه الجملة احترازا عن مثل التنوين مع الشر لا يجتمع اي حرف من حروف الخفض متقدم الفظا على الاسم فكان الانسب تقديمها عليه لكون الاسبق في الوجود اسبق في ذكر الكلام على تفصيل احوالها وليس استطراد اكما توهم اذ هو ذكر الشيء في غير موضعه لمناسبة وهذا موضع بيانها الروع تتوقف المتعلم لها وتجريد تلخيصها المخلص من الحوالة على المجهول حتى كانه بالانضمام تلك المعروف واجابه بقوله وهي اصله سبب وهي الى قوله وهي اصله سبب وهي الى فجرف الجار وانفصل الضمير صار وهي بفتح الميم لغة بمعنى الوعاء التصل او كلاسه مضاف مفرد اصله حرف ثانيها الى فجرف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه جار يتبع ارتباعه وانفصل او يقدر العطف سابقا على الاخبار وكل واحد من هذه الاجوبة الثلاثة الذي ذكرناها بنوع من الاعتراض اعتبر بانه بالجمع على وهو من الجمع وهو ليس اذ هو عاير على حروف الخفض وهي جمع ضميرها كذلك وكذا يقال في نظايره **قوله** وهي من الخ ذكر المصنف رحمه الله تعالى سبب الطريقة المعاطيف المتكررة ومن معانيها الجاوزة وهي لغة بمعنى الشيء بحتة. وعرفا بعرفه بقوله عبر المجرور بها بواسطة مصدر مقدرا هو الخ ومبتدأ الفوس فيعبر عنه بالفاء شيطا ونعم السعي عبر المجرور بها وهو الفوس بواسطة مصدر الفعل العربي وهو الرمي وهي خفيفة كما خزت عبر فلان عليا كان العلم عرض لا تجيز له ليزاتو لا يبيع ثقله. **ف** وقال في شرحه ومن معانيها المجاوزة الخ وفيه ما عرفت شيطا ونعم السعي عبر المجرور بها وهو الفوس بواسطة مصدر المعين بها وهو الرمي ثم المجاوزة حقيقة كالمثال المذكور او مجازية كما خزت عبر فلان عليا ورضي الله عنه ورضوا عنه **قوله** وعلى من معانيها الاستعلاء وهو تقوى على المجرور بها نحو زيد على السطح

عنه بانهم فصلوا الواو وفرقا بينهما وبين الباء لبقا يلتبس بها وما اورد عليه من ان حروف الجر المبهم نحو الله ٧ بعلى
اذ هي بمعنى ابر الله ومع ذلك كتبت مفصولة اجيب عنه بانا بفينا امر وكتبنا كما يكتبها الله والله اعلم **قوله**
وحروف القسم يجر عطفه على جر وفي الخفض وعلى ٧ الباء والتاء يجوز الرفع عطفه على ما
يفتي عن ملاحظته اولى وعلى كل فيه عكر التي ... ما يغني عنه ونكتفيا ما العموم والخصوص ليبقا يفعل ازهر الخاص
غير منطوق عليه اسم ذلك العام او بيان الجواز او ٧ ارشادا الى مغايرة ذكر الباء بالموضعين حسبما وقع في كلامهم ٧ انها
في الموضع ٧ الاول للجر وفي الموضع الثاني باء القسم وان كانت بمعنى في الموضعين ٧ انها في الموضع ٧ الاول اعتبر فيها الجر وليم بالاخص
فيها القسم وفي الموضع الثاني اعتبر فيها الجر مع افادة القسم او بيان ان الواو والتاء جاءتا بدلا عنها وهو الباعث الراجح ...
والنكتة الاخيرة بالنظر للجمع بالكلام سوزع وبعارة اخرى او ٧ ارشادا الى جواز ان كتاب مثل ذلك بدل او بيان الجواز وسميت
بذلك لدخولها على القسم به والجملة قسمية وفتح الواو على الباء وان كانت اعن لدخولها الظاهر والضمير لانها
لتتمة القسم واخر التاء لاختلاط طباع الواو باختصاصها بالظاهر بخلاف الباء لاختصاصها بالظاهر ثم الكلام الصدر اقتضى
انحصار حروف الخفض فيما ذكر ٧ انها نائبة عن جملة معرفة المعبر وهو قوله وهي من الخ انما تعرف بها هي بظاهرها وانما تعريف
مرورها على بدل الكلمة اذا اريد بها بعضها صارت علما جنسيا على نفسها ويرد عليه مذ ومنذ ولعل ومتى ولولا ...
ويجاب باذ مراده المعبر الكثير المشهور المتبوع عليه الزائد يلحق الدليل ٧ الصورة الاسم ويخرج مذ ومنذ وحتى ولعل ومتى ولولا
فوليها الدليل بسبب صورته الاسم وان لم يقع على جر بها وتخرج لعل ومتى لعدم ٧ انها تستعمل ٧ الفعل
٧ الحرف ٧ الاغلب ومتى ٧ الجر بالاقل ولولا لعدم شهرتها ٧ ٧ الجر وان ذكرها في اخر الكتاب ٧ الجر بها ضعيف بقي
ان المصار الصدر اقتضى كلامه ان علامة الاسم مغايرة بين نوعي العلامات التي ذكرها ويرد عليه الضمائر المرفوعة والمنصوبة
واسما ٧ الافعال كصه ... واوه وكم وغير ذلك ويجاب بان ليس في عبارته حصر ٧ انه قال الاسم يعرف بالخفض الخ يعني ويعرف بغير
خلاف المراد ليفيد ان العلامة المذكورة ولو بالمراد في وقال شيخنا ويجوز ان تكون للحط على من يفيد الكلام ان حروف
القسم بلغ الغاب والمعلمة بمعنى اليمين حروف الخفض وانما سميت بذلك لدخولها غالبا على المقسم به ويجوز ان يكون الحط
على الآلة واللام ويرد الاسم ايضا بصحة دخول حروف القسم عليه ويجوز ان يكون الحط على حروف الخفض وازيادها ان ليس من
حروف الخفض على اقوال يعين تحمله من حط الخاص على العام نحو ليس فيها فاكهة ونخل ورمان على انه يجوز بيد وفي حروف
الخفض ايضا الحط على الخفض والمضي يرد والاسم بصحة دخول حروف الخفض له وبصحة دخول حروف الجر والقسم
عليه **قوله** وحروف القسم وهي الواو والباء والتاء واما فاطة فيها فعل القسم لانه اكتفى بذكر احد حروف الجر **قا بترة**
القسم ٧ بدله من جواب وجواب القسم اما مثبتا واما منفيا اما بلا او ما او ان او بلن نحو والضحى والليل اذا يغشى وما خلق ربك
وما قلى فالواو انما تجتمع تذكر يوسف وقوله سبحانه وتعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم ٧ الاية والعصر والطارق وجوابه انزل
نفسر تالله اركنت وفرل النقاش: والله لم يطلوا اليك بجمعهم ... حتى اسوق الراب راهنين ... والمثبت مثل قوله تعالى والعصر ان
٧ انسان لفي خسر ان السرة وبكون باللام مثل قوله سبحانه وتعالى تالله لتسئلن وبالله لمن فعل لئن اثارك الله علينا ولقد غفر
الله وفرش قوله سبحانه وتعالى فتل اعباب ٧ الاحكوى التقدير لقد فتل اكرا نقل **تنبيه** ومن علامات الاسم التنوين في اوله



٧ الاستعلا الخفيف الرحمن العرش استوى والسير على عبد ٧ الاستعلا المجاز **قوله** ومن معانيها الظرفية
وهي حلول شئ في شئ ويسمى المحل مظروفا وبعبارة اخرى والحال يسمى مظروفا والمحل يسمى ظرفا
بفتح الظاء وهي قسمان حقيقية وغايتها ان يكون للظرف احتواء والمظروف تحيز نحو الدرهم في الكيس
والماء في الكوز وزيد في البحر اوفى الجرار وبعبارة وهي ما يفهم منه ٧ امران او احدهما نحو زيد بفرس زيد على فرس وفلان علم
ونحو زيد في البرية **قوله** وربما عرف من المعروف تبعا للبصريين للرد عليه بما على الكوفيين القائلين بانها اسم واستدلوا على ذلك
بقوله ان يقتلوك فان تقتلوهم لم يكن عار اعليكم وربما قتل عار حيثما اخبر بعار واجاب عنه الجمهور بان عار خبر مبتدا
محذوف هو عار اخبر بمر بي **قوله** وربما تجر بها **قوله** وربما يفيد محرورها بكونه نكرة مرادا بيان ان كلا من دخلت
عليه رب او من نعت المجرور بكونه اسما لا بيان ما تجتمع به كل حروف **قوله** ذكر لغاتها شيخ الاسلام في شرح المنهج حتما للخبر
ونصه في حشيها في حواشي البخاري وهو حرف ٧ اسم خلافا للكوفيين ٧ الاصل للتقليل وقد ٧ الاستعمال للتكثير كثيرا
وللتقليل قليلا ومن ثم صح بها انها لا تدخل الا على نكرة ظاهرة او مضمرة وان الفعل الذي تتسلط عليه مجرورها يجب ان يكون ماضيا
عنا ٧ انها ٧ انشا. التكثير او التقليل بالنظر لصدر الكلام وفعلها يجب مجرورها ان كان الفعل وقد يكون محل
مجرورها نصبا على المفعولية نحو رب رجل صالح لقيته وقد يكون فاعله او نصبا نحو رب رجل صالح لقيته واذا حذف فهو
خبر عن مجرورها نحو قوله صلى الله عليه وسلم رب مبلغ اوعى من سامع نحل مبلغ روح بالابتدا او هي صفة له والخبر
الفعل المحذوف اي علمت او لحضر لذلك او عرفت انتهى بمعناه وقال في شرحه فيها لغات ابحاها بضم الواو وتشديد الموحدة وهي
حرف ٧ اسم خلافا للكوفيين اصل معناها التقليل وشذ قليلا خواصها الفعلية يصدر ومعمولها بتنكير وعاملها يوخر نحو رب
رجل صالح لقيته وصيغ الكلام على اعرابه ارشادا الى ان الفعل لا بد منه في نحو زيد بفرس مررت بالواو **قوله**
والكاف من معانيها التشبيه وهو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى نحو زيد كالاسد وادخلت الكاف على مشاركة زيد للاسد في
الجراءة والشدة يليها المشبه به غالبا بعكس كان زيدا اسد لان التشبيه سوكد **قوله** واللام للملك نحو المال لزيد وللاختصاص
نحو الحبل للدابة والباب للدار وللاستحقاق النار للكافر براي عزا **تنبيه** ان ٧ اول ذكر نحو نصيلا لحروف الخفض
بناء على انها استعملت ٧ انا اخر تكون فيها ليست بحروف جر فقد زاد ابن عصفور في شرح الجمل حروفا الى ما عدا اربعة اقسام قسم
لا يستعمل الا حرفا كالباء وقسم يستعمل حرفا واسما وهو من ومنذ وعن وكاف التشبيه وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو
خلا وعدا وحاشا وقسم يستعمل حرفا وفعلا واسما وهو متى وذكر بعضهم ان اللام جاءت فعلا في قولك زيد لله در ذلك اذا كانت
امرا ساير بمعنى الى واسما بمعنى الملة وفي فعل امر لسنت مررت بمن واسما ٧ ٧ السنة الثاني ما كان من حروف الجر
على حرف واحد وجب اتصاله بمجروره خلافا لنحو بزيد وكفى بالله وتالله لضعفه واتتناصع فيما به بنفسه وما اورد
عليه من ان حروف المعاني ما هو على حرف واحد ومع ذلك يكتب منفصلا مما يدخل عليه كما والعقد اجيب

منه

بعطف مجرور بمجرور الجر
والتقدير لقد فتل رجلا صالحا
ولقد مر تقرير نظير ذلك في باب الاستغفار

نحو يا زيد ويا تميم. التصغير وتكسير حقير الى وسطه مثل قليبر وذريهم والى التكسير وتكسير ايضا حشو مثل دراهم ورجال وتقول في
يلحقه من اخر والذي يلحقه باجماله انه يثنى ويجمع سواء كان جمع تصحيح او جمع تكسير نحو زيدين وزيدين وزيدون وزيدون وزيدان وزيدان
وهذا التثنية والجمع نحو هذين والذين ومن العلامات المختصة جواز الاخبار عنه نحو قوله تعالى وله املك واما نحو تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه فليس اخبارا عن العيد بل عن المصدر الذي دفع العيد سوغه اي سماعك بالمعيدي ومن الغيرية ايضا اضافته نحو ملك
الناس والاضافة اليه فليست من خواصه اذ قد يرد بعض الثاني والاول ويدل بعضهم على الاول والاول على الثاني ومن الضمنية ايضا الاشارة
باعلا الوضع اليه وخواص الاسم كثيرة بعضها مباينة وقد ذكر في كتابه لم نفتح والله سبحانه وتعالى اعلم وقال في شرحه
وهي اي حروف القسم المشعورة الواو وتاء عليهما الا الاصل منها بدليل ما تقدم وفيه الاجمال ثم التفصيل الفصل الرسوخ
والثبوت عند المتعلم والزوم ارضى العام عام والخاص على العام كلية الاكل الجزء اذ كل جزء من حروف الخفض وتاء عليه
بدل الاول واذ كل حرف من حروف القسم الواو وتاء عليه بدل الثاني فتخلص منه بان هذا من باب الكل المعنوي نحو رجال الكل يحلون
الخمر العظيمة الا الجميع نحو رجل يشبعه رغيف ودراهم المعرف الاسم يدرك بصحة دخول جنس حروف القسم الثلاثة
التي هي الواو واختلفا عليه ولا تدخل الواو على ضمير بل يصلح لكل الظاهر نحو والله والنبي والكعبة والبيت الحرام اذ هتاف
للكرم والفضل وليتاء اختصاص به عليه السلام والباء الموحدة نحو بالله لا بحرف بالله لا يزورني فلا تختص بالظاهر بل والا بالقسم لما تقدم والتاء المثناة
فوق ولا تدخل الا على اسم الله الجلالة التورب مضافا للكعبة اولبا المتكلم وتدخل على الرحم لو حياة فتحرم الله يطرح وتحورتبا الكعبة
وتربا الكعبة لا يفعل شاخ وفوق نار الحرب تحيل تك ناعم واصلها الواو والتاء بدليل تنها نحو وتكلة وتراث وتراث وقد تبدل الهاء
من التاء نحو هنوها الله لا يفعل بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع ابتداء الكلام وحذفها وهو على اقبل الله بهمزة ممدودة بعدها الف وحا
بالف مع القسم على امر عظيم يستخبر ان يجيء منه لله لتبغضن بلام جر مكسورة على الاصل واجاز بعضهم على لغة من جمع المؤنث
فلا يقال الله لغد فاز زيد لفقد الاستعظام وترك المضاف ذلك لقلته فلا يرد عليه المجرور بالبيت تنبيهات الاول اعلم
ان حروف القسم يجوز تذكيرها واعتبار لفظها وتانيثها باعتبار الكلمة على انه يجوز في لفظ الواو القسم الثاني الواو القسم وتاء ثلاث
خصائص احداها وجوب حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله خلاف الباء والجر فانه يصير التقدير معها لانها اكثر استعمالا منها
في القسم واركانه الباء هو الاصل فيه وثانيتها انها لا تستعمل في نحو السؤال فلا يقال والله اخبر في بصفة الامر كما يقال بالله اخبر في
وثالثتها انها لا تدخل على الضمير بلا يقال اوكا لا يقال ك لا بحمل الثناء ناصح باطنة الباء وحروف القسم لان اصل معناها الالصاق فهي
تلصق فعل القسم به ثم ابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لقطا وكونهما شفويتين ومعنى بالاء واو العطف معنى
الجمعية القريبة من معنى الالصاق التام بدليل الواو تفرض عمر الواو فلم يطرد دخولها الا على لفظة الله قال الاستاذ ذا
وقد علم من الكلام المعنى حروف القسم الاصل وكان القسم الصق بالمقسم به الصوق الباء بالرجل تتمة اتضح علامات الاسم واعلمها
صحة الاسناد اليه بان تسند اليه ما تسند الى الاسم نحو الدابة ركب الاسناد معنوي فالخبر عنكم بسعيد وما عند الله باق اذ لو قيل ما كرجل
جرو ضرب فعل ماض فاعل زيد جملة فعلية وزيد قايم جملة اسمية نحو زيد ابوه قايم وزيد ام غلامه ذاهبة فلا بد من الرابط اعتبارا
الاسناد المعنوي ورد الرفض على ابن الخشاب في قوله الاخلاق الحقيقة اذ الفاعل باسمية لا اسند اليه لا للفظة فاعلا
من حيث انه يسند اليه نحو لا ملقاف ابرما لك لا يخالجه ذلك انتهى قوله والفعل الخاص على ان الفعل ايضا له حد يخصه وعلامات



توضحه وانتفاء يكتنف عن حقيقته وعلامته زيد على اربعين علامة وقال في شرحه ولما فرغ من بيان الاسم وعلامته
الخاصة شرع في بيان الفعل فقال اعلم ان الفعل على الاسم يعرف اما بحد او برسم اما الحد فهو بالجمل والفصل بكسر الفاء معنا لغة
الخرز واصطلاحا ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضابط قبول التاء الفعلية واما بفتحها حصر وهذا احب
الاصطلاح واما اللغة فهو مصدر الفعل يفعل كعلم يعلم وفهم يفهم فهما ومذهب جمهور البصريين كما سياتي من كلام الصنف
ان الافعال الثلاثة ماض ومضارع وامر ومذهب الكوفيين والاخفش انها نوعان ماض ومضارع بناء على ان الامر مقتطع من المضارع
فاصل امر يقل التعم بالتم حذفت اللام تخفيفا ثم حذفت التاء لوقوع الابتداء بالمضارع المرفوع فحالة الوقف ثم ادخلت
عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن فصار اضرب وقال في تفويره ومذهب البصريين كما سياتي ان الافعال ثلاثة ماض ومضارع وامر
ومذهب الكوفيين ان الفعل قسمان ماض ومضارع والامر هو مقتطع من المضارع والمصنف لما لم يذكره علامة يحتمل انه يمشي
هنا على مذهب الكوفيين وفيما ياتي على مذهب البصريين كما في رفع للصغير كثيرا ما يمشي على قولين فيما كانين ويحتمل انه
يمشي هنا على مذهب البصريين وانتم هنا علامات الماضي والمضارع لمساطتهما وترك علامة الامر لتركيبها انتهى وقد الله على الطلب
مع قبوله يا. الخاطبة او نون التوكيد نحو اضربن والعلامة المركبة الغير الظاهرة عبرت على البعض فتركنا وسياتي انه يقول الشرح
لعل الصنف انما ترك علامة الخ قوله يعرف بقوله لعلامة المشتركة لان الاصل في العلامة الاشتراك والافعال مشتركة في علامتي الفعلية
وبعبارة اخرى لان الاصل في الفعل ان تكون حقيقته واحدة وبعبارة اخرى لان حقيقة البعض واحدة فعراءة تميز الفعل عن قسيميه شيء
يكون كل فعل على الاخر قوله يعرف بقوله فراذا اطلقت وبحثت علامات الافعال تتصرف الا الى فواحدة قال العيني في شرح البريدة
تختص فواتح اواخرها بالتصرف الخبر والمثبت المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس ولا تدخل على يسر وعسى ونعم وبيس وعلى الاول
على النفي وعلى المقترن باحد ادوات الشرط وهي مع مدخولها كالخبر لا تفعل منه شيء. اللام لا يدخل كقوله اخاله فوالله اوطات عشوة
فما فاز الا الفرد فينا بقيد انتهى وقال في شرحه يعرف اي تمييز افراد ماضيها ومضارعه وامره وناصفاتها عن افراد قسيميه الاسم
والحرف وما صفاتها جملة حالا ان تفترن لفظا او تقديرا بالسبطة فواو الحرية لا انا التي يتصرف الى الاسم عن الاصل وانما اختص
به حتى جعلها علامة له لان انما استعمل لتقريب الماضي والحال والتقليل من الفعل او تحقيقه ومن ذلك لا يتخوف غير
الفعل وتدخل على الماضي وعلى المضارع نحو لعمرك ما تدري سلمى يا عمرو فتدري تقلبا وجلدك ام سماء فتدري بجاء انتهى عليه كثيرا
تختص بالفعل التصرف الخبر المثبت المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس ولم يقع بعد كالجزء ولا يفصل منه بشيء الا القسم نحو والله
احسنتا وقد يجر والفعل بعدها نحو ابرح الناس ما تراني بربحا الناس وكان قد الاصل وكان قد زالت واما قد الاسمية فمختصة
بالاسماء وهي مرادفة لحسب وتستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها وكثير الهروي وضعها
ويقال في تفويره رفع بالسكون وقد يتالوهر على بقاء السكون لان الاصل في المبني ويجر وهو قليل نحو قد زيد درهم
برفع قد كما يقال حسب زيد درهم ويقال قد زيد درهم بغير نون كما يقال حسبك ويجتمع عليك ان ملازمتها للاضافة عارضة وجوب البناء ولا
بناء وجواز الوجهين وفيه نظر قوله والسين وسوف تختصان بالمضارع ويعلمان انه للاستقبال لانهما وضعا استقبال وضعا
وضوحا وتنفيسا ومعنى ما تاخير الفعل الى الزمن المستقبل وعدم التعيين في الحال يقال نفسته اذا وسعته وسوف اكثر تنفيسا

وفرتخفيف نحو البا الذي كان يتحرك الاجل التقا الساكنين يقال سير وفرته بقلب الواو ياء. وفرتخريك الواو فتصير الالف الذي كان يتحرك لاجل التقا الساكنين يقال سَيَد. اعلم وقيل ان السير منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل وقدم السير على سوف للاشارة الى ان الدلالة مستفادة من وضعه براسه لا لتضمنه سوف وهو مذهب الجمهور وذكر سوف لانه اريد بها الكلمة والكلمة اذا اريد بها لفظها صارت علما جنسيا على نفسها والعلم لا تدخل عليه ألم الاسم اعلم ولم يذكر السين لتوهم ان السين بحرف بمعنى سوف كما انت اي بمعنى كلمة سمات بسين كانت سين التوبيخ او السين التحويبة او سين الكسكسة مع ان الحصر علامات الفعل انما هو السين التنويرية قال اللعمراوي والسين المعهودة بين الجماعة للفعل دون غيرها اخرى غير بدل بيرد قال في شرحه وتردد ابو اسحاق مطرعه بفقد وتتبير عن غيرها بطرحها لكن خول بسمى السين عليها وبطرحها لقبول الفعل سوف ايضا لكن يفيد السعة. وكذا سوف يأتيهم انباء ما كانوا به يستهزؤون ونقل كلام السعد السابق قبيل قال... السطر وسيأتي تتبير وهنا، تاخير الفعل الخ قال والدال لنفسه على الاستقبال فقد يكون او يغير ما يكون اختصاصه بالفعل وجعلها علامة للفعل عليه **قوله** والسين وسوف وجعلهما للاستقبال وبسمى كل منهما حرف تتبير لانهما يفيدان الفعل الذي بعدهما الاحتمال الحال الا ان التتبير بسوف اوسع من السين لان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى وسوف اكثر بناء من السين فيدل على الاستقبال بمختصرة منه **قوله** وسوف اي التتبير وهو مبني على الفتح في محل نصب صفة مصدر محذوف اي تتبيرا مثل تتبير السين الى سوف وحذفت اسم وصار منتصبا بالوقوع الملم باعرب **قوله** وتا التانيث الى التا الدالة على تانيث المسمى اليه كان فاعلا او نائبا عنه او اسما كان فجرجنات اسم وثمت اذا سكنا وخرج بتا التانيث ها التانيث وهي التي تلحق الوقف نحو قائمة وناعمة ويخرج بها ايضا تا بنت واختها لانهما عوض عن اللام المحذوفة واصل بنت بنو واخت اخو وبيت ولا يرد عليها فعال الاستثنا. او فعلا التعجب وحبذا الدرج لانه ليس في عبارتهم وان المراد بقوله يعرف بتا تانيث اي يفيدنا التانيث وظاهر هذا الذكر ان تفيدنا التانيث وضعا **ق** وقال شرحه ويعرف ما فيه بفقد وتتبير اقول اي غير بحسب نحو في المسمى نا التانيث الساكنة الدالة على نا تانيث المسند اليه متصرفا كان نحو نصرت او جامد نحو نوضا يوم الجمعة فيما وقفنا وتحو اعوذ بك من الجبانة وانما بينت بتا نة ولا يرد عليه فعلا التعجب وحبذا الدرج وافعال الاستثنا وكفى في قولهم كفى يقفن لانها قابلة لها بحسب الوضع وانما امتنع لحوفي لما بحسب الاستعمال الآن العرب التزمت تذكير فاعلها وانما اختصت الساكنة بالافعال فرقا بين المتحركة الدالة على الافعال او الحرفة للاسما ولم يعكس ليلا يلزم ثقل الفعل كذا قيل قال الزاهي والاعتماد في حركة النقل والاجتزاء بحركة التقاء الساكنين لكثرتها في كلامهم وقالت امراة من العرب وحرج بفوقها الرواية الخ تاريت وتمثت بالحكم كما خرج بالساكنة المتحركة فانها تكون كالحرف بنا نحو ربت وثمت بالتحريك وجوز الاسم اعرابا نحو هذه ربتي وثمتي. مثل لاحول ولا قوة الا بالله والتانيث حيث الحق انما يراد به تانيث المعنى فلا يطلق على محل التغيير **قوله** وتا التانيث الساكنة ولها اخوات متحركات وهي لان تحركت كانت اسما منقوطا. المتكلم وهي مضمومة ومنونة. المخاطبا وهي مفتوحة ومنونة. المؤنثة المخاطبة وهي مكسورة **تنبيه** من علامات الفعل ايضا يا. المؤنثة المخاطبة ومنها ايضا نون التوكيد المباشرة الشديدة والخفيفة ويكون في غير الفعل قبول احد هذه العلامات **مسئلة** تبارك فعل ماض لانه يقبل التا بين نحو تباركتا بالله وتباركنا اسما. الله ونعم وبيس لا يقبلان الا الساكنة نحو نعمت المراة عائشة وبيس المراة ام جميل

واعلم



وهي

واعلم ان كل كلمة قبلت شيئا من علامات الاسما يا اسم او شيئا من علامات الافعال فهي فعل واذا انتفى شيئا من العلامات فهي وان لم ينطبق عليه حد الحرف فاجعلها على الاصل حتى يقوم دليل على غيره وبعض الاسما بوزن من الفعل نحو زيد تقول لا بد ان تكون فعلا لان الفعل يبتدا به غير حاجز تقول زيد يفعل والفعل لا يدخل على الفعل ولا يبتدا بالاخبار بها كما زيد وزيد والحرف لا يخبر به واذا انتفى الفعل والحرف بقي الاسم وكذا الالف الفعل نحو قرا وكذا لا يجوز ان تكون حرفا لانها تحمل الضمير والحرف لا يحتمل الضمير ولا يجوز ان يكون فعلا لانه فتح لعلامة فتعين الاسم وذلك كما ابصم مني فعل وليس شيئا من علامة انه فعل كهيهات واوه وحزار ونزال وعرف علامة اسمية الاسما الهيما المبني اذا لم تضفه ولا ادخلت عليه لا ولا اوصله لا عوض منها الزمان الماضي والزمان المستقبل وقد حاضر والاستغراق الماضي من الزمان وعوض من حرف الاستغراق المستقبل من الزمان كايوا وقال في شرحه لفعل المصاحبة تاركا علامة الاسم مع جريه مجرى الاسما في انه لا علامة له من محسوس ومعقول وذلك صفة الفاعل المبتدا وان كان محتاجا للتتبير فيفيد ذلك دلالة على اللبث مع قبول الالف الخ هذا وتور التوكيد نحو اعزمي واقبرجعلاف نحوه وجيدا وخلاف لينبعوذ وسعة من سعقة والاولان اسما فعل والثالث فعل مضارع وخلاف كلاهما اسما حرف وزجر **قوله** واخرج لا يبطل الخ استثنى بان الفرس لا يكون علامة للوجود واجيب بان الفرس على نفسي علق مطلوب وكون مقبولا والمطلوب هو الذي لا يحصل الا بعد الوجود والمعبر نحو الذي يعمل كان لا يطلق الوجود على ما هنا فتامل **قوله** ما اي كلمة وتذكير الضمير بعده باعتبار لفظ ما ولا يرد على تفسير ما بالكلمة الجملة فانها وان كانت لا يطلق عليها لفظ ما لكن المقصود ليست كلمة وقوله يطلق اي لغة لا عقلا ولا شرعا الا ان الكلام في مبحث الالفاظ **ق** ونعم الامر فعل لا سرحل للاقفال والشرع فيه هو المراد بقوم المطلحية اللغوية وبعبارة اخرى لغة اريتمس اهل اللغة ان يخص لفظة على نوع الكلمة وبعبارة اخرى نقول هذا اللفظ على اللفظ نحو ضرب للخروج والايلاج واللبس والنوم والاكل مثلا **قوله** لا يبطل بتا الحرف هو اللفظ الذي لا يقبل شيئا من علامات الاسما ولا شيئا من علامات الافعال وهو مثلا كل حرف من حروف الهجا سوى الالف المقصورة وفروا السين وسوف وتا التانيث والمراد هو الذي لا يقبل شيئا مما ذكر لا بنفسه ولا بما ادخل عليه وهو على ثلاثة اقسام فمنه مختص بالاسم مثل حروف الخفض وحذف ايعمل العمل الخاص بها وهو الخفض ومنه مختص بالافعال مثل حروف الجزم كما سياتي وحذف ايعمل العمل الخاص وهو الجزم ومنه مشترك بينهما مثل واو رب وحذفها وحذف ان لا يعمل شيئا وقد تجر كلا على حد كما هو بين عند بعض **قوله** دليل المراد بالدليل هنا العلامة لان الدليل علامة على المدلول وكان ينبغي له ان يعبر بالعلامة لان الدليل هو العلامة فلعله اراد بالدليل العلامة الخفية والعلامة هي التي ذكرها المصنف والمراد بهذه العلامة الخفية ولعله انما عبر بالدليل لان الدليل والعلامة والبرهان والبينة عند اهل هذا الفن بمعنى واحد ما يعرف في ذلك التعليق وبعبارة اخرى اهل الفنون **قوله** دليل الاسم اضافته للعمدة الذكرى اي دليل الاسم اسنادي او علامته او اضافته للاستغراقي لا يقبل شيئا من علامات المذكورة ولا غيرها **ق** وقال شرحه وما ذكر مما ذكر علما على الفعل شرع في ذكر ما يميز الحرف فقال العرف الخ اقول اي شرحه وما قرع مما ذكر علما على الفعل شرع في ذكر ما يميز الحرف فقال العرف الخ **ق** قال تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف اي على طرف من الدين وجانب واطلاقها على الكلمة لتنزلها على معنى غير مستقل كما قاله بريلاح في شرحه وهو قريب وقال الرضي سميت الكلمة حرفا لانها تدل على معنى في غيرها فالواو في بايدة الخمر خرج بعض الاسما كاسما الشرط والاستفهام فانها تدل على معنى في

اى باب يدل على الاعراب او دال على حقيقة الاعراب واقسامه انه بتكلم هذا الباب على حقيقة الاعراب واقسامه وقال لانه تشهد والماذ الكلام
وما يتالف هو منه من اسم وفعل وحرف وما يتغير على اواخرها عن شرع في بيان نوع ما ترجم بذلك وهو الاعراب وقدم عليه حقيقة الا
اعراب اصطلاحا لان حقيقة الشئ تتوقف معرفتها على معرفة اقسامه هو ومن قدم المحل على احوال الحال وهو الموجد كالاعراب
لا يعقل الا بعد تعقل محله وهو المعرب وهو خبر عن مبتدا محذوف والاصل هذا باب شرح الاعراب وهو زيد النصب بفعل مقدر كما قا
قاله بعض وخبره الا والرفع لبقاء احد ركني الاسناد والباب لغة ما يتوصل به من داخل الى خارج وعكسه وهو حقيقة في الجرام
مجاز في المعاني كباب الاعراب واصطلاحا الباب مخصوص دالة على معاني مخصوصة وسميت تلك الابواب بابا لانه يتوصل
منها الى معان اخر قال الزمخشري وبويت الكتب لان القارئ اذا ختم بابا وشرع في
وشرع في اخر ولذا الحكماء الفرع صورفوا لانه اسهل في جريان المسايل والرجوع اليها واعلم ان الترتيب الترتيب والنضد والاعراب لغة
يقال لمقارنة الابانة يقال اعرب الرجل عما في نفسه اذا ابان عنه والتغيير يقال اعرب الطعام المغيرة اذا غير فاما التكلم بالعربية يقال
اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية واصطلاحا فيه مذهبان احدهما انه لتعظم قال الزاجي وهو اولى الى الصواب ولقول المحققين انواعه
ربع الا والاحتياج الى الاعراب انما هو لتمييز المعاني والتمييز انما يكون لاثر الكامن لا التغيير الخلي اختار ابن مالك ايضا وعرفه بانه
ما هيه به ليبان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف وبقابله البناء وما هي به ليبان مقتضى العامل من شئة الاعراب
وليس حكاية ولا اتباعا ولا تخلصا من سكونين وبعبارة اخرا بر وعليه والمعرب الخ والاخر انه مفرد وعليه فجرى ما قاله المص
تغيير الخ ويقابله البناء فجرى لزوم اخر الكلمة واحدة لغير عامل ولا اعتلال وعليه والمعرب ما اخر اثر ظاهر او مقدر لعامل
ملفوظ به او مقدر والبنى ما خ اخر اثر ظاهر او مقدر لا لعامل ولا لمحكاية ولا تفرع ولا اتباع ولا تخلص من سكونين والمذهب الاخر انه مقابل
وبه قال المص والبه ذهب كثير وعرفوه بانه تغيير الخ **قوله** الاعراب جعلي والاصطلاح منقول عن معاني اللغوية بحيث والحق على انه
منقول عن معنى واحد وهو تغيير ترجيح بلا مرجح لكن الاسب نقله عن التبيين والتغيير والتحسين **قوله** الاعراب وسكت عن المعرب لاستلزام الاعراب له
وعن البناء والبنى لان نقيض الشئ اشرع خطور ابالبال عند ذكر نقيضه عند ذكر الاعراب يستحضر البناء وعند استحضار البناء يستحضر
البنى ثم ما فعله المص من تقديم الاعراب على المعرب اولى مما فعله ابن مالك المعرب مشتق من الاعراب ومعرفة المشتق متوقفة على
معرفة المشتق منه **قوله** باب الاعراب الخ الباب في الاصل مدخل يتوصل منه من داخل الى خارج وعكسه وان شئت قلت هو كناية عن المدخل
للشئ والمخرج منه بهو اخص واعم وهو على تفسير حسي ومعنوي فالحسي كباب الكعبة وباب الحديد وباب الدار والمعنوي كباب
وباب الحكاية الجهة وباب الاعراب وما اشبه ذلك واطلاق باب يوب لقولهم بوبت الجمع ابواب والتصغير تبويب وبوبت بينا كذا اذا جعلت
الواو وانيته ما قبلها قلبت الفا ثم على التعريف والاعراب لغة البيان والتحسين والتغيير واصطلاحا فيه مذهبان احدهما ما ذكره المص
والمناسبة بين المعنيين ان الكلمة اذا اعربتا وتغير اخرها انتج لفظها وفهم معناها اهر داعلة او مقولة الاثر انك اذا قلت ما احسن
زيد بسكون النون والدال بالنفي له معنى واذا فتحت النون وضممت الدال فقد تعجبت واذا فتحت الدال فقد نفيت واثبت النون فقط
الدال فقد استفهمت ولا طريق لبيان هذه المعاني وكشفها الا بالاعراب والتغيير لظهر المعنى وعايرة اعراب الكلام بيان الفاعلية والا
والمفعولية والاضافة بالمعرب هو المبين والمحسن والمغير على الترتيب المذكور وهو اما تغيير بتغيير العامل الرافع والناصب والجار والجازم
وسبب الاعراب التركيب الاسناد والالتقاء قبل التركيب مرفوعة لا معربة ولا مبنية نعم ذهب الجمهور **قوله** الاعراب الخ مصدر اعرب



اى باب يدل على الاعراب او دال على حقيقة الاعراب واقسامه انه بتكلم هذا الباب على حقيقة الاعراب واقسامه وقال لانه تشهد والماذ الكلام
وما يتالف هو منه من اسم وفعل وحرف وما يتغير على اواخرها عن شرع في بيان نوع ما ترجم بذلك وهو الاعراب وقدم عليه حقيقة الا
اعراب اصطلاحا لان حقيقة الشئ تتوقف معرفتها على معرفة اقسامه هو ومن قدم المحل على احوال الحال وهو الموجد كالاعراب
لا يعقل الا بعد تعقل محله وهو المعرب وهو خبر عن مبتدا محذوف والاصل هذا باب شرح الاعراب وهو زيد النصب بفعل مقدر كما قا
قاله بعض وخبره الا والرفع لبقاء احد ركني الاسناد والباب لغة ما يتوصل به من داخل الى خارج وعكسه وهو حقيقة في الجرام
مجاز في المعاني كباب الاعراب واصطلاحا الباب مخصوص دالة على معاني مخصوصة وسميت تلك الابواب بابا لانه يتوصل
منها الى معان اخر قال الزمخشري وبويت الكتب لان القارئ اذا ختم بابا وشرع في
وشرع في اخر ولذا الحكماء الفرع صورفوا لانه اسهل في جريان المسايل والرجوع اليها واعلم ان الترتيب الترتيب والنضد والاعراب لغة
يقال لمقارنة الابانة يقال اعرب الرجل عما في نفسه اذا ابان عنه والتغيير يقال اعرب الطعام المغيرة اذا غير فاما التكلم بالعربية يقال
اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية واصطلاحا فيه مذهبان احدهما انه لتعظم قال الزاجي وهو اولى الى الصواب ولقول المحققين انواعه
ربع الا والاحتياج الى الاعراب انما هو لتمييز المعاني والتمييز انما يكون لاثر الكامن لا التغيير الخلي اختار ابن مالك ايضا وعرفه بانه
ما هيه به ليبان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف وبقابله البناء وما هي به الا ليبان مقتضى العامل من شئة الاعراب
وليس حكاية ولا اتباعا ولا تخلصا من سكونين وبعبارة اخرا بر وعليه والمعرب الخ والاخر انه مفرد وعليه فجرى ما قاله المص
تغيير الخ ويقابله البناء فجرى لزوم اخر الكلمة واحدة لغير عامل ولا اعتلال وعليه والمعرب ما اخر اثر ظاهر او مقدر لعامل
ملفوظ به او مقدر والبنى ما خ اخر اثر ظاهر او مقدر لا لعامل ولا لمحكاية ولا تفرع ولا اتباع ولا تخلص من سكونين والمذهب الاخر انه مقابل
وبه قال المص والبه ذهب كثير وعرفوه بانه تغيير الخ **قوله** الاعراب جعلي والاصطلاح منقول عن معاني اللغوية بحيث والحق على انه
منقول عن معنى واحد وهو تغيير ترجيح بلا مرجح لكن الاسب نقله عن التبيين والتغيير والتحسين **قوله** الاعراب وسكت عن المعرب لاستلزام الاعراب له
وعن البناء والبنى لان نقيض الشئ اشرع خطور ابالبال عند ذكر نقيضه عند ذكر الاعراب يستحضر البناء وعند استحضار البناء يستحضر
البنى ثم ما فعله المص من تقديم الاعراب على المعرب اولى مما فعله ابن مالك المعرب مشتق من الاعراب ومعرفة المشتق متوقفة على
معرفة المشتق منه **قوله** باب الاعراب الخ الباب في الاصل مدخل يتوصل منه من داخل الى خارج وعكسه وان شئت قلت هو كناية عن المدخل
للشئ والمخرج منه بهو اخص واعم وهو على تفسير حسي ومعنوي فالحسي كباب الكعبة وباب الحديد وباب الدار والمعنوي كباب
وباب الحكاية الجهة وباب الاعراب وما اشبه ذلك واطلاق باب يوب لقولهم بوبت الجمع ابواب والتصغير تبويب وبوبت بينا كذا اذا جعلت
الواو وانيته ما قبلها قلبت الفا ثم على التعريف والاعراب لغة البيان والتحسين والتغيير واصطلاحا فيه مذهبان احدهما ما ذكره المص
والمناسبة بين المعنيين ان الكلمة اذا اعربتا وتغير اخرها انتج لفظها وفهم معناها اهر داعلة او مقولة الاثر انك اذا قلت ما احسن
زيد بسكون النون والدال بالنفي له معنى واذا فتحت النون وضممت الدال فقد تعجبت واذا فتحت الدال فقد نفيت واثبت النون فقط
الدال فقد استفهمت ولا طريق لبيان هذه المعاني وكشفها الا بالاعراب والتغيير لظهر المعنى وعايرة اعراب الكلام بيان الفاعلية والا
والمفعولية والاضافة بالمعرب هو المبين والمحسن والمغير على الترتيب المذكور وهو اما تغيير بتغيير العامل الرافع والناصب والجار والجازم
وسبب الاعراب التركيب الاسناد والالتقاء قبل التركيب مرفوعة لا معربة ولا مبنية نعم ذهب الجمهور **قوله** الاعراب الخ مصدر اعرب



اى باب يدل على الاعراب او دال على حقيقة الاعراب واقسامه انه بتكلم هذا الباب على حقيقة الاعراب واقسامه وقال لانه تشهد والماذ الكلام
وما يتالف هو منه من اسم وفعل وحرف وما يتغير على اواخرها عن شرع في بيان نوع ما ترجم بذلك وهو الاعراب وقدم عليه حقيقة الا
اعراب اصطلاحا لان حقيقة الشئ تتوقف معرفتها على معرفة اقسامه هو ومن قدم المحل على احوال الحال وهو الموجد كالاعراب
لا يعقل الا بعد تعقل محله وهو المعرب وهو خبر عن مبتدا محذوف والاصل هذا باب شرح الاعراب وهو زيد النصب بفعل مقدر كما قا
قاله بعض وخبره الا والرفع لبقاء احد ركني الاسناد والباب لغة ما يتوصل به من داخل الى خارج وعكسه وهو حقيقة في الجرام
مجاز في المعاني كباب الاعراب واصطلاحا الباب مخصوص دالة على معاني مخصوصة وسميت تلك الابواب بابا لانه يتوصل
منها الى معان اخر قال الزمخشري وبويت الكتب لان القارئ اذا ختم بابا وشرع في
وشرع في اخر ولذا الحكماء الفرع صورفوا لانه اسهل في جريان المسايل والرجوع اليها واعلم ان الترتيب الترتيب والنضد والاعراب لغة
يقال لمقارنة الابانة يقال اعرب الرجل عما في نفسه اذا ابان عنه والتغيير يقال اعرب الطعام المغيرة اذا غير فاما التكلم بالعربية يقال
اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية واصطلاحا فيه مذهبان احدهما انه لتعظم قال الزاجي وهو اولى الى الصواب ولقول المحققين انواعه
ربع الا والاحتياج الى الاعراب انما هو لتمييز المعاني والتمييز انما يكون لاثر الكامن لا التغيير الخلي اختار ابن مالك ايضا وعرفه بانه
ما هيه به ليبان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف وبقابله البناء وما هي به الا ليبان مقتضى العامل من شئة الاعراب
وليس حكاية ولا اتباعا ولا تخلصا من سكونين وبعبارة اخرا بر وعليه والمعرب الخ والاخر انه مفرد وعليه فجرى ما قاله المص
تغيير الخ ويقابله البناء فجرى لزوم اخر الكلمة واحدة لغير عامل ولا اعتلال وعليه والمعرب ما اخر اثر ظاهر او مقدر لعامل
ملفوظ به او مقدر والبنى ما خ اخر اثر ظاهر او مقدر لا لعامل ولا لمحكاية ولا تفرع ولا اتباع ولا تخلص من سكونين والمذهب الاخر انه مقابل
وبه قال المص والبه ذهب كثير وعرفوه بانه تغيير الخ **قوله** الاعراب جعلي والاصطلاح منقول عن معاني اللغوية بحيث والحق على انه
منقول عن معنى واحد وهو تغيير ترجيح بلا مرجح لكن الاسب نقله عن التبيين والتغيير والتحسين **قوله** الاعراب وسكت عن المعرب لاستلزام الاعراب له
وعن البناء والبنى لان نقيض الشئ اشرع خطور ابالبال عند ذكر نقيضه عند ذكر الاعراب يستحضر البناء وعند استحضار البناء يستحضر
البنى ثم ما فعله المص من تقديم الاعراب على المعرب اولى مما فعله ابن مالك المعرب مشتق من الاعراب ومعرفة المشتق متوقفة على
معرفة المشتق منه **قوله** باب الاعراب الخ الباب في الاصل مدخل يتوصل منه من داخل الى خارج وعكسه وان شئت قلت هو كناية عن المدخل
للشئ والمخرج منه بهو اخص واعم وهو على تفسير حسي ومعنوي فالحسي كباب الكعبة وباب الحديد وباب الدار والمعنوي كباب
وباب الحكاية الجهة وباب الاعراب وما اشبه ذلك واطلاق باب يوب لقولهم بوبت الجمع ابواب والتصغير تبويب وبوبت بينا كذا اذا جعلت
الواو وانيته ما قبلها قلبت الفا ثم على التعريف والاعراب لغة البيان والتحسين والتغيير واصطلاحا فيه مذهبان احدهما ما ذكره المص
والمناسبة بين المعنيين ان الكلمة اذا اعربتا وتغير اخرها انتج لفظها وفهم معناها اهر داعلة او مقولة الاثر انك اذا قلت ما احسن
زيد بسكون النون والدال بالنفي له معنى واذا فتحت النون وضممت الدال فقد تعجبت واذا فتحت الدال فقد نفيت واثبت النون فقط
الدال فقد استفهمت ولا طريق لبيان هذه المعاني وكشفها الا بالاعراب والتغيير لظهر المعنى وعايرة اعراب الكلام بيان الفاعلية والا
والمفعولية والاضافة بالمعرب هو المبين والمحسن والمغير على الترتيب المذكور وهو اما تغيير بتغيير العامل الرافع والناصب والجار والجازم
وسبب الاعراب التركيب الاسناد والالتقاء قبل التركيب مرفوعة لا معربة ولا مبنية نعم ذهب الجمهور **قوله** الاعراب الخ مصدر اعرب



اى باب يدل على الاعراب او دال على حقيقة الاعراب واقسامه انه بتكلم هذا الباب على حقيقة الاعراب واقسامه وقال لانه تشهد والماذ الكلام
وما يتالف هو منه من اسم وفعل وحرف وما يتغير على اواخرها عن شرع في بيان نوع ما ترجم بذلك وهو الاعراب وقدم عليه حقيقة الا
اعراب اصطلاحا لان حقيقة الشئ تتوقف معرفتها على معرفة اقسامه هو ومن قدم المحل على احوال الحال وهو الموجد كالاعراب
لا يعقل الا بعد تعقل محله وهو المعرب وهو خبر عن مبتدا محذوف والاصل هذا باب شرح الاعراب وهو زيد النصب بفعل مقدر كما قا
قاله بعض وخبره الا والرفع لبقاء احد ركني الاسناد والباب لغة ما يتوصل به من داخل الى خارج وعكسه وهو حقيقة في الجرام
مجاز في المعاني كباب الاعراب واصطلاحا الباب مخصوص دالة على معاني مخصوصة وسميت تلك الابواب بابا لانه يتوصل
منها الى معان اخر قال الزمخشري وبويت الكتب لان القارئ اذا ختم بابا وشرع في
وشرع في اخر ولذا الحكماء الفرع صورفوا لانه اسهل في جريان المسايل والرجوع اليها واعلم ان الترتيب الترتيب والنضد والاعراب لغة
يقال لمقارنة الابانة يقال اعرب الرجل عما في نفسه اذا ابان عنه والتغيير يقال اعرب الطعام المغيرة اذا غير فاما التكلم بالعربية يقال
اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية واصطلاحا فيه مذهبان احدهما انه لتعظم قال الزاجي وهو اولى الى الصواب ولقول المحققين انواعه
ربع الا والاحتياج الى الاعراب انما هو لتمييز المعاني والتمييز انما يكون لاثر الكامن لا التغيير الخلي اختار ابن مالك ايضا وعرفه بانه
ما هيه به ليبان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف وبقابله البناء وما هي به الا ليبان مقتضى العامل من شئة الاعراب
وليس حكاية ولا اتباعا ولا تخلصا من سكونين وبعبارة اخرا بر وعليه والمعرب الخ والاخر انه مفرد وعليه فجرى ما قاله المص
تغيير الخ ويقابله البناء فجرى لزوم اخر الكلمة واحدة لغير عامل ولا اعتلال وعليه والمعرب ما اخر اثر ظاهر او مقدر لعامل
ملفوظ به او مقدر والبنى ما خ اخر اثر ظاهر او مقدر لا لعامل ولا لمحكاية ولا تفرع ولا اتباع ولا تخلص من سكونين والمذهب الاخر انه مقابل
وبه قال المص والبه ذهب كثير وعرفوه بانه تغيير الخ **قوله** الاعراب جعلي والاصطلاح منقول عن معاني اللغوية بحيث والحق على انه
منقول عن معنى واحد وهو تغيير ترجيح بلا مرجح لكن الاسب نقله عن التبيين والتغيير والتحسين **قوله** الاعراب وسكت عن المعرب لاستلزام الاعراب له
وعن البناء والبنى لان نقيض الشئ اشرع خطور ابالبال عند ذكر نقيضه عند ذكر الاعراب يستحضر البناء وعند استحضار البناء يستحضر
البنى ثم ما فعله المص من تقديم الاعراب على المعرب اولى مما فعله ابن مالك المعرب مشتق من الاعراب ومعرفة المشتق متوقفة على
معرفة المشتق منه **قوله** باب الاعراب الخ الباب في الاصل مدخل يتوصل منه من داخل الى خارج وعكسه وان شئت قلت هو كناية عن المدخل
للشئ والمخرج منه بهو اخص واعم وهو على تفسير حسي ومعنوي فالحسي كباب الكعبة وباب الحديد وباب الدار والمعنوي كباب
وباب الحكاية الجهة وباب الاعراب وما اشبه ذلك واطلاق باب يوب لقولهم بوبت الجمع ابواب والتصغير تبويب وبوبت بينا كذا اذا جعلت
الواو وانيته ما قبلها قلبت الفا ثم على التعريف والاعراب لغة البيان والتحسين والتغيير واصطلاحا فيه مذهبان احدهما ما ذكره المص
والمناسبة بين المعنيين ان الكلمة اذا اعربتا وتغير اخرها انتج لفظها وفهم معناها اهر داعلة او مقولة الاثر انك اذا قلت ما احسن
زيد بسكون النون والدال بالنفي له معنى واذا فتحت النون وضممت الدال فقد تعجبت واذا فتحت الدال فقد نفيت واثبت النون فقط
الدال فقد استفهمت ولا طريق لبيان هذه المعاني وكشفها الا بالاعراب والتغيير لظهر المعنى وعايرة اعراب الكلام بيان الفاعلية والا
والمفعولية والاضافة بالمعرب هو المبين والمحسن والمغير على الترتيب المذكور وهو اما تغيير بتغيير العامل الرافع والناصب والجار والجازم
وسبب الاعراب التركيب الاسناد والالتقاء قبل التركيب مرفوعة لا معربة ولا مبنية نعم ذهب الجمهور **قوله** الاعراب الخ مصدر اعرب



اى باب يدل على الاعراب او دال على حقيقة الاعراب واقسامه انه بتكلم هذا الباب على حقيقة الاعراب واقسامه وقال لانه تشهد والماذ الكلام
وما يتالف هو منه من اسم وفعل وحرف وما يتغير على اواخرها عن شرع في بيان نوع ما ترجم بذلك وهو الاعراب وقدم عليه حقيقة الا
اعراب اصطلاحا لان حقيقة الشئ تتوقف معرفتها على معرفة اقسامه هو ومن قدم المحل على احوال الحال وهو الموجد كالاعراب
لا يعقل الا بعد تعقل محله وهو المعرب وهو خبر عن مبتدا محذوف والاصل هذا باب شرح الاعراب وهو زيد النصب بفعل مقدر كما قا
قاله بعض وخبره الا والرفع لبقاء احد ركني الاسناد والباب لغة ما يتوصل به من داخل الى خارج وعكسه وهو حقيقة في الجرام
مجاز في المعاني كباب الاعراب واصطلاحا الباب مخصوص دالة على معاني مخصوصة وسميت تلك الابواب بابا لانه يتوصل
منها الى معان اخر قال الزمخشري وبويت الكتب لان القارئ اذا ختم بابا وشرع في
وشرع في اخر ولذا الحكماء الفرع صورفوا لانه اسهل في جريان المسايل والرجوع اليها واعلم ان الترتيب الترتيب والنضد والاعراب لغة
يقال لمقارنة الابانة يقال اعرب الرجل عما في نفسه اذا ابان عنه والتغيير يقال اعرب الطعام المغيرة اذا غير فاما التكلم بالعربية يقال
اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية واصطلاحا فيه مذهبان احدهما انه لتعظم قال الزاجي وهو اولى الى الصواب ولقول المحققين انواعه
ربع الا والاحتياج الى الاعراب انما هو لتمييز المعاني والتمييز انما يكون لاثر الكامن لا التغيير الخلي اختار ابن مالك ايضا وعرفه بانه
ما هيه به ليبان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف وبقابله البناء وما هي به الا ليبان مقتضى العامل من شئة الاعراب
وليس حكاية ولا اتباعا ولا تخلصا من سكونين وبعبارة اخرا بر وعليه والمعرب الخ والاخر انه مفرد وعليه فجرى ما قاله المص
تغيير الخ ويقابله البناء فجرى لزوم اخر الكلمة واحدة لغير عامل ولا اعتلال وعليه والمعرب ما اخر اثر ظاهر او مقدر لعامل
ملفوظ به او مقدر والبنى ما خ اخر اثر ظاهر او مقدر لا لعامل ولا لمحكاية ولا تفرع ولا اتباع ولا تخلص من سكونين والمذهب الاخر انه مقابل
وبه قال المص والبه ذهب كثير وعرفوه بانه تغيير الخ **قوله** الاعراب جعلي والاصطلاح منقول عن معاني اللغوية بحيث والحق على انه
منقول عن معنى واحد وهو تغيير ترجيح بلا مرجح لكن الاسب نقله عن التبيين والتغيير والتحسين **قوله** الاعراب وسكت عن المعرب لاستلزام الاعراب له
وعن البناء والبنى لان نقيض الشئ اشرع خطور ابالبال عند ذكر نقيضه عند ذكر الاعراب يستحضر البناء وعند استحضار البناء يستحضر
البنى ثم ما فعله المص من تقديم الاعراب على المعرب اولى مما فعله ابن مالك المعرب مشتق من الاعراب ومعرفة المشتق متوقفة على
معرفة المشتق منه **قوله** باب الاعراب الخ الباب في الاصل مدخل يتوصل منه من داخل الى خارج وعكسه وان شئت قلت هو كناية عن المدخل
للشئ والمخرج منه بهو اخص واعم وهو على تفسير حسي ومعنوي فالحسي كباب الكعبة وباب الحديد وباب الدار والمعنوي كباب
وباب الحكاية الجهة وباب الاعراب وما اشبه ذلك واطلاق باب يوب لقولهم بوبت الجمع ابواب والتصغير تبويب وبوبت بينا كذا اذا جعلت
الواو وانيته ما قبلها قلبت الفا ثم على التعريف والاعراب لغة البيان والتحسين والتغيير واصطلاحا فيه مذهبان احدهما ما ذكره المص
والمناسبة بين المعنيين ان الكلمة اذا اعربتا وتغير اخرها انتج لفظها وفهم معناها اهر داعلة او مقولة الاثر انك اذا قلت ما احسن
زيد بسكون النون والدال بالنفي له معنى واذا فتحت النون وضممت الدال فقد تعجبت واذا فتحت الدال فقد نفيت واثبت النون فقط
الدال فقد استفهمت ولا طريق لبيان هذه المعاني وكشفها الا بالاعراب والتغيير لظهر المعنى وعايرة اعراب الكلام بيان الفاعلية والا
والمفعولية والاضافة بالمعرب هو المبين والمحسن والمغير على الترتيب المذكور وهو اما تغيير بتغيير العامل الرافع والناصب والجار والجازم
وسبب الاعراب التركيب الاسناد والالتقاء قبل التركيب مرفوعة لا معربة ولا مبنية نعم ذهب الجمهور **قوله** الاعراب الخ مصدر اعرب



اى باب يدل على الاعراب او دال على حقيقة الاعراب واقسامه انه بتكلم هذا الباب على حقيقة الاعراب واقسامه وقال لانه تشهد والماذ الكلام
وما يتالف هو منه من اسم وفعل وحرف وما يتغير على اواخرها عن شرع في بيان نوع ما ترجم بذلك وهو الاعراب وقدم عليه حقيقة الا
اعراب اصطلاحا لان حقيقة الشئ تتوقف معرفتها على معرفة اقسامه هو ومن قدم المحل على احوال الحال وهو الموجد كالاعراب
لا يعقل الا بعد تعقل محله وهو المعرب وهو خبر عن مبتدا محذوف والاصل هذا باب شرح الاعراب وهو زيد النصب بفعل مقدر كما قا
قاله بعض وخبره الا والرفع لبقاء احد ركني الاسناد والباب لغة ما يتوصل به من داخل الى خارج وعكسه وهو حقيقة في الجرام
مجاز في المعاني كباب الاعراب واصطلاحا الباب مخصوص دالة على معاني مخصوصة وسميت تلك الابواب بابا لانه يتوصل
منها الى معان اخر قال الزمخشري وبويت الكتب لان القارئ اذا ختم بابا وشرع في
وشرع في اخر ولذا الحكماء الفرع صورفوا لانه اسهل في جريان المسايل والرجوع اليها واعلم ان الترتيب الترتيب والنضد والاعراب لغة
يقال لمقارنة الابانة يقال اعرب الرجل عما في نفسه اذا ابان عنه والتغيير يقال اعرب الطعام المغيرة اذا غير فاما التكلم بالعربية يقال
اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية واصطلاحا فيه مذهبان احدهما انه لتعظم قال الزاجي وهو اولى الى الصواب ولقول المحققين انواعه
ربع الا والاحتياج الى الاعراب انما هو لتمييز المعاني والتمييز انما يكون لاثر الكامن لا التغيير الخلي اختار ابن مالك ايضا وعرفه بانه
ما هيه به ليبان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف وبقابله البناء وما هي به الا ليبان مقتضى العامل من شئة الاعراب
وليس حكاية ولا اتباعا ولا تخلصا من سكونين وبعبارة اخرا بر وعليه والمعرب الخ والاخر انه مفرد وعليه فجرى ما قاله المص
تغيير الخ ويقابله البناء فجرى لزوم اخر الكلمة واحدة لغير عامل ولا اعتلال وعليه والمعرب ما اخر اثر ظاهر او مقدر لعامل
ملفوظ به او مقدر والبنى ما خ اخر اثر ظاهر او مقدر لا لعامل ولا لمحكاية ولا تفرع ولا اتباع ولا تخلص من سكونين والمذهب الاخر انه مقابل
وبه قال المص والبه ذهب كثير وعرفوه بانه تغيير الخ **قوله** الاعراب جعلي والاصطلاح منقول عن معاني اللغوية بحيث والحق على انه
منقول عن معنى واحد وهو تغيير ترجيح بلا مرجح لكن الاسب نقله عن التبيين والتغيير والتحسين **قوله** الاعراب وسكت عن المعرب لاستلزام الاعراب له
وعن البناء والبنى لان نقيض الشئ اشرع خطور ابالبال عند ذكر نقيضه عند ذكر الاعراب يستحضر البناء وعند استحضار البناء يستحضر
البنى ثم ما فعله المص من تقديم الاعراب على المعرب اولى مما فعله ابن مالك المعرب مشتق من الاعراب ومعرفة المشتق متوقفة على
معرفة المشتق منه **قوله** باب الاعراب الخ الباب في الاصل مدخل يتوصل منه من داخل الى خارج وعكسه وان شئت قلت هو كناية عن المدخل
للشئ والمخرج منه بهو اخص واعم وهو على تفسير حسي ومعنوي فالحسي كباب الكعبة وباب الحديد وباب الدار والمعنوي كباب
وباب الحكاية الجهة وباب الاعراب وما اشبه ذلك واطلاق باب يوب لقولهم بوبت الجمع ابواب والتصغير تبويب وبوبت بينا كذا اذا جعلت
الواو وانيته ما قبلها قلبت الفا ثم على التعريف والاعراب لغة البيان والتحسين والتغيير واصطلاحا فيه مذهبان احدهما ما ذكره المص
والمناسبة بين المعنيين ان الكلمة اذا اعربتا وتغير اخرها انتج لفظها وفهم معناها اهر داعلة او مقولة الاثر انك اذا قلت ما احسن
زيد بسكون النون والدال بالنفي له معنى واذا فتحت النون وضممت الدال فقد تعجبت واذا فتحت الدال فقد نفيت واثبت النون فقط
الدال فقد استفهمت ولا طريق لبيان هذه المعاني وكشفها الا بالاعراب والتغيير لظهر المعنى وعايرة اعراب الكلام بيان الفاعلية والا
والمفعولية والاضافة بالمعرب هو المبين والمحسن والمغير على الترتيب المذكور وهو اما تغيير بتغيير العامل الرافع والناصب والجار والجازم
وسبب الاعراب التركيب الاسناد والالتقاء قبل التركيب مرفوعة لا معربة ولا مبنية نعم ذهب الجمهور **قوله** الاعراب الخ مصدر اعرب

وقد انث له ابن معط في الفيته فقال واخ ها كلمة وذكر ابن مالك واحو كلة **قوله** او اخر الكلم
لاختلاف العوامل هذا من باب مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد على
جزء كب القوم دوابهم وبسوا ثيابهم والمراد ان كل واحد ركب دابته لا دواب الجميع ولبس ثوبه
غيره وراد ابه معه ابة غيره وثوبه مع ثوب غيره وبهذا تندفع الاعتراضات كلها او يخصص
التقدير اخر كل كلمة من الكلم يتغير بعامل **قوله** تغيير اواخر الكلم قال في شرحه اي
تغييرا طلقا للحصر وارادة الخاص بقرينة ان الاعراب وصف الكلم والتغيير وصف المتكلم
او هو مجاز مشهور وكلاهما يجوز دخوله التعاريف جنس اواخر حقيقة كاخر زيد او حكما لاخر
يد ودخ اي احوال اواخر جنس الكلم عما كانت عليه وبدا بالوقف فلا يرد ان اخر زيد ثابت على
كل حال او بعضهم ابقاء على ظاهره وقيدا المراد تغيير اواخر الكلم ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر
حقيقة كما في المثنى والجمع حال التي للنصب والجر او حكما كما بينهما حال الرفع لان الالف
والواو فيهما صارا كشيئين بعدما كانا كشيء واحد اي صار علامتين للتثنية والجمع وعلامتين
للاعراب بعدما كانا للاول فقط الا انهما يفيدان بجمع الاعراب مغايرتهما لإيذانه الى تقدير دخول
علامة التثنية والجمع او صفة بان تتبدل حركة اخر حقيقة كما في زيد حال نصبه او جره بعمرو
رفعه او حكما كما في غير المنصرف حال جره بعد نصبه مثلا ولقايل ان يقول المراد بتغيير اواخر الكلم
تحيير بهاء الة على العاملية مثلا بعد كونها الة لغيرها فيشمل تغيير الذات وتغيير الصفة قال
استاذنا رحمه الله والمراد من الكلم هنا وان كان اسم جنس جمعي لاقلة ثلاثة كما مر الاسم المتمكن وهو ما
سلم من شبه الحرف المقتضي للبناء والفعل المضارع المجرد من نوني الاناث والتوكيد على ما سيأتي
ان شاء الله تعالى واعلم انهم اختلفوا في الاسماء قبل التركيب بفعل مبنية لوجود الشبه الاهمالي فيها
وهو كونها اعاملة ولا معمولة واختاره ابن مالك وقيل معربة حكما وقيل موقوفة تعرض مقتضى الاعراب
وسبب البناء على هذا ثبت الواسطة والتغيير بالنسبة اليه ظاهرا هو تغيير اللفظ من
او منصوبا او مجرورا او مجزوما بعد ان كان موقوفا واما بالنسبة للقولين قبله بواجب البناء لا يتصور
اعرابه وجايز النقل فيه عن حالة البناء لما ان النقل عن الاعراب الحكمي الى الاعراب الحقيقي في الثاني
فيجب عبارتنا على كل من الاقوال في الجملة وفصل هذا بعضها قصور **قوله** الكلم المراد به هنا الاسم
المتمكن والفعل المضارع الخالي من التنوين ونون الاسم المعرب والفعل المعرب ليلا يلزم اخراج المعرب
في تعريف الاعراب بيانا للدور الاختلاف المراد به اما تغيير هما من حالة الوقف التي الاعراب ان قلنا بالوقف
او من حالتيهما للاعراب الرفع حوله عليهما بالفعل او من جواز التي وجوبه وقوله العوامل جمع عامل
وهو كما قاله بعضهم ما اثر في اخر الكلمة وقوله اقتضى هذا هو الكلام احسن بزاد من اسم او فعل





اوحرف وخرج عنه بقول التفسير عامل المبتدا وعامل المضارع المرفوع فان عامل الاول على الراجح
ابتداء وليس واحدا من الثلاثة وعامل الثاني التجرد وليس واحدا منها ايضا ويمكن تصحيح عبارته
بانه منتهي في الابتداء على قول وهو ان العامل فيه الخبر فيكون العامل فيه اسما وفي الآخر على الآخر
وهو ان العامل في حرف المضارعة فيكون العامل حرفا **قوله** اختلاف جار ومجرور متعلق
بقوله تغيير على انه علة له اي الاعراب هو التغيير لاجل اختلاف العوامل واحترز بذلك عن التغيير
لالتقاء الساكنين نحو قم يكن الذين كفروا وللنقل نحو من ارتد فحركة الهمزة التي النون في قراءة ورش
وحمزة للوقف وعن حركة الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال وعن حركة الحكاية نحو لقن زيدا بالنصب
جوابا لمن قال رايت زيدا بان شيئا من ذلك لا يسمى اعرابا وقال ق في شرحه وعلى بقوله تغيير
قوله لاختلاف جنس العوامل ولو واحدا على انه علة له وهو من باب الملازم لا المطلق لعدم لزوم واردة اللازم
يكون كناية اذ المراد تحقق جنسها وثبوته مع معمولها وان لم تختلف **قوله** الداخلة اي
اي السلطة عليها وسوا تقدمت او تاخرت او قارنت كالابتداء في المبتدا فانه مقارن وهو اولى من
قول الكوفيين المتقدمة بحسب الرتبة ومن قول بعضهم المراد المتقدمة عن الغالب وقولنا السلطة لنخرج بذلك
عما تغير اخره من غير تسلط كالمحكي **قوله** الداخلة عليها صفة للعوامل وجاز ذلك وان كان الموصوف
جمعا لان جمع ما لا يعقل يعامل معاملة الواحدة ومن يعقل والضمير في عليها راجع للكلم والكلم اسم جنس جمعي
يجوز في ضمير التذكير والتانيث نحو قوله تعالى اعجاز نخل منقعر بمنقعر صفة لنخل وهو مذكر وقوله تعالى اعجاز
نخل خاوية بخاوية صفة لنخل وهو مونث بالتا وقال ق في شرحه بعد قوله وان لم تختلف وهذا احسن من
انيهاء بالداخلة عليها تعاقبها على الكلم واحترز بالجر واحراف لا يشمل العامل الواحد وهي جمع عامل وهو
جمع باعتبار على بواعث اخر يوصف العاقل وهو ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب اي شيء
وجد به المعنى المقتضي للاعراب من فاعلية او ما حمل عليها وهو يخرج عدم شمول لعوامل
لا جعل او احسن منه نحو بعض المتاخرين والعوامل جمع عاملة وهي ما اثر في اخر الكلمة من اسم او فعل
او حرف فلفظ يريد او معنى اي وضعا في المبتدا والمضارع على بعض الاقوال ولو ترك
البيان كما ابين فالاصل فيه ان يكون صدر الفعل ثم الحرف ثم الاسم ولا يوثر العامل اثرين
في محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ويمتنع ان يكون له معمولان والاصل تقابله مع المعمول
في النوع فان كانا من نوع واحد فلمشابهة العامل ما لا يكون من نوع المعمول انتهى والمراد بدخول العوامل
على الكلم الذي هو اثرها خالها عليها تسلطها لما تقتضيه من تلك المعاني كالفاعلية والمفعولية
واضافة والابتداء وطلوح المضارع للزمانين او تخليصه لاحدهما او للمضي كتخليص لما المضارع
للاستقبال في نحو فلما يزد فما زيد فمت ملفوظة كانت او مقدرة فقدمت على المعمول في نحو اين زيدا واثرت

كزيد ابتو يحتمل انه اشار به الى ان رتبة العامل مع معموله التقدم كما قاله المكودي والحاجة
للعلة ثم فيه الدخول لبيان الواقع ويجوز ان يكون لاخراج حركة الحكاية كما خرج به تغيير اخر حيث يغير
عامل في لغاتها **قوله** لفظا او تقديرا يصح رجوعه للجميع لكن يراد باللفظ والتقدير في كل شيء
بما يناسبه اي حالة كون التقدير ملحوظا بعلامته الدالة عليه او حالة كون الاواخر حقيقة او حكما
وهكذا يقدر في البقية وهو ظاهر **ف** وقال في شرحه لفظا او تقديرا الظاهر انه يتنازعه تغيير
والمختلف على المجعولية المطلقة او الحالية فحذف التنصيص على تعميم الحد كما يعم التغيير
اللفظي كالذي علامته الظهور في يضرب زيد والتقدير يرمى الذي علامته الكسرة في مررت بالفتى
والقاضي والجر العامل الملحوظ به كما ذكر والمقدر كمررت بهذا التقدير لا لبست ثوبا مررت
به ويجوز رجوعه لواحد منهما معينا او غير معين وخرج بالعلة في قوله لاختلاف العوامل ما لا يجلبه
عامل كحركة النقل في نحو الفتى والحمل على قراءة ورش وحركة الاتباع كحركة الراء في نحو من كرم وعلم ونصبا
وجرا وليس شيء من ذلك اعرابا وبتقسيم الكلم بالاسم والفعل المذكورين الاسم على المتمكن والحرف والفعل
الماضي والامر والمضارع الذي اتصلت به نون الاناث او باشرته لفظا او تقديرا نون التوكيد فانهما
مبنية والتقدير بالاواخر لبيان محل الاعراب وليس احترازا عن شيء اذ العامل لا يجلب اثرا في غير الاخر
عند البصريين وعلى مذهب الكوفي في امرئ وابنم من انه معرب من مكانين يجب حذفه وانما جعل الاعراب
اثر الكلمة لان المعاني المحتاجة لدلالة الاعراب عليها كالاحوال للذات وهي متأخرة عنها والدال على
المتأخر ينبغي كونه متأخرا انتهى المراد منه **قوله** لفظا يدخل فيه ما لفظ فيه بجميع علاماته وما
لفظ فيه ببعض علاماته وقوله او تقديرا يدخل فيه ما قدر فيه جميع علاماته وما قدر فيه بعض علاماته سواء
كانت حركات او حروفا **قوله** او تقديرا لم يعطف بالواو ليلا يتوهم المغايرة المقصود بهذا الكتاب
الجمعية واو للتقسيم لا للشك فلا تفسد الحد **قوله** وافسامه جواب عن سؤال مقدر كان قائلا قال
له اذكرت ماهية الاعراب وبعبارة اخرى حقيقة الاعراب وماهيته فهل لتعرف الماهية افرادا تعرف
حقيقتها واجاب بقوله وافسامه اربعة الخ **ف** وقال في شرحه ولما فرغ من بيان حقيقة الاعراب
شرع في بيان انواعه معبرا عنه بافسامه على الطريق الاستيناف فقال وافسامه اي الاعراب بالنسبة لمجموع الاسم
والفعل اربعة لانه اما ان يكون وهو واحدا او حركة وهي ثلاثة واما بالنظر لكل واحد منهما فانها هي
ثلاثة وعدل عن الانواع الى الافسام تفاديا عن المجاز لان الجنس هو المعقول على كثيرين مختلفين بالحقايق هي
جواب ما هو واذا جعلنا الرفع مثلا حقيقة نوعية للاعراب لزم انها مقولة على كثيرين متفقين بالحقايق
اذ النوع عرضي واما يكون كذلك في البقاع وحقيقة الضمة والواو والالف والنون نظير الخجي وهو كما هو
على ما ذهب اليه بعض النحاة من كون الاعراب بعضيا واما على انه معنوي كما ذهب اليه الجمهور بلا اشكال اذ جميع

الجميع

جميع التغيير المخصوص وتلك علامات لا خلاف للشارح على ان بعضهم صرح بها عن حقيقتها التطفية
مدعيا ان مراد القوم ان بعضا من افراد الاعراب يسمى بالرفع وبعضا يسمى بالنصب وهلم جرا فاورد على
انه ليس المراد الانواع المتحققة فوليهم ان الكلمة اصل وذو الف فرع والنوع المنطقي لا يعقل فيه ذلك **قوله**
وافسامه اي افسام الاعراب بمعنى انواعه وتقدم الفرق بين القسم والتقسيم وهذا من تقسيم الكلي الى جزئياته
لجريان الضابط السابق فيه **قوله** وافسامه اي الاعراب مطلقا وبعبارة اخرى اي الاعراب بالفعل اسواء
فلما ان الاعراب لفظي او فلما انه معنوي خلافا لظاهر كلام المص انه مشى على القول بان الاعراب معنوي عبر
بالافسام دون الانواع ليجري على القول بان الاعراب لفظي وعلى القول بانه معنوي **قوله** وافسامه اي الاعراب من
حيث هو اي لا بقيد كونه في الاسم او الفعل بالضمة مثلا فانه يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وتعبيره بالافسام
فسام وان كان مرادا به هنا الانواع اولى من تعبيره من عبر بالانواع لان الافسام جمع قسم وقسم الشيء ما كان
منه رجا لحقته واخص منه وهو موجود هنا والانواع جمع نوع وهو كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقايق
وهو غير متأت هنا لان الفرع مثلا مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق ان حقيقة الرفع بالضمة غير حقيقة الرفع
بالواو مثلا وهكذا البقية فتعبيره من عبر بالانواع جمع نوع وهو كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقايق
حمل الاخص على الاعم وايضا اللفظ ما اشتمل على روح او نوع وهذا لا يتأتى هنا في جميع الافسام لان الرفع يشتمل
بالمد والخفض يشتمل بالنون والنصب والجزم لا يشتملان فيسلم ذلك **قوله** وافسامه اربعة تقسيم للانواع بحسب
ذاتها وقوله بالاسم من ذلك الخ تقسيم لها بحسب محلها **قوله** وافسامه اي انواعه لا اجزاؤه بخلاف ما
تقدم في الكلام فانها بمعنى الاجزاء وانما كان كذلك لان الكلام مركب فهو كذلك اجزاؤه واما الاعراب فليس
مركبا وانما هو التغيير المخصوص فكل واحد من هذه الاربعة يقال له اعراب لوجود التغيير فيه فتقسيم
الاعراب اليها من تقسيم الكلي الى جزئياته **قوله** ورفع الخ وبدا بالرفع لانه اشرف انواع الاعراب كما
بدا بالاسم لانه اشرف اجزاء الكلام اذ لا وجود للكلام بدون اسم مرفوع لفظا او محلا وثانيا بالنصب لانه
لما لا يقوم مقام المرفوع عند عدمه ولوجود الاشتراك بينهما في الاسم والفعل وذكر الخفض قبل الجزم لما
اختصاصه بالاسم والجزم بالفعل والاسم اشرف من الفعل وعلم ان الرفع والنصب والجر والجزم مخصوصة
عند البصريين بالاعراب والضم والفتح والكسر بالبناء واما الضمة والفتحة والكسرة فتعم الحركة الاعرابية
والحركة البنائية وغيرهما كضمة قاف قفل والكوفي يطلق كلا على كل **قوله** رفع ونصب وخفض وجزم فروع
الرفع لانه علامة العمد واعقبه بالنصب لانه قد يكون علامة للعمل كاسم ان وخبر كان واخواتها واعقبه
الجر لاختصاصه بالشريف المنيف من الاسم والفعل وهو الاسم واخر الجزم لانه يختص بالافعال وهي
رتبة من الاسماء فيناسبها وما يتعلق بها التاخير ثم الرفع والنصب على مذهب المص وهو ان الاعراب
معنوي ظاهر فيه انه تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وعلى هذا القياس وعلى مذهب ابن

مالك وهو ان الاعراب لفظي اثر مخصوص في اخر الكلمة هو نفس الضمة وما ناب عنها وعلى هذا القياس
وعلم من قوله في الاسماء واجزم فيها اختصاص الجزم بالافعال ومن قوله في الافعال وانخفض فيها
اختصاص الخفض بالاسماء وذلك ان الجزم خفيف والفعل ثقيل لانه يدل على الحدث والزمان فاعطي
الخفيف للثقيل ليعتدلا والخفض ثقيل والاسم خفيف فاعطي الثقيل الخفيف ليعتدلا وعلم من تخصيص
الرفع والنصب مع الاسماء والافعال اشتراكهما بينهما والله اعلم ف وقال في شرحه ولما احتمل في
اربعة بحثه ليزيح عنه المتعلم لان علمين خير من علم من غير واحد فقال رفع حركة او حرف
وخفضه لعدم استغناء الكلام عنه وهو على طريق المصنف تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب
عنها وعلى طريق ابن مالك اثر مخصوص هو نفس الضمة وما ناب عنها سمي بذلك لارتفاع الشفة
السفلى عند التلفظ بعلامته او له نفسه ونصب حركة او حرف وانبعه للرفع اشتراك
الفعل فيه وان يدخل الجر كاسمان وخبر كان وان عاملة فليس فعلا او يعمل عمله بالاضافة فيكون
معمولة اصلا بالنسبة الى المجرور وهو على طريق المصنف تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها واما
على طريق ابن مالك فهو نفس الفتحة وما ناب عنها سمي بذلك لانتصاب الشفتين عند النطق
به او بعلامته وقال في تقريره ونصب الخ الاولى في تقسيم الكل الى جزيئاته العطف بأو وبعبارة اخرى
المناسب ان يعطف بالواو وبها مفروغ بما قيل او نصب الخ او يقول اما رفع واما نصب الخ لان او تقتضي
بالانفصال وعدم الاجتماع ثم قال فيه وخفض جركة او جرف انبعه للنصب للاختصاص
بالاشراف ويقال له الجر ايضا وهو على طريق المصنف تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها
وسمي بذلك لانجرار الشفة السفلى عند التلفظ بعلامته او به نفسه وان عامله جر معنى الفعل
او الاسم في الجملة وجزم بسكون او حذف وهو على طريق المصنف تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه
على طريق ابن مالك اثر ظاهر او مقدر وهو نفس السكون وما ناب عنه وسمي بذلك لان الجزم بمعنى القطع
والجزم اجتزام كأنه القطع لتحركه او للحرف تنبيهان الاول ظهر ان الاسماء الاربعة عند البصريين مختصة
بحركات الاعراب انابوا على غيرها واما الضم والفتح والكسر والسكون كما اشرنا اليه او الباب في عبارات
البصريين بالرفع الاعم حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او الكضمة قاف قبل مع القرينية
تطلق على حركات الاعراب ايضا فالبصريون يسمون ما كان محركا بضمة وهو معرب مبنيا ونفس
الحركة رفعا وما كان حركة بضمة وهو مبني مضموما ونفس الحركة ضما فخوجاء الرجل ما رجل وما كان
محركا بفتحة وهو معرب منصوبا ونفس الحركة نصبا وما كان محركا بفتحة وهو مبني مفتوحا
والحركة بفتحا نحو رايت الرجل لا رجل عندنا وما كان محركا بكسرة وهو معرب مجرورا ونفس الحركة جرا
وما كان محركا بكسرة وهو مبني مكسورا ونفس الحركة كسرا والسكون من الفاظ الاعراب كما ان

الوقف

الوقف من الفاظ البناء وهذان بالنسبة للافعال وان دخلها الجزم فحوله يضرب سموه سكونا وان دخلها
شبيهه سموه وقفا خواتم الشارح هذه النقرة انما وضعت للاختصار فان عبد القادر الجرجاني
في شرح ايضاح ابي علي كما نقله عنه الشهاب الحلبي انهم لو قالوا مضموم ضمة اعراب او مضموم
ضمة بناء لطال الكلام ومفتوح فتحة اعراب الى اخر الالقاب ووجه تخصيص الرفع وما ذكر
معه بالاعراب ان الاعراب اشرف من البناء وفي لفظ الرفع تنبيه على هذا وما عطف لحسن الابعاد
الرفع الشيئين وامام الكوفيون فيطلقون الفاظ احد النوعين على الاخر مخلفا قوله فللاسم
الخ اي اذا سالت عن تفصيلها فللاسم الخ وقوله فللاسم والفعل على تقدير مضاف اي
فللجنس الاسم وجنس الافعال واذا فلفائدة لك لانه لا يصح ان تكون اللام للاستغراق ف وقال في
شرحه وانما ذكر هنا الجملة باعتبار محلها شرع في تفصيله لانه المقصود ثم بالاضافة اولا واوليا الذات
حتى كانه قال لا يدخل الاعراب من تلك الاوساط الا نوعين فقال فللجنس الاسم ولو مبنية من تلك
المذكور من الاوساط الاربعة وهو خبر مقدم على المبتدا وما عطف عليه وهو الرفع قال السعد وغيره
يجوز ان يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد عن اشياء كثيرة باعتبار كونها في تاويل وما ذكر وما تقدم
كما يكنى عن افعال كثيرة بلفظ فعل لقصد الاختصار كما تقول للرجل افعل ما فلت وقد ذكر افعالا كثيرة
وقصد طويلة كما تقول له احسن لك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا انه في الاشارة اكثر واشهر
قوله واجزم فيها والمراد بدخول الجزم على الاسماء انها لا يقبلها الوجود معنى لان الاسماء خفيفة
والجزم خفيف والتخفيف حاصل بالاسماء بتحصيل الحاصل محال لا يليق قال ابو موسى رحمه الله
وانفرد الاسم بالخفض لكون عامله لا يفيد معنى الا فيه ويفهم منه انفراد الفعل بالجزم يريد ان عالم الجزم
ايضا لا يفيد معنى الا فيه وقيل الذي امتنع دخول الجزم على الاسماء لانه يؤدي الى حذف الحركة من اجل
الجازم فيصير الحذف يجتمع مع التنوين بحذف الساكنين لالتقاء الساكنين وذلك خلاف الاسم وقيل الذي امتنع
دخول الجزم في الاسماء ان الاسماء اذا كان محذوفا عنه او مجزاعنه وجب له الرفع وان كان داخلا في حيز غيره وجب
له النصب واذا كان مضافا اليه وجب له الخفض فليس في الاسماء ما يوجب الرفع الا كون الاسم مجزاعنه
او محذوفا عنه واما يوجب النصب الا كونه داخلا في حيز غيره واما يوجب الخفض الا الاضافة والمعنى الذي
يوجب الجزم غير موجود في الاسماء وقال في شرحه واجزم يتصوره خولف في نوعها الخفة وجعلتها
فيودي للطيش وبغة الاعراب موضوعة على الاحكام والرصانة ولانه لو دخلها الادى وجوده الى عدمه
وما الادى وجوده الى عدمه كان باطلا وذلك لان المنوون منها ان جزم التقا فيه ساكنان الجازم والمجزوم والثاني
يحرك الساكن الاول فيسقط الجزم فيعاد الى وجوده الذي عدمه وغير المنوون محمول عليه فيوقف نظم جوهر تقرير
سكونه كما مر والحق ان امتناعه فيها لامتناع لحوق عامله لها كما لا يلتبس قوله وللافعال من ذلك قال في

شرحه وبجنس الافعال والحاجة الى التفصيل والمعرفة غاية ان فيه اجمالا لا يبينه ما سيأتي من ذلك التقرع إلى اقسامه للاقسام الاربعة فوله وانخفض فيها اذا امتنع الخفض بالاضافة كما قاله ابو العباس الزجاجي ان الخفض لا يكون الا بالاضافة وانما معنى للاضافة للافعال او الاضافة للافعال ممتنعة لان الاضافة على اختلاف معانيها تخصيص فتسمين الملك والاستغراق لا يكونان في الافعال فلما امتنع الملك والاستغراق امتنعت الاضافة فلما امتنعت الاضافة امتنع الخفض وعلم ان المراد من قوله فللاسماء من ذلك والافعال من ذلك الاسماء المعربة والافعال المعربة يخرج الصفة وابو هما من تقدير ان الاسم منها معرب ومنها مبني فاراد المعرب منها وكذلك الافعال لكنه لما ذكر الباب الاعراب علم انها المختصة بالمعرب من الصفة يخرج حذف الله العظيم الآن جيت بالخوابي بالخوابين انه عليه السلام اتاه فط الا بالخوابي بالتمر فقال الله العظيم يا نوح انه ليس من اهلك اي الناجين منهم فقال صلى الله عليه وسلم لا وضو لمن لم يسم الله اي لا وضو كامل الاجر او كامل الثواب وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد اي كاملة الاجر او كاملة الثواب وكذلك ايضا قوله صلى الله عليه وسلم لا تفوت الا جمعة اي كاملة الاجر او كاملة الثواب فوله وانما خفض فيها اي في الافعال انما اختص الجر بالاسماء ان كل مجرور مجرور عنه في المعنى وانما يجيء الا عن الاسماء بيان ذلك اذا قلت مررت بزيد فبزيد مخفوض بالباء الموجودة وهو معنى قولك زيد ممرور به فجاز ان يجر عنه بالمرور به وانما اختص الجر بالفعل لانه يكون بلم ولما غالبا وهما للنفي والزوات لا تنفي وانما تنفي المعاني القايمة بها وهي من اوصاف الفعل المجزوم بلم ولما يفهم وقال ف في شرحه وانخفض يخصوصية دخوله في نوعها وذلك الزيادة الثقل ان الفعل اكثر من الحرف والزمان والنسبة والخفض ثقيل فاعطي الجزم لخفته الثقيل واعطي الخفض للثقل الخفيف طلبا للتعادل وان كل مجرور مجرور عنه في المعنى والفعل لا يجر فيه ذلك وان الجر فيه عوض من الجر الذي باشته المشاركة فيه وان عامله لا يجر في البعد البتة تنبيهات الاول تقدم معنى التقسيم ما هو وهذا من تقسيم الكلي الى جزئياته فانا لو قلنا الرفع اعراب حد ذلك الذاتي عبر عنه المحد بقوله وانواعه فقيل انه جار على مذهب البصريين من ان الاعراب كما اختلف فيه اخر المعرب لا انه اختلاف اخر المعرب وفيه نظر كما علم مما قدمناه من انه يتمشى على مذهب المصنف بخلاف مقابله الثاني عدل المحد كما عن التغيير بالاعراب لان حق الاعراب لما سواه كما منها البقية والعلف ان يطلق كل منهما على البقية كما يقال الرفع النصب وعلى العلف كما يقال الاعراب الرفع وكل صحيح ممتنع لاستلزام الاول حمل اللاخص على الاعم وقيت بما قررناه ان هذه الامور انواع لجنس الاعراب وهو جنس لها الا انها الغالب له وهو ملغب بها الثالث علم ان من اثبات الرفع والنصب للاسماء والافعال اشتراك النوعين فيهما او من اثبات الخفض للاسماء ونبه عن الافعال اختصاصه بها ومن اثبات

الجزم



الجزم للافعال ونبه به عن الاسماء اختصاصه بالافعال كما علم منه ان لكل نوع من الاسماء والافعال من الاقسام الاربعة اختصاصا واشتراكا فافهم والله اعلم فوله باب معرفة اخ انما ذكر هذا الباب عقب الذي قبله لان ذكر الاقسام منه عند ذكر علامات لها تصحيح للتقسيم وذكر هذا الباب ليكون للتفصيل بداية واضافته الى معرفة اما من اضافة الدال الى المدلول اي باب دال على معرفة اخ واما من اضافة السبب الى المسبب اي باب سبب حصول معرفة اخ وفوله معرفة اما انها بمعنى العلم كما هو الراجح المشهور وعند الاصوليين واما انها بمعنى اخر وهو ادراك الجزئيات ويكون حذف من المصنف على انه ينبغي للطالب ان يتامل في هذا الباب وينظر حين يصير مدركا لها ادراك الجزئيات والكليات وهذا احسن وهذا كله على ما مشى اليه المصنف من الاعراب معنوي واما لو مشى على المذهب الاخر القائل باب ما هو اعراب او ما به الاعراب او ما يكون اعرابا او الحركات والحروف التي تكون اعرابا وما قيل من انه صالح للمذهبين واجيب عنه في ذلك بجوابين وكلاهما مخدوش واولى ما قلنا فوله باب معرفة اخ فيه لم يذكر ان العلامات لانفس المعرفة التي هي ادراك البسايط او الجزئيات او العلم فحق العبارة باب علامات الاعراب والجواب انه من باب اضافة المسبب اعني معرفة الى السبب اعني علامات اي من تامل في هذا الباب حق التامل حصلت له معرفة تلك العلامات واما اضافة الباب الى معرفة فللمبالغة كان المعرفة لما كانت لازمة لتامل تلك العلامات عادة فكان الباب لها على انك علمت ان الاضافة يكفي فيها ادنى ملابسة هذا على ما مشى عليه المصنف من ان الاعراب معنوي واما لو مشى على القول بان الاعراب لفظي لقال باب ما هو اعراب او ما به الاعراب او ما يكون اعرابا او الحركات والحروف التي تكون اعرابا فوله باب معرفة علامات الاعراب ترجمة الشيء وهو المعرفة ولم يذكره وذكر شيئا وهو علامات الاعراب الذي الباب معقود له ولم يترجم له والجواب ما سبق فوله باب معرفة تقدم تعريف الباب واما المعرفة بالصحيح انها والعلم بمعنى واحد والعلم معرفة المعلوم على ما هو به في الواقع واضافة الباب للمعرفة لان من طالع هذا الباب وفهم معاني مسايله حصلت له معرفة علامات الاعراب وقال ف في شرحه ولما فرغ من ذكر اقسام الاعراب وكانت محتاجة لخفايها الى علامات تميزها للتتم فايدة معرفة مختصها ومشتركها عقبها بابا فقال باب سبب حصول او الى على حصول معرفة اي علم وهو ادراك المعلوم على ما هو به في الواقع وعبر عنه بالمعرفة دونها بالتزاد فيهما وان اصلهما ادراك الجزئيات على قول مبالغة في حض الطالب على معاناة نظره في هذا الباب حتى تصير عنده كليات جزئية بحيث لا يخفى عليه شيء من علامات اقسام الاعراب المتقدم والمعنى ان من طالع هذا الباب وفهم على الوجه المرضي حصلت له معرفة ذلك عادة بواسطة البراعة الجواد لكون مدلوله من حيث ادراكه

والحاظة سببا عاما يأتي حصولها وتغييره بالعلامات مبني على طريقة من كون الاعراب محفوظا
كما هو ظاهر فيما ذكره ايضا عالم يقال ابن مالك وغيره ممن قال ان الاعراب لفظي اما لانه لا فائدة
بين جعل هذه المذكورات في هذا الباب اعرابا وجعلها علامات عليه هي اعراب من حيث عموم كونها
اثر اجلبه العامل في اخر الكلمة وعلامات الاعراب من حيث خصوصها وفيه تكلف واما الان العلامات
جمع علامة بمعنى علم والضمة علم ومسماها الرفع وكذا البواقي وفيه انه لا يصح ان يراد العلم الشخصي
والجنسي لانها فيهم على ضمة وفتحة وكسرة وفي كلها العلمية على هذا والتانيث واضورة والاشارة
واما المختار شيخنا وشيخ استاذنا من ان هذا عبارة المتقدمين القايلين بان الاعراب معنوي
جرت عليه السنة المتاخرين القايلين بانه لفظي من غير فصر وفيه نظر لانهم اهل الضبط والتحرير خصوصا
في مقام التاليف **قوله** للرفع قال **ف** في شرحه للرفع من حيث هو لا بغير كونه في اسم او بغيره
كونه في فعل او بغير كونه اعلا او بغير كونه فيها **قوله** اربع علامات يأتي ان شاء الله ما هو الاصلي
من ذلك وما هو نايب عنه وما هو للاسما وما للافعال **قوله** اربع علامات ذكر العدد ان المعدود
وهو علامات مونث لانه جمع علامة **قوله** علامات لعله اطلق الجمع على حقيقته وهو ثلاثة لتوفي
وجاوزه وهذا ما زاد على الواحد لان الجزم ليس له الا علامتان **قوله** الضمة برابها لانها الاصل وليسا
دخلت في الاسم والفعل نحو زيد يقوم واوا لانها بنتها تتولد منها اذا اشبعت نحو
الزيدون وثلث بالالف لانها اخت الواو في العلة واللين والعوض وختم بالنون ليبعد شبهها
في كونها حرف اذا غام بغنة اذ حروفه يومن وانها علامة للرفع في الفعل المضارع والفعل موخر
عن الاسم وقال **ف** في شرحه ثم ابدل من الاربع علامات قوله الضمة فذهبها لانها الاصل وغيرها انابت
عنها اذ هي الاغلب او الارجح في نظم المواضع من غيرها والواو عقبها للضمة لانها تنشوا عن
الضمة اذا اشبعت وهي كبنتها نتيجة الجمهور على ان الحروف غير متولدة من الحركات ولذا فلنا
كبنتها وهو اولى من تعبير بعضهم اذ ظاهرها ان الحركة اصل للحرف وقد اختلف الناس فيما وجد
في هذه المسئلة اختلافا ابحث بالبين في الخارج واستدل كل بما يلايم مذهبه والمستعمل الجمهور بانه
لو كانت الحروف ماخوذة من الحركات للزم سبق الحركات عليها ولو كانت الحركات سابقة عليها
للزم فيامها بانفسها لكنها لا تقوم بانفسها فيلزم كون الحروف ماخوذة من الحركات واستدل
الاخرون بانا وجدنا الحركات اذا اشبعت تولد منها حرف المد واللين والتين بدا ذلك على اصالة
الحركة وفرعية الحرف عنها والالف ارد فيها الواو لانها اختها في المد واللين والنون ختم بها
لبعدها من الضمة وقرب مشابهتها الحروف وربما في الغنة عن سكونها وقيل في الجواب اللين والمد
تقلما استاذنا عن بعضهم **قوله** واما الجار رابطة لجواب شرط مقدر واما حرف شرط وتوكيد دايما

وتفصيل



وتفصيل غالبا وقال **ف** في شرحه ولما ذكر هذا اجمالا شرع في بيان محلها بقوله واما الضمة فتكون
علامة للرفع الخ **قوله** في اربعة مواضع انث العدد لان المعدود مذكر وان المواضع جمع
موضع **قوله** في اربعة مواضع اي حالة تكون الضمة علامة في اربعة مواضع **قوله** في الاسم
المجرد في باب الاعراب ما ليس من الاسماء الخمسة والمثنى والمجموعا وما ملحقا بهما وقال **ف**
في شرحه ثم ابدل من في اربعة مواضع قوله في الاسم المفرد وما عطف عليه فهو اول مواضعها التي
تكون فيها علامة للرفع وهو ما ليس من الاسماء الخمسة والمثنى والمجموعا وما ملحقا بهما فيجيا
كان كزيد من قام زيد او معتلا كالفتى والقاضي من جا الفتى والقاضي وفتى وقاض كان غير مضاف
كما مثل او مضافا كغلام غلامي كان مدلوله واحدا كما مر او متعدده كحضر القوم والرهط **قوله** وجمع
التكسير هو اسم غير مبني دال على جماعة سواء غير زيادة فقط او بنقص فقط او بتبديل شكل فقط او
بزيادة وتبديل شكل فقط او بنقص وتبديل شكل فقط او بزيادة ونقص وتبديل شكل فدخل الثلاثي الى
اسماء الستة فليراجع وسمي بذلك لانه تكسر فيه بنا مفرده اي تغير **قوله** وجمع التكسير وهو ما
تغير فيه بنا مفرده تخفيفا كرجل ورجال وتقديرا كفلك فان ضمة مفرده ضمة فعل وجمعها
ضمة اشر وعبارة اخرى ضمة بزن **ف** وقال في شرحه وفي جمع التكسير وهو ما يغير كونه صحيحا بالضمة
ما تغير فيه بنا مفرده والمراد افراده واحاده التي يدخلها الاعراب بالحركات ولو تقديرا كان تغير ظاهرا
بزيادة نحو عنود وعنوان او بنقص نحو ختمة وثمار او بتبديل شكل نحو اسد وآسد او بزيادة وتبديل شكل نحو
رجل ورجال او بنقص وتبديل شكل نحو قضيب وقضب او بهما مع تبديل شكل نحو غلام وغلمان ومقدرا كما في تلك
وما آخره هجاني وثمانية وعبيتان انتهى المراد منه **قوله** وجمع المونث السالم هو ما جمع بالف وتاء مزيدتين
نحو مسلمات وضاربات فلو كانت الالف وحدها زايدة كما في ابيات جمع بيت واموات جمع ميت او
كانت التاء وحدها نحو فضاة وغزاة بان الالف والتاء فيهما منقلبة عن اصل او لم يكن
جمع مونث سالما وكل ما كان جمع مونث بانه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة كما سياتي وكلام يفهم
كذلك بانه ينصب بالفتحة على الاصل نحو سكنت ابياتا وحضرت اموانا وجهزت غزاة **ف** وقال
في شرحه وفيه صيغة جمع المونث السالم ولو شاذا كانطرت السموات واهيفت البنات
وكالضمة الظاهرة المقدرة نحو يبكي بناتي شجوهن وهي خلاف جمع المذكر كما مر وما سلم فيه بنا
واحد كزينب وما تغير كحمليات وصحراوات وسجرات وفيه نظر على انه يمكن ان يكون اعتبر في هذين
الغير الغالب وجوز ايضا الاستاذ رحمه الله تعالى ادعا انه صار حقيقة عرفية للكل ما جمع
بالف وتاء من زيدتين على مفرده من غير نظر لخصوصية مفرد وبعضهم الوارد بالجمع الالفون وبالنظر
ما كان لتذكر الاناث واللات من اسماء الجموع والملحقات ما تعرف كما نبه عليه ابن هشام بل وما جمع (

منه علما كما مر ذكرت انه قد استعمل جمعا في الجملة وبهذه الوجوه سماوي فولهم وهو ما جمع بالواو وتا
مزيدتين مع سلامة مفرده ورد عليه مزنة ما جمع بالواو وتا هو المفرد وهو يعرب هذا الاعراب وان
اجاب عنه ابن الخباز بان الذي جمع بهما معناه الذي وقع عليه ما يجمع بهما وهو المجموع بهما فهو
المفرد بوجب ضم غير الا المفرد قبل ضم غيره فيل وخرج بالمذكرين نحو فحلة وغرفة لاحالة الالف
والتا فانها عن اصل انه هو فضية وغروة لانهما من فضيت وغزوت وابيات واموات لاحالة التاء بالف
والتا ان جعلت للمبالغة فلا بد من قيد الزيادة وان جعلت للالة فلا حاجة اليه ويجوز في السلام جعله
صفة للجمع اي الجمع السالم من تغيير مفرده ويجوز جعله صفة للمؤنث لانه الموصوف بالسلامة حقيقة
والله اعلم انتهى المراد منه **قوله** والفعل المضارع الذي لم يتصل باخره شيء المضارع مشتق من الضا
رعة وهي في اللغة المشابهة سمي بذلك لانه اشبه الاسم في المعاني الواردة عليه المحتاج في تمييزها
الى الاعراب او في قبوله الابهام او التخصيص وخول اللام الابتدا او الجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته
واراد بالشيء الذي لم يتصل باخره نون الاناث وان تكون الامر المباشرة له لفظا وتقديرا ونون التوكيد
الثقيلة والخفيفة بشرط مباشرتهما له لفظا وتقديرا فلو باشرتاه لفظا وانفكتا عنه تقديرا لم يمنعا
بل يعرب مثال نون الاناث النسوة تضربن ومثال نوني التوكيد المباشرين ليسجنن وليكونا ومثال
المنفكتين عنه تقديرا لا لفظا لتبلون ولتسمعن بان كان مع المضارع واحدة من هذه النونات لم يكن
مبنيا على الاب الضمة كما يجيء لها واراد به ايضا الف الاثنين وواو الجماعة وبا المؤنثة المخاطبة فان اتصل به
شيء من هذا رفع بالنون كما سيجيء في الامثلة الخمسة والضابط ان المراد شيء يوجب بناءه كالنونين او يثقل
اعرابه كهذه الضمائر فانها اخلا معناه كرجع بالضمة ظاهرة نحو يقوم زيد او مقدرة للثقل نحو يريد زيد ويدعو عامر
او للتعذر نحو يخشى الفتى وضابطه ما يفيد للثقل ان يكون اخر الكلمة ياء قبلها كسرة او واوا قبلها ضمة كما مثلنا
له يرمي ويدعو وضابطه ما يفيد للتعذر انه يكون اخر الكلمة غير قابل للظهور اثر العامل اما بان يكون الفا كما في
يخشى الفتى او يكون مدغما او منقلبا او محكيا او مضافا الى ياء المتكلم او غير ذلك **ف** وقال في شرحه وفي الفعل
المضارع وهذا رابع العوامل التي ترفع بالضمة ظاهرة او مقدرة وشمل الصحيح كيقوم والمعتل كيرمو
ويرمي ويخشى فتقدير في يدعو ويرمي للثقل وفي يخشى للتعذر وذكر المضارع لبيان الواقع اذ لا يعرب من
الافعال سواه وهو مأخوذ من المضارعة وهي المشابهة وقيل مبيها مفلوبة المواضعة لان المتضارعين
لتشابههما وضابهما غالبا سمي بذلك لمشابهة الاسم في قبوله الابهام والتخصيص دخول لام الا
بتدا والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته او في توارد معان على كل منهما يفتقر في تمييزها الى
اعراب الاقران فولك ما احسن بزيد السكون للوقف على كل منهما يحتمل التعجب والاستفهام والنفي
كما ان قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن كذلك **قوله** الذي لم يتصل باخره شيء المراد بالشيء الذي

نفي



نفي اتصاله به شيء ينقل اعرابه كالف الاثنين واو الجماعة وبا المؤنثة المخاطبة وحمله الشارح على ذلك وعلى نفي الذي يوجب بناءه ايضا وهو من باب التبيين اعني ما عساه يغفل عنه والا فالباب ليبان
علامات الاعراب فغير المعرب لا حظ له هنا وبعبارة اخرى حمل الشيء المنفي فيه على الف الاثنين وواو الجماعة
وبا المؤنثة المخاطبة بالمراد على هذا شيء ينقل اعرابه من الضمة الى غيرها وهذا لا بد منه لان الباب
باب اعراب وكلها معربة فلا بد في تعيين وجهها بالضمة من الاحتراز عنها وحمله الشارح الى اخر ما سبق **ف**
وقال في شرحه وقوله الذي لم يتصل باخره شيء حمل الشيء المنفي فيه على الف الاثنين وواو الجماعة وبا
المؤنثة المخاطبة بالمراد على هذا شيء ينقل اعرابه من الضمة الى غيرها وهذا لا بد منه لان الباب باب
اعراب وكلها معربة فلا بد في تعيين وجهها بالضمة من الاحتراز عنها وحمله الشارح على ذلك وعلى
نفي الشيء الذي يوجب بناءه ايضا وهو من باب تتبيه المبتدي على ما عساه يغفل عنه والا فالباب
معقود لبيان علامات الاعراب فغير المعرب لا حظ له هنا وارادة ذلك النون المؤكدة للاثنين نون
التوكيد والا ولى ينهى المضارع معها على السكون لانه الاصل في البنا وتكون الامر المباشرة له وامانون التوكيد
وشرط بنا المضارع معها مباشرتها له لفظا وتقديرا نحو ليسجنن وليكونا من الصاغرين
لتركيبه معها تركيب خمسة عشر اذ لو وصل بين الفعل والنون حاصل لم يحكم ببنائه لانهم قد يبنون ثلاثة
اشياء كشيء واحد نحو لتبلون ولتسمعن واما نزيد ولا يصونك فانها معربة لانفصالها عنه
في التقدير لكن لا بالضمة وضابطه ذلك ان ما كان من المضارع رفعه بالضمة اذا اكد بالنون بني على الفتح
وما كان رفعه بثبوت النون اذا اكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا وتقديرا لعدم مباشرتها له
وانما بنى مع عدم مباشرتها له في نحو هل تضربنان يا هند لان لوجود المقتضي لبنائه **قوله**
واما الواو الخ الاصل في الرفع ان يكون بالضمة فان تعذر فبقدر عليها الفريب وهو الواو والاصل في
النصب ان يكون بالفتحة فان تعذر فبقدر عليها الفريب وهو الالف والاصل في الخفض ان يكون بالكسرة
فان تعذر فبقدر عليها الفريب وهو الياء **ف** وقال في شرحه ولما فرغ من علامة الرفع الاولى شرع في
علامته الثانية فقال واما الواو الخ **قوله** في موضعين اي اصالة وبعبارة اخرى اي بطريق الاصالة
فلا يرد الخوين جمع المذكر السالم ويقال ان هذا مفهوم عدد وهو لا يفيد حصرا ان هذا مفهوم
لقب وبعبارة اخرى لا نا نقول هذا مفهوم لقب وهو معتبر عند الخزان **قوله** في جمع المذكر السالم هو
اسم زيد في اخره واو ونون وبا ونون وقد اجمعت وسمي سالما لسلامة بنائه مفرده فيه هذا
التقدير بخلاف جمع التكسير **ف** وقال في شرحه ثم ابدل من قوله في موضعين قوله في صيغة جمع المذكر
السالم مما عطف عليه والسالم صفة جمع او مذكر ويحتمل ما الحوين ويحتمل ان مراده كل ما جمع بواو
ونون رفعا وبيا ونون جرا ونصبا فيكون كناية والمراد انه يرفع بالواو ظاهرة او مقدرة نحو جاء

مسلمي ١ اصل مسلموي اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء وكذا القول في الواو في نحو جاء صالحوا القوم في احد احتمالين ذكرتهما انفا وهو من الزيدين جوابا لمن قال خرجت الزيدين تثنيهما ف ١ الاول اعرب بعضهم جمع المذكر السالم بانه ما دل على اكثر من اثنين مع سلامة بناء مفرده وبعضهم عرفه بانه ما دل على اكثر من اثنين وغنى عن التقاطهين بزيادة في اخره صالحا للتجريد وعطف مثله عليه الثاني يشترط في هذا الجمع شروط العشرة الاتية الثالث مفهوم هذا الجمع اما علم نحو زيدون وعمرون واما وصف نحو فاضرون وعالمون ومصطفون ومذنبون فالعلم بالعلم يشترط فيه زيادة على ذلك ان يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التانيث التي ليست عوضا عن غيرها كتاء عرفة وثبة علمين والوصف يشترط فيه ان يكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التانيث قابلة لها او دالة على التفضيل وهذه امعنى فولهم ليس من باب افعل وفعلاء وافعلان وفعلى وابابيستوي فيه المذكر والمونث فلا يجمع هذا الجمع نحو جلوز وزينب وواشون طلحه وسيبويه وبرقع وحمراء وا نحو حايض وسابق وعلامة وجريح وصبور وسكران واحمر وانما اوجبت هذه الشروط رفع بالواو المضموم ما قبلها نيابة عن الضمة نحو الزيدون والعمرون والفاضون والعلامون والعصطفون والمذنبون فوله والاسماء الخمسة كان المناسب تقديمها على جمع المذكر السالم انها جاءت على الاصل في باب النيابة في الاحوال الثلاثة ٢ لقوله مه لتكثيرا حرازا لما جواز الفصل بين المتناسبات وان كان مرجوحا والثانية ٣ الاشارة الى وجه خروج هذه المفردات عن اينا جنسها لانه يعلم منه وجه خروج هذه المفردات عن ابناء جنسها فو قال في شرحه وفي ما نصرف عليه ٤ الاسماء الخمسة على غير مذهب سيبويه بان ظاهر هذه العبارة وتفصيلها المشار اليه بقوله وهي اي كليات ابو كوا خوك وحموك وفوه وذو ومال انها اخرى على ما في الصراح في اسفاط الهن هنا وانما قلنا ذلك لانه اراد بها الفاظها وليس الحكم مفصلا عليها وانما تعرب هذا الاعراب كما في اعرابها بالحروف اذا كانت مفردة مكبرة مضافة ولو تقديرا كقوله صحبها خرطوما عقارا فرفعا ∴ خالط من سلمى خياشيم وفا ∴ اذا التقدير خياشيمها وفاها الى غير ياء المتكلم بلا تثنية اعرب اعراب المثنى ولو جمعت اعربت اعراب ذلك الجمع نحو ابا وك واخوتك وابون واخون وما يجمع منها جمع تصحيح ٥ الا اب واخ وحم ولو صغرت اعربت بالحركات نحو جاء ابيك ورايت اخيك ولو لم تضف اعربت بالحركات ايضا نحو جاء اب ورايت ابا ومررت باخ ولو اضيفت الى ياء المتكلم اعربت بحركات مقدرة على ما قبل الياء وكلها تقلب الى الياء الا ذو وليس فيها ما يلزم ٦ الاضافة غير ذو وانما تضاف هو وبا لها راد الى اسم جنس ظاهر غير صفة ويشترط فيها زيادة على ما ذكر ان تكون بمعنى صاحب لتخرج الموصولة وتدخل المضافة الى علم نحو انا ابن الله ذو بكة او وصف نحو هو فوق كل ذي علم عليم او جملة نحو اذهب بذي تسلم اي في وقت هو مظنة لسلامتك ويغني عن كل هذا كما في العمدة ذو العرب فلا

يشمل



يشمل الطائية لان المشهور بناؤه وقد تعرب فتجر تجر حذو المعرب كما قاله ابن مالك وشرط جماعة من المتاخرين في اعراد هذه ٧ الاسماء بالحروف ان لا يكون منسوبا اليها فلو نسبت اليها اعربت بالحركات كما في ابويك ورايت ابويك ومررت بابويك فيل وهو مستغنى باشتراط ٨ الاضافة وليس كذلك كما يعلم من باب النسب ويشترط في خصوص الفم ان تفارقه الميم فان لم يخل منها اعرب بالحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه ودونه منقوصا وبالحركات مقدرة مقصورا كعصى تثنيته بايه فيهما وبالحم اقارب الزوج من اب واخ وغيرهما متكسر كاب وحموك وقد يطلق على اقارب الزوجة وعليه يحمل قوله فيها البيت ايضا والهن اسم يكنى به عن اسماء الاجناس وقيل عما يستقبح التصريح به خاصة واعرابه بالحروف لغة قليلة والافصح استعماله مع ٩ الاضافة محذوف اللام تعرب معربا بالحركات فهذا هنك افصح من هذا هنوك ان ما كان ناقصا في ١٠ الافراد بحذفه ان يبقى على نقصه في ١١ الاضافة كما في يد لما حذف منها في الافراد وجعل الاعراب على ما قبل اللام استصحابا لذلك الحال الاضافة واعربت بالحركات قاله في شرح الشذور تنبيهان ف ١ الاول ما ذكره المصنف هنا وفيما ياتي من اعراد هذه الاسماء بالحروف وان كان جنسه ٢ على الالسنة هو المشهور من اقوال عشرة مع كونه راي ٣ الفارسي والذي عليه الجمهور منهم سيبويه وصححه ابن مالك في التسهيل وابن هشام في شرحه وابو حيان وسائر المتاخرين انها معربة بالحركات مقدرة في الحروف واتبع فيها ما قبل الاخر للاخر ايضا حه في كلامه على ١٢ التنبيه الثاني انما لم يصرح المصنف بهذه الشروط لانه ١٣ ذكرها ذلك ومن فوائد اهل الاختصار من التاخير اعطاء الاحكام والقيود بالمثال الثالث ١٤ دخل في قولنا لغير ياء المتكلم اضافتها لظاهر وضمير مخاطب وغايب مطلقا وضمير متكلم غير ايا نحو ابو نبيل يشتكي كبدي وستسمع بما في المتاجت في المواضع الاتية فوله وهي ابوك الخ اي وهي هذه الا مثلة لا بقيد كونها مضافة للكاف وبعبارة اخرى لكاف المخاطب بلا شرط وبعبارة اخرى بان الشرط عدم اضافتها ليا المتكلم سواء اضيفت الى ظاهر مطلقا او الى ضمير غايب مطلقا او الى ضمير مخاطب او الى ضمير المتكلم غير ايا نحو ابوظ شيخ كبيي وما ايهم كلامه من ان ١٥ الاضافة لابد ان تكون ملفوظا بها جار على الغالب فوله وحموك بالكسر ان الكثير اطلاقه على اقارب الزوج فوله وفوك بشرط ان تفارقه الميم فان لم تفارقه الميم وفيه عشر لغات تضعيفه ونقصه مخففا وفتحه كذلك بتثليث فايه فيهن وانتاعها لميمه فهذه عشر ١٦ لغات فوله واما الالف الخ قال و في شرحه ولما فرغ من علامات الرفع الثابتة شرع في ذكر علامات الثلاثة فقال واما الالف فتكون علامة للرفع ظاهرة او مقدرة نيابة عن الضمة في كل ما يصرف عليه تثنية او في صيغة تثنية ١٧ الاسماء، ويقال الهنى ايضا

وا حاجة التثنية بالمثنى اذ قد غلب عليه ايضا تثنية وهو مدل على اثنين واغنى عن المتعاطفين
زيادة في آخره صالحا للتجريد وعطف مثله عليه كقام الزيدان وصالحا القوم الا احد زيد وزيد
وجعلوا عنه كراهية التطويل والتكرار وقول الحجاج انا الرزبة كارزبة مثلها مقران مثل جمل
وجمل لا معول عليه لانه اسم للاصل المتروك والمراد بالمتعاطفين في التعريف المتفقان لفظا
ووزنا بدليل اشتراطهم في المثنى اتفاق اللفظ ولا يقال انه غير مانع لشموله نحو العمرين والقمرين
تنبيه يشترط في كل ما يثنى ويجمع ولو تكسيرا ثانيه تقرر ثم الاعراب واعراب وعدم
التركيب والتنكير واتفاق اللفظ واتفاق المعنى ووجود ثان له في الخارج وان لا يستغني بتثنية
غيره عن تثنيته وا اجمع غير مفرد عن جمعه ولا يقال سول للاستغنا بسيان وا بعضان للاستغنا
عنه بجزءين على الراجح وا يثنى وا يجمع اسما العدد خلافا للاخفش غير مائة والف فلا يقال
مئتان ثنائي للاستغنى عنه بستة ولم يعبر لفظ عن تثنية مائة والف وجمعهما تثيا وجمعا
واستغنى بجمع شمال عن جمع يسار مثال ما جمع فيه الشروط جا الزيدان ومثال اللاف المقدرة
جا صالح الفرو ومنه من الزيدين جوابا لمن قال ضربت الزيدين قوله في تثنية الاسما اي في
صيغة تثنية الاسما سواء كان مثنى حقيقة او ملحقا بالمثنى او ان تثنية كناية عن كل اسم
زيد في آخره الف ونون او يا ونون قد على اثنين وقوله الاسما لا محترز له وانما هو لبيان الواقع
وان غيرها لا يثنى وقوله خاصة لا محترز له ايضا سواء رجع لتثنية او للاسما وانما هو توكيد وايضاح
وتقوية ف وقال في شرحه وقوله خاصة لا محترز له بل هو لبيان الواقع اذ لا يثنى غير الاسما وهو
منصوب بمحذوف بنا غير اي ابن مالك من جواز حذف عامل المؤكد اي اخص تثنية الاسما بكون
الالف علامة لرفعها خصوصا وا يجوز كونه حالا بنا على وصفيته لعدم لزومه مطابقته في
قولنا جاء الرجال الثلاثة من غير خاصة والله قوله واما النون فتكون علامة للرفع الخ قال في
شرحه وشرع من علامة الرفع الثالثة شرع في ذكر علامته الرابعة فقال واما النون فتكون
علامة للرفع ظاهرة او مقدرة نيابة عن الضمة في حال ارتفاع الفعل المضارع معتلا كان او صحيحا
والوصف فيه لبيان الواقع اذ لا يجب من الافعال على الراجح سواه قوله اذا اتصل به ضمير
تثنية الخ ولو عبر بدل الضمير بقوله الف اثنين او واو جمع لكان اولى ليدخل نحو يفوم ان الزيدان
ويفوم ون على لغة الكوفيين البراغيث وانما اقتصر على الضمير بالنظر الى اللغة المشهورة ثم
ان الاسما الخمسة اذا استوفت الشروط واعربت بالحروف اما ظاهرة كما مر او مقدرة نحو ابوك وحسن
واخي القوم واخا الحرب باسقاط الواو والياء والالف لفظا وان كتب خطا لان العبرة انما هي
باللفظ وكذلك الفعل المضارع اذا اتصل به ما ذكر رفع بالنون القائم حذفت لالتقاء الساكنين

واصل الثاني



واصل الثاني لتسعفون حذفت النون لتوالي الامثال ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ولم تحذف وثبتت
كما في المثال الاول لوجود ما يدل عليها هنا وهو ضمة العين فخلافها في الاول اذ ليس قبلها الا فتحة
اللام والفتحة لا تناسب الواو ولا تدل عليها ف وقال في شرحه اذا تأملت في اعراب المضارع
بالنون وجوده او كراهة ما ايصال في كل مضارع اتصل به آخره صورة ضمير تثنية اي دال على شخصين
مذكرين كانا او مؤنثين مخاطبين كانا او غايبين وهو الالف ولو علامة وهو مع ما قبله الدال للمعنى المراد
نحو الزيدان يضربان والهندان تضربان وانتما يا زيدان تضربان ويضربان الزيدان وانتما يا زيدان
صورة ضمير جمع لمذكر مخاطبين او غايبين وهو الواو ولو علامة نحو الزيدون يضربون وانتم تضربون ويضربون
الزيدون بلا فرق بين ضابط الفعل في هذين الموضعين بعشناة فوقية او بعشناة تحتية او اتصل به آخر غير
الهوئة المخاطبة ولو جماعة نحو انت تدعون فتشين وترمين كقولك في الجمع تدعون وفتشون وترمون
ونحو لتبلون ولتسمعن علامة الرفع مقدرة فيهما ونحو اتحاجوني في الله علامة الرفع تقديرا لتحيل ان يكون
مضارع بالنون الظاهرة وان يكون مضارع بالنون المقدرة والاول رأي الاخفش والمبرد والفارسي وابن
جني واكثر المتاخرين واختاره في التسهيل والثاني رأي سيبويه وابن مالك واختاره في الاوضح
ووجه الاول ان نون الوقاية هي التي حصل بها الثقل والتكرار وان ما قصد بنون الوقاية من وقاية
الفعل الكسر حاصل بنون الرفع فكان حذفها اولى لذلك ومحافظة على علامة الاعراب تنبيهات
الاول اذا ذكر من اعراب هذه الصيغ بالحروف هو المشهور وقيل معربة تقديرا مقدرة على ما مر وعلى
المشهور اعتبر الوصل بهذه الحروف بين الفعل وعلامة اعرابه لنشر لهما منه لما عليتها في الجملة
لمنزلة الجزء الثاني نون الرفع في هذه الصيغ مكسورة بعد الالف وبالفتحة بعد اختيها
الثالث علم مما ذكرناه ان تسميتها بالامثلة الخمسة احسن من تسميتها بالافعال الخمسة قوله
والنصب خمس علامات معطوف على قوله للرفع اربع علامات مفهوم من كلام المصنف ف وقال في شرحه ولما
فرغ من علامات الرفع شرع في ذكر علامات النصب فقال والنصب لفظا وتقديرا من حيث هو اعم
كونه نصب اسم او نصب فعل او نصبهما خمس علامات ولما اشتمل هذا على اجمال ابان منه للتفصيل فقوله
الفتحة بدليل الا اصالتها لكل ما ناب عنها و قليلها الالف انها تنشأ عنها اذا اشبعت فهي كبعضها
و قليلها الكسرة لانها وان كانت اخت الكسرة الفتحة في التحريك الا ان البنت اقوى قرابة فقد مت
الالف عليها ولهذا خلفة الكسرة اليا ولزوان يتاخر حرف النون عن جمعها البعد مشابهتها
لعلامات النصب قوله واما الفتحة الخ رابطة لجواب شرط مقدر اي اذا اردت بيان تفصيل
ما اجملناه في كلامنا السابق وما الفتحة الخ ف وقال في شرحه ثم اراد الشروع في تفصيل مواضعها فقال
فاما الخ قوله الفتحة قدمها لانها الاصل وثنى بالالف لانها تنشأ عنها اذا اشبعت وثلث

بـ لانها اخت الفتحة لكونها حركة وتنوب ... جرة عن الاخرى ولذا ابدلها بالياء لانها بنتها انتهى
منها اذا اشبعت واخرجت النون لبعد شبهه ولاختصاصه بالفعل كما تقدم قوله في الاسم المراد
الخ هو وما عطف عليه بدل من ثلاثة مواضع للتفصيل وتقدم انه في هذا الباب ما ليس من الاسماء الخمسة
ولا مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما بكلام بعضهم عليه هذا يندرج تحته ويثبت له هذا الحكم نحو رايت زيدا والفتى
وفتى وغلامي والحبلى وامراة داود وقابلة جالوت وترى الناس سكارى وبتفسير ذا العهد بما ذكرنا
صارت الفائدة صحيحة لا يرد عليها شيء وفي جمع التكسير كذلك نحو اكرمت الرجال والهنود وفككت
الاسارى وجهزت العذارى واعتقت غلماني ونصحت اخواني ونفحة تعريفه وما الحق منه بباب جمع
المذكر السالم من نحو ارضين وسنين وبابه وهو كل ما كان جمعا لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث
ولم يكسر تكسيرا يعرب معه بالحركات نحو عزة وعزين [illegible] وعضين وثبين بخلاف نحو تمرة لعدم الحذف
ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء ونحو يد ودم لعدم التعويض [illegible] على الاطلاق هنا لانه [illegible]
حكمه حكم باب جمع المذكر السالم في الاعراب كما مر الاشارة اليه قوله ولم يتصل باخره شيء المراد بالشيء
الذي نفى اتصاله عن اخره شيء ينقل اعرابه لا شيء يوجب بناءه لان النصب اعم من ان يكون لفظا او تقديرا
او محلا ولا [illegible] النصب ان يكون بالفتحة فلا نستثني صورة البناء ف وقال في شرحه والحال انه لم
يتصل باخره شيء ينقل اعرابه وقد تقدم تفصيله نحو لن يضرب بكر ولن يدع عمرو زيدا ولن يكرم خالد [illegible]
[illegible] عقبه واما لو اتصل باخره شيء يوجب بناءه كنون النسوة فانه ينصب محلا فان كان كلامه
خاصا بالمعربات فلا اشكال وان كان فلا يرد ايضا لانه انما حكم لمحله بالنصب المطلق لا بخصوص كونه
بالفتحة او غيرها من اخواتها على التعيين قلنا فنصبه لانه لو الغي [illegible] المضارع معه على رفعه
واما الالف فتكون علامة للنصب الخ قال ف في شرحه ولما فرغ من علامة النصب الاولى شرع في ذكر
علامته الثانية فقال واما الالف فتكون علامة للنصب ظاهرة او مقدرة نيابة عن الفتحة في ما عد عليه
الاسماء الخمسة السابقة تمثيلا وشروطا مع زيادة الهنة نحو رايت اخاك واباك [illegible]
اشبه ذلك المذكور من رايت [illegible] واتى باسم الاشارة البعيد لان الالفاظ تنعدم [illegible] بمجرد النطق
بها فهي في حكم البعيد وهذا اقرب من جعل احد اللفظين للاجزاء الذهنية والاخر للخارجية ومن جعل
نحو كناية عن [illegible] على المبتدي مع عدم حاجته اليه ثم هذه الاسماء منها ما لا يعرب الا بالاحرف
وذلك ذو بمعنى صاحب وفو بغير ميم ومنها ما يعرب بالحركات منقوصا وهو الافصح وبالحروف على قلة
وهو هن ومنها ما فيه اربعة اوجه الاعراب بالاحرف ثم بالحركات مقصورا ثم بها منقوصا مخففا ثم بها مضعفا
وهو اب ومنها ما فيه خمسة اوجه الاعراب بالحروف ثم بالحركات مقصورا ثم بها منقوصا ثم بها مضعفا ثم
بها ساكن الوسط وهو اخ ومنها ما فيه ستة اوجه الاعراب بالاحرف ثم بالحركات مقصورا ثم بها منقوصا ثم

ثم حمو كغزو



ثم حمو كغزو وحم كغد وحما كعصا [illegible] واما الفم اذا انفصل بالميم فاعرابه بالحركات الظاهرة اذا لم يضف لياء
المتكلم مع تخفيف ميمه ودون منقوصا وبحركات مقدرة مقصورا كعصى ولا تشديد فيه فتحا
ونقصا واتباعها الفيه وافصح هذه اللغات العشرة فتح فايه مخففة منقوصا قوله واما الكسرة فتكون
علامة للنصب الخ قال ف في شرحه ثم شرع في ذكر علامة النصب الثانية فقال واما الكسرة فتكون علامة للنصب
ظاهرة او مقدرة نيابة عن الفتحة في صيغة جمع المؤنث السالم نعت جمع او المؤنث فيه ما نقح التنبيه
عليه نحو اكرمت بناتي ورحمت زوجاتي وخلق الله السموات واهنت زوجاتي طالوت و[illegible] داود
بالادغام فيهما تنبيه بما ذكرناه علم اعراب ما سمي به من هذا الجمع كسكنت اذرعات ونزلت عرفات
وهذه اشهر اللغات فيه ومن العرب من يمنعه الصرف ويجره وينصبه بالكسرة رعاية للجمع ومنع الصرف
وان لم يكن التنوين فيه صرفا لكن يشبهه في الصورة والكسرة عند هؤلاء في حال الجر نائبة عن الفتحة
ايضا لانه غير منصرف للعلمية والتانيث وفيما سماه لو جعل نحو مسلمات علما لرجل صرف لعدم التانيث
على ان التاء فيه ليست تنقلب في الوقف هاء كما هو شرط تاثير التاء في منع الصرف ومنهم من يمنعه
الصرف فلا ينونه ويجره بالفتحة والله اعلم قوله واما الياء فتكون علامة للنصب في التثنية والجمع
لكنها لا تكون في التثنية الا ظاهرة نحو رايت الزيدين واكرمت صاحبي القوم واعرفت صاحبي واما
في الجمع فتكون ظاهرة نحو رايت الزيدين واكرمت المسلمين وتكون مقدرة نحو صاحبت صالحي القوم واهله
واصله صالحين للقوم فحذفت اللام للتخفيف والنون للاضافة والياء للالتقاء الساكنين ولم تحرك وتنقلب
ياء المثنى كما تقدم لان ياء المثنى قبلها فتحة فاذا انقلبت وحركت بالكسرة لالتقاء الساكنين
لا يلزم زيادة الثقل بخلاف ياء الجمع لانها قبلها كسرة وهي بمنزلة كسرتين فلو حركت بالكسرة لزم اجتماع
ثلاث كسرات وفيه زيادة ثقل ف وقال في شرحه ثم شرع في علامة النصب الرابعة فقال واما
الياء فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في صيغة التثنية وهو ما دل على اثنين واغنى
عن المتعاطفين بزيادة في اخره صالحا للتجريد وعطف مثله عليه ولا تكون الياء هنا الا ظاهرة كرايت
الزيدين وما الحق بالتثنية من كلا وكلتا مضافين للضمير ومن اثنين واثنتين مطلقا كالمثنى وكذا
ما قصد به التكثير منه نحو ثم ارجع البصر كرتين او كان لمفرد كالبحرين لبلد او لم يصلح للتجريد
كالكلبتين او صلح له مع عطف المغاير له نحو القمرين والعمرين في الشمس والقمر و[illegible] بكر وعمر وفي
صيغة الجمع على حدها وهو جمع المذكر السالم وهكذا حيث قرن بالمثنى لا يراد به الا هو لمشاركته له
في الاعراب بحرفين [illegible] اذ ان الياء تكون علامة نصب في جمع المذكر السالم ظاهرة او مقدرة
نيابة عن الفتحة كرايت الزيدين وصالحي القوم وما الحق بهذا الجمع معرب باعرابه من عشرين
واخواته الى تسعين وعالمين واهلين واولين وارضين وعليين وسنين وبابه من كل ثلاثي حذفت

لامه وعوض عنها هذا التابيت ولم يكسر على ما مر انفا **قوله** واما حذف النون فيكون علامة للنصب الخ قال في
شرحه ثم شرع في ذكر علامة النصب الخامسة وانما اخرها لقلتها بالوجود في لغة لشربة على العرب من
خمسة فصاعدا واما حذف النون فيكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الامثلة الخمسة وهي المراد بالاسماء
التي وقعها بثبات النون هو من اضافة الصفة للموصوف والاصل بالنون الثابتة فخرج حذف النون للتخفيف
وخرج حذفها لعامل الجزم واما حذفها لغير مقتضى صناعي فلم يرد به قرآن ولا لغة الا شيء لم يعتد به
في الشعر وهو متقدم مبسوطة **قوله** وللخفض ثلاثة علامات الخ قال في شرحه ولما فرغ من
علامات النصب شرع في ذكر علامات الخفض فقال وللخفض لفظا او تقديرا ثلاثة علامات ثم ابدل من ثلاث
علامات للتفصيل بقوله الكسرة ظاهرة كانت او مقدرة بدا بها لانها الاصل وثنى بها لانها تنشأ عنها
اذا الشيعت وهي كبعضها وثلث بالفتحة كذلك لان احدا لا يلي الكسرة بالاخوة والتحريك والبنوة اقوى
قبلة افعة مت الياء عليها **قوله** واما الكسرة فتكون علامة للخفض ظاهرة او مقدرة في ثلاثة مواضع ثم ابدل
منها للتفصيل بقوله الاسم المفرد وما عطف عليه وتقدم انه في باب الاعراب ما ليس من الاسماء الخمسة
ولا مثنى ولا مجموع ولا ملحقا بهما وفي باب الكلام الكلم والكلام ما لابد لجزء منه على جزء معناه وفي باب المبتدأ
والخبر والنعت ما ليس جملة ولا شبيها بالجملة وفي باب الاضافة ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف
والمنصرف ولو حكما كما اذا اضيف غير المنصرف او دخلته ال وهو عند ابن الحاجب وكثيرين ما ليس فيه علتان
من علل تسع او واحدة تقوم مقامهما كزيد وعمر فهما اهل العربية ما في آخره الكسرة وبه خلها التنوين
نحو مررت بزيد وعمر ويقال له متمكن امكن واما المتمكن غير الامكن فهو المشبه للفعل وهو ما لا ينصرف
واما غير المتمكن والامكن والمبني واما الامكن غير المتمكن فلا وجود له لاعلما سمي بذلك لان التنوين صوت
اعن مثل صوت البعير بنابه او لانه اتى به في جمهات الاعراب الثلاثة وفي صيغة جمع التكسير المنصرف
ولوحكما كما تقساجد ومصابيح والاخص الاسم المعرب وجمع التكسير المنصرف وفي صيغة جمع
المونث السالم كما مر ولو منفوله للتعليلية **قوله** في الاسم المفرد المنصرف وجمع التكسير المنصرف والعالم
يقال في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرف فيزاد زيادة الايضاح للمبتدئ لانه ربما يتوهم ان المنصرف
مجموعهما او ليلا يتوهم انه من باب التغليب اي تغليب المفرد على الجمع والجمع على المفرد **قوله**
في الاسم المفرد المنصرف وجمع التكسير المنصرف اما الاسم المفرد وجمع التكسير فقد تقدم وتعرف بهما
واما المنصرف فهو على احد هما انه الاسم الذي يجر بالكسرة ويدخله التنوين والآخر ما ليس فيه
علتان من علل تسع او واحدة تقوم مقام علتين وهذا هو الصحيح واحتر زبذلك عن غير المنصرف
فانه يجر بالفتحة لا بالكسرة وسيأتي بيانه وبيان تلك العلل فرعيا ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان الكسرة
تكون للخفض في الاسماء المذكورة ظاهرة نحو مررت بزيد او مقدرة للثقل نحو مررت بالقاضي ويسمى

منفوصا



منفوصا وتعريفه انه كل اسم اخره ياء لازمة قبلها كسرة او للتعذر نحو مررت بالفتى ويسمى مقصورا
وتعريفه انه كل اسم اخره الفا لازمة قبلها فتحة وصح فيه الكسرة للتعذر نحو علي من كل اسم اضيف الى
ياء المتكلم وليس منفوصا ولا مقصورا او امثنى او جمع مذكر سالم **قوله** وجمع المونث ظاهرها حذف ت
لامه او كاربت البصري الجمع اخ او هو مذهب الجمهور ولواحد مذهب هشام والكسائي لقائل ان يجاب
اخرى لقيده فقال وجمع المونث السالم ان لم تحذف لامه ولم ترده اليه في الجمع ولما اشعر هذا القيد
علما انه اراد مذهب الجمهور وبعبارة اخرى علما انه لم يرد مذهبهما وبعبارة اخرى بدل حذف لامه الخ
كان صحيحا او معتلا كان المعتل محذوف لامه او كان المحذوف اللام مصاريت البصري لامه في الجمع ام
وهو مذهب الجمهور وخلافا لبعض الكوفيين **قوله** واما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع
الخ قال في شرحه ولما فرغ من علامات الخفض شرع في ذكر علاماته الثانية فقال ولما
منصوب الياء فتكون علامة للخفض لفظا او تقديرا نيابة عن الكسرة في كل واحد من ثلاثة مواضع ثم ابدل منها
مواضع للتفصيل بقوله الاسم المفرد وما عطف عليه وتقدم انه في باب الاعراب ما ليس من الاسماء الخمسة
ولا مثنى ولا مجموع ولا ملحقا بهما وفي باب الكلام الكلم والكلام ما لابد لجزء منه على جزء معناه وفي باب المبتدأ
والخبر والنعت ما ليس جملة ولا شبيها بالجملة وفي باب الاضافة ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف
والمنصرف ولو حكما كما اذا اضيف غير المنصرف او دخلته ال وهو عند ابن الحاجب وكثيرين ما ليس فيه علتان
من علل تسع او واحدة تقوم مقامهما كزيد وعمر فهما اهل العربية ما في آخره الكسرة وبه خلها التنوين
نحو مررت بزيد وعمر ويقال له متمكن امكن واما المتمكن غير الامكن فهو المشبه للفعل وهو ما لا ينصرف
واما غير المتمكن والامكن والمبني واما الامكن غير المتمكن فلا وجود له لاعلما سمي بذلك لان التنوين صوت
اعن مثل صوت البعير بنابه او لانه اتى به في جمهات الاعراب الثلاثة وفي صيغة جمع التكسير المنصرف
ولوحكما كما تقساجد ومصابيح والاخص الاسم المعرب وجمع التكسير المنصرف وفي صيغة جمع
المونث السالم كما مر ولو منفوله للتعليلية **قوله** في الاسم المفرد المنصرف وجمع التكسير المنصرف والعالم
يقال في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرف فيزاد زيادة الايضاح للمبتدئ لانه ربما يتوهم ان المنصرف
مجموعهما او ليلا يتوهم انه من باب التغليب اي تغليب المفرد على الجمع والجمع على المفرد **قوله**
في الاسم المفرد المنصرف وجمع التكسير المنصرف اما الاسم المفرد وجمع التكسير فقد تقدم وتعرف بهما
واما المنصرف فهو على احد هما انه الاسم الذي يجر بالكسرة ويدخله التنوين والآخر ما ليس فيه
علتان من علل تسع او واحدة تقوم مقام علتين وهذا هو الصحيح واحتر زبذلك عن غير المنصرف
فانه يجر بالفتحة لا بالكسرة وسيأتي بيانه وبيان تلك العلل فرعيا ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان الكسرة
تكون للخفض في الاسماء المذكورة ظاهرة نحو مررت بزيد او مقدرة للثقل نحو مررت بالقاضي ويسمى

منفوصا

وجه الشبه في الاسم حتى يحمل عليه الفعل اذا الفعل فيه فرعية في المعنى وهي احتياجه الى الفاعل الخ
كل وفعل لابد لمعنى ما عارض الخفيفة وفرعية في اللفظ وهي اشتقاقه من لفظ المصدر عند البصريين
كضرب من الضرب فاذا وجد من الاسم فرعيتان كذلك فيه كمل شبهه بها واستحق ان يعطى حكمها في العلة
التي تقوم مقام علتين هي صيغة منتهى الجموع اي الصيغة التي انتهت الجموع اليها بلا تجاوز لها
والجمع مرة اخرى بعد بلوغها وظابطها كل جمع تكسير بعد الف تكسير حروفه كمساجد وصوامع او
ثلاثة اوسطها ساكن كصيقل وفناديل والف التانيث الممدودة وهو الف قبلها الف فتقلب هي همزة
سواء كانت في علم كزكريا، او نكرة كحمراء او صفة كحمراء او جمع كاصفياء جمع صديق والف
التانيث المقصورة وهي الف لينة مقدرة سواء كانت في علم كرضوى اسم جبل بالمدينة او نكرة
كحبلى او صفة كتشواء او جمع كم ضارب فهذه الثلاثة تمنع صرف الاسم الذي هي فيه لقيامها مقام
العلتين وما عداها لابد فيه من علتين مختلفتين على ما مر بيانه ثم اعلم انه يسهل عليك ضبطها
انهم جعلوا العلة الراجعة الى المعنى اما العلمية وعبروا عنها بالتعريف والعلة اللفظية
معها التانيث بغير الالف نحو فاطمة وزينب او التركيب المزجي نحو بعلبك او زيادة الالف
والنون نحو عمران وعثمان وحمدان او وزن الفعل نحو احمد ويشكر ويزيد او العدل التقديري نحو
عمر وزفر وضابطه ان تسمع الكلمة مصنوعة من الصرف ولم يسمع معها العلة واحدة وهي العلمية
فيقدرون لها العدل عن كلمة اخرى حتى لا تتحرك فاعرفتهم عمر معدولا عن عامر وزفر معدولا عن زافر
خيفة التباس العلم بالصفة او العجمية بشرط ان تنقل من لسان العجم علما وتستعمل عندنا علما في
اول نقلها كابراهيم واسحق ويعقوب وعمران وهامان وقارون او ان يزيد الاسم على ثلاثة احرف
كهابيل اسم الملائكة كلها عجمية الا رضوان ومالكا ومنكرا ونكيرا واسماء الانبياء كلها
مصنوعة من الصرف الا من يشمله ما بعده لصالح والنون لنوح والشين لشعيب والهيم للمحمد
صلى الله عليه وعليهم وسلم واللام للوط والها لهود فهذه الستة لا تمنع الا مع العلمية واما الوصفية
وعبروا عنها بالوصف والعلة اللفظية معها العدل التحقيقي وضابطه ان يسمع المعدول والمعدول
جمعا نحو ثلاث معدولا عن ثلاثة وهكذا مثنى وربع الى عشار ونحو اخر مفاعيل اخر معدول
عن اخرى التي اخر ان اسم التفضيل اذا كان مجردا من ال والاضافة وجب فيه الافراد والتذكير اووزن
الفعل بشرطه ان يكون على وزن افعل نحو اجمل وافضل وزيادة الالف والنون بشرط ان تكون على وزن
فعلان بفتح الفاء وسكون العين نحو سكران وعطشان وريان فهذه الثلاثة لا تمنع الا
مع الوصف ولكل شروط تطلب من محلها ثم ان شرط جر الاسم المذكور بالفتحة ان لا يكون فيه
الف او ما ضاهاها نحو مررت بافضلكم وحليت في مساجدكم وسرت على جوانب كرا بالكسرة على الاصل

وهل هو



والوزن

وهل هو حينئذ منصرف او لا فيه خلاف قيل منصرف مطلقا وقيل ممنوع من الصرف مطلقا وقيل
وهو المختار ان زالت منه العلتان او احداهما نحو احمركم فمصروف لزوال العلمية اذ العلم لا يضاف
بعد قية تنكيره ولا يغير منصرف نحو بمساجدكم وجمع العلل التسع قول القائل جمع ووزن وعدل وصف
مع فية تركيب عجمة تانيث زيادتها فاجمع اشارة الى صيغة منتهى الجموع والوزن اشارة
الى وزن الفعل سواء كان مع الوصف او مع العلمية والعدل شامل للعدل التقديري وهو الذي يمنع
مع العلمية والعدل التحقيقي وهو الذي يمنع مع الوصف والوصف يزيد المعرفة بمعنى التعريف بالمراد
منه العلمية فقط اذ لا شيء من انواع التعريف من علل منع الصرف غيرها والتركيب اشارة الى التركيب
المزجي خاصة دون العددي والاضافي والاسنادي فان الاول يقتضي البناء والثالث الاعراب
مع تقديري والثاني يجري على جزئيه احكامه من صرف وغيره لو كان معربا واما جزء الاول
فيعرب باحركات الثلاث على كل حال لفظا او تقديرا والعجمة بينة والتانيث اشارة الى التانيث
بالالف المقصورة والممدودة وبالتاء وبالمعنى والزيادة اشارة الى زيادة الالف والنون وقد
تقدمت امثلة الجميع ثم اعلم انهم سموا الاسم الذي يدخله تنوين التمكين منصرفا والانصراف في جهات
الاعراب الثلاثة اخذا له من الانصراف وهو صوت بكرة حبل البير او الذهب والفضة والخ
لا يدخله ذلك التنوين غير منصرف لنقصه الانصراف الى جهة الجر بالكسرة او انه ليس
فيه تنوين فلا يسمح فيه صوفه وعليك بحفظ هذه الجملة لعل الله ينفعك بها ان شاء الله بفضله
رحمته ف قال في شرحه ثم شرع في ذكر علامة الخفض الثالثة فقال واما الفاتحة باعتبار مسماها
فتكون علامة للخفض في ما حروف الاسم الذي لا ينصرف ومفرد اكان او جمع تكسير وهو ما فيه علتان
فرعيتان من علل تسع او واحدة تقوم مقام علتين وعند قوم هو الاسم المعرب الذي لا يدخله
تنوين التمكن لذلك واعلم ان الاسم ان اشبه الحرف بنى وسمي غير متمكن وغير امكن قال البدر
المالكي واعلم ان المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم فيه فرعيتان مختلفتان
مرجع احداهما اللفظ ومرجع الاخرى المعنى واما فرعية تقوم مقام الفرعيتين وذلك لان في الفعل
فرعية عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى
الفاعل ونسبته اليه والفاعل لا يكون الا اسما والاسم من هذا الوجه اصل للفعل لاحتياجه اليه
بالفعل اذ من هذا الوجه فرع عنه فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا
كانت فيه الفرعية كما في الفعل من تصاريف ما اجاء على الاصل المجرد والجامد النكرة
كرجل وفرس لانه خفيف فاحتمل زيادة التنوين والخروج عما فرعيته اللفظ والمعنى فيه من
جهة واحدة كردهم وما تصرف فرعيته من اللفظ كأجمال او من جهة المعنى كحايض

ولما مثل كانه لم يرض بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ولم يصرف نحو احمد لان فيه فرعيتين مختلفتين مرجع احداهما اللفظ وهو وزن الفعل ومرجع الاخرى المعنى وهو التعريف فلما كمل شبهه بالفعل ثقل فيه ما يثقل في الفعل فلم يدخله التنوين وكان في موضع الجر مفتوحا انتهى وقوله وهو اشتقاقه مبني على مذهب البصريين واما على قول الكوفيين من اشتقاق الاسم من الفعل فالعلة اللفظية بسبب التركيب كانه كمركب الدال على الحدث والزمان مع النسبة الى الفاعل فالاسم انما يدل على شيء واحد وهو الذات مثلا وتفعل الدال بسببه على الاوصاف فيه فهو اجنبي فقوله وللجزم علامتان قال في شرحه وللجزم وهو لغة القطع من حيث علامتان ثم ابدل منه للتحقيل السكون وما بعده ولما كان الجزم عدميا ناسبته العلامة العدمية اذ السكون المراد منه هنا حذف الحركة للجازم والحذف المراد منه طرح حرف العلة او النون للجازم بخلاف وما يشعر بهم في قراءة السكون وبخلاف سنرجع الزبانية وبخلاف لنبلون فان الحذف في الجميع للتخفيف لا للعامل وكان الاقتصار على الحذف احصر لان ظبافه على حذف الحركة وحذف حرف العلة وحذف النون لكنه خشي توهم اختصاصه بالاخيرين لشهرة استعماله فيهما والفرعيين تبلون وجئن ان نونات الاول كلها زوايد والزايد في الثاني نون الضمير فقط فقوله السكون والحذف وعدو السكون لانه الاصل في علامتي الجزم واخراخر لانه فرعه وهو يصرف بشبهين بحذف حرف العلة وحذف النون كما يتضح فقوله واما السكون فيكون علامة للجزم الخ قال في شرحه ثم شرع في تفصيل هذه العلامتين فقال واما السكون ولو تقديرا فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الاخر وهو ما ليس اخره واوا والفا او يا اذا دخل عليه جازم له ولم يتصل باخره الف اثنين او واو جمع او يا مخاطبة بقرينة ما ياتي غير انه يصرف بمثل التسوة لم يغفر ويا ء النسوة لم يخرجن مع بنايه فيجب ان يغفر بالمعرب نحو لم يغفر زيد ولم يضرب بكر ولم يكن الزيدان كريما فقوله في الفعل المضارع يدخل فيه لا ما على مذهب الكوفيين فقوله واما الحذف فيكون علامة للجزم الخ قال في شرحه ولما فرغ من علامة الجزم الاولى شرع في علامته الثانية فقال واما الحذف فيكون علامة للجزم باعتبار احد نوعيه وهو حذف حرف العلة نيابة عن السكون في الفعل المضارع المعتل الاخر باضافة المعتل الى الاخر اضافة لفظية وهو اسم فاعل من اعتل اذا تغير اذ حقيقة العلة لغة التقييل والخروج عن حد الاعتدال وهو ما اخره واو او الف او يا فيجزم بحذف اخره نيابة عن السكون نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم لان اخر العلة اخفيها بسكونها صارت كانها كانت مبتنية عليها العامل تسلطه على

الحركات



الحركات وهذا مذهب ابي الحسن الاخفش وغيره وعليه غالب المحررين والعلماء يقولون علامة جزمه حذف حرف العلة في المعتل والنون في الامثلة الخمسة وما عدا ذلك بالسكون وطرد عبارة محتملة قال الرضي ان الجازم عندهم يجزم الربع في الاخر والربع في المعتل المحذوف للاستثقال فبالدخول الجازم فيما دخل عليه يجزم في اخر الكلمة الاخر وامتنع بهة للحركة انتهى بجزمها انتهى وعبارة شيخ الاسلام ان حروف العلة لضعفها يسكونها فريبة من الحركات فتسلط العامل عليها تسلطه على الحركات ويزيده اخوغيره وبه يجاب قول من قال ان هذا انما يتمشى على قول ابن السراج من ان هذه الافعال لا يقدر بها الاعراب في حالتي الربع والنصب لانا انما قدرنا الاعراب في الاسم لانه اصل فيه فتجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره وجعل الجازم كالرواء المسهل والحركات كالبضلة في الجسم بحكم ان المسهل ان وجد بضلة في الجسد ازالها والا اخذ من نفس الكلمة حرفا وهو تشبيه حسن الا انهم نصوا على ان مثل ذلك لا يجوز الا في ضرورة شعر وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها بعلى قوله لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها في حرف العلة محذوف عند الجازم لانه اي لا اثر له في حذفه وانما اثر في حذف الحركة المقدرة حملا للمعتل على الصحيح فالجزم في المعتل كحذف الحركة كما انه في الصحيح كذلك الا انه في الصحيح لحذف الحركة الظاهرة وفي المعتل لحذف الحركة المقدرة سواء كان تقديرها للاستثقال كما في الياء والواو او المعتز كما في الالف واعترض على سيبويه بانه كان ينبغي ان يثبت حرف العلة ساكنا حالة الجزم كما يثبت الحرف الصحيح كذلك اذ الجازم قد اثر فيه ومضى فكم حذف حرف العلة واجاب بانه انما حذف وفاقا بين المجزوم وغيره باذا رأينا الفعل المعتل لم يحذف منه شيء علمنا انه غير مجزوم واذا رأيناه قد حذف اخره علمنا انه مجزوم اعترض عليه بان الفرق كان يدخول عامل فحيث وجد علمنا انه مجزوم وحيث لم يدخل علمنا انه غير مجزوم واجاب ايضا بان في بعض المواضع يلتبس المجزوم بغيره ولو اثبتنا حرف العلة باذا حذفناه تعين المعنى المراد ثم حملنا ما التبس فيه على ما ليس فيه لتعرف قوله كزيد فيما عطيك مع بقاء الياء يحتمل ان يكون جوابا للامر فيكون من تتمة عليه ويحتمل ان يكون جزاء مستانفا غير جواب للامر فلا يكون من تتمة عليه فتعطيه تسوء زارك ما لم تاذ حذف الياء لتعين المعنى الاول وهو انه جواب الامر فلا تعطيه الا بعد زيارته وهذا اعرف ومعنى ما جزم حملنا ما لا لبس فيه على ما فيه لبس طردا للباب كنظائر له مذكورة في كتب العربية وعلى قول الاخفش وابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه فقد ظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول ان الجزم

يجزم حرف العلة بالجزم الحركة وحزف الاخر للجزم فنبه عليه ابن هشام وقوله بعلى قوله الخ
من تقرير يعني لا نحن نسيبويه ولا شك في امكان انوجامعه لما مر واما نحو المرء يتكبر والابناء تهيم بفجرة
واما الخوانه من يتقي ويصبر على فراة قبل فصول يجعل الباء فيه مقولة من اشباع الكسرة والاشباع
لغة مستفيضة عن احد قراة هشام واجعل فيرة من الناس تهوي اليهم وضعف بان الا
شباع غير سايغ في السعة او يجعل من موصولة لا شرطية ويبقى صلتها بلا مقتضى
لحزف الباء لكونه مضارعا مجزوما واعترض عليه بانه من تسكين حركة الاعراب لتوالي الحركات
نحو له باليوم اشرب غير مستحقب وضعف ايضا من حيث انه لم تتوالى فيه حركات ولم تظل الكلمة
اذ الصاد ساكنة جاز المتوالي او يجعل من موصولة ايضا وانما سكن يصبر اجراء للمنفصل
مجرى المتصل وذلك انهم يسكنون عين فعل بضم العين كعضد بسكون الضاد في عضد
بضمها وهنا يتالف من يصبر بان فعل بكسر الباء وضم العين واذا سكنت عين فعل بفتح
الباء فتسكين عين فعل بكسرها اولى من اجرى قال الشهاب الخلبي رحمه الله تعالى وانا لا
استبعد ان الباء من مجموع يصبر بان كلمة على فعل كما يقول بعضهم يجيء اللفظ بريد بان
ذلك لا يليق بالقران او يجعل من موصولة ايضا وانما سكن يصبر على نية الوقف ثم اجرى
الوصل مجرى الوقف وله نظاير عندهم كوقفهم على هاء السكت في نحو ماهيه وماليه
او يجعل العطف على المعنى ان من الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وابهامها ممن يتقي
في الجزاء بمنزلة الذي يتقي له دخول الفاء في جوابها فقد تضمنا معا معنى الجزاء والمعنى انه
حمل جزم يصبر على كون من شرطية وان كانت موصولة كما جزم في قوله تعالى وتكفر عنكم من سياتكم
ونزلهم في كلامهم حملا على معنى ما تقدم وكزاجزم والكن من العاطفين على معنى اسقاط الفاعل
باحرف والنحويون يسمون مثل هذا عطفا على التوهم اي توهم القارئ سقوط الباء فجزم فالاولى
وانا لا استحب هذه العبارة والحاصل ان هذه العبارة القرانية لا تشك ضعيفة كما قال ابو شامة
لان فاربها زاد على الرسم حرفا واو التكبير زيادته وجها ضعيفا في العربية ولم يرتض ابن مالك
غالب هذه التخاريج وادعى ان الجزم يقدر في المعتل وعليه فتكون الياء اصلية والجازم جزء
الحركة ووافقه عليه ابن هشام وهو يقوي البحث السابق فوله الاخر يحتمل رجعه على انه فاعل
معتل والعوض عن الضمير المضاف اليه على طريق الكوفيين والاصل المعتل اخره اي الذي اعتل
اخره او يقدر الضمير اي المعتل الاخر منه وجره باضافة المعتل اليه اضافة لفظية ونصبه
على التشبيه بالمفعول به على حد الحسن الوجه والمضروب العبد وعلى كل حال المعتل اسم
فاعل واصله المعتلل بكسر اللام ذالت الحركة العارضة للادغام فوله وفي الافعال التي

قال



قال في شرحه وباعتبار النوع الاخر وهو حزف النون نيابة عن السكون في الافعال التي رفعها باثبات
النون وهي الامثلة الخمسة السابقة واحاط بالنون الثابتة بتجزع تجزعين نحو الزيدان لم يقوما
ولم يريدا ولم يغزوا وانت يا هند لم تضربي ولم تخشي ولم ترجي ولم تقضي فوله وفي الافعال التي رفعها
باثبات النون نحو لم تفعلوا الخ وحاصل هذه الابواب اربعة عشر علامة فانه ذكر للرفع اربعا وللنصب
خمسا وللخفض ثلاثا وللجزم اثنين فهذه اربعة من هذه المذكورات اصول وهي الضمة للرفع والفتحة
للنصب والكسرة للخفض السكون للجزم وباقي العلامات فروع ولما ذكر هذه الابواب على سبيل
التفصيل ذكرها ثانيا على وجه الاختصار فقال بحصل بيان لحاصل الباب الذي قبله وجرت عادة المتقدم
بذكر الشيء مرة بعد اخرى للتمرين وهو التكرير للتعليم ولهذا كان صلى الله عليه وسلم يكرر
الحديث مرة بعد اخرى كي يفهم عنه لكن ذكره اولا على سبيل التفصيل ثم ذكره ثانيا على وجه الاختصار
والايجاز فقال المعربات قسمان واتى بالمثنى عن الجمع كان الاصل للجنس فيصرف بالقليل
والكثير فان القاعدة ان ال الجنسية اذا دخلت على الجمع ابطلت معنى الجمعية فيصح ان يخبر عنه
بالمثنى كما قال الصنعاني المعربات قسمان فوله بحصل المعربات قسمان الخ الباب السابق
لتعليم الاحكام وهذا لتسهيلها استحضار الجواب عند السوال فوله المعربات الاولى للجنس
وال الجنسية اذا دخلت على الجمع ابطلت منه معنى الجمعية والجنس يصرف بالمثنى وصح الاخبار
وبجواب ايضا بان المحل وجود المطابقة اذا لم يكن المثنى في معنى الجمع كقوله تعالى اذا هم قوم يفران
يختصمون وهنا كذلك فوله المعربات الخ المعرب ما تواردت عليه العوامل المراد جنس المعربات من حيث هي
هي لا بقيد كونها معربة بالحركات ولا بغير كونها معربة بالحروف فلا يلزم من تقسيم الشيء الى نفسه
والى غيره فوله بحصل المعربات قسمان قال في شرحه بحصل هو لغة الجمع بين الشيئين
وقيل القطع نقل عن الباقي الى الباقي مخصوصة بالتعاريف مخصوصة حاجزة ما لعرض
عما قبلها او مجموع في نفسها وهو كغيره من سايرالتراجم يعرب مبتدا او خبرا وانما
يفتح في الابتدائية تنكيرا لان الغرض به التنويع وهو من المنسوغات وزعم بنابه مطلقا
او ان لم يذكر بعد ما يتعلق به بحصل في ذكر الاصول عليه لامكان التركيب تقديرا مع ملاحظة
الاصل في الاسماء وهو الاعراب فالواو هو تكرير لحاصل تقدم نعم بنا للمبتدا على طريق المتقدمين
فصل الرسوخ العايدة عنده لان الامور اذا اجملت ثم فصلت ازدادت النفوس علما بها وحرصا
عليها لتعبها في تحصيلها المعرب باعتبار جنسها او كلها او التي عدت من الباب قبله من
حيث ما تعرب به فسمان وصح الاخبار به عن الجمع لانه مثل اذا امت كان الناس صنفان
تشامت واخرشن بالماء حتى اصنع اذ مجموع القسمين جمع هذا الاخير وانما على

الاول بلا اشكال والتقسيم الحقيقة والطبيعة من حيث هي هي وهي اعم من هذا من التقسيمين
وان الحصر ت فيهما خارجا فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره **قوله** المعربات فقسمان
عبارة صحيحة واراد عليها ان المعربات اذا اربعة اقسام قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف
وقسم يعرب بالحروف وشبهه وقسم يعرب بالحركات والسكون
ما يعلم وجودها وعدمها والجزم بالسكون عدم الحركة وبقوله وقسم يعرب بالحروف ما يعلم وجودها
وعدمها والجزم بالحذف عدم الحرف الذي كان قبل الجازم وكذا النصب بالحذف كما في الافعال
الخمسة ثم اعلم ان علامات الاعراب اربعة عشر علامة الحركات الثلاث والسكون هذه اربع اصول وتتوب
عنها عشر وهي الالف في المثنى وما في الاسماء الخمسة نصبا والياء في المثنى جمع المذكر
السالم نصبا وجرا والواو في الاسماء الخمسة وجمع المذكر السالم رفعا وابنا فيهما جرا والفتحة
فيما الا ينصرف وجرا والكسرة في جمع المونث السالم نصبا والنون في الافعال الخمسة رفعا والحذف
في الفعل نصبا وجزما وهي في الخفيفة عشرة فقط الحركات الثلاث والسكون والالف والواو
والياء وحذفهما من اخر المضارع المعتل جزما والنون وحذفهما نصبا وجزما ومواضع العلامات
الفرعية بسبعة الاسماء الخمسة والمثنى والجمع والافعال الخمسة وما لا ينصرف وجمع المونث السالم
والفعل المضارع المعتل الاخر وتسمى عند كلهم ابواب النيابة **قوله** فقسم يعرب بالحركات الخ قال في
شرحه ابدل من فقسمان قوله يعرب بالحركات اصالة ونيابة وجوها وعدمها وقسم يعرب بالحروف
كذلك ولا تكون الا نيابة بلا يرد عدم شمول التقسيم للمجزوم بالسكون والا بالحذف ويمكن الجواب
ايضا بانه اراد بالمعرب بالحركات مقابل ما يعرب بالحروف فيصرف بالمعرب بالسكون واراد بالمعرب
بالحروف مقابل ما يعرب بالحركات فيصرف بالمعرب بالحذف والحركات هي الضمة والفتحة والكسرة
وعدمها وهو السكون في حكمها للوقوف تعلقه على تعقلها والحروف هي الواو والالف والياء والنون
وعدمها وهو الحذف في حكمها للوقوف تعلقه على تعقلها في الجملة **قوله** قال في
يعرب بالحركات الى قوله شيء قال في شرحه **ف** القسم الذي يعرب بالحركات ولو عدما اربعة
انواع ثلاثة من الاسماء وهي الاسم المفرد وتقدم تعريفه كما بعده وهو جمع التكسير اي غالبه وهو ما
لم يلحق منه باعراب جمع المذكر السالم نحو جاء القاضي والفتى والاسارى ورايت زيدا
وفتى وعذارى ومررت باسراة وهنود وفاض وجمع المونث السالم نحو جاء الهندات ورايت الهندات
بذات ومررت بالهندات ونوع من الافعال وهو الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره شيء يوجب
بناءه او يتقل اعرابه نحو يخشى زيد ولن يخشى الفتى ولم يخشى القاضي **قوله** وكلها ترفع
بالضمة قال **ف** في شرحه اي مجموع هذه الانواع الاربعة فهو عام اريد به الخصوص او جميعها

بحسب

ب لعله تثقلها

لعله على تعلقه



بحسب التناول الحكم على ما اختاره ابن السبكي في العام المخصوص او يجعل كلامه صحيح التقسيم
في جانب الرفع بالضمة اذا لم يخرج عنه شيء ثم استعمال الكل في الباقي تقريبا بطريق المشاكلة ورفع
التقسيم لا يتوقف على الكلي وهو المعنى الذي تشترك فيه كثيرون كالعلم والجهل والانسان
والحيوان واللفظ الدال عليه بيمنى مطلقا والجزئي كزيد وعمرو واما الكل بمعنى المجموع من حيث
هو مجموع ومن ذلك اسماء الاعداد فان ورد في النفي او النهي حمل على البعض ان صح المعنى به
ينتفي به ويلزم نفي جميع الافراد والا النهي عنها واذا قال ليس له عندي عشرة فقد يكون عنده
تسعة بخلاف الثبوت فانه يدل على الافراد والجزء بعض الشيء واما الكلية فهي ثبوت الحكم
لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ويكون الحكم ثابتا للكل بطريق اللزوم ويقابلها الجزئية وهي الثبوت
لبعض الافراد اذا قال كل رجل يشبعه وغيفان غالبا صرف باعتبار الكلية دون الكل وكل جائعين
الضمة العظيمة فيما العكس انتهى **قوله** وتنصب بالفتحة الى قوله فيجر فجزء اخره قال **ف**
في شرحه وكلها تنصب الفتحة نحو لن اضرب زيدا ورجا الاوهنود او موسى والاسارى وكلها
تخفض بالكسرة نحو مررت بزيد وفاض وموسى والاسارى ومع المونثات والاعذارى وكلها
تجزم بالسكون نحو لم يضرب بكر وخرج عن ذلك التعميم الواقع قبله ثلاثة اشياء احكامها على
التوزيع ووزن اشياء عند سيبويه والمحققين كما لخليل لفعلاء انهم وجدوه ممنوع الصرف
بغير علة فقدروا فيه الغلب ليكون فيه الف التانيث فيقدر انه شبيه كحمراء لا ينصرف للالف
التانيث وان كان اسم جمع لا جمع لشيء خلافا للكسائي وهي الشاهية وشروحها منه انتهى
فعما خرج من قوله وكلها تنصب بالفتحة جمع المونث السالم اي ما يصون عليه كهندات
بانه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة على الاصح حملا للنصبه على جره ليلائم مزيته على اصله
وهو جمع المذكر السالم حيث حملوا نصبه على جره كما يأتي على الاعراب بالحروف في جمع المذكر
السالم اقوى من الاعراب بالحركات بمتعاد اقوتها اصالة الحركات في جمع المونث بلا تلزم من مزيته
عليه وخالف الاخفش والمبرد فزعما انها كسرة بنا واجاز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا
وهشام منهم يجيز ذلك ان حذفت تاءه ولم ترجع في الجمع كلغات وثبات بان رجعت في الجمع
كسنوات نصب بالكسرة وبافادا طلاق المصنف يؤيد ما على الاول يفيد ايضا ومما خرج من قوله
وكلها تخفض بالكسرة ما صرف الاسم والمراد به هنا ما يجر جمع التكسير الذي لا ينصرف بانه يخفض
نيابة بالكسرة الا ان يضاف او يتلو الا وام به لها نحو مررت بمصباحين وجرو حليت على اجراهيم
ومما خرج من قوله وكلها تجزم بالسكون ما صرف عليه الفعل المضارع المعتل الاخر وهو ما اخره
واو او الف او ياء ان جزم بحذف اخره الا لضرورة شعر او نذور كقوله الم يأتيك والانباء تنمي

وكقوله ثم نهجوه ولم نترع ∴ وكقوله ولا ترضاها ولا تملق ∴ مع ان بعضهم ذهب الى ان هذه الحروف
الثابتة اشباع واما الحروف الاصلية ففتح حذفها الجازم وقد ورد في الضرورة ايضا تقدير نصب
اليا والواو وكقوله ما قدر الله ان يثرين على شحط ∴ وكقوله ابى الله ان اسموا بامر ولا اب ∴ كما
ورد في الضرورة اظهار الضمة عليهما كقوله ∴ تسلو بي عنيّ غير خمس دراهم ∴ وكقوله ∴ اذا قلت
على القلب يسلو فيخفت ∴ وبما ذكر في السبعة نصب الواو كما في قوله تعالى الا ان
يعفون او يعفو والياء كقوله سطا ما تطعمونا هالبكم تنبيه محل حذف حرف العلة
للجازم اذا كان اصليا واما العارض كتحرك فهو يقتضي ان الابدال بعد دخول الجازم بلا اشكال
في عدم الاعتداد به لاخذ الجازم مقتضاه قبل وجوده واذا كان قبل دخوله فمن راعى
العارض حذفه ومن لم يراعه ابقاه واختار الاول ابن عصفور في الواضح والاكثرون
على الثاني فوله والذي يجزم بالحروف اربعة انواع الى قوله تفعلين الخ قال في شرحه
والقسم الاخر من قسمي المعربات الذي يجزم بالحروف ولوحظ ما دال عليه للعهد في الحروف
الذي عهد كونها علامة اعني ابا وهي الواو والالف واليا ونون وجوه الوحد ما الاربعة
انواع ايضا ثلاثة منها من الاسماء ونوع منها من الافعال كما مر انتا التثنية وجمع المذكر السالم
والاسماء الخمسة هذه انواع الاسماء الثلاثة والنوع الرابع ما يصرف عليه الاربعة الخمسة
وهو كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين او علامة نحو يفعلان وتفعلان بالمثنات تحت او
فوق فيهما وما اتصل به منه واو جماعة او حرف نحو يفعلون وتفعلون كذلك وما اتصل
به منه ياء المخاطبة او تكون الاخيرة نحو تفعلين بالمثنات فوق لا غير وهذه الانواع
الاربعة مع الانواع الثلاثة المستثناة من انقسم الاول من قسمي المعربات هي المسماة
عندهم بابواب النيابة السبعة وانما هي سبعة باعتبار الفعل النائب سميت بذلك
لان الاعراب الواقع فيها نائب عن الاصل ووجه الانحصار في سبعة ان النائب فيها اما
حرف عن حركة وهو باب الاسماء الستة وباب المثنى وباب جمع المذكر السالم او حركة عن
حركة وهو باب الجمع بالف وتا وباب ما لا ينصرف وحرف عن حركة وحذف عن حركة او سكون
وهو باب الامثلة الخمسة او حذف حرف فقط عن سكون وهو باب الفعل المضارع بهذا
تعرف انها باعتبار النائب انما هي ستة اشياء قوله واما التثنية الى قوله وتجعين
بالياء قال في شرحه واما التثنية فقد وما فيه فيزوج بالالف ثابتة او مقدرة نيابة
عن الضمة وما يكون ما قبلها الا مفتوحا ايا يكن اعلال كمخرج مصطفيك جمعا مضافا
ويليها نون مكسورة للالتقاء الساكنين وفتحها لغة حكاها الكسائي والفراء مع

الياء فقط

الموثقة

ب الكسائي



ايا بفقط كقوله على احوذيين واجاز بعضهم كالسيرافي مع الالف نحو اعربه منهما الجيد
والعينانا قيل هو مجهول الاحاجة فيه بل قيل انه مصنوع وحكى السيرافي فيهما لغة
مع الالف نحو ابوا النوم ما تابعه العينانا وحكى عن العرب هما جبلان نحو قال رجلان وتنصب
ايا التثنية وتخفض بما قبل الفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة الفتحة
في النصب وعن الكسرة في الجر وهذه اللغة اشهر لغات اشرنا الى بعضها فيما مر وكان
الاولى تقديم الجر على النصب فوله واما جمع المذكر السالم الى قوله وتخفض بالياء
قال في شرحه واما صيغة جمع المذكر السالم او جمعه ولو حكما فيرفع بالواو ولو تقديرا
نيابة عن الضمة نحو مسلمي وصالحو القوم والوصف الحكمي كالوصف الصريح في نحو جيلون
كان التصغير وصف في المعنى والله اعلم وينصب ذلك الجمع وتخفض بالياء المكسور ما قبلها
لفظا او تقديرا المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة في النصب وعن الكسرة في الجر ولو
نوع الجر كان انسب ان الجر النصب فحمل عليه ومن الاعراب من يجعل الاعراب في الجمع عن النون
اجراله مجرى المفرد يليهما نون مفتوحة بعدها فرق بينهما وبين التثنية والاكثر الاتي
على ورثة الفتح نحو وانكرنا زعانف اخرين نحو وقد جاوزت حد الاربعين تنبيهان
الاول الحقت النون المثنى والمجموع عوضا عما لهما من الاعراب بالحركات ومزج حذف التنوين
وحذفت مع الاضافة نظرا الى ان التعويض بها عن التنوين ولم تحذف مع الالف واللام وان كان التنوين
يحذف معهما نظرا الى ان التعويض بها عن الحركة وعزى لسيبويه وقيل انما حذفت لئلا
توهم الاضافة في نحو جاءني خليلا ان موسى وعيسى ومررت بمسلمي كل وقوع توهم
الافراد في نحو جاءني هزان ومررت بالمهتدين وكسرت مع المثنى على الاصل في التقاء
الساكنين لانه قيل الجمع ثم حذفوا الحركة في الجمع طلبا للفرق وجعلت فتحة طلبا للخفة
وانما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقة لتخلفها في نحو المصطفين الثاني جعلت الياء علامة
للجر والنصب في المثنى والجمع على حدّ حملا للنصب على الجر لما دون الربع لاشتراكهما في كون
كل منهما فضلة مستغنى عنه فجاء الربع فانه عمدة في الكلام وانما حملوا النصب على الجر
لان حق الياء ان تكون للجر اذ علامته الاصلية الكسرة وهي بعض الياء واختص المثنى في الربع
بالالف والمجموع فيه بالواو لان المثنى اكثر وزنا في الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو
ثقيلة بالنسبة اليها فجعلوا الخفيف في الكثير والثقيل في القليل لكثرة في كلامهم مما
يستخفون ويقل ما يستثقلون قاله ابن هشام وايضا الالف خفيفة اللفظ والمثنى اقل
معنى من الجمع والواو ثقيلة اللفظ وحملوا الجمع الكثير على الاخف مع الاقل والاكثر على

مع الاكثر طلبا للتناسب واعربا بالحروف طلبا للتناسب من حيث انهما كالفرع بالنسبة
للمفرد كلو نبهما اجريا عليه والاعراب بالحروف فرع بالنسبة الى الاعراب بالحركات **قوله**
واما الاسماء الخمسة الى قوله وتخفض بالياء قال **ف** في شرحه واما ما يعرف عليه الاسماء
الخمسة في اشتهر لغاتها فترفع بالواو ظاهرة او مقدرة نيابة عن الضمة نحو ابونا شاكر
وتنصب بالالف كذلك نيابة عن الفتحة نحو ان ابا القاسم يشفع لي وتخفض بالياء كذلك نيابة
عن الكسرة نحو ارجعوا الى ابيكم وقيل انها معربة بحركات مقدرة في الحروف واتبع فيها ما قبل
الاخر للاخر على ما مر وانما اعربت بالحروف وان كانت فيها وعما عن الحركات لانها اقوى
منها لان كل حرف علة كم كثير فكثرة استبعد الاشتمال المجموع الفرعين عن المفرد بالاعراب
بالاقوى واختاروا هذه الاسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفرد اعراب بالاصل
وهو الحركات وبالاقوى وهو الحروف وخصوا هذه الاسماء لمشابهتها المثنى والمجموع
في ان اخرها حرف علة يصلح للاعراب وفي استلزام كل منها ذا لاخرى كالاخ للاخ والاب للاب
واما اخوان وهنوة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسبة نحو ابني وبنوي
وكان اسمها ليست حروف علة وخصوا ما ذكر بكمال اضافتها لتظهر تلك اللام الزائدة فتقوى
الشابهة وبحمله على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاث لانها بالافراد وما ذكره
المصنف من انها معربة بالحروف تقوم انه المشهور من نحو عشرة اقوال ورد بان الاعراب
زايد على الكلمة فيحوج الى تقدير واحد وذلك لا نظير له واجيب
بانه لا محذور في جعل الاعراب جزءا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع
من نفسهما وهو علامة التثنية والجمع ورجح ابن مالك مقابله السابق مع انه مذهب
الجمهور كما صححه جماعة بان الاصل في الاعراب ان يكون بحركات ظاهرة او مقدرة بانا
امكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه وقد امكن في هذا ورجحه ايضا بغير هذا مما
يطول ذكره والله تعالى اعلم **قوله** واما الابعال الخمسة الخ قال **ف** في شرحه واما الابعال
الخمسة ويقال لها الامثلة الخمسة لانه يكنى بها عن كل فعل كان يعبر لنفسها ويقال لها الافعال
التي وقعها بثبات النون جزمها ونصبها واعرابها هاتربع بالنون ولو تقدير الحو
لتسمع نيابة عن الضمة وتكسر بعد الالف غالبا وتفتح بعد اختيها وتنصب تلك الجزميات
وتجزم بحذفها اي النون نيابة عن السكون وهذه الجار والمجرور تنازعه عوامل الفعلان قبله
وبالجزم بحذفها ذكره بين كون الفعل المتصلة به صحيح الاخر او معتله وان لحقه شيء من الحذف
والتغيير كما في نحو انت تدعين والجملة نصب بيقين ولو قدم الجزم على النصب كان اجود لان
النصب



النصب في هذه الافعال محمول على الجزم كما حمل على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم في
الافعال نظير الجر في الاسماء من حيث الاختصاص نحو ما لم تفعلوا ولن تفعلوا اتقوا النار
واما نحو لا فوارس من نصر وا شرتهم يوم الصليفاء لم يلووا بالجار بضرورة كما ان حذف
النون يطرد ايضا في التوالي الامثال كما اشرنا اليها واما حذف النون لغير ذلك كقوله
كقوله ابيت اسرى وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي تتبيع
على من كلامه رحمه الله ان علامات الاعراب عشرة الحركات الثلاث والسكون والحروف الثلاثة
وحذفها من اخر المضارع المعتل جزما والنون وحذفها نصبا وجزما كما علم من ان الاصل منها
اربع وان عشرة منها تنوب عنها بمنطقها نيابة واصالة اربع عشرة علامة **قوله** بابا الابعال
بالتنوين اضافة باب الى الابعال **قوله** بابا الابعال الخ حقايق الابعال وانما قدرنا هذا لانه ذكر
حقايقها بقوله نحو ضرب الخ بناء على ما قاله ابن الحاجب في الغرة من ان التعريف يفاد بالمثال
**قوله** نحو ضرب اي في كونه بعلامة الاعلى حدث وزمان المضي وقوله يضرب اي في كونه بعلامة
الاعلى حدث مقترن بزمان حال او استقبال وقوله اضرب اي في كونه بعلامة الاعلى الطلب
مع قبوله يا الفعالية وهذا هو حكمة ابتدائه بقوله نحو اذ معناه هي مثل ما اشتمل كلامه او ا
اي في قوله والفعل يعرف بقد الخ على علامة الفعل هنا على عوده بقوله الابعال ثلاث
ماض الخ وعلى تعريفه بقوله نحو ضرب الخ بناء على ما قاله ابن الحاجب في الغرة كما تقدم وعلى
حكمه بقوله في بالماضي جيء بنحو الاخر اذا الخ **ف** وقال في شرحه باب بيان تعاين
حقايق الابعال الاصطلاحية بقرينة قوله ثلاثة اذا اللغوية ومراده لا يحيط بها الا الله
تعالى وبيان تعدده وها واحكامها من الاعراب وبناء وبيان الاخوات الداخلة على العرب منها
**قوله** الابعال الالف واللام في الكلمة الالى للعهد الذهني وفي الثانية للعهد الذكري لتقدم
ذكرها في الترجمة **قوله** الابعال ظاهر في مذهب البصريين ويمكن تمثيله على مذهب الكوفيين
بحمل الجمع على اقله وهو اثنان بقوله تعالى وان كان له اخوة بلامه السر سلا تحمل على الجنسية
وال الجنسية اذا دخلت على الجمع ابطلت منه الجمعية او يحمل الجمع على الصورة اي الابعال في الصورة
لانه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في ان الابعال ثلاثة في الصورة اي في ان صيغها ثلاثة
وانما الخلاف بينهم في الاصالة والفرعية والباقي في هذا **قوله** الابعال ثلاثة لان مراده ثلاثة
في الصورة **قوله** الابعال الى الاصطلاحية بدليل قوله ثلاثة بانا لا يصح ان يراد بها الجميع
لانها تنحصر في ثلاثة لان كل واحد من الماضي والمضارع والامر صيغا لا تنحصر والا اللغوية
التي هي المصادر لانها لا تنحصر ايضا **قوله** الابعال يعني في الاصطلاح لان كل

صاحب فز انما ابتكلم على اصطلاحه وبعبارة اخرى يفيد بالاصطلاحية لان قوما انما يتكلمون
على اصطلاحهم فذكر هذا القيد وحذره سيبان ف وقال في شرحه الافعال جمع فعل وتقدم
تعريفه اي طبيعتها الذهنية من حيث هي هي سواء الجامد منها والمتصرف والتام منها
والناقص المتصرف منها واللازم الثلاثي منها والرباعي المجرد منها والمزيد فيه ثلاثة
اي افعال ثلاثة عند جمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على
انه مقتطع من المضارع فهو عندهم مجزوم باللام المقدرة وانما كانت الافعال ثلاثة لان
خصوص الزمان في ذلك لان الحدث الذي يدل عليه الفعل من الخروج والقتال غير ذلك اما متقدم
على زمان الاخبار او مقارن له او متوخر عنه بالاول الماضي والثاني الحال والثالث الاستقبال
وقال ابن الخباز الدليل على ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى له ما بين ايدينا وما خلفنا وما بين ذلك
بما بين ايدينا المستقبل وما خلفنا الماضي وما بين ذلك الحال وقول بعضهم ابن آتي تعلمي واعلم
علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فوله ماض هنا في اللغة المذهب
المنقضي وفي الاصطلاح ما دل على حدث وزمان انقضى وقبل اثار الفعلية ف وقال في
شرحه فعل ماض هو ما بعرف بدخول تا التانيث الساكنة او كل منهما مبتدا خبره
اي منهما او منهما او مبتدا اي احدهما ماض ثانيهما الخ واصله ماضي على اعلال قاض فوزنه
لتقلوح زمانه على زمان غيره وجوه اولانه انقوى على بنا يعوطوا الاصل في باب الافعال ولانه يكون فيها
ثلاثة ومزيدا الثرهي والمضارع لا يكون الا مزيدا وعرفه الزمخشري بانه الفعل الذي دل على معنى
وجمع في الزمان الماضي فقال الاسعد قوله الذي دل على معنى هذا بمنزلة الجنس ليشمل جميع
الافعال وخرج بقوله وجمع اذ ذلك المعنى في الزمان الماضي ما سوى الماضي واراد بالماضي
في قوله في الزمان الماضي اللغوي وبالاول الصناعي فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه فان قيل هذا
الحد غير مانع اذ يصدق على المضارع المجزوم بلم نحو لم يضرب فان لم قد نقل معناها الى النفي
من غير جامع اذ لا يصرف عالم يكن وليس عيسى وليس مما اشبه ذلك فالجواب عن الاول
انه ذكر للتنبيه على المعنى عارضية نشأت من ثم والاعتبار الاصل الوضع وعن الثاني انها من الجوامد
والمراد هنا الماضي الذي هو احد الامثلة الحاصلة من تصاريف الافعال وان اريد المطلق فالجواب
ان نخرجها عن الزمان الماضي عارض فلا اعتداد به وكذا الكلام في صيغ العقود نحو بعت
واشتريت وامثاله انتهى ويرد عليه الاعلام المنقولة من الماضي كشمر ويجاب بان
المراد مع بقاء قبول اثار الفعلية من الاسناد والتانيث ونحو ذلك فان قيل اقتضى هذا
التعريف وغيره من تعاريف الفعل انه لابد من اقتران حدث الفعل بزمان فيقتضي
بنحو قولنا



بنحو قولنا اراد الله في الازل وجود العالم فيما لا يزال وبنحو خلق الله الزمان اذ لا زمان مع
هذه الارادة وارجع هذه الخلق واجيب بانه يكفي في ذلك توهم الزمان انتهى وفيه نظر
في مثل خلق كل شيء بقدر تقريبا والله اعلم فوله ومضارع هو في اللغة المشابه وفي
الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه وصالح للحال والاستقبال فوله ومضارع اي مشابه من
المضارعة وهي المشابهة سمي بذلك لمشابهة الاسم في حركاته وسكناته في نحو يضرب
وضارب بان اولهما متحرك وثانيهما ساكن وثالثهما متحرك وفي ابهامه وخصوصه بان يضرب
متردد بين معنى الحال والاستقبال ويتعين احدهما بقرينة وكذلك رجل يسهم ويتعين بقرينة كما ذكر
التعريف والوجه وعبارة الشيخ سعد الدين في شرحه على تصريف العزي بان قلت لم
سمي هذا القسم مضارعا قلت لان المضارعة في اللغة المشابهة من الضرع كان كلا
الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد جمعا اخوان رضاعا وهو مشابه لاسم الفاعل في الحركات
والسكنات وتحقق الاسم في وقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وسوف كما ان رجلا
يحتمل ان يكون زيدا وعمرا وغيرهما بانه اعرب بالام وقلت الرجل اختص بواحد ولهذه المشابهة
منع اعرب من بين سائر الافعال ف وقال في شرحه وفعل مضارع قيل مغلوب المراضع لتشابه اخلان
المتراضعين غالبا وتقاربهما قاله ابن عصفور وقيل لاحاجة الى القلب بل المضارعة مأخوذة من
لفظ الضرع فكانه رضع مع الاسم ضرعا واحدا وكان ابتداء كامل التصاريف والحوان المضارعة
لغة المشابهة سمي بذلك لمشابهة الاسم في الابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء وقيل
لمشابهته في الاولين بفقط واما الام الابتداء فانما دخلت بعد استحقاق الاعراب للتخصيص المضارع
بالحال كما خصصت السين وسوف بهما بالاستقبال وزاد بعضهم فيه وجوه الشبه جريانه على حركات اسم
الفاعل وسكناته والذي ذهب اليه ابن مالك ان المضارع انما اعرب لمشابهته الاسم في كلا
منهما يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب عليه بصيغة واحدة كقولك لا تاكل السمك وتشرب
اللبن بالجزم تنشرب اذا اريد النهي عن كل منهما وبتحذف اذا اريد النهي عن الجمع بينهما ويرفعه اذا
اريد النهي عن الاول فقط ويكون الثاني مستانفا فلما كان الاسم والفعل قد يعرضان بصيغة
واحدة اشتركا في الاعراب لكن الاسم ليس له ما ينوب عن الاعراب لان معانيه مفصورة عليه
والمضارع قد ينوب عن الاعراب تقدير اسم مكانه كقولك لا تاكل السمك مع شرب اللبن فخلا وما
احسن زيد بقيا وتعجبا واستفهما اما الوقف على كل من احسن زيد بليس هنا ما يبين هذه المعاني
الا الاعراب فلهذا جعل الاعراب اعلا في الاسم وجعل في المضارع هذا مختصر ما اشار اليه في شرح
التسهيل ف وال والجمع بينهما انما ذكرته اولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام

الابتداء ومجاورات اسم الفاعل في الحركة والسكون لان المشابهة للفعل والامر بمعزل عن ما جاء لاجله بخلاف المشابهة التي اعتبرها اكثر النحاة كما مر معه بعض تعاليقه واختار السعد طريق الجمهور بانه قال فان قلت ثم نسبي هذا القسم مضارعا قلت لان المضارعة في اللغة المشابهة من الضرع كان كل منهما اتصل من ضرع واحد وهما اخوان رضاعا وهو مشابه لاسم الفاعل في الحركة والسكنات والمطلق لا يسع في وقوعه مقيدا كالتخصيص بالسين وسوف اللهم كما ان رجلا يحتمل ان يكون زيدا او عمرا او خالدا او غيرهم فاذا قيد بقولنا قلت الرجل اختص بالواحد والمشابهة التامة لم تتحقق بين مسمى الافعال قوله وامر لغة ضد النهي واصطلاحا ما دل على الطلب وقيل بل المخاطبة واستغنى المصنف عن ذكر حده هنا لما مر في علامة الفعل وبذكر امثلتها حيث قال نحو ... الخ وقال في شرحه وبفعل امر وزمان مستقبل باعتبار الحدث المامور بايقاعه فيه لان المقصود به حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل واما باعتبار التلفظ به فزمان حالي بناء على ان التلفظ ايقاع معنى بالفعل يغايره في الوجود قوله نحو ضرب ويضرب واضرب لعلمك انها امثلة مع ان عامة النحويين ليس لها تعلق الا بين الحاجب وغيره من ان التعريف بها بالمثال وهي مسئلة تعليمية وبعبارة اخرى يعني بما ذكره في شرحه ولما لم يصرح بتعريف هذا الافعال لخفاء ما فيها الصعوبة بنها على المبتدي وكان فزع فيها بعلامتها بيانا وكان التعريف بالمثال يقوم مقام التعريف بالجنس والفصل او بالخاصة التي يحات عنه جماعة من المحققين كابن الحاجب وكان ادراك الامثلة سهل المتناول للمتعلم اشار الى تعريفها بذلك بقال الماضي ما كان من الافعال نحو ضرب في كونه بعلامة الاوضاع على حدث وزمان انقضى والمضارع ما كان من الافعال نحو يضرب في كونه بعلامة الاوضاع على حدث وزمان غير منقضي حاضرا كان او مستقبلا قال الزنجاني وهو اي المضارع يصلح للحال والاستقبال معا في السعد الحال بانه اجلا من كل من الماضي والمستقبل يعقب بعضها بعضا من غير فرق مهلة وتراخ والحاضر يزيد هو الحق والمراد بالمستقبل ما يتوقع وجوده بعد زمانك الذي انت فيه تقول يفعل الان وسيمضي حالا او حاضرا ويفعل غدا او يسمى مستقبلا قيل ان المضارع موضوع للحال او لاستقبال الذي الاستقبال مجاز وقيل بالعكس والصحيح انه مشترك بينهما لانه يطلق عليهما



عليهما اطلاق كل مشترك على افراده هذا ولكن تبادر الفهم الى الحال عند الاطلاق من غير قرينة ينبغي ان يكون اصالة في الحال وايضا من المناسب ان يكون له صيغة خاصة كما للماضي والمستقبل واذا دخلت على المضارع السين وسوف فقيل سيفعل او سوف يفعل اختص بزمان الاستقبال واذا دخلت لام الابتداء اختص بزمان الحال غالبا نحو لنفعل كما ان لما اذا دخلت عليه فلبنية للماضي والامر ما كان من الافعال نحو اضرب دالا على كونه فعلا دالا على الطلب بصيغة صالحة للمخاطبة او نون التوكيد قوله بالماضي مفتوح الخ اي ابدا ايمان لحكمه وقوله مفتوح الخ اي مبنيا على فتح الخ وقال في شرحه ولما كان الامر على الابعاد البناء وكان الفتح والكسر والضم والسكون من الغاية عند البصريين قال وكل واحد من هذه الاربعة قد ورد من هذه الصيغة الماضية واحدا مفتوحا الخ فتح بناء اتفاقا وبعضهم قال اجماعا قال السعد سواء كان مبنيا للفاعل او كان مبنيا للمفعول اما البناء فلانه امر على الابعاد واما الحركة بالفتح فلمشابهة اسم الفاعل الخ وفي شرحه مشابهة امثلته الخ وفوعه موقعه نحو قولك زيد ضرب واما الفتح فلخفته الخ نحو غزى ورمى واتصل به ضمير الجمع نحو غزوا ورموا انتهى وفي الاستثناء به غزى ورمى نظر وقال الرماني واما العلة في بناء الامر على الوقف مالم يتصل به ضمير مرفوع لمتكلم او فاعل او جمع مونث فيسكن الخ اذا اتصل به واو الجمع ضم الخ وانما بني على حركة لشبهه بالمضارع في وقوعه صفة وصلة وشرطا وخبرا لما وكان له بزلة مزيتا عن الام وانما خص بالفتحة تكليلا للخفة وسكن اخر عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك به كانت بتنزيل هما كشيء واحد كان الفاعل جزء من فعله وفي شرح التسهيل انما سببه تميز الفاعل من المفعول نحو اكرمنا واكرمنا ثم حمل بالمتصل بالمنفصل والفرق هذا التسهيل لمساواتهم الرفع والاتصال وعدل الاعتلال ثم ضعف كلام الجمهور باطل قوله ابدا ظرف لما يستفيد من الزمان ويعبر مراده الدلالة عليه والمراد بجميع الصيغ وبعبارة اخرى وليس مراده هذا وانما المراد بجميع احواله وبعبارة اخرى ابدا الابدية لزوم لغة الحالة للرافع بيه قوله ابدا البناء بجميع احواله سواء كان فاعله ضميرا او ظاهرا وسواء كان مذكرا او مونثا وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا لانه مع ضمير الرفع المتحرك يسكن الخ تجميعا لابنا فوق ضربت وضربتا وهربنا وضربوا ومع واو الجماعة يضم الخ لمناسبة الواو ولو تفقد الخ نحو قوله واوعدوا واشتروا وقال

بشرح ٢ وقوله ابدا كناية عن بنايه على الفتح بجميع وجوهه واهله فى ولا استغ اف
بيستغيل من الزمان ... يعنى العوض اعلم انهم اختلفوا فيما يبنى عليه الماضى على
اقوال ومنشؤ من قاربنى على اية حالة خرجه من ضمير الربع المتحرك وعلى الضمير
فيما اذا اسند الى الواو ولو تقديرا كاشتروا او على السكون اذا اسند الى الضمير
المرفوع المتحرك او على الفتح بجميع ٢ الاحوال وهذا ما ذهب اليه المصنف
بشرح الشذور انتهى وحيث كان بناء المسئلة قولا واحدا لما فيه يبنى على الفتح
بجميع ٢ الاحوال ومنشا عليه بالتوضيح ترجح كونه او تضمن حمل كلام المصنف
عليه ليستوى كان فاعله ضميرا وظاهرا وسواء كان مذكرا او مؤنثا وسواء كان
مفردا او مثنى او مجموعا وبنا بالفتح السكين اخ مع ضمير رفع المتحرك تحقيقا
نحو ضربت وضربنا وضمه مع واو الجماعة ولو تقديرا لمناسبة الواو نحو غزوا واشتروا
وتعدوا ونغزوا وقصروا وتقصوا قوله وامر مجزوم ابدا ايضا لحكمه قوله
وامر مجزوم ظاهره فى مذهب الكوفيين ويمكن تعشيته على مذهب البصريين ايضا وهو
المشهور قوله وامر مجزوم ابدا اى بخلاف مثل المجزوم فان مذهب البصريين انه
مبنى عليه المصنف بقوله الا بعد ثلاثة بناء الامر على ما يجزم به مضارعه
مبنى على السكون نحو اضرب واضربا واضربوا وعلى حذف نحو اخشى ولا غوا وارم وعلى حذف
النون نحو اضربا واضربوا واضربى وعلى فتح نحو اضربن واخشين وقوله عون
ومذهب الكوفيين انه معرب لانه مضارع مجزوم بلام الامر المحذوفة
واصل اضرب بحذف لام الامر للتخفيف وحذف المضارعة نحو قف
الا لتناسب بالمضارعة المحذوف عليه ثم اجتلبت همزة وصل للتوصل للابتداء بالساكن
فصار اضرب فالامر بعد عندهم فقط وقال بشرحه
وكل امر فهو مما يصدق عليه الامر مبنى ايضا بناء ما يجزم به مضارعه
المجزوم بحيث يتاتى بغير الفاعل ادعى ابن طلحة عليه انه مجزوم ابدا
جميع احواله مجازا لشبهه الا البناء الا ادعى ابن حيث تشابه
ثلاثة ما تابعت للحاقتين لانه مجزوم على صورة لفظ المضارع المجزوم بحذف
منه ما حذف من المضارع من حرف كلمة او حروف بل لمخالفة صيغة الامر صيغة
المضارع الا بحذف حرف المضارعة ويعلمن اخ حكم المجزوم والفرق
على هذا جزمه اى الامر عند ابن طلحة البصريين حيث قال الا بعد الثلاثة وكلام فابلوتى

بنايه لانه



بنايه لانه الاصل فيه البعد عن مشابهة الاسم وهذا اذا لم يشبه فلم يجب وان
او فعل ذلك لبعض هذا مذهب الكسائى من الكوفيين هو انه معرب مجزوم واما الفعل غير
لتعجل فحرك بالفتح تخفيفا لكثرة الاستعمال وحذف المضارعة نحو التباسه بالمضارع ورد
بانه ليس بالوجه لان اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار والمجرور لا يجوز ويبقى عمله وبكثر اضمار الجازم
واما الجزم لتقدير سكن بنفس بشاذ ضرورة واما قول بعضهم الا ان حذفت مع الشرط بطريق
التبعية مع انهم لم يتفقوا على انها العاملة فى جواب الامر على ان ابن هشام اختار مذهب
الكوفيين وقواه بعضهم وخرج كلام المصنف على حذف اداة التشبيه فصار اللبا الفتح والاصل
مثل فجزوم او كمجزوم وعلى ان المراد انه يعامل معاملة مجزوم مجازا او انه سماه مجزوما نظرا للصورة
كقولنا الصورة الفرس المنقوشة فى الورقة فرس والجملة بدلا من مبنى على ما يجزم به مضارعه
ويبنى على السكون اذا كان صحيح الاخر ولم يتصل به ضمير تثنية او ضمير جمع او ضمير المؤنثة اخا
كاضربو وانطلقن واستخرجا اذ مضارعه يجزم بدلك وعلى حذف حرف العلة ان لم يتصل به ما ذكر
ان كان متعلا نحو اخش واغز وارم ان مضارعه يجزم بذلك على حذف النون ان اتصل به ما ذكر نحو
قولنا قوموا وقومى ان مضارعه يجزم بذلك وعلى السكون ولو كان معتلا ان اتصلت به نون
الاناث نحو اخشين واغزون وارمين وعلى الفتح ان اتصلت به نون التوكيد مباشرة نحو
اخشين تنبيه رايت فى ايضاح ابن الحاجب ما نصه التعميم على ما يوهمه فى الماضى بل المراد فى غالب احواله
كما يشعر به مخالفوننا قوله المضارع ما كان فى اوله احد الزوائد الاربع اخ يعنى ان المضارع
وهو الذى يوجد فى اوله احد الزوائد من الحروف المجموعة فى هذه اللفظة وهو انيت بمعنى
ادركت وسميت زوائد لانها من حروف الزيادة المجموعة فى قولهم هويت السمان شيئا
وفركت فرمنا هويت السمانا وظاهر هذا ان هذا تعريف للمضارع وهو صحيح لكن بشرط ان
تكون الهمزة للمتكلم وحده نحو اقوم وان تكون النون للمتكلم المعظم نفسه او ومعه غيره نحو نقوم وان تكون
الياء للغايب نحو يقوم زيد ويقوم الزيدان ويقومن النسوة وان تكون التاء للمخاطب نحو
انت تقوم او لمثناه او لجمعه او للمخاطبة او لمثناها او لجمعها وللغايبة نحو هى تقوم او للغايبتين
نحو هما تقومان او لجمع مؤنث نحو هن يقمن موضوعة له كما علم مما قررنا وهى
بهذه الشروط لا توجد فى غير المضارع قوله فى اوله لجريدة خرج من هذه المعانى والباقى
معانى والباطنا جعلها مظروفة فيها او ان فى اللفظ بيانا مقدرا والاصل فى بيان على طريق المجاز
لغة اى فى بيان حال اوله او انها زايدة قوله افرد ايا اى على الماضى والا ليست زايدة فى المضارع
قوله جمعها قولك انيت وكما جمعها قولك انيت تاءيت او اليتم او تايت تكلمت او فعلت

ايضا

اوله

المصنف انسب وقوله فولك مصدر مضاف لفاعله وانيت مفعوله وانيت او فوله بمعنى مقول وانيت بدل منه او عطف بيان **فوله** بجمعها فولك انيت الجامع هو لفظ انيت بتمامه والجمع كل واحد بانفراده، فلا يلزم اتحاد الجامع والمجموع **فوله** انيت بمعنى اركت او فزت وهمن اولى من نايت فان معناها بعدت والفرد اولى والاولى فيه ترتيب لطيف فان كل حرف جمعه ما قبله بالهمزة للمتكلم وحده والنون لاثنين المتكلم ومعه غيره او المعظم نفسه واليا للاربعة للغايب المذكر وتثنيته وجمعه وجمع الغايبات للاناث وامثلة ذلك اينصى زيد الزيدان ينصى ان الزيدون ينصى ون الهندات ينصى ن والتا للثمانية للمخاطب المذكر وتثنيته وجمعه نحو تنصى يازيد وتنصران يازيدان وتنصرون يازيدون وللمخاطبة المونثة وتثنيتها وجمعها نحو تنصى ين ياهند وتنصى ان يا هندان وتنصى ن يا هندات وللواحدة الغايبة وتثنيتها نحو تنصى هند والهندان تنصى ان واما جمعها فله ايا كما تقدم **فوله** والمضارع الى فوله انيت قال في شرحه والمضارع حالي وجعل كذلك اي تخفيفا اي زمان كان بناء على ما حققه السيد من ان الافعال الواقعة في التعاريف المراد منها مجرد ثبوت الحدث بالفعل ويحتمل انها هنا للاستمرار وبالجملة فهو مجاز مشهور ان كان المصنف فصر تعريف المضارع فجاور سرى صلة والمراد ما كان نفس اوله احدى الزوايد الاربع جمع زايد بمعنى حرف زايد او جمع زايدة بمعنى لفظة زايدة وفي المجتبى الذي جوز تذكير الحروف وتانيثها وفي شرح صاحب اللبابة وان فصد بالثلاثة والعشرة وما بينهما معدود ولم يذكر في اللفظ بالبصري ان يكون بالتا للمذكر وبغيرها للمونث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة ترديد ايام وسرت عشرا ترديد ليالي ويجوز ان لحرف التاني الذي حكى الكسائي عن ابي الجراح صمنا من الشهر عشرا خمسا وحكى ابي افطرنا خمسا وصمنا خمسا وعشرا من رمضان وتظاهرت الروايات على حذف التا من قوله عليه الله وسلم ثم اتبعه بست من شوال ما ذكرناه من كونه في صلة اسهل من دعوى توهم اول الكلمة مكانا لزلك الذي ايد واظهر من جعل وجه صحتها ان النسبة بين قوله اوله وبين احدى الزوايد العموم والخصوص من وجه وتصح نسبة العام الى الخاص بهذا وبالعكس انما قلنا ان كان المصنف قصر تعريف الى اخره لان ابن هشام لما ذكر نحو ما ذكره المصنف قال ولم اذكر هذه الحروف الاربع بها المضارع لانا وجدناها تدخل على الماضي نحو اكرمت وبرثاث الشيب اذا اختضبته بالبرثاء وهو الحناء وتقدمت المسئلة وفرجست الدواء اذا اكثر جعلت فيه فرجسا وانما ذكرتها تتميمة للحكم الذي بعدها يعني قوله ويضم اوله اي المضارع ان كان ماضيه رباعيا كبيرجرج ويفتح فيما عدا ذلك وهو ما اذا كان ثلاثيا ماضيه ثلاثيا نحو ضرب او خماسيا نحو انطلق او سداسيا نحو استخرج وجزم الزمخشري بكونه





تعريبا للمضارع لا علامة له فقال واما المضارع فهو ما يكون في اوله احدى الزوايد الاربع الهمزة والنون واليا والتا ووافقه السعد حيث قال ولقايل ان يقول هذا التعريف يشامل نحو اكرم وتباعد فان اوله احدى الزوايد الاربع وليس بمضارع ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم ان اوله احدى الزوايد الاربع لانا نعني بها الهمزة التي تكون للمتكلم وحده والنون التي تكون له مع غيره وكذا اليا والتا انتهى ومن النحاة من جعل افتتاحه باحدها من علاماته كالمصنف هنا بل قيل ان التمييز بها اولى من التمييز بلزوم لعدم انفكاكها عنه ولانتصالها به وللتنصيص على جميع امثلته بخلاف لزوم وعليه اقتصر ابن مالك في شرح التسهيل قال وعليه فيشترط في الهمزة ان تكون للمتكلم وحده او في النون ان تكون للمتكلم ومعه غيره او المعظم نفسه ولواحد عاو في اليا ان تكون للغايب المذكر مطلقا او للغايبة او للغايبين وبهذا ظهر ان التعبير بانيت انسب بالنسبة التخصيصية من التعبير بنايت فقال السعد وان قيل اليا تستعمل في الله وليس بغايب ولا مونث قلنا الاولى واليا لما عدا ما ذكر اجيب بان المراد اللفظ واذا قلت الله يحكم بالله لفظ مذكر غايب لانه ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالغايب انتهى وفضيت كلام السعد ان هذه الارادة امر اصطلاحي لهم فلا يرد ان المصنف هنا اطلق في محل التفصيل ونحوه قول استاذنا الاحاجة للتعرض لها في العبارة لانها عارية في الاصطلاح علما على الحروف المخصوصة حتى لا يفهم من حروف انيت غيرها على ان التوقيف منظور اليه في استعمالة الفاضلين من مثل هذه المفردات وتلك الزوايد **وجمع** كل واحد من مسمياتها **فولك** اي مفولك الذي هو انيت فهو بدل منه او عطف بيان عليه وبهذا كرنا ان تعاريف الجامع والمجموع وجمعت في الداخل اخر كنا في انيت ونايت وبهذا تفي رسفطا ان في كلام المولف المصنف تقديم الحكم على التصور انه فد جعلها علامات او عرف بها المضارع قبل تصورها على انه حكم ضمني والله اعلم **فصل** المصدر وان قلت لم زاد واهذه الحروف دون غيرها ولم اختصوا قلت لان الزيادة مستلزمة للثقل وهم احتاجوا الى حروف تزاد لتصير الكلمة على اولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم اما بانفسها او بما عاضها الحركات الثلاث فزادوها وقلبوا الالف همزة ليرد ضمير الابتداء بالساكن وفرج الهمزة قريب من فرج جميعها واعطوها للمتكلم لانه مقدم والهمزة ايضا فرجها مقدم على فرجها لكونه من اصقب الحلق ثم قلبوا الواو تا لانه يوذي زيادتها الى الثقل لا سيما في مثل وَرِثَ وَوَجِلَ بالعطف وقلبها تا كثير في الكلام نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه فقلبوها ههنا ايضا تا واعطوها المخاطب لانه موخر عنه بمعنى ان الكلام انما ينتهي اليه الواو منتهى فرج الهمزة وابقوا الغايبة والغايبتين ليلا يلتبسا بالغايب والغايبين حينئذ وان التبسا بالمخاطب والمخاطبتين لكن هذه التسمية وبوجه الفرق

بالواو والنون في نحو يضربون ويضربن لم يجعل الجمع بالتاء كما في الواحدة بل بإبدالها كما هو مناسب
للغرابة لسكون حرج اليا متوسطا بين حرج الهمزة والواو وبين ذكر الغيب وما يراد بين المتكلم
والمخاطب ولما كان في العلامة في بين المتكلم وحده ومعه غيره اراد ان يفرق بينهما في
المضارع ايضا فزاد الواو والنون لشبههما بهما حروف المد واللين من جهة الخفاء والغنة انتهى
فوله وهو موضوع ابدا هذا حكم متفق عليه واما الخلاف في علة اعرابه مع ان الاصل في الفعل
البناء وفي عامل الرفع فيه فاما علة اعرابه فقال الجمهور علة اعرابه مشابهته للاسم في الابهام
والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته نحو يقوم زيد وسيقوم
ولم يقم وان زيدا ليقوم ويضرب وضارب وقال ابن مالك بل علة اعرابه مشابهته للاسم في نزاد الحكم
التركيبية التي تقتضيها الاعراب نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن تجزم الفعلين اذا قصد النهي عن كل
منهما مطلقا او تجزم الاول وتنصب الثاني اذا قصد النهي عن الجمع بينهما وتجزم الاول ورفع الثاني
اذا قصد النهي عن الاول واباحة الثاني فلولا الاعراب لم تظهر هذه المعاني فلهذه العلة اعرب
كما ان قولك ما احسن زيدا بالوقف يحتمل التعجب والنفي والاستفهام واذا اردت بيانه نصبت
عند ارادة المعنى الاول ورفعت عند ارادة الثاني وجررت عند ارادة الثالث واما عامل الرفع فيه
فقيل حلوله محل الاسم في نحو زيد يضرب بانه حل محل ضارب وقيل حروف المضارعة الموجودة في
اوله وهذان مذهبان ضعيفان والصحيح ان رافعه تجرده من الناصب والجازم وحاجة المتكلم
فوله ناصب او جازم يكون المضارع بعدهما منصوبا او مجزوما واما ان الناصب حقيقة هو الذي
عمل النصب بالفعل والجازم حقيقة هو الذي عمل الجزم بالفعل فو فاقا في شرحه ولما اعرب المضارع
للعلة السابقة وخرج عن اصل الفعل الذي هو البناء اقام حكمه فقال وهو اي كل فرد من افراد المضارع
موضوع حين تجرده من الناصب والجازم بقرينة الغاية ابدا اي في جميع احواله كان لمعين او غيره
كان مختلا او غيره ناقصا كان او تاما رفع ظاهرا او ضميرا وهذا الحكم مجمع عليه بين النحاة وانما اختلفوا
في رافعه الذي اجمله المصنف لفصد حمل كلامه على ما يترجح منه على اقوال ثم قال ابن هشام قوله لفعل
البصريين واستشكاله ومنها قول الكوفيين وهو الصواب خوفا من كلام المصنف ان رافعه تجرده
من الناصب والجازم قال ابن هشام وهو الحق الذي جريا على السنة الفهم بين حيث يقولون
موضوع لتجرده من الناصب والجازم قال البدر الدماميني ايضا وهو الصحيح بان قيل ما ذكر تقوه معا
رد بانه ما قاله الكوفيون باطل لان التجريد من الناصب والجازم عدمي والرفع امر وجودي وكيف
يصح ان يكون الشيء العدمي علة لامر وجودي وجوابه لا نسلم ان التجريد من الناصب والجازم
عدمي لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء
والتجرد به على صفة ما ليس بعدمي انتهى وفيه نظر لان قوله مخلصا الخ ظاهر في ان التجرد عدمي
انتهى الى اخره منه فوله موضوع المناسب بفتحه على عمومه اي لفظا او تقديرا او محلا لا حاجة
الى تقييده بالخلو من التنوين وآخره في الرابع ليصح حمل كلامه على اي فرد يصح فيه وقوله ابدا
يجب فيه ما سبق واعرد المضارع بطرو الحمل على الاسم لمشابهته اياه في الابهام والتخصيص
وقبول لام الابتداء والجريان على اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف وتعيين الحروف
اصول الزوائد وقال ابن مالك في التسهيل لجواز شبه ما وجب له من قوله بصيغة واحدة
معاني مختلفة لولا الاعراب لالتبست واشار بقوله لجواز الى ان سبب الاعراب واجب للاسم وجائز
للمضارع لان الاسم ليس ما يغنيه عن الاعراب وقع اسم مكانه كما في نحو لا تغن بالجبا وتمدح عمرا
بانه يحتمل المعاني الثلاثة في لا تاكل السمك وتشرب اللبن يغني عن الاعراب في ذلك وقع اسم مكان
كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع يفعل لا تغن بالجبا وبمدح عمرو لا تغن بالجبا ما دمت حاسدا عمرا
ولا تغن بالجبا ولك مدح عمرو ومن ثم كان الاسم اصلا والمضارع فرعا خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا
الى ان الاعراب اصالة في الافعال كالاسماء لوجوده في بعض المواضع نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن اذ الواو للمعية واوجب الاعراب في الافعال في بعض المواضع نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن كما تقدم فوله حتى يدخل عليه ناصب او جازم لانه اذا دخل عليه ذلك بعد ان اشابه
فوله ناصبا اي متصفا بالنصب او جازم اي متصفا بالجزم لان اسم الفاعل حقيقة في التلبس بالمبدا
والناصب بالفعل والجازم بالفعل لا ما من شانه ان ينصب او يجزم فوله ناصب او جازم لا يقال كان
عليه ان يقول حتى يدخل عليه ناصب فينصبه او جازم فيجزمه لان الناصب والجازم قد يعملان
لانا نقول اسم الفاعل حقيقة في التلبس اي الناصب المتصف بالنصب والجازم المتصف بالجزم
لا ما شانه ذلك ف وقال في شرحه بانه دخل احدهما عليه نصبه او جزمه وزاد بعضهم لصيغة
عامله وحتى هنا اما بمعنى الواو بمعنى الا كما له ابن مالك وقول الشاعر ليس العطاء من الفضول
سماحة حتى تجود وما لديك قليل ولم يشترط هنا في رفعه الخلو عما ذكر مع انه لابد في
اعرابه من تجرده من نون الاناث وعدم مباشرة نون التوكيد لما مر ان فقد شرط فيما سلف قيل
يحتاج هنا الا لنفي ذلك في خصوص الرفع واما لانه اراد بالرفع ما يعم اللفظي والمحلي كما اراد بما رفع
الناصب والجازم لفظا او تقديرا ولما كان اسم الفاعل حقيقة في الحال ليس في الحرف الصحيح المتحقق بالفعل
لم يصح الناصب والجازم بالفعل لاخراج ناصب لم ينصب وجازم لم يجزم ∴ فحوان تقرأ على اسماء وفي كما ∴
ونحو لم يقوموا بالجار ∴ فان المضارع فيهما باق على حاله رفعه وعلامة رفعه ما مر ذكره لا ايراد قوله نحو تقرأ نفسك ∴
لانه لم يخرج عن الجازم المفرد فوله بالنواصب الفعلية لجواز شرط مقدر والوجه للحصر

ب
ظهران

الاخرى لتفرد كره بذكر مفهوم وهو عند الكوفيين على حقيقته وعلى قول البصريين فيه تغليب غلب
الواحد التي هي الناصبة عند هم على الستة الاخيرة التي تعلم ان بعضها كما سيأتي و جعل
الكل نواصب تجوزا **قوله** بالنواصب جواب عن سؤال مقدر كان قايلا قال له ما حقيقة الناصب
هل هو مضبوط بالحد او بالعد واجاب بقوله عشرة الخ ومثله يقال في قوله بالجوازم
والفاعر في ان ما كان منهما بالعد الاولى لا يضبط بالحد لان الحد اذا جعل لضبط الكليات حتى
قال السبيع ان تعريف الحد لخواص فرعها على الجوازم لان اثر الناصب وجودي
واثر الجازم عدمي والوجودي اشرف من العدمي ولا ينتقض هذا بأي الناصب بان اثر الشافي
يكون عدميا ايضا كما في الاجوبة الخمسة لان هذا البحث يطرق الاصالة وعلم يطرق الاصالة انما هو
جلبه الحركة **قوله** بالنواصب يصح ان يكون جمع ناصب بمعنى لفظ الناصب او جمع ناصبة بمعنى
كلمة ناصبة **قوله** عشرة تارة يعتبر التذكير لان اسم العدد اذا وقع خبرا عن المعدود او صفة
له جاز فيه التذكير والتانيث نعم ظاهر في التذكير وبعبارة اخرى يعمل اخبار الخ الاتي فيه والتذكير
التذكير مع المونث والتانيث مع المذكر **قوله** عشرة ظاهر في مذهب الكوفيين فيحتمل المذهب
البصريين اي بالنواصب بنفسها على مذهب الكوفيين والنواصب بنفسها او بغيرها على مذهب
البصريين عشرة وبعبارة اخرى محتمل لمذهب الكوفيين احتمالا راجحا ولمذهب البصريين احتمالا مرجوحا
لانه ترك فيه الجواب عنه بان الذي افتضاه ظاهر كلامه الاحتمال الاول لم يضبط بنفسها او بغيرها لان قوله بالنواصب يحتمل بنفسها ويحتمل
بغيرها **قوله** بالنواصب عشرة اي في الجملة سواء كانت ناصبة بنفسها او بغيرها فيمشي على مذهب
البصريين ومذهب الكوفيين وهو محتمل للمذهبين لكنه ظاهر في مذهب الكوفيين وان اردنا تشييعه
على مذهب البصريين قلنا انه من باب التغليب بتغليب النواصب بنفسها على النواصب بغيرها
لشركتها بالدلالة على الجميع نواصب او انه من باب تسمية الشيء باسم مجاورة لان هذا الاخر والسته
وهي قوله واو الى اخرها لما جاورت الناصب بنفسه سميت باسمه وبعبارة اخرى او انه سمي غير
الناصب ناصبا لمجاورته للناصب بدليل قوله او انه من باب الخ وقوله عشرة اي عشرة اخرى **فو** قال في
شرحه واذا ارتفعت مع ان النواصب والجوازم بالنواصب للمضارع في الجملة عشرة ثم هو محتمل لقول
البصريين ان الناصب بنفسه اربعة وهي ان ولن واذن وكي المصدرية واما غيرها فالناصب
بعضها ان مضمرة جوازا او وجوبا وذلك بان يكون غلب الناصب بنفسه لشربه على غيرها او سمي جميع نواصب
ولو بالمجاورة لقول الكوفيين انها كلها ناصبة بنفسها وكلامه في هذا المشعر منه في الاول واسلم من التكلف
والارجح قول البصريين **قوله** وهي اصله منها ان ومنها لن الخ بجذف الجار وانصب الضمير بصار
وهي بهذا المتصل فاب عن المنفصل الذي في كلامه مضاف مقدر واصله احدها ان وثانيها

لن الخ



لن الخ فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه بالفعل او بفعل العطف سابقا
على الاخبار وبكل واحد من هذه الاجوبة الثلاثة التي ذكرناها يرتفع الاعتراض عليه بانه
اخبر بالمفرد وهو عن الجمع وهو وهي اذ هو عليه عشرة وهي جمع فضميرها كذلك
**قوله** ان اي التي ليست جزاية ولا مفسرة ولا مخففة من الثقيلة وبعبارة اخرى اي المصدرية
اذ هي المتبادرة عند الاطلاق ان النحويين اطلقوا على انهم اذا اطلقوا ان في هذا الباب
فمرادهم بها المصدرية حتى انهم اذا اردوا غيرها قيدوا فقالوا ان الزايدة او المفسرة او
المخففة من الثقيلة فبهذا القيد معلوم من الاصطلاح فوكره وحذفه سيان وايراده
عليه ان المخففة من الثقيلة وانها مصدرية ايضا لان كلامه في ان التي تنصب المضارع
فلا يقال كان عليه ان يقيد بقيد يزيل المصدرية وبان التي ليست مخففة من الثقيلة **قوله**
ان وهي الاصل والبواقي فرع عليها وانما عملت النصب لكونها مشابهة لان وهي
تنصب الاسماء وهذه تنصب الافعال **قوله** ان اقتضى ظاهر كلامه انها الداخل على
الماضي والامر وهو خلاف الصحيح وانها لا تكون الا ناصبة وانها تنصب الماضي والمضارع
الظاهر في الثاني والثالث متروك واما الاول فيجاب عنه بان الذي اقتضاه ظاهر كلامه
انها اختص بنصب المضارع وهذا لا ينافي دخولها على غيره **ق** وقال في شرحه ان يعلم
الهمزة وسكون النون وما عطف عليها بان بفتح العطف سابقا على الاخبار فذهب الاخفش
الى النواصب واصلها ولذا عملت ظاهرة ومضمرة نحو والذي اطمع ان يغفر خطيئتي يوم
الدين لم يقيدها بالمصدرية لانه يعود عمّ نواصب المضارع وان التي من جملتها ليست
بالمصدرية على الصحيح نفى كلامه اخراج ان بمفسرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى
القول دون حروفه المتاخرة عنها جملة ولم تقترن بجار نحو اوحينا اليه ان اصنع الفلك فخرج
واخرجوا هم ان الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت له ان افعل كذا الوجود حروف القول
ونحو عند ي ان جاءني زيد فاكرمه فيتعين فيه الجزم وتاخر الجملة ونحو كتبت له بان افعل لاقترانها
بالجار وعن الكوفيين انكار التفسيرية قال في المغني وهو ماحكه لانك اذا قلت كتبت اليه
ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما ان الذهاب نفس التصوير في قولك هذا عصوا اي ذهب
ولهذه الوجيت بان مكان ان لم تجز مفعولا في الطبع قلت هو على ما فيه من شهادة الطبع
في اللغويات مبني على انها مفسرة للجملة قبلها والذي جزم به استنادا لاتباع الجماعة محققين
انها مفسرة لمحذوف مجزوم اي اوحينا اليه كلاما ان اصنع الفلك وقد تفسر محذوفا مذكورا
نحو واذا اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه الخ واخراج الزايدة قال في الاوضح وهي

التالية للما نحو فلما ان جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله كان ظبيت تعطو الى وارق
السلم والواقعة بين الفريسم ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم
زاد في المعنى والواقعة بعد اذا كقوله فاملهنه حتى اذا ان كانه معاطي يدي في لجي
الماغمر لكن زيادتها بعد لما كثيرة وبين الكاف ومجرورها قليلة وفيما عدا ذلك متوسطة
ومحل نصب المصدرية للمضارع ما لم تسبق بلفظ اذ كي البتة ولو بغير لفظ العلم والا لعملت
وكانت مخففة من الثقيلة وان كانت مصدرية نحو علم ان سيكون منكم مرضى الاية يرون ان لا يرجع اليهم
قولا وكقوله اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها على احد القولين في الخوف المتيقن مخوفة اما ان
تسبقت بظن ما اجري مجراه من كل ما لا يفيد اليقين وان لم يكن بلفظ الظن فوجهان الرفع والنصب
نحو وحسبوا ان لا تكون فرفع بالرفع اجر الظن مجرى العلم وبالنصب اجر العلم اعلم من غير
تاويل وهو ارجح الوجهين ولهذا اجمعوا عليه في احسب الناس ان يتركوا وفيه نظر لان القراءة
سنة متبعة ولزوم الرفع عربية فيها محله مع عدم السماع وسمع الجزم بها كقوله اذا
ما غزونا فال اولان حيثنا تعالوا الى انها اليوم قد حلا عاما المصرية
اختها كقوله ان تقف ان على اسما وتجعلا منى الاسلام وان لا تشعر احدا كما سمع اعمال ما المصرية
حملا عليها فيما ورد كما تكونوا يولى عليكم نبيهم الاول اذا اسقطت ان جاز في المضارع الرفع
والنصب وهو لا يصح ومورد الوجهين قول الفرزدق الا ايهذا الزاجري احضر الوغى يروى
برفع احضر ونصبه فحذف ان وابقى عملها وفع النزعت العرب رفع المضارع بعد حذف
ان في قولهم تسمع العيرى خير من ان يرون ان تسمع ومثله قوله تعالى ومن اياته يريكم
البرق والزم الاخبار عن الفعل ولا يجيز بصري النكبي سميت ان هذا مصدرية لتاويل الفعل
معها بالحدث ويقال فيها حرف مصدر ونصب واستقبال ان الاصح انها تدخل ايضا على الماضي
في نحو اعجبني ان قمت وعلى الامر في امرته ان قم خلافا لجماعة منهم ابن طاهر لكن لا يلي عامل
من الفعلين معها بنصب البتة لا اعملا ولا تاويل الفعل معها بالمصدر تقع مبتدا وخبرا وفاعلا
ومفعولا وتابعا لما قبلها وتابعا لشبه من ذلك الى غير ذلك فوله واخذن ويقال فيها حرف وجواب
وجزاء ومعنى ذلك انها حرف يقع في صدر كلام يجاب به كلام اخر ملفوظ به او مقدر وان مضمون
الكلام الذي تقع هي او احد المضمون الكلام الذي قبلها وابد من تصديرها واتصالها واستقبال
الفعل بعدها ويجوز الفصل بينهما بالقسم نحو اذن والله نرميهم حربا وبلا النافية نحو
اذن لا اهينك فوله وكي ايا المصرية لانها المختصة عند الاخفاش فتخرج كي التعليلية
وكي المختصرة من كيف وبعبارة اخرى يعرف بها ان الكلام في النواصب وبعبارة اخرى لانها حيث
اخلفت



اخلفت في مرجعهم انصرفت الى كي المصدرية واذا الراء واعيرها فيقولوا فقد الواكي التعليلية او المختصرة
من كيف وبعبارة اخرى وحيث اخلفت كي هذه بابا النواصب لا تنصب ب ان الا المصدرية فلا تحتاج
الى التقدير وبعبارة اخرى الى المصدرية تحمل عليه غيرها في نواصب المضارع فوله ولام كي
مرادة بلام كي اللام الموضوعة للتعليل ان لم تستعمل فيه بل وان استعملت في نقيضه فتدخل
اللام الزايدة ولام العاقبة والصيرورة والحال انها موضوعة للتعليل بعبارة اخرى
يريد بلام كي اللام الموضوعة للتعليل سواء استعملت فيه نحو ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك
وما تاخر او كانت زايدة نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين او كانت للعاقبة والمال والصيرورة
نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وعبارته في شرحه ومثالها زايدة وضابطها
ان تقع بعد فعل متعد نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين او ما يريد الله ليذهب الاية انتهى المراد
منه فوله ولام كي بعضهم عبر بلام كي وبعضهم عبر بلام التعليل وبعضهم بلام العاقبة
والصيرورة والحال وعلى كل لا بد من التاويل فتاول عبارة المصنف فوله ولام الجحود والجحد
لغة انكار ما علم والمراد هنا اللام الواقعة بعد النفي مطلقا وضابط لام الجحود انها
الواقعة بعد فعل كان ماض منفي بما نحو ما كان الله ليعذبهم او مضارع منفي بلم نحو
لم يكن الله ليغفر لهم وبابه ان يكون عامل الفعل الذي بعدها والفعل الذي قبلها واحدا
معنى مثلنا خلافا للكسائي في قوله وان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول
على مذهب الكسائي لا على الراجح والجر للجحود وعلى مذهب البصريين ان لام الجحود
مذهب الكوفيين محذوف يتعلق به الجار والجر وعلى مذهب البصريين ان لام الجحود
ليست ناصبة وانما الناصب ان مضمرة وجوبا فوله وحتى اي الجارة لانها حيث اخلفت
في هذا الباب كما اراد بها لا حتى الجارة فاستغنى المصنف عن التقييد ف وقال في شرحه
حتى الجارة سواء كانت بمعنى الى نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى او بمعنى
لام التعليل نحو واني لهن حتى يقيء الى امر الله او بمعنى الى او الا استثنائيا منقطعا نحو ليس العطاء من
الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل مع اجماله ايضا للغاية والتعليل قال ابن هشام
واغفل الناصب بعدها يعني على مذهب البصريين لانها قد عملت في لا اسما الجر كقوله
تعلى حتى مطلع الفجر حتى حين فلو عملت في لا فعال النصب لزم ان يكون لنا عامل واحد
يعمل تارة في لا اسماء وتارة في لا فعال وهذا لا نظير له في العربية وهذا معنى قول بعضهم
لما تقرر من ان عوامل لا اسماء لا تكون عوامل في لا فعال لانه لك يجب لا اختصاص فلا واقع

لم تكن مثل كي جارة وناصبة لنفسها لان النصب كما قال ابو حيان يكي اكثر من الجر ولم يكن تاويل الجر فجعلوه به وحتى ثبت جر الاسماء بها وامكن حملها النصب بعدها من غير نظر على ما قدمناه من الاختصار والاشتراك اى خلاف الاصل قبلها فيقولنا حتى بالجارة لتخرج العاطفة وهي التي تعطف بعضا على كل نحو اكلت السمكة حتى راسها لانها خاصة بالمفردات و لتخرج الابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها نحو حتى ماء دخلة اشكل وخوشربت الابل حتى يجيء البعير يجره بطنه فان المضارع جريح بعدها فلا بد من كونه حينئذ حالا او هو وما له وعلامته صلاحية جعل الباء في موضع حتى انه يجب حينئذ كون ما بعدها فضلة مسببا عما قبلها فيمتنع الرفع نحو كان سيري حتى ادخلها اذا جعلت كان نافعة ليلا يبقى كان بلا خبر لانتواية الحال وفي نحو اسرت حتى تطلع الشمس لانتفاء السببية وفي نحو ماسرت او اسرت حتى ندخل المدينة معايد اعلى حرف جر واجب انك لو رفعت لزم ان يكون الفعل مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك مما يمنع ان ما قبلها منفي فيما سرت ومشكوك في وقوعه في اسرت فيلزم وقوع المسبب مع نفي سببه او الشك فيه خلافا للاخفش في مسئلة النفي انتهى المراد منه

**قوله** والجواب ان فيه الاستغراق والجمع اى كل فرد فرد من افراد الجواب ينصب بها السببية او بواو المعية عند الكوفيين وبان مضمرة وجوبا بعدها او السببية او واو المعية عند البصريين **قوله** والجواب بالفاء والواو الثاني ان لا يكون الطلب باسم فعل ولا بلفظ الخبر الثالث ان يفصل بينها وبين السببية وبالواو المصاحبة والمعية واذا اوجبت هذه الشروط بهي لمسئلة المعية وقفة عندها لنحاة بمسئلتها الاجوبة الثمانية وزاد ابن مالك وغيره تبعا لبعضهم تاسعا وهي ترجي وجعلها قول بعضهم ثم واله وابدع وسل واعرف لخصهم ∴ ثم وارجح كذلك النفي قد كملا ∴ ولنشرحها على هذا الترتيب ونشرحها عليه في اجمعه **قوله** واوان عطف على حتى او على ان على الطي يغني ولا تلزمها عا قوله قال ف في شرحه والجواب الخ كان احسن ولا يخفى فيها بين ان تكون بمعنى الى او بمعنى الا او بمعنى كي فان كان ما قبلها مما يقتضي شيئا فبهي بمعنى الى نحو لاتزمنك او تقضيني حقي وان كان ينقضي دفعة واحدة فبهي بمعنى الا نحو فوله ∴ وكنت اذا اعمرت فتاة قوم ∴ كسرت كعوبها او تستقيما ∴ ونحو لاقتلن الكافر او يسلم وان لم يصلح معها شيء من المعنيين فبهي بمعنى كي نحو لاطيعن الله او يغفر لي واعلم ان بعض النحاة قدرها بالى وبعضهم قدرها بكي ويشهد

قدرها بلا



قدرها بالا فال الى اذى وجمل التقديرات الثلاثة قولهم لالزمنك او تقضيني حقي وانه يصلح للتعليل والغاية والاستثناء من الازمان وبتعين الاول نحو لاطيعن الله او يغفر لي والثاني في نحو لانتظرنه او يجيء والثالث في نحو لاقتلن الكافر او يسلم وبذلك يعلم ضعف قول من قال التقدير هما بالا مظهرة وقول من قال التقدير هما بكي او الى مظهرة وبمثل هذه التقادير لحظ فيها المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي التزم به الفعل اللفظ ان يقدر قبل او مصدر وبعدها ان الناصبة للفعل وجوبا وهما في تاويل مصدر معطوف بواو المعية المقدر قبلها فتقدير لانتظرنه او يقضي ليكون انتظاري له وقد ومن منه على ثمانية الاول ذاهب الكسائي وهو ان او المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى ان الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح وهو مذهب البصريين كما مر ان النصب بان مضمرة بعدها وجوبا في القسم الثاني واعلم ايضا انها انما تعمل اذا لم تقع على طبيعة الثاني احترزنا بالتقدير بان تكون او بما حمع تلك المعاني مما اذا لم تكن بمعنى شيء منها جاز المضارع اذا ورد بعدها منصوبا جاز اظهارا ان معه كقوله ∴ ولولا رجال من رزام اعزة ∴ وال سبع او يسول علقما ∴ انتهى المراد منه **قوله** والجوازم جمع جازم بمعنى لفظ جازم او جمع جازمة بمعنى كلمة جازمة وقوله ثمانية عشر لا يعين التذكير ولو اراد التانيث لقال تعالى في عشرة جازمة لان اسم العدد اذا وقع خبرا او عمدة او حالا جاز فيه التذكير والتانيث وقد وقع هنا خبر المبتدا هو ظاهر في التذكير وبعبارة اخرى يدل اجازم الخ لا يجب فيه التذكير مع المونث ولا التانيث مع المذكر **قوله** ثمانية عشر كان يجوز له ايضا ان يقول ثمان في عشرة **قوله** والجوازم ثمانية عشر لا يصح ان يراد المتفق عليها والمختلف فيها لانها اكثر من ذلك باعتراف المصنف بانه عد منها اذا في بعض النسخ فتكون تسعة عشر بل هي احد وعشرون بلو والجزم في جواب الطلب ولا ان يراد المتفق عليها انه عد منها كيفما وهي مختلف فيها ولنا ان نختار الاول وهو انه يصح ان يراد المتفق عليها والمختلف فيها واريد لو لانها مما انفرد بعدها ابن الشجري فيما اماليه والمصنف ليس مستقلا بالنقل عن مثله لجلالته ولا الجزم في جواب الطلب لانه اذا اريد ان لم تفعل بان الجازم اداة الشرط المقدرة واما ان قلنا بذلك جلا ويكون داخلا في قول المصنف وان في ان لفظا او تقديرا ف وقال في شرحه ولا لفاظ الجوازم على ظاهر قوله ثمانية عشر جازما وان احتمل الكلام انه جمع جازمة بمعنى لفظة جازمة ومفهوم العدد لا يفيد حصرا والمراد ضبط ما قصد ايراده منها لا جميعها ثم طي فسمان فسم يجزم فعلا واحدا الا ان يزيد الا بالتبعية

وقسم يجزم بعلين غالبا وقوع الاول وقال هي لم مع ما عطف عليها والاصل اختصاصها ومنها لم
وتختص بالمضارع ولو تقدم في الكلام نحو فلم ادراك ما العقبة غير واهي ويقال فيها ولم
يجزم المضارع وينفي حرفته اي يجعله دالا على انتفائه ويقلب زمانه ماضيا انتهى المراد منه
قوله وهي اصله منهالم ومنها لما الخ يجزم بها الجازما بفعل الضمير بعدها وهي قسمان
المنفعل نائب عن المتصل او في كلامه مضاف مقدر واصله اخرها بجزم والمضاف
واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه بالفعل او يقدر العطف نسقا على الا
خبار وبكل واحد من هذه الاجوبة الثلاثة التي ذكرها ابن عقيل اعترض عليه بانه
اخبر بالمفرد وهي لم عن الجمع وهو وهي اذ هو عايد على ثمانية عشر وهي جمع فيضر هذا
ذلك قوله لم ولما الخ لو بناء على الظاهر لعد ما يجزم وبعبارة اخرى الاداة التي يجزم
بها واحد اتفاقية ولو بناء على التحقيق لعدوا اربعة بعد له ستة لا يوافق بناء على
الظاهر ولا البناء على التحقيق ويجاب بانه نظر الى الصورة الظاهرية بحسب
الخطاب والوفاق فان صورة لما غير صورة الما ومعنى لام الامر
غير لام الدعاء عند بعضهم ومعنى لا الناهية غير معنى لا الدعائية عند بعضهم
قوله لم ولما الخ فدخل ما يجزم بعلة واحدة على ما يجزم بعلتين فعلتين انفي ما يجزم بعلة واحدة ابمن لكنه
البسيط وما يجزم بعلتين يعتبر له المركب وما كان بسيطا او بعد ان ثبت يقدم طبعا على ما كان
مركبا او بعد ان ثبت فقدم وضعا نوفا للواضع الطبع قوله لم عدها من الجوازم في الكشي
المشهور وعدة الجمهور قوله ولما اي الجازمة انها المرادة عند الاطلاق في هذا الباب
فلا يقال كان عليه ان يقول ولما اختها لتخرج لما الحينية ولما الايجابية ف وقال في شرحه
ولما عطف عالم نحو لما يقض ما امره ويقال فيها حرف يجزم المضارع وينفيه حرفته اي يدل
على انتفايه ويقلب زمانه ماضيا متصلا بنفيه متوقعا ثبوته انتهى المراد منه قوله ولما
كان ينبغي ان يفسرها بقوله اختها اي اخت لم لتخرج لما الحينية ولا يجابية ويشترك
في الحرفية والنفي والقلب الى المضي والاختصاص بالمضارع والجزم ويفترقان بجواز مها
حينئذ لان الشرطية فجلا وبجواز حذف مجزوم لما دون لم وبانتصال منفيها بالحال
وبوجوب كونه متوقع الحصول قوله والم والظاهر انهما اداتان مستقلتان وليس
كذلك بل هما لم وما زيد عليهما همزة الاستفهام التقريري وهو حمل الفعل طبعا على الاعتراف
بما استقر عند ثبوته او نفيه قوله ولام الامر اي ومسمى لام الامر وهول لانه الجازم كما هو
ظاهر عبارته وقد يقال ان كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مسماه الا القرينة وقوله لام الامر

اي هي



اي هي لام وما يلزم انها هي في كل موضع تكون اللام كما في قوله تعالى فليفرحوا فله الرحمن مدا
فليمدد بسبب الى السماء اذ لا امر هنا وانما معنى فوله لام الامر ان كل فعل خلفت عليه
جزمة وتدخل على فعل المتكلم والمخاطب مبنيين للمفعول كثيرا وعليهما مبنيين للفاعل
قليلا الا ان امر المتكلم بنفسه قليل واستغنا عنها في المخاطب بفعل الامر وتدخل على فعل الغايب
بقسميه كثيرا وقوله ولام الامر يدخل فيه لا التماسية الظرفية التي مشى عليها المصنف من
تقسيم اللام الى امر وغيره وان كانت طريقة ضعيفة عند الاصوليين اذا كان الفعل مجزوما
بلام الامر تشبيها له بفعل الامر بانه على صورة مجزوم فان قلت يلزم على هذا ان يكون مبنيا لتضمنها
لمشابهة الامر وهو مبني فلم اعرب فلنا اعرب لمشابهته الاسم بدخول اللام عليه
ان اصله الجر باللام دخل على الفعل فرعب لشبهه من الاسم وبعدت شبهه من الفعل ولهذا
كسرت تشبيها لها بلام الجر في الاسماء تقيما للمشابهة وبفتحها لغة قوم قليلة بلا بيض قوفال
في شرحه ثم عطف عالم ولما قوله ولام الامر اي ومن الجوازم مسمى لام الامر وهو عند النحاة كطلبية
من الاصوليين طلب الاعلى من الادنى مع الاستعلاء نحو ليقفق ذو سعة من سعته ويحتمل ان
يريد بها ما قابل لام الدعا فيشمل الالتماس كقولك لمساويك لتقم يا زيد ثم المراد اللام الموضوعة
للام وان استعملت في غيره حتى الخبر نحو فليمدد له الرحمن مدا اي فيمد او تهديد نحو فمن شاء فليؤمن
ومن شاء فليكفر ولام الامر هي الدالة على طلب الاعلى من الادنى على ما مشى عليه النحاة نحو
ليقفق ذو سعة من سعته قوله والدعا اي ولام الدعا هي الدالة على طلب الادنى من الاعلى نحو
ليفض علينا ربك ف وقال في شرحه ومن الجوازم مسمى لام الدعا نحو ليفض علينا ربك وهو عند
النحاة طلب الادنى من الاعلى على وجه الخضوع والمشهور ان الجميع يقال له لام الامر لتشهم خصوا
هذا النوع بالدعا بقرائن يأتي من كونه ابهام كونه تعلق ما مورا تعلى الله علوا كبيرا ثم قال السابع اي
التشبيه السابع ضمة اضافة اللام فلام اضافة الدال للمول الذي مسماها غير معرفة بخلاف
لا فانها معرفة لانه اريد بها بعضها فصارت علم جنس على نفسها في قول المصنف وما حال كونها
في النهي والدعا اي معنيها او يعنيها فيهي للمصاحبة او للسببية وفيه تكلف والظاهر تقدير
مستعمله ويحمل على الغالب مثال النهي وهو طلب الكف عن الفعل على جهة الاستعلاء الاخفى
ان اسه معنا ومثال الدعا وهو طلب الادنى من الاعلى الكف عن الفعل على وجه الخضوع لا
تواخذنا لا تحملنا ما لا طاقة لنا به ومثال الالتماس قولك لمساويك لتنظر في مستعمل عليه الفعل كذا
وخرج بالا اضافة لا الزايدة والنافية في الكثير والجزم بها في موضع يصلح فيها كي زاد نحو
حيث لا يكن له علي حجة ولغا ذكره المصنف انتهى المراد منه قوله وما في النهي هي الدالة

على طلب الأعلى من الأدنى ترك الفعل نحو لا تقربوا الزنا ولا تقتلوا أولادكم **قوله** وأما في النهي إلخ
أضاف اللام وجرد لا لأن اللام يفصل لعظمها وعبر عنها باسمها فهي نكرة فعقبت أيضا
وهذه فصد لعظمها وعبر عنها به فصارت علم جنس على نفسها ولعلم لا يضاف وكرر علما
وقوله في النهي إلى حال كونها مستعملة في النهي احترازا عن النافية والزايدة ويدخل
في النهي لا التمني واعلم أنها إذا اقتضت على النهي والدعاء أنها الكثير الغالب ولا آخر قليل
وإنما عملت لا الجزم حملا لها على نظيرتها وهي لام الأمر لجامع الطلب أو على نقيضتها لأن
تلك الطلب الفعل وهذه لطلب الترك وندخل على فعل الغايب مطلقا وعلى فعل المخاطب كذلك
وعلى المتكلم مبنيا للمفعول كلا أضرب ولا أخرج لامتنيا للفاعل لأن الشخص لا ينهى نفسه
بلفظ الإفراد المتكلم **قوله** والدعاء إلى وأعني بالدعاء هنا الدلالة على طلب لا الخ ثني من الأعلى
ترك الفعل نحو لا تؤاخذنا **قوله** وإنما عملت في المضي محلا لأن عملها يشبه إينما لخلوه
المصدرية ولأصالة في الأفعال إيضا وعملت ما هو الأصل فيها **قوله** وأن الخ إلا إذا اقترنت
بالجواب فيها ثلاث عبارات فيقال إلا بطلت لجواب الشرط أو لوقوعها في جواب الشرط أو جواب
الشرط لكونها جزءا ومضاد إلى قوله جواب الشرط **قوله** وأن الخ أعلم يصح بكونها خبرية وتعليق
ليكون كلامه صالحا لكل من الأقوال الثلاثة **قوله** وأنى إلى آخره وبهذا
يسقط الاعتراض عليه بأن ظاهر كلامه أن إن وما بعدها من الأدوات أنما تجزم فعلا واحدا
لعطفه على ما تجزم فعلا واحدا والصحيح خلافه كما مر **ف** وقال في شرحه وإن بكسر الهمزة وسكون النون عطف على لم لمشاركتها إياها في مطلق
الجزم وكذا جميع ما بعدها نحو إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وعدها من الجوازم مستلزم
أنها الشرطية فتخرج النافية والمخففة والزايدة وقد تهمل حملا على لو نحو ما إن أتاني لأكرمه
وإنه يراك وهي موضوعة للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط فحوان لا تنصروه فقد
نصره الله **قوله** وأن من هنا إلى آخر الجوازم كل منهما يجزم فعلين يسمى الأول منهما فعل الشرط
والثاني جوابا وجزاء والفرق بينهما بين أن يكون ماضيين نحو وإن عدتم عدنا أو مضارعين نحو
من يعمل سوءا يجز به أو مختلفين نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ومن يقم ليلة القدر
إيمانا واحتسابا نغفر له والجزم للفعة المضارع لا المنافع والفعل الماضي لا لمحل الجملة كما بينه ابن
هشام في قواعده وقوله جزم هذه الأدوات فعلا وجملة نحو وقالوا متى هذا الوعد إن كنتم
تجزم فعلا واحدا نحو زيد إن أعطى جاهلا يثيب وعمرو وإن أعطى مالا يجمل عاما أنها
اختاره السعد واختار الحبيبي أن لأن هذا جوابا نحو وما وإن هذا موضوعة لمجرد تعليق

الجواب



الجواب على الشرط واعلم أن الشرط يطلق عندهم على الجملة الأولى وعلى الأداة وعلى التعليق الذي
هو يطلق حصول أمر لحصول أمر آخر في المستقبل **قوله** وما وهي اسم شرط موضوع للذات العاقل
يعقل ولو ما تأتي ضمن معنى الشرط نحو ما تفعلوا من خير يعلمه الله أي يقع عليه وخص الخير
مع شمول العلم الأزلي حضا على الخير وترغيبا فيه **قوله** ومن هو اسم شرط جازم موضوع للدلالة
على من يعقل تضمن معنى الشرط نحو من يعمل سوءا يجز به أي إن شاء الله مجازاته تنبيه
قول المصنف كغلام ابن هشام في مغنيه في حرف المد إذا وقع اسم شرط فصحح تارة أنه مجموع
الجملتين صحح تارة أنه جملة الشرط وصحح أخرى أنه جملة الجزاء والأول أشهر الثاني ذكر ما وهي
من الجوازم مستلزم لنقل طبيعتها لخلافهما هو هو لتيس هو هو تيس وذكر تيس تأييد والله أعلم **قوله**
ومهما اسم لعموم الحين عليها أي نحو مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين وهي
موضوعة لما لا يعقل غير الزمان ثم ضمنت معنى الشرط واختار أبو حيان أنها بسيطة
لعدم دليل التركيب وعليه فقيل ألفها للتأنيث وقيل للإلحاق وعلى التركيب فقيل ما الشرطية
وما الثانية أبدلت ألفها من ألف الأولى دفعا للتكرار **قوله** وإذا ما وهو جزم على الأرجح وهو
مذهب سيبويه وصححه ابن مالك وغيره موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط
كإن المضمن هذا معناها نحو وأنك إذا ما أتاه ما لك أمر به تلف من إياه ما تأتما تيما
**قوله** وأي إلى المتضمنة اسم بحسب ما يضاف إليه من عاقل وغيره ثم ضمن معنى الشرط فهي
في نحو أيهم يقم أقم معه لمن يعقل وفي نحو أي الدواب تركب أركب كما لا يعقل وفي أي يوم تصم
أصم للزمان وفي نحو أي مكان تجلس أجلس للمكان وقال ثعلب إيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى
إيا أي اسم تسموا **قوله** ومتى وأيان هما موضوعان للزمان ثم ضمنا معنى الشرط كما أن أين
وأنى موضوعان للمكان ثم ضمنا معنى الشرط كما أن حيثما كذلك أيضا وأما كيفما فلا تجزم
بها إلا الكوفيون كما يختص الجزم بها الشعر لكن يشترط فيهما أن يتصل شرطها جزاءها وشرطها
نحو كيفما تجلس أجلس ولا يصح كيفما تجلس أذهب بخلافه في الشعر على ما في بعض النسخ
راجع لما الخاصة ثم اعلم أن إذا ما وحيثما لا تجزمان لا مع ما وأن ما ومن وصهما وأي لا
تتصل بهما ما وما بقي يجوز فيه الحذف وعدمه فائدة ما وقع من أسماء الشرط على
زمان أو مكان مبهم ظرف وما وقع منها على حدث فمصدر مفعول مطلق وما يقع على شيء من ذلك
إن وقع بعده فعل للزم فمبتدأ خبره جملة الشرط أو الجزاء أو مجموع الجملتين على الخلاف في
ذلك ويجب في المغني كل واحد من هذه الأقوال وإن وقع بعده فعل متعد لم يقع عليه فهو
مفعول به أو عامله أو ملابس ضميره فهو من باب الاشتغال **قوله** ما وقع من أسماء

الشرط على زمان او مكان ايا ما كان موضوعا لزمان مثل متى وايان او مكان مثل اين وانى وقوله
او حدث بمعطوف مطلق محذوف لدلالة خواني آخرد تخرج اخرج في باي مفعول مقدم بتخرج وقوله
بعده ايا بعد اسم الشرط وقوله فعلت الا ول مبتدا وقوله فعل الثاني خبره وقوله فان وقع بعده
بفعل متعد واقع عليه فهو مفعوله مثل من تخرج اخرج بمن مفعول به مقدم بتخرج وقوله
عليه اي على اسم الشرط وقوله او على ضميره مثل من تخرج به اخرج به وقوله او ملابس ضميره
مثل من تخرج اخاه اخرج به وقوله فهو من باب الاشتغال وباب الاشتغال لاسم السابق
فيصير على خمسة اقسام **قوله** ومتى اسم شرط جازم وضع للدلالة على الزمان عموما فتضمن معنى
الشرط نحو قوله متى اضع العمامة تعرفوني **قوله** وايان هي بمعنى متى نحو ايان ما تضع اضع
تنال وهي بهمزة وتشديد الياء المفتوحة اصلها اي اعمل هذا بكسر همزتها وتسكين ثانيها
**قوله** واينما وانى وحيثما وما هو موضوعة للدلالة على المكان فتضمنت معنى الشرط نحو
اينما تكونوا يدرككم الموت ونحو خليليّ اينما تاتيا تاتيا اخا غير مارضيكما لا يحاول وحيثما
وكقوله وحيثما تستقيم يقدر الله لك نجاحا في غابر الازمان قوله وكيفما اسم شرط
جازم عند الكوفيين فطرب ومشى عليه المصنف نحو كيفما تجلس اجلس وضع للدلالة
على ما لا يعقل من الاحوال والصفات فتضمن معنى الشرط ومذهب البصريين خلافه ويجازى
بها معنى لا عملا وفي المغني تستعمل كيف على وجهين حرفا وهو مراده هنا ان تكون
شرطا فتقتضي بعلمين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع والجواز
كيف تجلس اذهب باتفاق لا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين فطريا نحو الحاجة
اليها اذا وان الشرط بوجوب موافقة شرطها الجواب كما مر وقيل يجوز مخالفته والبه ذهب فطرب
والكوفيون وقيل يجوز بشرط اقترانها بما قالوا ومزوره هنا شرطا قوله تعلّ ينفق كيف يشاء
يصوركم في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على الاول
فهم ان جوابها ما يجاب به معا ثلثة لشرطها والله اعلم **قوله** واذا في الشعر معطوفة
على ثمانية عشر ويقدر معه فيما يأتي ثمانية عشر في الاختيار على الم واعلم ان واما على كيفما
ان العدد في بضع دونها فيهن زايدة على الثمانية عشر ف قال في شرحه وفي بعض النسخ
زيادة على الثمانية عشر جازما عاملها عليها واذا اولى في الشعر نحو واذا تصبك خصاصة
فصاحة فتحمل وكقوله لو يشا طار بها ذو ميعة لاحق الاكال نهد ذو خصل وذهب
الصيمري الى الجزم بها نثرا وعشرا بشرط اقترانها بما وخرج بالشعر الشاذ فلا جزم فيه
على ما قاله المصنف لانها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع وذلك غير فانون الشروط
الجازمه



الجازمه من اصحة الاوقوع وعدمه وظاهر هو المشهور وظاهر التسهيل الجزم بها نثرا وعلة
وبه صرح في الاوضح تشبيها خ الاول علم معا قرنا ما اذ هذه الادوات بالنظر لوقوعها
لوقوعها استة اقسام واما بالنظر الى الخلاف في حقيقتها باربعة اقسام ما هو
حرف باتفاق وهو ان وما هو اسم باتفاق وهو الباقي ما عدا اذا ما ومهما وما فيه خلاف
والاصح انه حرف وهو اذا ما ومهما وما فيه خلاف والاصح انه اسم وهو منها الشرط في هذه الشروط
كلها وان لا يستقيم لها الصدر ولا يعمل فيما بعدها فيما قبلها ولا تقع حشو الثالث
قال في المغني اعلم ان اسما الشرط وما لا يستقيم لها ونحوها اعلم انه اذا دخل عليها جار او مضاف
جفها الجر نحو عم يتساءلون وكقوله اي يوم سرره وعلام من جاءك والا فان وقعت على
زمان نحو ايان يبعثون او مكان نحو واينما تقم تهبون او حدث نحو اني منقلب ينقلبون فهو منصوبة
مفعولا فيه ومفعولا مطلقا ولا فان وقع بعدها اسم نكرة نحو من ذا يقرض الله اسم شرط
معرفة نحو من ربه فهو مبتدا او خبر ولا يقع هذان النوعان في اسم الشرط ولا فان وقع بعدها
فعل ما هي بمنزلة نحو من قام وقام معه ولا اعلم ان الخبر بعد الشرط لا فعل الجواب وان
وقع بعدها فعل متعد فان كان واقعا عليها فهي مفعول به نحو فاي حديث بعده الله تؤمنون ونحو
ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ونحو من يضلل الله فلا هادي له وان كان واقعا على ضميرها نحو من ربائبكم اللاتي
نحو من رايته اخاه فهي مبتدا او منصوبة بمحذوف مفسر بعدها بيفسره المذكور التقدير
وهو بسط قول بعضهم تم ما هو اسم ان وقع على زمان او مكان فظرف او حدث فمصدر مخلف
والا فان وقع بعده فعل لازم فبمنزلة خبره جملة الشرط على ما صححه في المغني او متعد واقع
عليه فمفعوله او على ضميره او متعلقه باشتغال وبذا القول في اسما الا يستقيم لها والرابع علم مما
قررناه ان ايا وتدعوا في قوله تعالى ايا ما تدعوا عامل معمول ولا يضر ذلك لاختلاف الجهتين انتهى
قسمي قسيم من كلام المصنف الجزم بحيث وكيف واذ مخصوص بالشعر ان ما بعدها كما لفظ به وهو
الاصح واما غيرها فهو قسمان قسم لا تحتمله ما وهو موصولها ومهما وايّ وقسم يجوز فيه الامران وهو
اينما وان واي ومتى وايان التاسع لعل المصنف انما سكت عن كون هذه الاداة جازمة للعلم
وان كان مذهب سيبويه ومحققي اهل البصرة تنبيها على الاعتراض عليه ان الجازم كالجار فلا يعمل
في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدى علما ولا يختلف كرفع ونصب وان اجيب بالفرق بان الجازم لما
كان على تعليق حكم على اخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن
ومفاعيل اعلم وقيل ان الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط واختاره في التسهيل وقيل

ان الاداة والشرط كلاهما جزء الجواب كما قيل او المبتدا والمبتدا كلاهما رفع الخبر وقيل ان الشرط
والجواب فجاز ما كما قيل ان المبتدا والخبر قرءا انتهى المراد منه **قوله** باب من موعات الاسماء
قال في شرحه وما فرغ من من موعات الافعال ومنصوباتها شرع في رفعاتها فقال مرفوعات الاسماء
لم موعات لانها العمد باب من موعات الافعال ومنصوباتها شرع في رفعاتها فقال مرفوعات الاسماء
سماء المرفوعة وبه خرج من موعات الافعال كما قدمه وجمع وصف مذكر ملا يعقل جمع المونث
جاز كما مر وقال في تقرير الاضافة بيانية اي المرفوعات التي هي اسماء قوله باب من موعات
الاسماء لجئ زعن موعات الافعال بانه قدمها حيث قال في المضارع وهو موضوع ابدا الخ ثم
هذا الكلام فيه اجمال فصله نوع تفصيل بقوله المرفوعات سبعة وفيه اجمال ايضا فصله بقوله
وهي الفاعل فيه اجمال ايضا فصله بقوله نذكر حدها فيها واحكامها في ابواب فخصها وبدا
بالفاعل لانه يرى ان اصل المرفوعات واما لانه يرى ان الاصل في عامله ان يكون بعلاج العمل
بالاصالة ولهم خلاف في اصل المرفوعات فقيل الفاعل وقيل المبتدا قال ابو حيان وليس لهذا الخلاف
ثمرة **قوله** من موعات جمع من موضع بمعنى لفظ من موضع او جمع من موعة بمعنى كلمة من موعة ويشكل
على هذا التاني تانيث العدد وهو قوله سبعة لان المميز غير مذكور **قوله** من موعات قد سها
على غيرها لانها العمدة في الكلام اذ لا وجود له بدونها فخلاف المنصوبات فانها بفضلات غالبا
**قوله** من موعات الاسماء وستاتي منصوباتها ومخفوضاتها وتقدمت من موعات الافعال
ومنصوباتها ومجرورا تها فاشتمل كلامه على الافعال الستة وصدر بهذه الاكتفاء على هذه الافعال
الستة **قوله** المراد عاد العمل محل اضمار فكان يقول وهي سبعة وانما اتى بالظاهر موضع الضمير
ليلا يتوهم الطالب رجوعه الى المضاف اليه وهو اسما مجرورا رجوعه الى المضاف وهو من موعات
فيرجع هذا التوهم ويدل عليه قوله سبعة اسم كاد واخواتها واسم ما واخواتها وان النافيات
المشبهات بليس وخبر النافية للجنس لانا نقول هو مفهوم عدد وهو لا يفيد حصرا على الراجح
بان قيل ما ذكر لا يفيد حصرا بما يدل الاتيان به اذ ذكره وعدم ذكره على حد سواء
فلما وافقونا جمع ظاهر الطالب عن الالتفات الى غيرها على انها داخلة في احواتها كان اذا المراد
باخواتها الكلمات المشابهة لها في رفع الاسم ونصب الخبر وان اختلفت اعمالها اسم كل منها
ف وقال في شرح المرفوعات منها ويحتمل ان كل من موعاتها عادت الى الضمير ونحا والتا
لسبعة ظاهر في تذكير العدد كما اصح به المصنف في التفصيل لهذه الاجمال ان احتمل
التانيث على معنى الكلمات المرفوعات سبعة ثم مفهوم العدد لا يوجب حصرا على الصاهو
مشهور



مشهور والمفعول منه جمع خالي التعلم عن التلبث للمزيد في مقام التعليم اما الكون غير المعدود
ليس بكثير او الضرورة اليه في ذلك الوقت او لي جوعه للمعدود ذكر جموع اسم كاد واخواتها
من افعال المقاربة واسم ما واوات وان المشبهات بليس خبر العاملة عمل ان واخواتها كان
واخواتها ان بان فيراد بهذه الكلمات التي ترفع المبتدا او الكلمات التي ترفع الخبر وقوله في باب
كان وهي كان وامسى الخ نظر فيه لما ذكره منها اولا لما اشتهر فلا يلزم الحصر الحقيقي ولم
يقل وهي سبعة لان الظاهر او ضمر من الضمير لاحتمال رجوعه للمضاف اليه فيلتبس المعتبر
**قوله** المرفوعات واختلف في اصلها فقيل الاصل الفاعل وقيل المبتدا واحتج الاول
بان الفاعل اشد في باب الرتبة حيث لا يجوز حذفه لان يسند شيء منسوب وفيه انه قد يجوز
بدون المسند ايضا كما في قوله تعالى اسمع بهم وابصر على راي سيبويه فان الفاعل عنده هو
بهم وكما في قوله ما قام ولا قعد الا زاد فاعل الفعل الاول محذوف ايضا وكذا فاعل بدا محذوف
كثيرا في كلامهم كقولهم بدا لهم اي راي وبان وضح لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتدا وفيه ان وضح
ايضا لا ينسخ بزيادة الباء نحو كفى بالله والجواب عن الاول ان الفاعل وان كان يجوز لا انه نادر
بالنحو بالعدم وعن الثاني بان رفع لا ينسخ اقياس مطرد بخلاف الفاعل اذ رفعه لا ينسخ بزيادة
الجر ومطرد ابل هو سماعي اوقياسي في موضع دون موضع بالعكس فاعرفه وبان فاعله اقوى بخلاف
المبتدا لكونه معنويا ضعيف وتمسك الفريق الثاني بان المبتدا باق على ما هو الاصل في المسند
اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل للزوم تاخيره عن العامل لانه يحكم عليه بكل حكم جامد اكان او
مشتقا وبانه يحكم عليه باحكام متعددة وحكم الفاعل واحد ليس الا وقد يرجح الاول بان الرفع اثر
العامل والاثر متغير بالمؤثر قوة وضعفا والشك ان المؤثر في رفع الفاعل اقوى فيقوى الاثر ايضا
وما ذكر من انه باق على ما هو الاصل الخ فلا يوجب قوة الرفع بعد ان كان مؤثره ضعيفا وليس قبل
الفعل الا مجرد رفع الفاعل باعتبار كونه مسندا اليه فهو ليس بهذه الصفة وهي في المبتدا اقوى
حيث انه يحكم عليه بكل حكم جامدا كان او مشتقا وباحكام متعددة وعورض بان هذه الصفة
في الفاعل اقوى من حيث انه عمدة مسندا اليه باسناد شيء هو موضوع للاسناد وهو
الفعل وان استضعاف الرفع باعتبار انه ركن الكلام والفاعل اصل في الركنية ظاهر فيكون اصلا
في الرفع **قوله** وهي الفاعل ف قال في شرحه وهي اي مجموع من موعات الاسماء الفاعل
وما عطف عليه اذ الاصل منها او احرها الفاعل ويقدر فيها العمد ما يناسب نحو وفضي ربك ان
لا تعبدوا الا اياه فدمه عما فيها كما في الشذور نظر الى انه اجلها كما هو راي الجمهور
وقيل اصله المبتدا او للزائد مه في الفضل والجامع وقيل كلاهما اصل من غير حمل لاحدهما على

راجعا للفعل

ابن اصل الموضوع

الاخر وكما مر عنه واختاره الرضي ونقل عن الاخفش وابن السراج قال ابو حيان وهذا الخلاف لفظي وما ذكره من كون الفاعل من المرفوعات هو باعتبار الشهر اللغات كما يأتي **قوله** الفاعل فذكره لان عامله لفظي وهو افوى من العامل المعنوي **قوله** والمفعول الخ لم يسم فاعله قال **ف** في شرحه وثانيهما او منهما المفعول الذي لم يسم فاعله على حده اعلم اجمالا بان تركه وكم يحصر استغنى بالمفعول بالمفعول الخ اي فتح مقامه لغرض معا يأتي عنه نحو وغيض الماء وقضي الامر **قوله** والمبتدا وخبره وقد مهما على ما بعدهما الان ما بعدهما ناسخ لهما والمنسوخ سابق على الناسخ في الوجود اي اللفظ **ف** وقال في شرحه جمعهما كما سيأتي في باب واحد لتلازمهما غالبا نحو وجنتي الجنتين ان **قوله** واخواتها المراد باخواتها نظايرها والكلمات التي تشابهها والمشابهات بليس ولبس من اخواتها كان فيدخل ما يعمل عمل كان بواسطة او بلا واسطة **قوله** وخبر ان بكسر الهمزة وتشديد النون **قوله** واخواتها المراد باخواتها نظايرها والكلمات التي تشابهها وما تشابهها في العمل فيدخل خبر الثانية للجنس **قوله** والتابع للمرفوع قال **ف** في شرحه وسابعها التابع وهو لغة المقتفي واصطلاحا قال المرادي هو الثاني المشارك ما قبله في اعرابه العامل والمتجرد عن جر فالخرج بالعامل والمتجرد غير المبتدا والمفعول الثاني وحال المنصوب ونحو ذلك وبما كان صاحبه فاعلا حاضرا ونحوه من قولك هذا حلو حامض اخرجه من زيادة غير حتى انتهى ولا يخفى ان المراد ان يشارك ما قبله في نوع اعرابه ان كان من اعراب فلا يخرج عنه التوكيد اللفظي وقولنا للمرفوع ولو محلا لم يخرج تابع غيره فانه سيأتي حكمه **قوله** وهو اربعة اشياء والخوانها خمسة والخامس عطف البيان وكان عليه اسقطه استغناء عنه بالبدل اينما على ما يراه الرضي من كل ما كان بدا جاز ان يجعل عطف بيان بلا عكس **ف** وقال في شرحه وهو اي التابع مطلقا اربعة اشياء لا يتأتى في قول غيره والتابع جنس يشمل خمسة انواع **قوله** النعت وقدمه على غيره من التوابع انه اكثر وقوعا **قوله** والعطف اولاه به لكثرة وقوعه بكثرة حروفه ولدقوله في النعوت ايضا والتوكيد اولاه بعده لكا افادة شمول المنعوت والمعطوف والمعطوف عليه **قوله** والبدل اخره لان العامل فيه مقدر من جنس الاول على الصحيح فكانه ليس بتابع الا في اللفظ خاصة **قوله** والعطف يعني بقرينة ما سيأتي في عطف النسق قوله والتوكيد يعني بقرينة ما سيأتي في المعنوي وكان قد ترك التعرض للفظي منه لان النحوي لا يتعلق له به كبير غرض وان كان قد يبحث عن المباحث كبحثه عن المعرفات **قوله** النعت والعطف الخ في هذا ه الترتيب في التبويب لا التي يجب في التقديم عند الاجتماع بانهما اذا اجتمعت يقدم ثم التوكيد ثم البدل ثم البيان ثم النسق وقيل غير ذلك **قوله** والبدل قال **ش** في شرحه جميع اقسامه الآتية

في بابه



في بابه لما ان مفهوم العدد لا يفيد حصرا واما لانه يرى كما يراه الرضي من انه لا فرق بين عطف البيان وبدل الكل من الكل الا من حيث الجمود والاشتقاق فالجميع كما صح ان يعرب عطف بيان يجب انه موضح او مخصص صح ان يعرب بدلا من حيث انه المقصود بالنسبة لا في مواضع مخصوصة وجه الحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف او لا الاول عطف النسق والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل او لا الاول البدل والثاني اما ان يكون بالفاظ مخصوصة او لا الاول التوكيد والثاني اما ان يقيد بالمشتق او لا الاول النعت والثاني البيان وتسمع بقية الفول فيه عند تعرض المصنف له ان شاء الله تعالى **قوله** باب الفاعل هو اول المرفوعات مما وجد الفعل واصطلاحا اسم او ما في تاويله اسند اليه فعل او ما في تاويله على صيغة فيما مضى او وقوعه منه وعرف المصنف الاسم بقوله هو الاسم المرفوع المذكور قبله بعله وهو حد في اسم كان واخواتها الا ان يقال انها ليست بعلم على الحقيقة ثم الفعلية اعم من ان تكون في اللفظ او في التقدير فيدخل نحو وان احد من المشركين استجارك وقوله اذا السماء انشقت **ف** وقال في شرحه ولما ذكر المرفوعات اجمالا اشرع في ذكرها تفصيلا وابتدا كلا واحد منها بباب فخصه بالمبتدا والخبر كما مر التنبيه عليه فقال باب الفاعل هو لغة من اوجد الفعل وعرفا بالاسم او ما في تاويله اسند اليه فعل تام او ما في تاويله مقدم عليه اصلي الفعل على الصيغة نحو تبارك الله احسن الخالقين ام يقولون امنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله ونحو ما قام زيد وما ضرب عمرو زيدا وما ضارب زيد عمرا وما مختلف الوانه وخرج بمقدم عليه زيد قام خلافا للكوفيين في نحو زيد قام فقام مبتدا على الفعل وبا صلي الفعل نحو ما ان زيدا قائم فان ما النافية لم تزل الفعل عن الصيغة فرج زيد مبنيا للمجهول **قوله** الفاعل هو الاسم المرفوع الاولى اسناد الفعل الفاعل اليه فقوله هو الاسم كالمصنف واخرج بقوله المرفوع **ف** وقال في شرحه وترسمه المصنف بقوله الفاعل الواقع عا قوله هو الاسم كان اخصر والجملة المعرفة الطرفين تفيد الحصر اي لا يكون الفاعل الا اسما ظاهرا كان او ضميرا صريحا كان او مستترا كما مر ومعنى نحو اولم يهد لهم كم اهلكنا قبلهم من القرون انه المعنى اولم يتبين لهم اهلاكنا قرونا كثيرة قبلهم وبه خرج الحرف والفعل والجملة حيث كانا تاويل المرفوع لفظا او تقديرا او محلا بالمسند وبا الاسناد خلافا للخلاف الآتي من جعل كما يأتي للمصنف اسم فاعل نحو مختلف الوانه او مثلثة المبالغة نحو اضارب زيد او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه او اسم تفضيل نحو ما رايت اما احب اليك البذل منه باب سنان والمصدر نحو الا ان ظلم نفسه المهد بين او اسم المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير زيدا او اسم فعل نحو هيهات العقيق او ظرف او عديله معتمدين نحو ومن عنده علم الكتاب وفي الله

شك قال ابو حيان او اسم موضوع موضع الفعل نحو اياك انت وزيدا ان فخرجا اي اخذ زيدا
وزيدا الخروج جائت توكيد للمستتر في ايا المرفوع على الفاعلية وجره بلطا نحو ما جاءني
بشير وكبى باسه شهيدا وهيهات هيهات لما توعدون غير مضى لوقعه محلا وهذا باعتبار
المشهور وفتح الجمهور وقدوره نصبه شذوذا وان فاسه بعضهم كابن الطراوة اذا ابهم
المعنى نحو خرفا الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر جرمع اولهما ونصب ثانيهما وانشاهم
له في قوله تعلى فتلقى ءادم من ربه كلمات في قراءة عبد الله بن كثير بنصب ءادم ورفع كلمات
لجواز حمله على الاصل ان من تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر قوله الاسم اي حقيقة اوتاويلا او
حكما فيدخل فيه الجملة المحكية والجملة اذا اريد لفظها كقولك هذا عني لا حول ولا قوة الا بالله
اجتمعن في هذا اللفظ وقولك افعل عني الله تكفي اي افعل عني هذا اللفظ وبعبارة اخرى قوله
في الفاعل نائبه والمبتدا هو الاسم خرج الفعل والحرف والجملة باقية على معناها وتدخل اذا اريد
لفظها او سمي بها في الاسم حكما قوله المرفوع لم يبين رافعه لانه لم يتعلق له غرض ببيانه
قوله المرفوع اما جاز اذ خاله في التعريف واه كان حكما ينبغي تاخيره عن التعريف بان الحكم على
الشيء فرع عن تصوره لكونه امرا مشهورا معلوما حتى للمبتدء بين بقصر المصنف رحمه
الله تعلى بذلك التعريف او لكون الحكم فرعا عن التصور وهو حصول صورة الشيء في الذهن لا عن
التصور وهو التعليم والمصنف رحمه الله في مفتاح التصور كما هو ظاهر قوله المذكور قبله
بعلمه خرج به المبتدا والخبر وخبران واخواتها ونايب الفاعل واسم كان واخواتها واسم كان
واخواتها لان المبتداء ومن الاضافة في بعلمه بعلمه الفاعل به او الواقع منه والمبتدا والخبر وخبران
واخواتها لا فعل قبلها وليس واحد من نايب الفاعل واسم كان واخواتها واسم كاد واخواتها
تنبيه فاياك به الفعل واقعا منه وبهذا التقرير ينطبق التعريف على الفاعل قوله المذكور
قبل بعلمه وهو مذهب البصريين هو الصحيح وعند الكوفيين يجوز تقدم الفاعل على الفعل
واقتصر على قوله بعلمه اذ الاصل في العمل للافعال وغيرها محمول عليها وبعبارة اخرى اقتصر
على الفعل لاصالته والاسم في تاويله كذلك واحسن من هذا التعريف قول بعضهم الفاعل او ما في
تاويله مقدم عليه بالاصالة على جهة فيلزمه به او رفوعه منه ف وقال في شرحه المذكور لفظا
او تقديرا قبله بحسب الرتبة ثم ان وبعلمه الاصلي المصدر منه نحو قام زيد او الفاعل به نحو مات
عمرو وبتقدير زائد ان وبعلمه دخلت جميع الامور التي وصلنا بها في رابعه وبقوله او تقديرا
دخل وان احد من المشركين استجارك واة السماء انشقت وبقولنا بحسب الرتبة دخل
المضمر ان رتبته التقدم لولا ما عرض له من مانع الاستتار واعتبار القبلية نص منه على

اختيار



اختيار مذهب البصريين انهما كالكلمة الواحدة التي يمتنع تقديم عجزها على صدرها خلافا للكوفيين الجوز
ذلك قال بعضهم وينبغي ان يكون على الاختلاف الاختيار فقد حكى ابن مالك عن الاعلم
وابن عصفور انهما قالا اجمع فلما وصل على طول العهد وبعد مدى وان وصل باعلم وهو المذكور
في المحرر وان الذي سوغ ذلك الضرورة قلت وحكاه غيرهما ايضا في بيت الرثا
ما للجمال مشيها وئيدا وبعضهم تاوله وبقولنا الصادر منه او القائم به خرجت كان
واخواتها وخرج نايب الفاعل كالمجمى فاخرج خبر المبتدا وخبر ان بقوله فعله
انتهى المراد منه قوله وهو اي الفاعل من حيث هو وقوله على قسمين اي مشتمل على قسمين
من اشتمال الكلي على جزئياته فلا يرد ما تفسير الشيء الى نفسه وغيره والاتحاد المشتمل
والمشتمل عليه كان المقسم الفاعل من حيث العموم والمقسم اليه الفاعل من حيث الخصوص
والمشتمل الفاعل من حيث الاجمال والمشتمل عليه الفاعل من حيث التفصيل ولو اسقط على
كان اخصر واظهر وقوله فقسمان اي نوعين ف وقال في شرحه وهما كان عمل تام ليس زايد
ولا موكد لغيره ولا جار مجرى الحرف لابد له من فاعل ظاهر او مضمر الاتي في باب النيابة وما معه
كما سياتي ان شاء الله تعلى شرع في تقسيم الفاعل لتوقف معرفة الغرض وقال وهو اي
الفاعل من حيث هو فاعل على قسمين لو اسقط على كان اخصر واظهر وبعد الرفوع يفرد مشتمل
او صادق ونحوه ظاهر او مضمر فلابد للفاعل من احدهما ابدا من قسمين وبيان لهما ويجوز الرفع
على جزئية المبتدا المحذوف وفي النصب بتقدير اعني وخرج بالزايد نحو على كان المطيعة
الصواب وليس موكدا الخ فاعل الثاني من نحو قام قام زيد وبجر جريا نه مجرى الحرف فلما وطاما
وكثرما قوله بالظاهر الى قوله ويقوم الزيدون فال في شرحه بالفاعل الظاهر هو نحو
زيد من قولك قام زيد في الماضي ونحو زيد من قولك يقوم زيد في المضارع وبايي شرحهما
ايضا ولما كان في الفعل المسند الى مثنى او مجموع لغتان احداهما وهي المشهورة فجريد
من علامة التثنية والجمع مثل قوله وقام الزيدان ويقوم الزيدان وقاموا الزيدون ويقوم
الزيدون بتجريد الفعل من علامة التثنية والجمع اشارة اليها للاخرى ازعن اللغة الثانية
وهي لغة اكلوني البراغيث وعزيت لطي او غيرهم من قبايل العرب وعليها ظاهر
قوله عليه السلام يتعاقبون فيكم ملايكة بالليل وملايكة بالنهار وقوله لورقة ابن نوفل
او مخرجي هم بفتح ياء الياءين قاله له ورقة ليتني اكون معك اذ يخرجك
قومك واصله او مخرجوني هم اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت
الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لتسلم من القلب واوا والصحيح ان هذه

اللغة لا تمتنع مع المعهد اذ المتعاطفة نحو وفد اسلما ثم بعد وجهين قال بعضهم وانما
كان البصريون ذكروا علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تانيثه لان تثنيته وجمعه
يعلمان من لفظه دائما بخلاف تانيثه فانه قد لا يعلم من لفظه بان يكون مقدر التانيث
كما تكشف ان في الحاق هند بزيادة ثقل فحملا على تاء فاطمة **قوله** نحو فولك قام زيد من كل فعل ماض
تام غير واقع في التعجب كما احسن زيدا او ايقع لا استثنا كخلا وعدا او حاشا فانها لا ترفع
لا الضمير وقوله ويقوم زيد من كل فعل مضارع غير مسند لمتكلم ولا مخاطب ولا واقع في
لا استثنا كلا يكون زيد فانه لا يرفع لا الضمير هذا هو المراد بقوله نحو يعيه اشارة الى
ان الماضي والمضارع كلاهما يرفع الظاهر والضمير بدليل قوله ظاهر ومضمر ثم مثل لهما لكنهما
يختصان او يغلب ان يذكرا بانهما يرفعان لا الضمير مما تقدم وتمثيله بقام ويقوم
وسكوته عن الامر دليل على انه لا يرفع الظاهر وانما يرفع الضمير وقولنا لا يرفع الظاهر معناه
استقلالا او احترازا بذلك عن فعله الظاهر بقيد التبعية كما في قوله تعالى اسكن انت وزوجك
الجنة فان قوله وزوجك الجنة معطوف على الضمير المستتر في اسكن وفعل الامر مسلط عليه
فقد رفع الظاهر لكن بقيد التبعية لا بقيد الاستقلال وليس معطوفا على الضمير البارز لانه سوغ
للمستتر وهو الابعطف عليه نحوه قام وبقوم سكت ايضا عن الصفة المشبهة واسم الفاعل
وامثلة المبالغة والمصدر واسم المصدر والظرف والجار والمجرور وهذه كلها ايضا لا يجوز ان
ترفع الظاهر وانما ترفع الضمير بقوله قام ويقوم اشارة الى ما لا يرفع الفاعل لكنه ذكر شيئا وسكت
عن شيء وما ذكره ليس على اطلاقه وان المكلف فيه وما سكت عنه ليس على اطلاقه فيما ذكره اما
ان يخصص او يفيد كما تقدم وما سكت عنه فيه تفصيل كما تقدم وايضا **قوله** وقام اخوك ويقوم
اخوك قال **ق** في شرحه وقوله وقام اخوك ويقوم اخوك انما ذكره للاشارة الى ان
رفع الفاعل تارة يكون بالحركات وتارة يكون بالحروف وان الاعراب بالحروف لا يتقيد بالتثنية والجمع
بل يكون في المفرد اذ كما علم من زيادة معربة علامة الاعراب وهذه نبذة من جملة احكام الفاعل
ولولا الخروج عن الغرض لسردنا ها هنا تنبيه علم من كلامه ان الماضي يرفع الفاعل الظاهر
جريدا الا ان يكون افعال التعجب كما احسن بزيد او احر افعال الاستثنا نحو قام القوم خلا
او عدا او حاشا او ليس بزيد او كان ايضا المضارع يرفع الظاهر الا ان يكون في لا استثنا الا وما
اسند الى متكلم او مخاطب وفعل الامر وسكت عنه انه لا يرفع الظاهر الا نيابة نحو اسكن
انت وزوجك فهذه المستثنيات لا ترفع ظاهرا وانما ترفع الضمير واما الصفة المشبهة
والمصدر واسم الفاعل والظرف والجار والمجرور فانها ترفع الظاهر والضمير لكنه ذكر الكلام عليها
اختصارا

اختصارا **قوله** والمضمر قال **ق** في شرحه وما بدع من ذكر ما فقرة من الظاهر شرع في ذكر
قسيمه وهو المضمر فقال والفاعل المضمر من اجل تانيثه يعود مضمر وضمير ايضا والكوفي يسميه كناية
ومكنيا لانه ليس بصريح من الضمور بمعنى الخفي الا ترى ان فليل الحروف او من الاضمار بمعنى الاخفاء
لكان غالب حروفه مهموسة خفية وهو ما وضع لمتكلم به او مخاطب به او غايب تقدم
ذكره لفظا او معنى او حكما نحو انا وانت ونحوهما والمراد بالغايب ما ليس بمتكلم ولا مخاطب
فخرج لفظ متكلم ولفظ مخاطب ولفظ غايب كالاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب بمعنى
اشتراك تقدم علم مرجع لها وخرجت حروف المضارعة لانها انما تدل على الحضور او الغيبة واعلم
ان في الضمير ابهاما فلا بد له من تفسير تبين ما يراد به فان كان لمتكلم او مخاطب فمفسره حضور ذلك
هو له وان كان لغايب فمفسره اما معلوم ذكرا نحو انا ان لنا او معنى نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى
او حكما بان يكون حاضرا في الذهن كضمير الشان واما مذكور متقدم وهو الاصل لفظا ورتبة نحو
والنفي قورنا ه منازل او لفظا لا رتبة نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه او رتبة لا لفظا نحو فاوجس في نفسه
خيفة موسى اما اذا كان متاخرا لفظا ورتبة فهو متخصص في سبعة ابواب الجملة المفسرة لضمير
الشان نحو قل الله احد والصفة الواقع خبرها ضمير اللضمير نحو وفالوا ما هي الا حياتنا
الدنيا والصفة الواقع تمييزا للضمير المرجوع بنعم او بيس والمخصوص بنعم نحو نعم رجلا زيد وربه
رجلا والصفة الواقع بعد الا الواقع فيه الشارع اذ العمل الثاني واحتاج الاول الى مرفوع نحو قاما وقعدا الا خواك
والصفة الواقع بعد ما من الضمير كقول بعضهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وضربته وبي او الا مع
فمحل جواز هذا على الضرورة **قوله** نحو فولك ضربت الى قوله وضربتن قال **ق** في شرحه نحو
تا فولك ضربت بضم التا ونحو نا من ضربنا بسكون الباء للمتكلم وكذا تكون في مجاز وقع حيث
سكنت ما قبلها وكان غير الباء واوا وتا تانيث ليخرج نحو غزا وضربوا وشغلتنا اموالنا ويمكن
تعميم الفتح بان يراد لفظا او تقديرا فلا يجب استثنا سكون الالف هذا في تا المتصلة بالماضي واما
المتصلة بالامر والمضارع فلا تكون الا في محل نصب ونحو تا ضربت بفتح التا للمخاطب المذكر وتا
ضربت بكسر التا للمخاطبة المؤنثة الفاعلة وتا ضربتما بضم التا للمثنى المخاطب مطلقا مذكرا
كان او مؤنثا وتا ضربتم بضم التا لجماعة الذكور المخاطبين وتا ضربتن بضم التا لجمع المؤنث المخاطب
قال السعد رحمه الله زاد وا التا للمخاطب وتا للمخاطبة وتا للمتكلم وحركوها في الجميع خوف
التلبس بتا التانيث وضموها للمتكلم لان الضم اقوى والمتكلم مقدم واخره ونحوها
للمخاطب اذ لم يكتفوا بالضم والفتح تا بجمع لخفته والمذكر مفتوح واخره يفيف الكسرة
والمخاطبة باعطيتها والف الياتنث مع ضميرها في نحو اضربي والكسرة اخت الياء فناسب

اعلاوها المخاطبة وهم يفوا بينهما في المثنى لكن زادوا بينهما فرقا بين المخاطبين والمخاطبتين وبين
الغايبين والغايبتين وضموا ما قبلها لان الميم تشبه الواو فناسبها الضم ووقعوا للمتكلم
مع غيره ضميرا اخر كما في المنفصلات نحو نحن فعلنا وفرقوا بين جمع المذكر الغايب وبين
جمع المونث الغايب باختصاص المذكر بالواو والمونث بالنون دون العكس لان الواو وهنا
اقعد من النون لانها من حروف المد واللين والمذكر مقدم ولذا فرقوا بين جمع المخاطب وبين
جمع المخاطبة باختصاص المذكر بالميم لمناسبتها الواو التي هي علامة له في الغيبة واختصاص
المونث بالنون كما في جمع الغايبة وشددوا النون لانهم قالوا اصله من بنن فادغمت الميم في
النون ادغاما واجبا ولذا اختاروا ما قبل النون اعني الضم لمناسبة الضم الميم وهذا منا سبات
ذكروها والا فالحاكم بذلك الواضع اعني انتهى تنبيهان الاول الفاعل في جميع الامثلة
السابقة هو التاء وهي الضمير وحركها على الاصح وما بعدها حروف دالة على ما قام من كلام او السعر التي
الضمائر كلها مبنية لشبهها بالحروف وضعا كالتي في ضربت والكاف في اكرمك اجريت بقية
الضمائر كتحن بجراها كرد اللباب وقيل لشبهها به في احتياجها الى المفس اعني الحضور
في المتكلم والمخاطب وتفوح والذكر في الغايب كاحتياج الحرف الى المال فيهم بمعناه الا ترى ان
قوله وضربت الى قوله وضربن في شرحه ولما كان الضمير ينقسم الى متصل وهو
ما لا يبتدا به ولا يلي الا في الاختيار والى منفصل وهو عكسه والمتصل ينقسم الى بارز وهو ما له
صورة في اللفظ وهذا من بيان مستتر جوازا وهو ما يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل اشار الى
شيء من هذا القسم بقوله وضربا في ضمير ضرب من قولك زيد ضرب مثلا ولا يكون الضمير المستتر الا
مرفوعا الا ترى انه يخلفه ابوه مثلا في نحو زيد ضرب ابوه واعلم انه يستتر وجوبا في ثمانية مواضع
وما عداها فهو فيه مستتر جوازا اولها واثانيها المضارع المبدوء بالهمزة والنون نحو انا نقوم
ونقوم وثالثها المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد نحو انت تقوم ورابعها فعل الامر المسند
الى الواحد نحو اسند خامسها افعال التعجب نحو ما احسن زيدا سادسها اسم الفعل غير الماضي نحو رويد
عمرا سابعها اسم الفعل في التعجب نحو ما احسن زيدا ثامنها المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا وتاسعها اسم التفضيل بناء على
قلة رفعه للظاهر في نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واما الجامد نحو يفعل
الواحد الغايب كما مثل له والغايبة نحو هند تغزل وضربت او بالصفات المحضة نحو زيد قائم
او مضروب او حسن وباسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات فمستتر جوازا اذ رفع زيد بقوم
ابوه او ما يقوم الا هو وهكذا في الجميع وتاء التانيث حرف على الاصح خلافا للجلولي في اسميتها
وفي كلامه

وفي كلامه اشارة الى وجود الحاق التانيث للفعل اذا كان الفاعل ضميرا مونثا والجمهور ولو كان الفاعل
مجازي التانيث وهو ما يسر له فرج وتجب ايضا اذا كان الفعل مسندا الى ظاهر متصل حقيقي
التانيث ولو منفصلا كقامت الهندات ويجوز الحاقها وعدمه في مجازي التانيث الظاهر المتصل
نحو طلع الشمس وكلمت الشمس ونحو فدجا تكم موعظة وفي حقيقي التانيث وهو ما له فرج
الظاهر المنفصل نحو حضر القاضي امراة او المتصل في باب نعم وبيس نحو نعمت المراة
هند بالتانيث على مقتضى الظاهر والتذكير على ارادة الجنس ويجوز الوجهان ايضا في الفعل
المسند لجمع التكسير ولو لمذكر نحو قام الرجال وقامت الرجال بالتذكير باعتبار تاويل الجمع
بالجمع والتانيث باعتبار تاويله بالجماعة قال تعالى قالت الاعراب وقال نسوة وجب التذكير
في جمع المذكر السالم نحو قام الزيدون ومن الفاعل الضمير الذي يعود على بعض ما اسند الى بعض
جر زيادة تا التانيث لما علمت لكنها حركت لدفع التقا الساكنين فكتحت لمناسبة الالف وهذه
ايضا واو الزيدون ضم بوا ضم الف لجمع الواو وبعدها للتناسبها بواو العطف في نحو سادوا
وجاءوا واطرد اللباب ومنه ايضا نون النسوة ضم بني لبناء الماضي وسكون الباقي للرفع وافتقر
على نون واحدة للغايبات انتهى بعبارة ولو واحدة للغايبين تنبيهان الاول اسمي
الضمير المتصل متصلا لاتصاله بعامله الثاني سكت عن الفاعل اذا كان ضميرا منفصلا
وهو ما يبتدا به ويلي الا في الاختيار الى منفصل حكمه بالمقايسة نحو ما ضرب الا انا وما
ضرب الا نحن وما ضرب الا انت وما ضرب الا انتِ الى هو وما ضرب الا هم هنّ نحو الحصر بانما الحصر
بالا نحو انما ضرب انا وانما ضرب نحن الى هو انما ضرب هم هنّ فتكون جملة الضمائر المرفوعة المتصلة
والمنفصلة اربعة وعشرين اثنا عشر ضميرا متصلة واثنا عشر ضميرا منفصلة الثالث سكت عن
تمثيل المضارع ايضا لعلمه بالمقايسة تقول في الا تصال ضرب وتضرب الى اخرها وتقول في
الانفصال ما يضرب الا انا والما يضرب انا الى اخرها وسكت عن تمثيل الامر ايضا كذلك نحو اضرب انا
واضربي انتِ في الانفصال الرابع بقي من الضمائر المرفوعة المتصلة يا المخاطبة واعلم انهم
سكتوا عن المضارع لعلمه بمقايسة الماضي الخامس علم مما قررناه ان جملة ضمائر المرفوع
متصلة ومنفصلة اربعة وعشرون ضميرا اثنا عشر ضميرا متصلة واثنا عشر ضميرا منفصلة
وسياتي في باب المفعول به ان شاء الله تعالى ان ضمائر النصب كذلك فتصير جملة الضمائر المرفوعة
والمنصوبة ثمانية واربعين ضميرا وكان القياس ان الضمير المجرور يكون اربعة وعشرين ضميرا
ايضا لكن تعذر وصل الضمير من الجار فسقط منه اثنا عشر ضميرا منفصلة لذلك والا اثنا
عشر ضميرا المتصلة اذا ضمت الى الثمانية والاربعين ضميرا صارت الجملة ستين ضميرا ويتم

اليها بالعوشة المخاطبة فتصير احدى وستين ضميرا لكن في الحقيقة ضمائر الرفع المنفصلة
ستة مع ضمائر النصب المنفصلة فلا يتحقق الوجود الا التسعة وار بعين ضمير الشاهد
ظاهر كلام ابن هشام ان كلا من المتصل والمنفصل احاد اللسة وذهب بعضهم الى ان المتصل
اصل المنفصل السابع النحويون يقولون في التثنية انا للمتكلم ثم بالمخاطب ثم بالغايب
والصحيون يقولون بالغايب ثم بالمخاطب ثم بالمتكلم راعى الاول الاشرف فالاشرف لوار راعى الصحيون
التجريد ثم قفوا الى القريب ثم الاشرف وقال في تقريره اعلم ان الضمير اما منفصل وهو ما يبتدأ
به ويلي الا في الاختيار واما متصل وهو ما لا يبتدأ به ولا يلي الا في الاختيار نحو تا فعلت
والمتصل اما بارز وهو ما له صورة في اللفظ واما مستتر وهو ما لا صورة له في اللفظ
ما يصح حذفه والمستتر اما مستتر جوازا وهو ما يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل نحو زيد
قام واما مستتر وجوبا وهو ما لا يخلفه ذلك نحو قمت وقمنا وقم وقوموا واعلم ان الضمير المرفوع
اربعة وعشرون ضميرا اثنا عشر متصلة وتثلها منفصلة وان الضمير المنصوب كذلك وكذا الضمائر المجرور
وكذلك لكنه لما تقدم وصله سقط منه اثنى عشر ضميرا منفصلا وبقي متصله
وهو اثنى عشر ضميرا مما تلا في اللفظ لضمير النصب المتصل فالجملة ستون ضميرا والحادي
والستون هو ياء المخاطبة في نحو تقومين وان نظرت الاتحاد المذكور في ضمير الجر والنصب كملت
تسع الضمائر الاتسعة وار بعين ضميرا خاصة **قوله** نائب المفعول الذي لم يسم فاعله هي عبارة المتقدمين
لكنها اعترضت بحد فهما على المنصوب من نحو اعطي زيد درهما وليس مما اقطعا واجيب
بان معنى لم يسم لم يفصح وهو مبني على ان المنصوب منصوب بالصيغة المبنية للفاعل وهي الاصلية وهو احد
قولين والاصح انه منصوب بالصيغة المبنية للمفعول والاجمل هذه المواخذة عدا بما ذكر الى التعبير بنائب الفاعل **ف**
وقال في شرحه ما ناب عن المفعول الذي لم يسم فاعله اي ترك ولم يفصح بفاعله ولا تقريرا فيه وعبارة التفريع
التحرير ترجح ما ذكر بقوله النايب عن الفاعل قال ابو حيان ولم ار لها الغير ورجحها الشيخ لانها اخصر واوضح فيضيف
ان يختارها البعد ورجحها في شرح التسهيل وعلى نحو عبارة المصنف بان النايب عن الفاعل يكون مفعولا
به وغيره فهي اشمل جاز المنصوب في نحو اعطي زيد درهما يصرف عليه انه مفعول به مما اي
فعل لم يسم فاعله وليس مرادا **قوله** وهو الاسم يشمل الصريح والمؤول من ان والبعد وان والبعد
او ما والبعد كقولك يعجبني ان تجلس في المسجد بخير لصحارة ويدخل في القول الظرف والجار والمجرور
اذا نابا عن الفاعل وان النايب في الحقيقة المتعلق المحذوف وهو لا يكون الا مفردا **قوله** وهو الاسم
الذي حقيقة او حكما فيه خرج به الجملة اذ المراد لفظها كقولك يقال كذا وكذا **قوله** وهو الاسم الذي وقع
كان مفعولا اولا او مفعولا ثانيا او مفعولا ثالثا لكن المفعول الثاني فيه تفصيل بان كان كل منهما يصلح ان

يكون



يكون فاعلا في المعنى كقولك اعطي زيد عمرا تعين ان يكون نايب الفاعل الاول وان صلح الاول والثاني
جاز اقامة الاول وجاز اقامة الثاني واقامة الاول اولى كقولك اعطي زيد درهما **قوله** وهو الاسم المرفوع
الذي لم يذكر معه فاعله يشمل الاسم الصريح والمؤول الظاهر والمضمر وخرج عنه الجملة والبعد والخبر وان
يراد لفظها او تجعل علما فيسلم وخرج بقوله الذي لم يذكر معه الخ البتدا والخبر والفاعل واسم كان افعول
وهو غلط لان السالبة تصدق بنفي الموضوع بالتعريف حاد وعلى الجميع لان يقال بزيادة ما يابى وغير
عاملة الى فعل او يفعل او مفعول فيخرج حينئذ **ق** وقال في شرحه ورسمه بما يخرج من رسمه الفاعل
فانه لا يحتاج هنا لجلب نظير ما ثمة فقال وهو اي مفعول لم يسم فاعله الاسم حقيقة لضرب زيد او تاويلا
نحو ينبغي به للفقيه ان يتعفف وابه عليه الجار والمجرور ان قلنا النايب هو المجرور وحده وهو مذهب
البصريين لا حرف الجر وحده وهو مذهب الفراء وظاهر كلام ابن مالك في الكافية والتسهيل ان النايب مجموع
الجار والمجرور ولم يرجح المصنف واحدا منهما الا بناء وبان الاخر اسم حكما وبه خرج الجملة والفعل
والجار والمجرور اذا اريد اللفظ نحو واذا قيل لهم ما ينسر وابي الا خر او تنفل وبقي اعلاما المرفوع لفظا
او تقديرا او محلا بما حول عن صيغته الاصلية واسند اليه من فعل متصرف مطلقا تام على
رأي او اسم مفعول لا بالاصالة المحول عنه على الارجح وبابا الظرف وبابا الجار والمجرور وبابا مثلة المبالغة
وبابي في المصدر **قوله** الذي لم يذكر معه فاعله اي فاعل يعلم **ق** وقال في شرحه كما تقول عن زيد
مرفوع لقيامه مقام الفاعل وانما تذكر الفاعل للتعظيم فتحونه عن لسانك او تحقيره فتصون لسانك عنه
او لعدم العلم به او القصد حذف البعد عن فاعل كان اذا غرض في الفاعل نحو قتل الخارجي فان الغرض
المهم قتله لا قاتله او لغير ذلك مما تقرر في علم المعاني قلت كاستقامة الوزن والسجع وكالا
بهام وقد جمع ابو حيان الاغراض المعنوي واللفظي في قوله :: وحذف به للجهل والابهام :: والوزن
والتحقير والاعظام :: والعلم والجهل والاختصار والسجع والوجاز والايثار قال ابن الضايع التعرض
لهذه الامور رد على المتاخرين لامرين في جلب علة ذلك وطلب علة بنا البعد للفاعل وهو اخر
الباب الخامس من المغني ان هذا انظر من النحويين وبعد المصنف لحظ هذا ولم يذكر علة عدم ذكر الفاعل
واقتصار على الاربع من بين احكام الفاعل التحذير به اوجه له لا لا اهتمام بعمدته اذ يعطى البعد ويحذف الفاعل لغرض معا من جميع احكامه من وجوب رفع وتاخير عن العامل واتصال به وتانيث العامل
لتانيثه وامتناع حذفه وعزله كما تقدم الرسم هنا بخاصة اضافية والا بهو صاد فعل المبتدا والخبر واسم
كان واخواتها وتوهم خبر وجهل البعد مع حذف فاعله على شيء منها غلط اذ السالبة تصدق بنفي
الموضوع وقد يقال انه سكت هنا عن قيد يعلم مما بعد وهو وغير عامله الى ما يفيد فعل او يفعل
او مفعول فيستحيل الرسم والله اعلم **قوله** فان كان البعد ما حيا الخ كان الاخصر ان يقول ويلزم اول

البعل مطلقا وبكسر اخره ان كان ماضيا وبفتحه ان كان مضارعا **قوله** البعل الخ اعلم انه **قوله** ضم اوله
الخ انما ضموا اوله ليعلم منه ان النطق انه مبني للمفعول **قوله** فان كان البعل ماضيا ضم اوله الخ قال **ف** في شرحه
فان كان البعل الذي يراد بناؤه للمفعول ماضيا متصرفا ضم اوله لفظا او تقديرا ثلاثيا كان او رباعيا مجردا كان او
مزيدا او يشارك اوله في ضمه ثانيه ان كان ماضيا مبدوا بتاء زايدة معناه لغير مطاوعة نحو تعلم
وتصودب اتاتا مرمس الميت اي رحمته مرسته واتا علمته فتعلم كما يشاركه فيه ايضا ثالث الماضي
المبدو بهمزة وصل نحو انطلق واستخرج وانما اقتصر على اوله لانه لا تتم النيابة بدونه بخلاف ضم الثاني
والثالث فانه لا يمنع اللبس كما علم من محله وكسر لفظا او تقديرا ما ان الحرف الذي قبل الاخر نحو قيل وبيع وشد
ورد وانطلق به واستخرج المال وفي اخصر من الخجل واخصر من الوجل وافتعي من الوعيد تغير لاجل
ابعلال او بعلل قال السعد والشريف ضم الاول وكسر ما قبل الاخر البد من تغيير ليفصل ما لم يسم
للفاعل او لاجل وبعل وغيره الى فعل بضم الاول وكسر الثاني فلم يوزن باوزان الاول ليسعه عز اوزان الاسم
ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضمة الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب
خفة بعد الثقل ثم حمل غير الثلاثي المجرد عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر وما يقال ان ضم الاول عوض
عنه وهو كاف وجاز فيه بسكون الزاي والاصل فيه سكن الصاد وابدل زايا وحكى فطرب ضم الجيم
بنقل حركة الزاي الى الصاد وجاء عصن بسكون ما قبل الاخر وفي قوله ردت الينا بكسر الراء وكان الاصل
ارجعته به نقضا وجاء نحو جرب وسلوز وكم وثم وقد ووعر مبنية للمفعول ابدا في افعال الاخر للعلم
بما علمها في غالب العادة وهو الله تعلى **قوله** ضم اوله وكسر ما قبل اخره يعني لفظا او تقديرا
فيدخل قيل وبيع وردّ وشدّ ومدّ واعرخ بضمهما وانطلق وتدحرج بانهما ضم منهما مع الاول ثالث انطلق
وثاني يدحرج وفي قوله بانه افتصر على ما لا تتاتى النيابة بدونه واما ضم ما زاد على ما ذكر فانما هو
لدفع اللبس كما هو مبين في محله **قوله** وان كان مضارعا ضم اوله اي تحقيقا فعلم وخص الصنف بالذكر
بالماضي والمضارع لان الامر لا يبنى للمفعول **قوله** وان كان مضارعا الخ قال **ف** في شرحه وان كان البعل الذي
يراد بناؤه للمفعول مضارعا ضم اوله لفظا او تقديرا وفتح لفظا او تقديرا ما ان الحرف الذي قبل اخره وقال
بعضهم ان كان اول المضارع في الاصل مضموما ابقي عليه والا ضم حملا له على الماضي المبني للمفعول وان كان
ما قبل الاخر منه مفتوحا في الاصل ابقي عليه والا فتح ليعتدل الضم بالعامل في المضارع الذي هو اثقل من الماضي
نحو ينصر ويدحرج ويكرم ويقاتل ويعرج ويستخرج وفي نحو يفعل ويفاعل ويتفعل يقدر الاصل يفعل ويتفعل
بفتح ما قبل الاخر وقال بعضهم واما البعل الجامد فلا يبنى للمفعول اتفاقا وفي كاد وكاد واخواتها خلاف.
ومذهب الجمهور الجواز وعليه فلا يرد ان الله لا يوصف بخبرها بان قلنا انها تعمل في الظرف فيما لا تعين
فيه الخبر ولم يتعرض لرابع النائب اذا كان اسما وذكر ابن هشام في الجامع انه لا يتعين اذا كان مصدرا

ويحول



ويحول اسم الفاعل الى اسم المفعول ثم ما ذكره اشهر اللغات في معتل العين نحو قال وباع ثم ذكر في نحو
قال وباع بعض هذه اللغة اشمام الكسرة شيئا من صوت الضمة وتغير الياء ولهذا قيل يشبع
ان يسمى روما كما عبر به الفراء رحمه الله وهذه اللغة تلي الاولى فيهي وسطى وبهما قرا
الكسائي وابن عامر في قيل وغيض ولك ايضا اخلاصا من الضم فتبقى الواو وتقلب الياء واوا نحو
قول ويوع ومنه قوله حوكت على فؤ ليزاغ فتاك . تحتبك الشوك وانشاك وقوله
ليت وهل ينفع شيا ليت . ليت شبابا بوع فاشتريت . ومثل باع قال وباع ما تليه
في نحو اختار وانقاد والله اعلم **قوله** وفتح ما قبل اخره يعني لفظا او تقديرا كما في باع
ويقال ويرد ويشد ويمد ويشد **قوله** وهو على فسمين فيه ما سبق في الفاعل وبعبارة اخرى
الاولى هنا وفيما سبق اسقاطها على وزع فسمان خبر المبتدا ومراده وهو من حيث هو مشتمل
على فسمين اشتمال الكل على اجزائه **ف** وقال في شرحه وهو اي البعل به الاولى بسم واعله بقرينة
التفسير وانما الاصل فيما ينوب عن الفاعل ولا الا ينوب غيره مع وجوده عنه البصريين واشذ
كقراءة ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وكقوله لما اتى ضبى الجنيب زبه ما دام معنيا بذكر فلبه
بنصب قوما وفلبه فلا حجة فيهما للكوفيين المجوزين مطلقا وبه قال ابن مالك فان لم يكن موجودا
فالواجب من ثلاثة اما محذور بشروط ثلاثة ان يكون منتصبا فلا ينوب ساكن ونحوه وان يكون اجنبي
من التوكيد فلا يجوز حذف احد المتلازمين والثالث ان يكون ملفوظا به او منويا لا عليه
نحو بلى يسير لمن قال ما سير سير شديد بل دل عليه بالعامل لم ينب خلافا لبعضهم واما ظرف
بشروط ثلاثة ايضا ان يكون مختصا فلا يجوز سير وقت ولا جلس مكان وان يكون منتصبا فلا يجوز
جلس عندك خلافا للاخفش وان يكون ملفوظا به خلافا لابن السراج في اثابته اجازته نيابة الظرف
المنوي واما مجرور فعلى ما قاله ابن مالك وان قال ابو حيان انه لم يقل به غيره او مجرور على راي البصريين
بشرط ثلاثة ايضا ان لا يفهم الجار له وحدها واحترازي الاستعلاء كمررت ومررت والكاف وما خص بقسم واستثنا
فلا ينوب شيء من ذلك كما لا ينوب الظرف غير المتصرف والثاني ان لا يكون للتعليل كاللام والباء ومن
اذا دلت على التعليل وذكر ابن اياز ان الباء الحالية من نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل كما ان لا
حال التي ينوب عنه كذلك ثم قيل لا اولوية لشيء من ظرف وقيل المصدر اولى وبه جزم في الجامع
وقيل التمييز ورد قال ابو حيان ظرف والمكان قال بعضهم ولا تجوز نيابة الحال ولا التمييز ولا المستثنى ولا
المفعول له ولا المفعول معه انتهى على فسمين لما سبق على كان اخصر اذ يخرج ايضا الذي تقدم نحو
مشتمل بل لو اسقط مجموع الجار والمجرور واقتصر على البواقي هو ظاهر ومعلم كان اخصر ولكن الصنيع
في هذا الكتاب سلك الاطناب في كثير من مواضعه لفهم الايضاح **قوله** ومعلم الكلام به كما الكلام

في الضمير الرافع بما علا **قوله** بالظاهر الخ اي فغايب الفاعل الظاهر وهو القسم الاول من نحو قولك
ضرب زيد من ذكر ما خرج الى الظاهر ولو مشتملا على مجرور عاد منه ذكر كان او هو نفسه نحو ضرب الزيدان
والزيدون وزيد الهندان والهندات ومنه ضرب هذا والذيا قام ابوه **قوله** نحو قولك ضرب زيد الخ جمع بين
هذه الامثلة كان في كل من هذه منها ما ليس في الاخر وبعبارة اخرى لما كان المجرد لا يغني عن المزيد والماضي
لا يغني عن المضارع احتاج الى ان يعطي امثلة وبعبارة اخرى مثل بما يغني امثلة كان احدها لا يغني عن الاخر
كان المجرد لا يغني عن المزيد والماضي لا يغني عن المضارع وبعبارة اخرى مثل لان المجرد الخ كان مجرد الماضي لا يغني
عن مزيده ومضارع الماضي المجرد لا يغني عن مضارع مزيده فلذلك احتاج الى ان يعطي امثلة **قوله** ويضرب زيد
ويضرب زيد الخ ويكرم عمرو قال ف في شرحه وزيد من نحو قولك يضرب زيد من كل فعل مضارع كان
اصله ثلاثيا اورباعيا مجردا كان او مزيدا استدل الى ظاهر كما في الذي قبله ولذا زاد في التمثيل
واكرم عمرو ودحرج بكر عمرو بضم اول الماضي في جميع هذه الامثلة وبعض ما قبل اخره وضم اول المضارع
وفتح ما قبل اخره في جميعها ايضا تنبيه تكتب واو ايدك ولا يلفظ بها مع عمرو حال الرفع
والجر فرقا بينه وبين عمر قال الخضري وانما تزاد اذا كانت علما للشهرة تتميم في اسمائهم وتشرط
استحقاقه واصالة الوكان واحد عمور الاسنان وهو المجتمع بينهما او بعضي الحياة او مرتبتها وكذا اذا اقارن العلمية
مع نحو يا عمة ام العمر من ابيهما او كان منصوبا بلا تراد وخصوه دون عمر بالتي بادة حقيقتها
**قوله** الى قوله وغير قال ف في شرحه بعد شرحه لهذه الالفاظ تنبيهان الاول سكت
عن تمثيل المتعدد محلا لانه يعلم من المتصل نحو انا قتلوا وخرجوا والمضارع كالماضي انتهى الا
وانصحا الاخوانا يكرم انا وانا يقال هو وانا يباع هو وما يباع الا هو الثاني لم يتعرض المصنف
للنيابة فيما زاد على مفعول واحد وتلخيصه اذا تعدى لمفعولين ثلاثة انواع باب كسى وباب
اختار وباب ظن والمراد بالاول كل متعد بنفسه الى مفعولين ليس احدهما الا والمبتدا والخبر
وبالثالث عكسه وبالثاني كل متعد الى واحد بنفسه واخر بواسطة حرف الجر وخلاف
في جواز نيابة الاول وباب الثالثة والثاني من باب كسى اخلع امن اللبس على ما
قاله ابن مالك نحو اعطي زيد درهما بخلاف اعطي عمرا وزيدا واجيب الجمهور نيابة
المنصوب بالفعل في باب اختار ومنع الجمهور ايضا نيابة ثاني مفعولي باب ظن وما علم وجوزها
ابن مالك ان امن اللبس ولم يكن ثاني المفعولين جملة والا فلا وباب اجاز او مجرورا واما نيابة الثالث
من باب اعلم وهو كل متعد الى ثلاثة فقد علم حكم نيابة الاول والثاني منه واما الثالث فحكمه حكم نائب الفاعل
الا تفاقا على منع نيابته وجوزها بعضهم فتقول اعلم زيدا جاء سارسر وعمرا ومتى اقمت شيئا مقام
الفاعل وجب لجميع ما عداه من متعلقات الفعل النصب ضرورة تكن والغايب ما ليس

والله اعلم



والله اعلم **قوله** باب المبتدا والخبر جمع المصنف بينهما في باب واحد لتلازمهما غالبا
ف وقال في شرحه ولما فرغ من ثاني المفعولات وهو نائب الفاعل شرع في الثالث والرابع وهما
المبتدا والخبر فقال باب المبتدا والخبر الاصل المبتدا الكلام والمخبر به توسع فيهما فاطلقا هذه
ترجمة الناسرين في الالفية في جمع بقوله الابتدا وما للشذا او ضح ومختار الرضي تبعا لجماعة ان كلا منه
ومن الفاعل اصل براسه فلا الجلال هو المختار وقد قدمنا الخلاف في ذلك في باب الفاعل وعبر
سيبويه عنهما بالمبني والمبني عليه والبيانيون بالمسند والمسند اليه والناظمة تارة بالموضوع
والمحمول وجمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا لخلاف الفاعل وبابه كما تقدم في الا **قوله** هو الاسم
الذي حقيقة نحو زيد او تاويلا نحو ان تصوموا وحكما نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه الذي في معنى
سماعك وبعبارة اخرى الاسم جنس يشمل الصريح والمؤول والظاهر والضمير والاسم حقيقة او حكما
**قوله** المبتدا هو الاسم الخ والخبر هو الاسم الخ ويتوهم من تعريف المصنف المبتدا على حدته انه لا بد
لا بد له من خبر بان هذا التعريف للخبر اذا وجد **قوله** هو الاسم خرج الفعل والحرف والجملة بافيته
على معناها وتقدم خلاف الاربد لفظها او سمي بها في قولنا حكما **قوله** المرفوع خرج به المنصوب اي من
حيث نصبه نحو ان زيدا قائم اذا عطف على محل اسم ان قبل خولها فانه من حيث نصبه ليس مبتدا
وان كان من حيث محله مبتدا بدليل صحة عطف المرفوع عليه والجر وراى من حيث جره نحو بحسبك
درهم وتعلم في الحوار منك فريب فانه من حيث جره ليس مبتدا وان كان من حيث محله مبتدا بدا
يقال لكان ما في المصنف ان جر يدخل في التعريف غير الزيادة وما اشبهها **قوله** المبتدا هو الاسم المرفوع قال ف
في شرحه رسمه ابن هشام في بعض تعاليقه بقوله المبتدا اسم او ما في تاويله فخرج عن العوامل اللفظية
لفظا او حكما فالاول فعل وفروعه او ما في تاويله شامل للمصدرين نحو وان تصوموا خير لكم والمقدر
فيه نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه والواقع بعد همزة التسوية نحو سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
هم اي سواء عليهم الانذار وعدمه وقولي او حكما شامل للمجرور زيد وهو في تاويل الباء او شبيه
بالزايد وهو زيد ولو او لعل انها اجرا قال وهو في زيد منصوص عليه دون لو او لعل قلت بل منصوص
عليه لو اني ولو اك ولو اه وفي نحو لعل اني الغوار منك قريب وعرفه في التسهيل بانه المجرد عن
العوامل اللفظية مخبرا عنه او وصفا رافعا لمكتفى به قال بالاول زيد قايم وهل من خالق غير الله
والثاني تظنهم نعيما واستفهام نحو افايم الزيد ان وما مضى ودخل ان وعرفه المصنف بقوله
هو الاسم المجرد كالله ربنا وحمد نبينا او المتوالي نحو ان تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدي خير من
ان تراه والضمير نحو نحن قايمون او المحكوم له بكلمه نحو شاد في بنا حضر وراحوا وافوا الا الله
كثر من كنوز الجنة ولا اله الا الله كلمة الاخلاص ومنه حزب وعلم اخرج من حزب وقام زيد جملة

بعلية ولا حاجة للمجاز المشهور بان جميع ما ذكرناه صادق عليه علامات الاسماء فتكون اسما حقيقة الى
وقوع بعضها وتقديرا او محلا كما علم مما مثلناه بالابتدا او هو كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية
للاسناد اي اسناد غيره اليه كما في القسم الاول من مراتب الشارح او اسناده الى غيره كما في الثاني مما
فيه ايضا وهذا اصح الاقوال في رابع الاعراب المسرودة اذ الاربع لها وكذا
اسم الفعل بنا على الاصح من انه لا اعراب له خلافا لمن اعرب به مبتدا **قوله** العاري اسم فاعل من عرى يعرى
عريا وعلى اي خلا ويقال عرى علان كذا الى خرابه **ق** وقال في شرحه **قوله** العاري عن العوامل اللفظية
تقوم تعريف العامل لكنه لما كان عند الاكثر لا يكون الا لفظيا خصص به لما ليس من ابوابه وان شابهه لم يحتج للتنصيص في زيادة
هذا القيد وقيد اللفظية لاخراج العامل المعنوي بان المبتدا لم يتجرد عنه اذ هو الرابع لها في الاصح
وهو كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد **ق** قال في شرحه العاري اي المجرد عن العوامل
اللفظية وتفسير العاري بالمجرد للايضاح والا فالمجرد يوهم سبق وجود عامل لفظي سلم منه العاري
ومن العدول عنه بان الامكان قد ينزل منزلة الوجود كما في قوله للحاوي حقيق قم التركية ووسع ان
اسعلها والمعنى اذا اتيت بها على تلك الصفة فالاولى ان المراد بالعاري عن العوامل اللفظية غير المعمول
بها سبق له بها تلبس والا فالمراد بالعاري ما يعم العاري حقيقة والعاري حكما وقد دخل نحو لعمرك لعمرك
وهل من خالق غير الله تعته والخبر محذوف تقديره لك وليس جر زيد الخبر ان هل لا تدخل على مبتدا فجر
عنه بفعل على الاصح و نحو ما هيك من زيد والاصل ليس زيد ناهيك عن ظلم غيرك كما فيه من الكفاية
ونحو ربه رجل عالم اذا قدرنا رجل مبتدا وان اخر الترتيب ونحو ما في الدار من احد ان الحرف دال على النفي
في حكم الزائدة فهو مجرد منها حكما انتهى المراد منه **قوله** والخبر اصله وخبر المبتدا قرينة
الباب وبقرينة قوله هو الاسم حقيقة او حكما فيدخل في تلك الخبر المفرد والظرف والجار والمجرور
لان متعلقهما هو الخبر وهو الاسم والفي الجملة اسمية كانت او فعلية شرطية كانت او غيرها لانها في حكم
المفرد اذ قولك زيد قام ابوه في معنى قولنا زيد قام ابوه لا حاجة الى تخصيص الخبر بالاصلي
لاجل هذا القيد واجل قوله والخبر فسمان مفرد وغير مفرد الخ يكون التقسيم الاتي بحسب الظاهر
وهذا بحسب الواقع ونفس الامر **قوله** والخبر هو الاسم اي حقيقة او حكما فيشمل الخبر اذا وقع جملة
او ظرفا او جارا ومجرورا كما ياتي **قوله** هو الاسم اي حقيقة او حكما فيدخل الفعل والحرف والجملة
اذا اريد لفظها او سمي بها **قوله** المرفوع اي لفظا او تقديرا او محلا فتدخل الجملة والظرف والجار
والمجرور لان الظرف اذا وقع خبرا كزيد عندك كان منصوبا بالظاهر مرفوعا محلا والجار والمجرور اذا وقع
خبرا نحو زيد في الدار كان في محل رفع وفي محل نصب باعتبارين ويكون المصنف تكلم على الخبر
بجميع اقسامه وهذا اولى من جواب الشارح بان هذا تعريف للخبر الاصلي لان عليه يكون

المصنف



المصنف سائلا عن حكم الجملة وشبهها **قوله** المرفوع يعني بالمبتدا كما ان المبتدا مرفوع بالابتدا على
الاصح وابهم الرابع في الموضعين ليمكن حمل الكلام على اي الاقوال يصح في المسئلتين وقد علمته
ثم المراد انه مرفوع لفظا او محلا حالة او نيابة بلا حاجة لحمل الخبر هنا على الخبر الاصلي وهو المجرد
**ق** وقال في شرحه المرفوع لفظا او تقديرا او محلا بالمبتدا على الصحيح لانه كما له ومقتضى
صحيح عليه فيه وان كان جامدا وقيل انه مرفوع مع المبتدا بالابتدا الكليه لهما واليه ذهب الاخفش
وجماعة واختاره ابن الحاجب ورد بان اقوى العوامل الفعل وهو لا يعمل ويعمل بدون ابتداء وغيره
ضعيفها وقيل ارتفع بالابتدا او المبتدا معا وهو قول الزجاج وقيل ان المبتدا والخبر ترافعا وذهب
بعضهم الى ان المبتدا مرفوع بالذكر الذي في الخبر في نحو زيد ضربته ولذا اذا زال الضمير انتصب فكان الرفع
منسوبا للضمير فان لم يكن ثم ضمير كنحو القايم زيد قايما **قوله** المسند اليه اي الى المبتدا اي المحكوم به
عليه فخرج الفاعل ونايبه وخبر ان واخواتها واسم كان واخواتها **ق** وقال في شرحه المسند اليه اي
الى المبتدا بعني المحكوم به عليه فخرج غيره وبالمرفوع المنصوبات كلها وبسند الخبران واسم كان وغيرها
والفاعل ونايبه اذ لم يسند منها شيء الى المبتدا لحال الاسناد كما لا يخفى ولما رفع كان الخبر على
تضمين مشتق وهو ما تضمن معنى فعل وحرف وفيه من الصفات وجامد وهو ما ليس كذلك تضمن
معنى فعل وحرف فيه على ما ذكره ابن هشام الكبير في شرح كافيته وفي شرح التسهيل المراد بالمشتق هنا
ما دل على متصف مصوغا من مصدر مستعمل ومفك وفي تعليق ابن هشام المراد بالجامد في هذا
الباب وباب النعت ما لم يوخذ من مصدر للدلالة على حدث وصاحبه فيخرج التاء المذكورة بعني اسماء الالة والزمان والمكان وبالمشتق الاخذ من مصدر لذلك وقال ابن الصايغ المشتق
ما دل على مسمى ومعنى قايم به والمراد على ان الجزء المشتق يجب ان يكمل غير المبتدا الا اسماء الزمان
والمكان والالة والا ان يرفع ظاهرا لفظا او محلا نحو زيد قايم ابوه وزيد ممرور به فانه لا يتحمل وحكم
الموول بالمشتق من الجامد حكم نحو زيد عبد مشفي بخلاف الجامد فانه لا يتحمل ما يرفع الا المشتق
**قوله** نحو قولك زيد قايم الى قوله والزيدون قايمون وقال **ق** في شرحه مثل المشتق منه بقوله
نحو قولك ايها المتعلم في خبر المبتدا المفرد زيد قايم لكنه لما كان الضمير فيه لزيد عد كانه مسند
اليه مع انه لا يختلف بتكلم وخطاب وغيبة نحو انا قايم وانت قايم وهو قايم وكقولك في خبر المبتدا
المثنى الزيدان قايمان وفي خبر المبتدا المجموع الزيدون قايمون وفي المونث هند
قايمة والهندان قايمتان والهندات قايمات والزيود والهنود قيام او قايمة فيهما على
معنى الجماعة ويجوز الزيود قايمون في قوله تعالى لهم فيهما ازواج مطهرة
ويجوز مطهرات وهما لغتان صحيحتان النسا فعلن وهن ما علامات وجواعل والنسا فعلت

وهي فاعلة وفي الخماسية واذا العذاري بالدخان تقنعت واستعجلت نصب الفخ وملت والغير جماعة ازواج مطهرة انتهى معناه ومثال الجامد انا زيدا وانت ذاك بخلاف زيد اسد اي شجاع ذكره ابن مالك **قوله** وما اشبه ذلك اشبه امثلة المذكور امثلة المؤنث **قوله** وما اشبه ذلك فيه الاجوبة المشهورة ويحتمل انه تاكيد **قوله** والمبتدا فصمان قال ف في شرحه والمبتدا من حيث هو فسمان وتحقيقه ان مورد القسمة مفهوم المبتدا ما صدق عليه والمفسم اليه ما صدق عليه مفهومه لا نفس مفهومه فلا يلزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره **قوله** ظاهر ومضمر الخ فسم ظاهر وفسم مضمر بدا من فسمان غير متعين واخص منه المبتدا ظاهر كما مثل ومضمر نحو انا لكنه قصد الاطناب لدفع احتمال الاختصار **قوله** فالظاهر الخ اي والظاهر نحو ما تقدم ذكره من المبتدآت نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون **قوله** والمضمر الى قوله ونحن قائمون قال ف في شرحه والمضمر المتقدم تعريفه وتقسيمه في باب الفاعل اثنا عشر ضميرا وهي انا للمتكلم وحده او مع غيره اكان او مؤنثا ومذهب البصريين ان الف انا زايدة ونا اسم هو النون والالف وحدهما لحذف الفه وصلا وانا زيد وقفا لبيان حركة النون وتقوية للضمير ولذلك عاقبتها هاء السكت في فواحا ثم هذا ان ذهبنا الى انه اراد فحذف وابدل الهاء من الياء واتى بها للسكت لبيان الحركة وذهب الكوفيون ان نا اسم هو مجموع الاحرف الثلاثة واختاره ابن مالك تنبيهان الاول اعلم انه يجب حذف الف انا وصلا على مذهب البصريين لان الغرض بيان حركة النون وهي الوصل تتحرك فلا حاجة الى بيانها واما على مذهب الكوفيين فيحذف تخفيفا واثبت وصلا عند هوا الذي ضرورة منع كقول الاعشى وكيف انا وانتحالي الفوافي بعد المشيب كفى ذاك عارا وقول الاخر انا سيف العشيرة فاعرفوني قال ف في شرحه ذكره بعضهم والصحيح جواز ذلك في غير ضرورة للتوازن ومنه قراءة ابن عامر لكنا هو الله ربي الثاني في انا الغاث او محمها حذف الفه وصلا واثباتها خطا ووقفا والثانية اثباتها وصلا ووقفا وهي لغة تميم والثالثة هنا بابدال الهمزة هاء والرابعة ان يمد بعد الهمزة فالف ابن مالك من قال ان اصله انا قلب انا كما قال بعض العرب في رأيت الخامسة ان يهمز ونون ساكنة حكاها قطرب وكاد يختص من هذا المفلوج العماد بسنة انه يبدا بالالف كما اشرت له والله اعلم **ونحن** للمتكلم ومعه غيره او المعظم نفسه وهي كالمضمر الغائب صالح للمثنى والمجموع وتركيبه للساكنين نحن اما كونه ضميرا مرفوعا واما دلالته على المجموع الذي حفه الواو والنون فبالاستقراء **انت** بكسر التاء للمذكر المخاطب وانتِ بكسر التاء للمؤنثة المخاطبة وانتما بضم التاء للمثنى المخاطب مطلقا وانتم بضم التاء لجمع الذكور المخاطبين وانتن لجماعة الاناث المخاطبات قال المرادي واما انت ومرفوعه فالضمير عند البصريين انا والتاء حرف خطاب وقال الرضي الضمير عند البصريين انا فكان انا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين



المخاطبين المتكلم وابنه او ابو المتكلم وكان القياس ان يبنوه بالتاء المضمومة لان المتكلم لما كان اصلا جعلوا تلك العلامة علامة له وبينوا المخاطب بتا حرفية بعد ان كان الكاف الاسمية في الابعد وفي التحتي ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم الضمير هو التاء المتصلة المتحركة فكانت من نوعه متصلة فلما اراد ان يتصل بها ضمير هما بان لتستقل بهما وهو للمفرد المذكر الغايب وهي للمفردة الغايبة وهما للمثنى الغايب مطلقا وهم لجمع الذكور الغايبين وهن لجمع الاناث الغايبات قال المرادي ومذهب جمهور البصريين ان هو بكماله ضمير وكذلك هي واما هما وهم وهن فذهب ابو علي الى انها بكمالها ضمائر انتهى والصحيح ان الضمير في الجميع هو الهاء فقط وقال الرضي فالواو والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذف بهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة واذا حركت الواو والياء التحمت الكلمة بالهاء مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع كما مر للكوفيين الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالها سكنت الواو والياء نحو لقوه ويهني وكان قياس المثنى والجمع على ما ذهب اليه البصريون هوما وهيما وهوم وهين بحذف الف هو واو الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون في جمع المؤنث على ما ذكر في المتصل سوا قال بعضهم وتسكينها هو وهي بعد الواو والفاء واللام جايز فرب يعي السبع نحو هو معلم وهو ثم هو يوم القيامة وهي الحيوان قيل وكذلك بعد ثم لاستبهام نحو قلت اهو سرت ام عامر في حلم تنبيه اعلم ان العرب تدخل ها التنبيه على الضمائر المرفوعة المنفصلة كما تدخله على اسما الاشارة فيقولون ها انت بعلت كزادوها هو فايم كما يقولون هذا وهوذا، ثم ما زيدت الها فيه قبل همزة يجوز فيه تخفيف الهمزة مع عدم الفصل بينها وبين ها بالف وتسهيلها بين بين مع اثبات الف قبلها وابدال الهاء الفا للفصل بين الساكنين وبها قريء في المتواتر بمثال الهمز نحو الضال الواقعة في قولك انا قايم ونحن قايمون وزعم بعضهم ان الف انا للعظم نفسه يجوز ان يخبر عنه بمفرد وفيه نظر لانه لا يحفظ مثل نحن قايم بل يجب في الخبر المطابقة نحو انا نحن نحني ونميت ونحن الوارثون وانا في قوله والمسجران وبيت نحن عامر انه محمول على حذف الواو واجتزاء عنها بالضمة كقوله اذا ما شاء الله ضروا من يراهم وما يالوا الظلم احد ضرا **قوله** ونحن هو للعظم نفسه او معه غيره ولو واحد الكن يجب مطابقة اللفظ دايما فيجمع الخبر ولو اريد بنحن الواحد او المثنى مثل نحن نقص ونحن الوارثون **قوله** وما اشبه ذلك قال ف في شرحه والجمع بين نحو وما اشبه ذلك من الجواد عنده في باب معرفة علامات الاعراب تنبيهان

اخرج فوارة اخرج عاطس في قوله فطار لا الحاء عطس الله وجيه وزاده حسنا لا العين

الدليل اذا سلمنا ان المنسوب يكون شيأ واحدا لكنه ونسبة في نفسه فلا نفخره بالجهل بالمنسوب
الذي هو في الصورة المذكورة خرج بقيد تظهيته الجملة انتهى وفيه نظر والجهد جامد نحو هذا
زيد وقد يتحمل ضمير الكلام ومشتق يتحمله نحو قائم من قولك اي سفولك زيد قائم وزيد هذا **قوله**
اربعة اشياء اي في الظاهر وفي الحقيقة ثلاثة لان الجملة شيء واحد وقوله مع فاعله كان ينبغي
له ان يقول مع مرفوعه فيشمل نائب الفاعل واسم كان واخواتها وبراد بالفاعل الفاعل اللغوي واهل
اللغة يسمون نائب الفاعل اسم كان واخواتها فاعلا وبعبارة اخرى مع ما يكتفي به فيشمل
الخ **قوله** والجر ورفع جاره **قوله** والجر ورد الظرف ويشترط فيهما ان يكونا تامين بمعنى
نبهنا تامين ان تم بهما مع المبتدا الفائدة مع قطع النظر عن المتعلق المحذوف واستغنى الهم
عن القيد بالمثال وبعبارة اخرى بدل ويشترط الخ ثم لا بد من تقييد الظرف والجار والمجرور بالتمام
والتمام هو ما تحمل به مع المبتدا فائدة من غير ملاحظة مقدر والناقص بخلافه نحو زيد
بكر فلا يقع خبر العدم ظهور ف وقال في شرحه الجار والمجرور والظرف التامان هما اللذان ما يتطفان
به من مجرد ذكرهما الغير الزمانين والمبتدا اسم عين كما يفهم من مثاله الآتي فخرج الناقصان نحو
زيد بك وزيد امسر وهما اللذان لا يفهم بمجرد ذكرهما يتعلقان به لا الذي نحو زيد بك او بيك او
عندك لا يصح الاخبار بهما مع انه اذا لوحظ واثبوت راعب ومعرض صح وخرج نحو زيد اليوم
او في عام الفاتح بخلاف نحو الخير امسر البركة في عند انتهى المراد منه **قوله** والظرف وسيأتي
له انقسامه الى زماني ومكاني وبيان حقيقة كل واحد منهما وكلامه كما هو كلامه انه يخبر بالقسمين
كما ان ظاهره انه يخبر بالجار والمجرور مطلقا كان الصجرور اسم زمان او لا وهو ممكن لكن على
تفصيل فيه وهو ان الظرف والجار والمجرور والزمانيين لا يخبر بهما عن اسم العين ولا يقال زيد
اليوم ولا في عام كذا والمكانيين يخبر بهما عن اسم العين وعن اسم المعنى كما يخبر بالزمانيين عن
اسم المعنى نحو زيد عندك اي الدار والخير امامك او في عام التوبة **قوله** والجار والمجرور
متعلقان ظاهره انهما هما الخبر وهو قول وقيل المتعلق المحذوف وقيل مجموعهما وجمع شراح
الاسلام زكريا بين الاقوال الثلاثة في حاشيتنا على ابن الناظم فليراجع ف وقال في شرحه ثم اختلف
فيل الصحيح ان ذلك المحذوف هو خبر المبتدا واختاره ابن مالك وابن هشام وعليه فتسمية
الظرف والجار والمجرور خبرا مجاز وقال جماعة الصحيح ان الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور
لان العامل حذف نسيا منسيا وقال آخرون الصحيح انه مجموعهما لان المقصود الاخبار بوجود
الشيء في الظرف الخ انتهى حذف بعضه لزوما وسموا الباقي باسم الخبر وقال بعض المتأخرين الخلاف
لفظي لان القائل بانه المحذوف نظر الى العامل الذي هو الاصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره

اول علم من كلام المصنف الى هنا ان المبتدا يكون معرفة قبل الحكم مقصورا عليه فلنا في مفهومه تفصيل
ثم اعلم ان الاصل في المبتدا ان يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفايدة والمبتدا مخبر عنه والاخبار
عن غير معين لا يفيد لان القصد من الكلام اعلام السامع ما يجتمل ان يجهله والامور الكلية قل ان يجهلها
احد وانما يجهل الامور الجزئية واورد على الاول نحو الفاعل زكره وهو مخبر عنه واجيب بان الفاعل مقصور
بالحكم المنقوض عليه قال الرضي هذا اولى لانه اذا اخل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فيكون
قد حكمت عليه قبل معرفته وفيه قال ولان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته انتهى واقول انه مذهب اهل
السنة انه يجوز وقوع الفاعل والمشغول بها وان كانت رتبة الفاعل التقدم فيمكن على قياسه ان يقال ان الحكم
والتخصيص حصلا معا اذا علمت هذا فلا يبتدا بنكرة الا اذا افادت وقد قال ابن الدهان اذا احصلت
الفايدة اخر عن اي نكرة شيت والفايدة اذا تحصل غالبا اذا تخصصت النكرة بتخصص من التخصصات
وهي كثيرة تعرف ابن عقيل في شرح الالفية منها ثمانية وثلاثين موضعا وذكر ابن هشام انها ترجع الى
تشييع العموم والخصوص في العموم نحو ما رجل في الدار والا الله مع الله ومن الخصوص وصف موصوف بخبر
من مشرك ومنه ايضا حد يث خمس صلوات كتبهن الله على العباد وتخواص بمعروف كتكوفة ونهي عن
منكر صفة ورجيل جاني وعندي لابي حنيفة بخلاف عندي رجل مال الشافعي نحو النحويون على ان النكرة اذا عطفت
او عطف عليها جاز الابتدا بها كقول بعضهم عنترة اصطبارا وتشكوا عنترة فاتلبسي فهل ما تجيب
من هذا الم عنترة اسمها قوله والخبر الى قوله زيد قايم قال في شرحه والخبر المتضمن تعريفه من جهة
هو الاصل فيه الشكيل وقد يعرف فلا يجوز تقديمه على المبتدا المعرفة الا مع قرينة تدل على تعين حال تقدمه
مثال الاول الذي ظلمك الذئب اذا اتاني ومثال الثاني ابو حنيفة ابو يوسف وبنونا ابناؤنا وبناتنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد والاصل فيه ايضا التاخير عن المبتدا لانه وصف له في المعنى فحقه ان يتاخر
عنه وضعا كما هو متاخر عنه طبعا وهذا ان لا صلان فيهما من تمثيله رحمه الله كما يفهم منه ان
الخبر المحذوف وليس على اطلاقه بل يحذف وجوبا تارة وجوازا اخرى كما ان تقدمه كذلك
وتفصيله يخرج عن المقصود فسمان خبر عن الخبر فسم مفرد وفسم غير مفرد وهو الاصل في الخبر
لانه اما ان يكون للعوامل تسلط على لفظه او لا فالاول المفرد ولو كان مثنى او مجموعا او مضافا او
غير ذلك فالمفرد هنا ما ليس جملة ولا شبيهها وفي باب المنادى ولا النافية للجنس ما ليس
مضافا ولا شبيها ومفي باب الكلمة والكلام ما لا يدل جزوه على جزء معناه وانما كان الاصل في الخبر ان
يكون مفردا لان تركيب المبتدا والخبر يتضمن نسبة اما الى آخر فينبغي ان يكون المنسود شيئا
واحدا كالمنسود اليه ولان الكلام هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اخبر واحد فالتفكيك
في زيد خير غلامه زيد مالك لغلام هذا ومنع الرضي كون الاصل فيه ذلك واجاد عن هذا
الدليل

والقايل بانه المذكور نظر الى الظاهر الملفوظ به وهو معمول العامل لابد من اعتباره والقايل بانه محذوف
نظر الى المقصود واختاره الرضي انتهى فيهما من حيث حكم كل منهما التقديري كل من الامرين بحسب
الظاهر لم يشملهما على التعيين حكم ١٢ اراده واحكم الجملة وظاهر كلام جماعة ان المتعلق لا يكون ١٢
كونا مطلقا وبه صرح في التسهيل قال في المغني وهو شاهد لوجود اخذ وصرح فيه بجواز
تقدير الكون الخاص لدليل وبجواز حذفه حينئذ وخرج عليه من لي بكذا اي من يتكفل لي
بكذا وقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى التقدير مفتول او يقتلون ١٢ امل فيه
ان يقدر مقدم على الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يجر عن ما يقتضي تاخير تقديره
موخرا وما يقتضي تاخيره ومنه ايضا ويلزم من تقدير المتعلق خاصا ان يقدر موخرا في جميع المسا
يلا ان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا وفي حاشية الكشاف للتفتازاني ان مما يجب
التنبيه له انه اذا قدر في الظرف كان او كاين وهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف
بالنسبة اليه لغو لا فضلة و ١٢ كان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان اخرى وتتسلسل
التقدير ان ثم ذكر تنبيهين ما نظم هما فيه **قوله** والفعل مع فاعله اي الظاهر او المضمر مستترا
كان او بارزا وسمي هذا المجموع جملة فعلية وهي المبدوة بفعل حقيقة او حكما **و** قال في شرحه
والفعل مع ما يسمى فاعله ولو مجازا فدخل الفعل ونايب فاعله نحو زيد ضرب ابوه والفعل
الناقص واسمه نحو زيد كان ابوه صاحبا اذ كل منهما يسمى فاعلا مجازا بل تقدم ان الزمخشري
يسمي نايب الفاعل فاعلا عرفا واتيانه بمع خير من الواو والتي تاولها لانها تارة تفارق
للمتبوع وهو الاكثر كجا الامير مع السلطان وتارة للتابع وهو اقل نحو يا محمد كنت مع نوح
وخوان الله معنا والاعتراض بان الواو اولى لان الخبر مجموع الفعل وفاعله ١٢ الفعل مضموما
لفاعله ذهول عن هذا الذي قلناه ولا فرق في المجموع بين كونه بارزا او مستترا وتسمى هذه
جملة فعلية اذ هي المبدوة بفعل حقيقة او حكما ويندرج فيها الفعلية المصدرة بحرف
شرط او باسم شرط نحو معمول الفعله نحو زيدان يقم اقم معه وزيد ايما يضرب اضرب به معمول المصدر
بحرف نحو وعلمها نحو زيد كم اضربت او بحرف تنفيس خلافا لبعض المتاخرين في الاخيرين
وخرج الطلبية شموله للجملة الانشائية نحو زيد اضرب به من يقم تقديري قول وهو ما قاله
ابن مالك وعنه في التسهيل وما يمنع كونها تهيئة خلافا لابن الانباري وما قسمية
خلافا لثعلب ويلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج مما الرضي وانما جاز
كون الخبر جملة لتضمنها الحكم المحكوم من الخبر كتضمن المفرد له **قوله** والمبتدا مع خبره يعني
او ما يقوم مقام خبره نحو زيد ضاربه العمران وسمي هذا المجموع جملة اسمية وهي
المبدوة باسم



المبدوة باسم حقيقة او حكما ثم اعلم ان الجملة الواقعة خبر المبتدا يجب ان تحكم على محلها بالرفع
بمعنى انه لو حل محلها اسم مفرد خاليا عن الموانع لكان مرفوعا ويجب لها اذا لم تكن نفس
المبتدا في المعنى ان تشتمل على ما يربطها بالمبتدا من ضمير او اسم اشارة او اعادة المبتدا
بلفظه او بمعناه او غير ذلك على ما استوفاه صاحب المغني بخلاف ما اذا كانت عينه
نحو تطفي الله حسبي ثم هذه الرابطة اذا كان ضميرا ان شئت جيئ به مع المبتدا نحو
زيد ابوه غلامه منطلق كما مثل المصنف وان شئت جيئ به مع الاخبار نحو هند اخوها
الزيدون ضاربوه عندها باؤه والمعنى الزيدون ضاربوا اخي هند عندها باؤه زيد
و قال في شرحه وثانيهما المبتدا مع خبره مفردا كان او غيره و ١٢ اعتراض على مع هنا
المتفرقة كما اعتراض على مع المتقدمة والجواب عما هنا كالجواب عما هناك ويات
مثاله والمبتدا مع خبره يسمى جملة اسمية ومثله ازيد ضارب غلامه وما زيد مضروب
عبده ويندرج في ذلك الجملة الاسمية المصدرة بحرف عامل نحو زيد ان ابوه فالح
ومنع الكوفيون الجملة المصدرة بان المكسورة وما عملت فيه خبر المبتدا او المصدرة باسم
الشرط غير معمول للفعله نحو زيد من يكرمه اكرمه. مثال الجار والمجرور الواقع خبرا نحو
قولك اي مفوك الذي هو زيد في الدار والحمد لله رب ١٢ علمين مثال الظرف الواقع خبرا نحو
والركب اسفل منك وزيد عندك من كل جار ومجرور وارد وظرف وتاميزه تقدم الخلاف فيما هو الخبر منهما
ومن متعلقهما وفي ترجيح تقديره اسما او فعلا اذا لم يعلم منه ملفوظ ترجيح الشارح هنا
ومثال الفعل مع فاعله زيد ضارب ابوه اتابا لمضاربه اليه ١٢ اشارة الى وجود رابط الجملة
الواقعة خبرا بالمبتدا حيث لم تكن عينه في المعنى والروابط عرفها في المغني
عشرة منها الضمير كما هنا ومنها اسم ١٢ اشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير ان فخير
اسم ١٢ اشارة مبتدا ثانيا ومنها اعادة المبتدا بلفظه في مفاد نحو ليل نهار ما الفارعة
ما الفارعة او غيره نحو الحاقة ما الحاقة ومنها العموم بان تشتمل الجملة على اسم
يعم المبتدا نحو زيد نعم الرجل او نحو قوله واما الصبر عنها فلا اصبر لي خلافا لمن زعم
تطفي الله حسبي ومثل هو الله احد ان جعل الضمير للشان مما الجملة فيه تفسير المبتدا
في المعنى فانها لا تحتاج الى رابط ولا ملفوظ ولا مقدر نعم هذا اليس الا ما سيتي
تبعا للمرادي التخفيف ان مثل هذا البيس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ
كما يات عكس نحو لا حول ولا قوة الا بالله العلي كثير من كنوز الجنة ثم الرابط اذا كان ضميرا
تارة يكون ملفوظا به كما مثل وتارة يكون مقدرا نحو ان علي وتصب بفعل او وجوب

او جر باسم او فعل او حرف تنصب او خافضية او بسوف ماثل لفظا وهو جملة الخ كقوله عبد الله الحسن
وقوله انحى واللذ فرحني به انت مفلح قوله وزيد جارية ذهبة اكمال فيه في الشرح
باب العوامل وذكره باب العوامل الخ قال في شرحه العوامل جمع عامل او عاملة وهي ثلاثة بمائتين العدد تام وتقدم بيان معنى العامل في باب الاعراب وعنيها
بقوله الداخلة على المبتدا والخبر في الجملة التخصيص اخل بتوجه قصر كل طرفيها
بل اذا دخل على المبتدا والخبر نسخ حكمهما وغيره ولذا سميت كل ناسخ من النسخ وهو
لغة الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا زالته ورجعته بانبساطها وانتقل نحو نسخت
الكتاب اذا نقلته باشكال كتابته لانها تغير ترتيب المبتدا بالابتداء وترتيب الخبر بالمبتدا
او تنقلبها الى حكم باب آخر عنى حكم باسمها وبقولنا في الجملة اندفع ايراد نحو حسبت
ان زيدا قائم وان يقوم زيد وحسبت زيدا عالما وابعال التصيير فخرجت الكلمتين
ايرادا معهودا لها متخايرا ان مفهوما وخارجا فلا يصح ان يدعى كونهما مبتدأ
وخبرا لوجود احدهما خارجا وما صدقا واذا اختلفا مفهوما مع ان المصنف لم يقل
الا تدخل الا على المبتدا والخبر وقاعدة ان تخصيص الشيء بالذكر يفيد نفي الحكم عن غيره
اغلبية بل كلية فالاولى ان يريد التي غلب دخولها على المبتدا والخبر وليس في تقرير عبارات
منه قوله يحتمل الممتنعة بالدخول على المبتدا والخبر بقرينة التخصيص بان تخصيص
الشيء بالذكر يدل على نفي الحكم عن غيره وعليه فيشكل بما بعد ابعال التصيير وبعبارة
اخرى التي تغلب دخولها على المبتدا والخبر وبعبارة اخرى في الاغلب او الاكثر او الاعم
الداخلة على المبتدا والخبر قيد بهما لان العوامل الداخلة على غيرهما لا تنحصر وانضبط
وايجاز بهما وهذا هو حكمة اقتصاره على العوامل الداخلة على المبتدا والخبر وبعبارة
اخرى وهذا هو حكمة تخصيص العوامل الداخلة على المبتدا وبعبارة
اخرى حكمة اقتصاره على العوامل الداخلة على المبتدا والخبر لان العوامل الداخلة
على غير المبتدا والخبر لا تنحصر وانضبط وايجاز بهما وبعبارة اخرى بقيد حسن
لا حترازه عن العوامل الداخلة على غير المبتدا والخبر فانها لا يحيط بها الا الله فتدبر
وتعلم قوله على المبتدا والخبر اي على جنس المبتدا والخبر وذلك لا يقتضي دخولها
على كل مبتدا وخبر كان لدخولها على المبتدا والخبر شروطا يعلم استغنى عنها
باحالته على المثال لانه جامع لها وبعبارة اخرى واستغنى المصنف عنها
بالمثال



بالمثال قوله على المبتدا اي الذي كان مبتدأ او الخبر اي كان خبرا قوله الداخلة على المبتدا يشترط
المبتدا الداخلة ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية ولا يلزم التصدر ولا الحذف وعدم التصرف
ولا الابتدائية لنفسه او لمحذوف لفظي او معنوي فقوله ان لا يخبر عنه بجملة طلبية نحو كان زيد اضرب به وقوله
ولا انشائية نحو كان عمرو اي اعتقه او بعتكه او اغلامي ملكته او تزوجي وهبتكه فاعد الشغل
العتق والبيع او التمليك او الهبة وقوله وان لا يلزم التصدر بان يكون اسم شرط او استفهام او كم الخبرية لئلا
يلزم اخراجها عن التصدر عن الصدارة وقوله ولا الحذف فيلزم الحذف كما تخبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد لله
اهل الحمد حيث رفع اهل لم تدخل عليه فلا يقال كان اهل الحمد وقوله ولا عدم التصرف بان لا يلزم النصب على المصدرية
كسبحان او الظرفية كعندو قوله ولا الابتدائية كويل للكافر وطوبى لمن مزوا فلا يجوز زيد اضربه ولا قولك
ان تفعل او قوله لنفسه كالامثلة السابقة وقوله او المحذوف لفظي كحمد لا الاستغاثية نحو
لا زيد لا كرهتك ولوما واذا الفجائية وقوله او معنوي وهو ما كان من الامثال نحو الكلاب على البقر على رواية
الرفع اي الكلاب مرسلة على البقر ان الامثال وشبهها لا تغير فانه روي بالنصب والجر والرفع والراجح
الرفع بجوما الحسن يدا والله درك وهي اربع من حيث هي ثلاثة اي من حيث العمل لا من حيث الخفيفة
كانها من حيث الخفيفة تنقسم ابعالا وحروفا هكذا قالوا والظاهر انها ثلاثة ايضا من حيث الخفيفة
انها اما ابعال او حروف او اسما. وهي الحصاد روا اسما. الباقي على اللهم الا ان يقال ان اسما كل نوع
من كان واخواتها لما لم تختص بالعمل في الاسم ولم يبق بعدها فسما ثالثا فاريد بخلاف عن هذا ثلاثة من حيث العمل
بانه ثم ولا يرد ليس عمل كل اسم غير الاخر وهو ثلاثة الخ لا يقال بل هي خمسة بزيادة باب كان واخوا
وباب اعلم واخواتها لانا نقول العدد لا يعتبر مفهومه بحيث ينتفي الحكم او ان كلا داخلة في
اخوات كان واعلم داخلة في اخوات كان واحد دخول ما ولات وان المشبهات بليس في اخوات كان
فلا اشكال فيه كما انه لا اشكال في دخول لا النافية للجنس عموما ونصا في اخوات ان واعلم ان كان واخوا
تنقسم باعتبار التقييد والاطلاق في العمل الى ثلاثة اقسام قسم يعمل من غير شرط وهو كان وليس وما
بينهما وقسم يعمل بشرط ان يتقدمه نفي او تنبيه وهو انهى والدعاء وهو ازال وقسم يعمل بشرط
وهو ما وقسم يعمل بشرط ان يتقدمه ما المصدرية الظرفية وهو دام ثم لا بد في جميع هذه الاقسام
ان لا يكون المبتدا الداخلة عليه واجب التصدر ولا واجب الحذف ولا واجب الابتدائية ولا ممتنع
التصرف ولا واقعا في مثل ولا مخبرا عنه بجملة انشائية وهي اي العوامل الداخلة على
المبتدا والخبر من حيث عملها فيهما اقسام ثلاثة ثم فصل اجماله مبالغة في التقريب بقوله
القسم الاول باب كان واخواتها وقد يلحق بها باب كاد واخواتها والثاني باب ان واخواتها
والثالث باب ظننت واخواتها ومنه باب علمت واخواتها وقد يلحق بها اعلم واخواتها الى

تنبيه

تنبيه

التي نظايرها والكلمات التي تعمل عمل الا وقد اذكر من كل باب اصله وعبر عن نظايرها بالاخوات فقدم
كان واخواتها البقاء اشرب الخبز بيزو هو المبتدا معها على صورة الرفع وابقيها بان واخواتها الخروج
الخبز بيزو مع البقاء ثانيهما وهو الخبز على واخر طنت واخواتها الخروج الخبز بيزو معا عن صورة الرفع معها
قوله كان واخواتها فرع كان قدم كان على ان واخواتها لانها افعال والاصل في الافعال ان تعمل لا وحدها او ان تشتغل
معها بما في على اصله وقدمها على ظننت واخواتها لان احد الجزءين يناقض معها على الاصل قوله
واخواتها المراد باخواتها ما رجع وينصب الخبر فتدخل كاد واخواتها وان كانت لها احكام تخصها
وافتصر على التمثيل الكان واخواتها الكثر هاوشهرتها وكاد واخواتها وان كانت لها احكام تخصها الكنها
قليل فلم يحول المصنف في التمثيل الا على الكثير المشهور قوله واخواتها اي اخواتها بلا واسطه او بوا
سطه [illegible] ترك التمثيل لايض وعبارة اخرى وافتصر المصنف على التمثيل للبس انها
الاصل قوله واما كان واخواتها الى قوله وتنصب الخبر قال في شرحه ولما فرغ من تفصيل احكامها
شرع في تفصيل ابوابها واعلم انها فعال واما كان واخواتها فانها ترفع عند البصريين الاسم حقيقة
واعلا مجازا وتنصب الخبر اي خبر المبتدا تشبيها بالمفعول القاما ويسمى خبرها حقيقة ومفعولا
مجازا واما الكوفيون فانهم لا يجعلون لها عملا البتة الخبر ان الاسم لم ينتفي عما كان عليه والصحيح الاول
بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو كانوا هم الظلمين والضمير لا يستقل بالاتصال الا بعامله ويلزم على
مذهب الكوفيين ان تكون هذه الافعال ناصبة الارابعة وهذا لا يعهد في الافعال اذ هي اما رافعة
ناصبة كخمسة واربعة غير ناصبة كفاع او مكفوفة كقلما وكثرما وطالما وما يوجد لها فعل يجعل
النصب فقط ومن ثلث قواعدهم بطلان علم التنظيم انتهى المراد منه قوله فانها ترفع الاسم
وتنصب الخبر والعالم يسموا المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا اصطلاح علماء النحو لذلك وهو
التمييز بين مرفوع الفعل التام ومنصوبه وبين مرفوع الفعل الناقص ومنصوبه لوقوع اشتراك
بين هذا الاصطلاح وبين مشاحة فيه لانها فيما نحن فيه في حال نقصانها لان الصحيح
انها تدل على الحدث في حال نقصانها قاله ابن مالك في التسهيل واستدل له في شرحه بعشرة اوجه
فلتطلب منه وتسميتهم المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى
وبما مر يتضح كان زيد قائما اسم كان هو اللفظ المخصوص وهو الكاف والالف
والنون والمنصوب ليس خبرها لان الافعال لا يخبر عنها وبعبارة اخرى يدل الاجزاء الخ لان اسم
كان اللفظ المخصوص وهو كلي الخ قال في شرحه وهي اي كان واخواتها تفصيلا تشتمل
الرضي فقال انها غير محصورة وانه يجوز تنظيمي كثير من التتمة معنى الناظمه كما تقول نظم الشعر
بضع اعشرة اذ لعصر عشرة كاملة وكان يد على الا حمار على اما ملا فتمثل لها بشر اسوبا اي حار مثل

بشر

الى غير ذلك والاصح انها محصورة بالعد في مشهورها ثلاثة عشر فعلا وقد ذكرها المصنف كما
في الشذور والالفية وزاد ابن الحاجب اكلن وعاد وغدا واراح وما جاء حاجتك وتعدت كانها
حربة وتبعه عليه في الكافية ابن مالك وقال في شرحها اما غدا واراح فالحقها بعضهم بصار الاتي
لم اجد لذلك من كلام العرب شاهدا صريحا وقال في التسهيل اذ الالحاق بصار ما جاز حاجتك
وتعدت كانها حربة والاصح انه لا يلحق بها تعد وان لا يجعل من هذا الباب غدا واراح وفي شرحه
الصحيح كان المنصوب بعد ارتبعة جاز وقال الا ان لسيبويه يتجاوز جا وتعد الموضع الذي استعملتها
العرب فيه وقال ابن الحاجب اذا قلنا بالحاد ما لحق بها في مثل الموضع الذي استعمل فيه اولا فلا يقال
فعد كابنا بمعنى حار بل يقال فعد كانه سلحان مثل الكونه مثل فعد تكانها حربة وزاد في
الكافية الكيهن من الافعال رجع واستحال وصار وارتد وتحول وذكرها ايضا في التسهيل وزاد
فتأ واعتاء وونى وبرام مراده باذ فتئ ولم يذكر فيها خلافا لجملة المزيد مثلا وووجافا حمسار
عشر فعلا فقال كان خبرها بالاعتبار تقدم الخطب على الاخبار اواصل وهي كان منها واحدها ثم
حذف الجار وجيء بالضمير منفصلا وهي لا تضاف المخبر عنه بالخبر في الماضي اما مع الانقطاع نحو
كان العالم معدوما او الاستمرار نحو كان الله غفورا رحيما فللاول ان يدعى ان الاستمرار في هذا وامثاله
بقرينة خارجية ولا تضاف المخبر عنه بمدلول الخبر في المساء وهو من بعد الزوال امسى نحو امسى الناس
بخافية من الله ورحمة والحمد لله ولا تضاف المخبر عنه بمدلول الخبر في الصباح وهو اول النهار اصلح
نحو اصابح الوبام تقعا عن غير قربة الدخان برحمة الرحيم الرحمن قوله وما تصرف منها
المراد بالتصرف هنا تحويل لفظ الى اخر لا الاشتقاق الذي هو رد لفظ لاخر لمناسبة في
شرحه وما تصرف اي اشتق وتحول من مادة صيغها الافعال المذكورة الى امثلة اخرى لاجل حصول
معاني مقصودة لا تحصل الا بتلك الامثلة وهو بالمعنى الاصطلاحي ويجوز ان يراد به المعنى
اللغوي وهو مطلق الاخذ والتغيير من غير قيد مضاف ودائرة الاخذ اوسع من دائرة الاشتقاق
ويجوز اعتماده على مذهب الكوفيين ان الاشتقاق من الفعل والمصنف يعتمد تارة مذهب البصريين
وتارة مذهب الكوفيين فلا يتعين التاويل ثم يجوز ان تكون الواو عاطفة على كان من وهي كان ما الخ
ويحتمل انه مبتدا اخر وف خبر والتقدير وما تصرف منها ليعمل عملها ويحتمل على بعد انه مبتدا خبره
نحو كان الخ غاية ان غلب في ذكر الماضي حيث جعله من المتصرف وان ما لم يرد بالمتصرف
منها الماخوذ من مادتها فلا تغليب على هذا وقد خالف كلامه المضارع والامر والوصف والمصدر
ان الماضي على ما قرناه مثل الحصر قول القايل يخاطب رجلا ساعيا في قومه الهتك
وكان قد اياه عليك يسيئي ومثل اسم الفاعل وما كل بيداء يراني بشاشة كابنا اخاك الذي تلقه لك منجدا

واسم المفعول بناء على رأي الجمهور من جواز بنائها للمفعول على ما مر في بابه **قوله** وما نصب ومنها
هو عطف على قوله وهي كان واخواتها وما نصب ومنها ايا من كان واخواتها الا وما نصب من
ما ذكرتها على طريق البصريين الفارسية الا شتقاق لا من المصدر او منها بنفسها على طريق الكوفيين الفارسية
بليس لا شتقاق لا من الفعل والمختص يتحمل مذهب البصريين تارة ومذهب الكوفيين اخرى من التأويل
غير متعين للعدول التزامه مذهبا معينا والمراد بالمنتفي دائما المضارع والامر واسم الفاعل والمفعول وصيغة
نائب الفاعل ان قلنا انها تنتفي لدلالتها هي بالنسبة الى النصب وعدمه ثلاثة اقسام ما لا ينصب
بحال وهو دام وليس وما قولهم ما دام يدوم كذا وما دام يدوم اكراما فهو من دام التامة لا الناقصة وما ينصب و
ينصب دائما فصاعدا هو زال وفتئ وبرح وانفك فانه يأتي منها المضارع واسم الفاعل خاصة وما ينصب و
ينصب دائما ملا وهو كان التي ليس وقال في شرحه تنبيه ذكروا ان افعال هذا الباب في النصب ثلاثة اقسام
قسم ما لا يتصرف ولا يستعمل هو ليس بانفاق لانها وضعت وضع الحروف فلا يفهم معناها الا بذكر مع
متعلقها ودام عند البعض من المتأخرين وصححه المرادي هو جهما له بان الغرض مما ينصب ومنها
حاصل بها دوامها مع ما دامت محسنا وبانها حملة ما الكافية وكل فعل وقع حملة لما التزم مضيه
ومايدوم ودع ودام ودوام ومن نصب بان تمام التامة وما ينصب بـ نصب بانا فصاعدا هو زال واخواتها
بانها لا يستعمل منها امر ولا مصدر ودام عند الاقلين فيمتنع انشاؤها مضارعا وفقط
وما ينصب بـ نصب بانا ملا وهو الباقي انه يستعمل منها المضارع والامر واسم الفاعل والمصدر بناء
على دلالتها على الحدث فمصدر كان الكينونة ومصدر اضحى امسى واصبح لا ضحاء ولا مسى
ولا صباح ومصدر صار الصيرورة والصير ومصدر بات البيتوتة ومصدر ظل الظلول
قاله ابو حيان **قوله** فحوكان قال في شرحه بقوله فحو كان مثال للماضي وزنه فعل بفتح
العين عند الجمهور وبضمها عند الكسائي ورد بمجيء الوصف على كما يأتي فيناسبه من مضموم العين
وفعيل ويكون مثال المضارع اصله يكون بسكون الكاف وضم الواو نقلت ضمة الواو التي الكاف فصار
يكون بوزن يقول وكسر فيه الامر لان الفاعرة الصحيحة في بنا الامر اذ جاء على مضارعه فان كان ما العين
حرف المضارعة متحركا اسقطت حرف المضارعة وجيء بالباقي مثل الجزوم فيقال في قد خرج
وفي تفرح فرح وفي تقاتل قاتل وان كان ساكنا حذفت حرف المضارعة وجيء بالباقي مثل
المجزوم في بالي اوله همزة وصل مكسورة مالم تضم عين المضارع من الباقي فتضمها نحو انطلق
وافتح واذهب واعلم وانصر واكتب **قوله** ونشاخصا اي مسارا **قوله** وما اشبه ذلك
يحتمل من الممثل وهو قليل الجدوى ويحتمل ان اسم الاشارة للبيتين هو مبتدأ والخبر محذوف اي مثلهم
ولم يقل هذا لما تقرر من ان الالفاظ اعني اذا تجعل مجرد وجودها والمعدوم في حكم البعيد

يدخل



يدخل ما نحو ما زيد قائما وما هذا بشرا وما هذا امها تنهم على رأي الحجازيين في الحاقها بليس ذلك
بشرط ان يتقدم الاسم كما مثلنا فلو تقدم الخبر بطل العمل لو كان جارا ومجرورا او ان لا يفصل بينها وبين اسمها
بإن الزائدة فان فصل بطل العمل فحو ينبغي غرانة ما ان انت ذاهبة ولا بمعمول الخبر ايضا فان سبق به
بطل العمل فحو وما كل من ابغى منى اناعار ولا اذا كان ظرفا او جارا او مجرورا فحو ما عندك زيد
مقيما وما في الدار احد محبوبا ولا ينتقض نفي الخبر بالا بان نقض بطل العمل فحو وما محمد الا رسول واما
التميميون فالغوها مطلقا وهو القياس لعدم اختصاصها وتدخل الناقية للوحدة او للجنس
فالاول اعني الحجازيين في الشعر بشروط ما السابقة ما عدم النفي وبزاد التنكير معموليها وتدخل
لا التي لنفي الجنس خاص بالجنس او عام والجمع بين جزءيها ولا كثر حذف الخبر وقد يحذف اسمها حيث
وتدخل الناقية في لغة اهل العالية فقول بعضهم ان الحجازية تعمل عند عدم ولا التعريفية تميم
خبرها الا فعال الخبر المبتدا في جواز تعريفه ونحو فوقه مقرد او جملة لها رابط ولهم على الاسم
حالة بان كانا معرفتين والاسم هو المعلوم للمخاطب مكلفا بان علمها وجهل انعكسا
احرها الى الاخر والاسم هو الاعرف على المختار مالم يكن الاخر اسم اشارة انتفت هذا الشبيه
بان لم يكن احرفها اعرف بالتخصيص وهما ان كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ وان كان احرها ففكه
بهو الاسم وان اختلفا تعريفا وتنكيرا والمسوغ بالمعرفة هو الاسم والاخر هو الخبر والعكس
جائز في الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا لشرف العوائد وكون النكرة غير صفة محضة ومزيدة
فوله يكون من اجمها عسل وما **فوله** واما ان واخواتها الخ عبر عنه سيبويه بباب الحروف
الخمسة وزيد عليها لكن في وقال في شرحه وما ذكر من الفرق الاول من الفروق الاربع شرع في ذكر القسم
الثاني منها فقال واما ان بكسر الهمزة والتشديد واخواتها اي نظائرها والكلمات التي تعمل
عملها فانها تنصب الاسم اي المبتدا ويسمى اسمها وترفع الخبر اي خبر المبتدا ويسمى خبرها
تشبيها لها بالفعل المتعدي لاثنين في المعنى ونسبة النصب اليها متفق عليها واما نسبة الرفع
اليها فهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول
ان لم يتغير عما كان مرفوعا به قبل دخولها لانه لم يتغير عما كان عليه ولهذا لا يجوز ان قام زيد
ولو كان مرفوعا بها لجاز لزوال المقتضي وهو ان لشبهها بكان الناقصة في لزوم دخولها
على المبتدا والخبر ولا استغنا بهما فجعلت عليها معكوسا ليكون المبتدا والخبر مصونين كمفعول
وفاعل اخر تشبيها على الفرعية وان معانيها في الاخبار وكثر كالعمدة والاسما كالفضلات واعلمها
لمراد العمدة والفضلات كذا قيل في تقرير العلة وهي متأتية في ما الحجازية ولم يتفق
منصوبها ويبنى على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع على اسم ان قبل استكمال الخبر

يدخل

الناجية ام الوحدة او الجنس

فهي
خبر كان
يتعدد كتقدد
الخبر المتبدا

ومن نسب الروج لها منع العطف ليلا يتوارد عاملان على معمول واحد ومن منع اجاز العطف اتباعا
ذلك وما اقتضاه كلام من نسبة العمل لهن مشروط بما مر من ان لا تكون في اسم شرطه اسم
كان الفاء فمنا هاي بايها الثاني ان لا يقترن بهن ما الحرفية الزايدة فان اقترنت بهن بطل
عملهن في نحو انما الله اله واحد وقل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد وكانما
يسافون ولكنما اسقطن لعجز موثر ولعلما اضاف ذلك انا الحمار الصغير بسبب زوال
اختصاصها بالاسماء وتسمى ما هذه كافة لكنها ما اقترن بها عن العمل وجوبا الا ليت
فيجوز حينئذ اقترانها بما هذه لا اعمال وهو الاكثر بقيا بها على اختصاصها بالاسماء
حملا على الاهم لا اهمال حملا لها على اخواتها وروي قوله قالت لا بينما هذا الحمام
لنا بالوجهين قال الاخفش ما الكافة وروي ايضا خرج بما الحرفية لا اسمية اذا اقترنت
بهمزة الاستفهام نحو الما بعلت حسنا ايان بعلك حسن يحتملهما قوله تعالى الما صنعوا كيد
ساحر وليس لك ان تقدرها كافة لان ذلك يوجب نصب كيد فان قلت لم اهمل المصنف
التنبيه على هذين الامرين قلت اعتمادا على اخوذهما من مثاله الاتي كما يلغى عادة مثله
من المختصر بين شيء ليس في كلامه تصريح بانها لا تعمل في الخبر الا الرفع لكنه المشهور على
السنة الجمهور وقد سمع نصب الجزءين بعد ان في قوله ان حراستنا اسدا وفي الحديث
ان فوق جهنم سعيرا خريقها وحكاه بعضهم في كان وانشدوا عليه كان اذنيه اذا تشوفا
قادمة او قلما محا وحكاه الفراء في ليت وانشد يا ليت ايام الصبا رواجعا وبعض
اصحابه حكاه في لعل وحكى لعل اباك منطلقا ومن الناس من سلم وحكم بشذوذه ومن الناس من
تاوله وقد سمع ايضا رفع الجزءين بعد ان المكسورة الشديدة وخرج على جعل اسمها ضمير
شان محذوف والجملة بعدها خبرها تنبيه الاسم وفرع الخبر اجمالا شرع في تفصيلها
بقوله وهي اي وان واخواتها على ما ذكر هنا ستة احرف زيادة للزمها صيبويه العاد لها
خمسة وقد قال ابو الحسن ان هي وما عطف عليها خبر عن ضمير الجمع باعتبار سبق العطف
على الاخبار واصل احرفها او منها ان بكسر الهمزة وتشديد النون وهي ام الباب قال في
المغني وتخفف فتعمل قليلا وتهمل كثيرا وقال الكوفيون لا تخفف وحملوا نحو ان زيد لمنطلق
على النافية واللام بمعنى الا ورد بان منهم من يعملها مع التخفيف حكى سيبويه ان عمرا
لمنطلق وفي الاخر حيان وابو بكر وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم ويكثر كون الفعل الداخلة
عليه جامدا ناسخا والاكثر كونه ماضيا نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا اكثرهم لفاسقين

وقوع



ووقوع غير الناسخ نحو ناد وروا المخارع انذر كقولهم ان يزيد لينطلق وان يشينك لانت
وتلزم معها اللام غالبا حال الاهمال للفرق بينها وبين النافية كقوله وان ما الكاذبات
كرام المعالي ان تشيما ان لا اول في المغني تاتي ان بمعنى ما مسبوقا بجملة مثبتة من لا ابين
وهو الذي تقول ايضا اي ان تقبل ومن اتى بمعنى فر او مسبوق بغير ذلك من لا ابين
وعلى انه مبني للمفعول لغة من قال في زنة وحب وهو وحب بالكسر تشبيها له بقيل وبيع
والاصل مثلا أتي زيد يوم الخميس ثم قيل أتي يوم الخميس او بمعنى للواحد من لا ابين والجماعة
لا ناقة من لا ابين ومن أتى بمعنى فر او للواحدة موكدا بالنون من وأى بمعنى وعد كقوله
ان هذا لهليحة لي الحسنا وقدم انتهى قلت اشار به الى قوله في بحل قد خرج الهمزة عن
الاستفهام الثابت فتقع الهمزة بعلاوة ذلك انهم يقولون وأى بمعنى وعد وهو مضارعه
يوجى بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة كما تقول وفا يفي ووناى ينبي والام منه
ان هذا لهليحة لي الحسنا والى من اخوات لعل وما يقال كيف يرفع اسم ان وصفته
والجواب ان الهمزة وعلاوتها والنون للتوكيد والاصل ان بفتح الهمزة وكسرها وما اكفته
للمفاجاة ونون مشددة للتوكيد وقد ثبت الياء ولا تثبتها ساكنة مع النون الا مدغمة
كما في قوله لتغرن عني على السن يوم اذا ذكرت بر ما يغي اخلاف وهند منادى مثل
يوسف اعرض عن هذا والهليحة نعت لها على اللفظ كقوله يا ايها الوارث عبد الملك
والحسنا اما نعت لها على الرفع كقوله ما مادح عمر ابن عبد العزيز يعود الفضل بنك
على فرير وتفرج عنك الكرب الشداد اما كعب بن مامة وابن سعدة باجودنك
يا عمر الجواد او اما بتقدير امدح واما نعت لمفعول به محذوف اي مدحا يا هند المرا
الحسنا وعلى الوجهين لا وليس بمصدر كون اما امرؤ باتباع الوعد الوفي من غير ان يعني
لها الموعود وقولها راى هند رتوعى منصوب بفعل لا مر لا هن وايا مثل اي مرتبة
رشله باخذ ناما خذ عزيمة وقوله اهمرت الماء الثانية محمول على معنى من مثل
ركانت همرت البكء قال تنبيه في الصحاح لا بن السراج عيا قال ابو زيد لا يقال
منه بفعل وقد حكوه بيه انتهى بفعل نقل ابي زيد يستفاد بعض لا شياع الثاني الغريبة
قد تبدل الهمزة هاء فيقال لمن همرت الثوب وهرجت الماشية وهرفت الماء هرزت
وهرزا وهيا في انرت وارحت وارنت واوحت وان واياك فواه شاخص

الى بسائر **قوله** ومعنى ان للتوكيد الخ التعرض لمعاني هذه الحروف من وضيفة النحوي فما كان ينبغي للمصنف التعرض لها وبعبارة اخرى ما كان ينبغي له التعرض لمعاني هذه الحروف لان التعرض لها من وضيفة المعاني لا من وضيفة النحوي والخ ش قوله للتوكيد وللاستدراك وللتشبيه وللتمني وللتي جي زايدة او اصلية اي موضوعة للتوكيد الى آخره **ف** قال في شرحه ومعنى ان الواو للاستيناف كما هو الظاهر او للعطف على مقدر كما اشار اليه الشارح بقوله بمعنى كان اتحاد المخبر عنه بالخبر في الماضي ومعنى ان بالكسر والتشديد ومعنى ان بالفتح والتشديد **قوله** للتوكيد هو تقرير النسبة الحكمية في ذهن السامع ورفع الشك عنها والانكار لها والا فان المخاطب ان كان خالي الذهن من الحكم الحكم وجب ان يلقى اليه الكلام بلا تاكيد والا ان يتزل منزلة المنكر وان كان متردد اي الحكم استحسن ان يؤكد له لموكد واحد او ان يتزل منزلة الخالي وان كان منكر الحكم وجب له التوكيد بحسب قوة انكاره وضعفه والا ان يتزل منزلة الخالي كما هو مبسوط في فن المعاني **ف** قال في شرحه للتوكيد زيادة اللام على ان فيلزم اما ان تنهاعلى تظهير معنى كمعنى وضع يعني كلا منهما وضع لتوكيد النسبة الحكمية ايجابية كانت او سلبية اي لتوكيد الحكم المقترن باحدهما ونفي الانفكاك عنه والانكار له ومن ثم لا يوتى بهما اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم ومن التردد فيه ويقرر فان من حيث ان بان المكسورة لا تغير الجملة التي تدخل عليها والمفتوحة تصير هذه مع حكم المفرد ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل والمفعول والمجرور فتاول بمفرد وقولنا او سلبية هو مقتضى اطلاق المصنف ويشهد له قولهم ان لا يكلم الناس شيئا وهو الملايم لقول البيانيين ان زيدا ليس بقايم فيه توكيدان وما ينافيه قولهم ان لا النافية لتوكيد النفي كما ان ان لتاكيد الايجاب والشيء يحمل على ضده كما حمل عليه نظيره كما انهم لم يقولوا ان النفي ايوكد الا بها والله اعلم انتهى المراد منه **قوله** للاستدراك هو رفع توهم يتولد من الكلام السابق وبعبارة اخرى بالا بمستثنى **ف** وقال في شرحه ومعنى لكن بالتشديد للاستدراك فيه التوهم ان السابق والاستدراك عرفه السعد بانه رفع توهم يتولد من الكلام السابق فعلم تشبيهها بالاستثناء قول زيد شجاع فيتوهم اثبات الشجاعة له اثبات الكرم له ان من سمة الشجاع الكرم فاذا اردت رفع هذا التوهم جيت بلكن وقلت لكنه بخيل وفسر عدم النفي بالاثبات وفي المغني في معناها ثلاثة اقوال احدها وهو المشهور انها واو العطف وقد اجتمعت مع الاستدراك ثم قال الثاني انها قد تاتي للاستدراك وتاتي للتوكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط وبسبب الاستدراك قد يرفع ما يتوهم ثبوته نحو زيد شجاع



لكن بخيل اقام وذلك اذا كان الى جانبها نفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو اقام وذلك اذا كان الى جانبها نفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو اقام ومثلوا التوكيد بنحو لو جاءني زيد اكرمته لكنه لم يجي فاكرمت ما افاده تلو من الامتناع الثالث انها للتوكيد دايما مثلان ويجب التوكيد معنى لا استدراكا وهو قول ابن عصفور تنبيه زاد في لكن ان يتقدمها كلام اما منافض لما بعدها نحو ما هذا سوادا لكنه ابيض او ضده لم نحو ما هذا السمع لكنه ايضا او خلافه لا على لا ع نحو ما قام زيد لكن عمرو اشار بذلك الى ان لكن تشارك الواو في مطلق العطف ويمتنع ان يكون معها قلا لما قاله ابو حيان ولما كان ذكر الضد او النقيض او الخلاف ليس بشرط بعد ذكر لكن نسب لا استدراك اليها وجعل ما عداه لواو والله اعلم **قوله** للتشبيه هو مشاركة امر لامر في معنى نحو زيد كالاسد **ف** وقال في شرحه ومعنى كان للتشبيه فيه ما مر في السابق ومراده ان كان وضعت ليدل بها على انشا التشبيه الموكد اعني تشبيه اسمها بخبرها سواء كان خبرها جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اسد اصله انزيدا كاسد وقد مت الكاف بعد ان ليدل اول الكلام على التشبيه مزاولا وهلة وفتحت همزة ان لتقع و الجار و مجرورا واحدا حدلوا بها على ما ذكر وقيل انها بسيطة لان لا اصل عدم التركيب ويلزم عليه ان تكون لمجرد التشبيه وقال الزجاج هي للتشبيه ان كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد و للشك ان كان مشتقا نحو كانك قايم لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه و ترجيح هذا التشبيه بوقوع الخبر المشتق صفة لموصوف جامد محذوف اعم من الاسم فيحصل التغاير والمعنى كانك شخص قايم وهذا في المخاطب والمتكلم ويليها التشبيه ايضا بخلاف الكاف ومثل ان التي يليها المشبه به وتقدم ان التشبيه مطلقا عام في التلخيص وشرحيه للسعد الدلالة على مشاركة امر كزيد للامر الاسد في معنى كالجراة والشدة فالاول المشبه والثاني المشبه به والثالث وجه الشبه قال السعد وهذا اي التعريف شامل لمثل قايل ان زيدا عمرو جاءني زيد وعمرو وانتهى والزايد فيه بعضهم بالكاف ونحوها وفي بعضها للاحتراز به عن التشبيه نحو كان زيدا كاتب اي هو في كتب او للتحقيق كذلك نحو كان الارض ليس بها هشام او للتقريب كذلك نحو قوله عليه السلام كانك بالدنيا ولم تكن بالاخرة لم تزل خلاف شهما او قد تكون كما انها للتعليل كقوله تعالى وَيْكَانَهُ لا يفلح الكافرون اذ المعنى اعجب لانه لا يفلح مثلها في قوله تعالى واذكروه كما هداكم قال بعضهم والصحيح انها لا تكون الا للتشبيه وما اوهم خلافه فانه مؤول والله اعلم **قوله** للتمني هو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه **ف** وقال في شرحه ومعنى ليت اوليت موضوعة للتمني اي طلب ما لا طمع فيه او طلب ما فيه عسر ليت الشباب يعود فانه مستحيل عقلا ان اريد به الزمان الذي تكون القوة الحيوانية فيه نامية والحرارة الغريزية فيه مشبوبة مشتعلة واما بمعنى محبوبة وجود قوة تماثل قوة الشباب

وممكن عقلا مستحيلا عادة او طلب ما فيه عسر كقول المعرض الا ابين لبيتي مالا اداجح منه فان حصول المال ممكن
لكنه متعسر وبيان الاول ان هذا يجمع بين الجملة بخلافه وتعلق التمني به يستعمل كثيرا وبالممكن
قليل فلا يكون في الواجب ومتى كان متعلقه ممكنا وجب في حق المتمني ان لا يكون له كما عينه في وقوع
ليلا يصير ترجيحا لما يتمنى فيه ليت ويتميز فيه لعل شبههما اولا في الترجي وما هيته التمني
وحكمها هية الترجي الا ان العرف بينهما من جهة واخرى فقط وهي ان التمني يستعمل في الممكن والمحال
والترجي لا يكاد يستعمل الا في الممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء كنت تتصور
وتتخيل حصوله او لا والترجي ارتقاب حصول شيء لا وثوق في حصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب
ويدخل في ارتقاب الفرج ولا شفاق والكره ارتقاب المحبوب والمشفوق ارتقاب المكروه نحو
لعلك تموت العام او تشرف على بعض المهالك من المتأخرين اختلف العلماء في التمني
والتلاقي والاستفهام فمنهم من قال ان التمني كالطلب المتضمن والنداء كالطلب لا فرق الا الاستفهام
كالطلب الفهم ومنهم من جعلها اقساما نفسانية يلي منها الكلب وقال بعضهم المراد بالطلب
هنا ميلان نفساني لحصول المفهوم سواء كان الاستثمال مفهوما او لا وسواء امكن الحصول او لا
فلا يرد ان المتمني قد يكون محالا معلوم الاستحالة والعاقل لا يكلب ما علم استحالته والتحقيق
ان المتمني اول ما يوضع عليه الطلب وانما هو موضوع لانشاء حالة مخصوصة يتبعها ميلان
الاول الى حصول المتمني واظهارها وهي حصول المتمني اعني محبة مخصوصة على وجه
يكون الى تقريب حال المتمني والمتمنى بما هو شان سائر معاني الحروف وكذلك الترجي والمراد هو
موضوع لانشاء حالة مخصوصة واظهارها يتبعها ميلان الطبع الى حصول المترجى وظهارها
وهي محبة حصول المترجى اعني محبة مخصوصة على وجه يكون الى التقريب حال الترجي
والمتمنى كما هو شان سائر معاني الحروف وكذلك الترجي والمراد هو
حالة مخصوصة واظهارها يتبعها ميلان الطبع الى حصول المترجى وعلى قياس
ما مر في معنى التمني انتهى الثاني ليت ولو كلتاهما مفعولا بالتمني المناسب عن تقريره
وحسرانه بالمتمنى والمعبر بها يحله اذا نزل به سوء عاينته جاء رجوازا بقوله
لو بعلت كذا وليتني بعلت كذا واعراب ليت مستعمل كقوله ليت شعري واين
مني ليت ان ليتا وان عنا باعرب ليت ولو وقال الرضي قد يجعل ليت بمعنى شيئا
ليت ليت سببا بوزن جاشريت وقال الفراء يعربها ويعربها بالالف والاعراب
مرتفع بسوف وليتني وهلاكه به السوف والتثنيت تتمة باستماع التمني
بالواجبا وقوله تمنى وقوعه بوقته بقرينة مشيلم بليت عند الجمي وقوعه في



وقته بقرينة مشيلم بليت عند الجمي وقوعه بوقته تعم ولعل تتمة تتمنى الموت بقرينة ان
تأخره فقد رايتموه وانتم تتمنون قوله للترجي هو طلب الامر المحبوب المتوقع الحصول
عن قرب وقوله لعلي ابلغ الاسباب جعل ابلغ الاسباب مفعولا ثانيا منه قوله وقال بشرحه
وهو لعل للترجي او وهي موضوعة للترجي وهي طلب الامر المحبوب المتوقع الحصول
نحو لعل الله يرحمنا قوله والتوقع هي خشية ونوع المكروه نحو لعلك باخع نفسك على
اثارهم ان لم يؤمنوا بهذا الحديث اسبابا واعلم ان ابلغ ماذا الا ان الله للخبر هو الفعة
المشهورة وهناك لغة اخرى تنصب بها الخبر ويجعلها نحو ان حراسا اسدا ان يهر
جمع سبغر قريبا وهناك مزيج بعرفها الخبر نحو ان شذاة النار يغذا
يوم القيامة المنصور في شايد يشترط في المبتدا الداخلة عليه ما في الخبر
في قولهم اشتراه بما باع كان واخواتها سواء بسواء وقال بشرحه والتوقع
اي ارتقاب الوقوع واراد به توقع المكروه المعبر عنه بالخوف بعضهم كما قدمنا
عن الرضي بالاشفاق ولما انتصر عليه لشمل النوعين لان صاحب المغني يسميه بانه
ترجي المحبوب ولا يكون الترجي الا في الشيء الممكن بخلاف التمني فانه يكون فيه وفي
الممتنع بالوقوع واما قول من عين لعلي ابلغ الاسباب اسباوات فجهل
منه اراقك وعبارة التبصرة اني لعلي ارفع لتوقع المحبوب وهذا الترجي او مكروه
وهو اشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد
يكون من غيرهما كما تشهد به موارد استعمال تتمة لعل اذا دخل
لله تعالى اي لله فاعل به الفعل كما تاتي عسى لما تاتي له لعل اذا دخل كلام من لا يقيد
او دخل كلام من لا يقيد خلف الوعد ربما يجلبه ما بعدها من هذا النوع مفهوم
بحوله لانه ابرز به صورة ما لا يفعل به اعتمادا على ما ذكرنا او لانه العباد
ان لا يتكلوا وزعم الكسائي انها تاتي للتعليل ايضا وزعم بعض الكوفيين انها
تاتي للاستفهام ومثل لكل منهما بقوله وما يدريك لعله يزكى او يخشى الكل
او اية كرة الثاني بقوله عليه السلام لبعض صحابه وقد فرج البيت مستعجلة
لعلنا اعجلناك اي اقلقناك وروي عنه الجهور فسوله على الترجي والحديث عن
شباب ثمة عليل تميز حتى عد لها الاول وجراسها وكسرلاها اخيرة
وهي حينئذ غير عاملة عمل اذ كما يعلم مما سلف وما يعلم من التوضيح قوله واما
ضمنتا واخواتها فاما هو الضمن الثالث من النواسخ وهو ما ينصب المبتدا والخبر

جميعا وذكر في صحت المرفوعات استطرادي في تتميم الاقسام التواسخ كما ان ذكر نصب
كان للتخيير وذكر ان للاسم ههنا استطرادي تتميما لاحدها ف وقال في شرحه ولما فرغ
من القسم الثاني من النواسخ شرع في القسم الثالث وهو ما ينصب المبتدا والخبر على المفعو
لية فقال على كم شيء الاستكمال امور متحث الى مرفوعات تتميما لاقسام النواسخ كما ذكر فيها
منصوبين كان وان كذلك واما ظننت واخواتها اي نظايرها والكلمات التي تعمل عملها وقال
لها افعال القلوب لقيام معانيها بالقلب وليس كل قلبي يعمل هذا العمل بل هو ارباعة اقسام
ما لا يتعدا بنفسه كفكر وتفكر ونظر وما يتعدى لواحد كعرف ووهم وما يتعدا لثلاثة
بما علم وارى وما يتعدى لاثنين كظننت فان اصلها تنصب المبتدا ويسمى مفعو
لها اول وتنصب الخبر اي خبر المبتدا ويسمى مفعولها الثاني ثم علل نصبها الجزءين
بقوله على اي لاجل انهما مفعولين لهما وعلى مثل قوله تعالى ولتكبروا الله على ما
هداكم وهي اي جنس الافعال التي تدخل على المبتدا والخبر اثنا عشر فعلا منها عشرة افعال قوله
وهي ظننت الخ هذه العوامل اربعة اقسام ما يفيد في الخبر رجحانا او هو ظن لا
بمعنى اتهم وحسب لا بمعنى احمر لونه وابيض وخال لا بمعنى تكبر او ظلع
او عرج في مشيه وزعم لا بمعنى كفل وما يفيد فيه يقينا نحو اي لا بمعنى ابصر ولا اعاد
الرئية ولا من الراي وعلم لا بمعنى عرف ولا بمعنى اشفت شفته العليا ووجع
لا بمعنى حزن او جعفر او الفي او استغنى وما يفيد تحول النسبة في الشمع
وهو سمع على راي ضعف واشار بقوله وما شابه ذلك الى عدم انحصار افعال
افعال هذا المعنى في الذكور هنا وهو زاد كما هو مبين في المبسوطات ثم
اعلم ان قوله تنصب المبتدا والخبر يريد لفظا او محلا كما اذا علقت والتعليق
ابطال العمل لفظا وابقاؤه محلا لمجرد ما ورد الكلام نحو لنعلم اي الحزبين
احصى لما لبثوا امدا ويريد ايضا اذا لم تلغ وطوا بذلك العمل لفظا ومحلا لضعف
العامل لتاخره او توسطه نحو الغوص في آخرين ظننت ويشترك في المبتدا والخبر
الداخلة عليهما ما اشتركا في باب كان واخواتها الاول وما اشبه ذلك التمثيل
المتزامن لبعد من امثلة ما يفيد الرجحان وما يفيد التحقيق وما يفيد التغير
باب النعت هو لغة الوصف واصطلاحا التابع المشتق او المؤول به الموضح
لمتبوعه او المخصص او التوضيح وقع احتمال في المعارف نحو زيد التاجر اذا لم
يكن علما او تاجر او هو والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات نحو رجل عاقل فخرج لك
ثم اعلم



ثم اعلم ان النعت اما حقيقي وهو ما رفع ضمير المنعوت مثل هاهنا واما سببي وهو
ان يرفع ظاهرا مما يسا ظهيرا نحو مررت برجل فاره ابوه وان وجوه الاعراب في
سبعة ثلاثة نصب ورفع وجر وان التعريف والتنكير شيئان وان التذكير والتانيث شيئان
ايضا وان الافراد والتثنية والجمع ثلاثة وهذه عشرة فان كان النعت حقيقيا يقع
منعوته في اربعة منها واحد من وجوه الاعراب وواحد من وجهي التعريف والتنكير
وواحد من وجهي التذكير والتانيث وواحد من وجوه الافراد والتثنية والجمع
وان كان سببيا لها يقع في اثنين من خمسة واحد من وجوه الاعراب وواحد من
وجهي التعريف والتنكير واما الخمسة الباقية وهي التذكير والتانيث والافراد
والتثنية والجمع فهو فيها كالفعل سواء بسواء والامثلة ظاهرة والامثلة
مبسوطة في الشرح ولا يمكن ان تقع المطابقة في جميع الوجوه لاستحالة اجتماع
الرفع والجر مثلا ومن هذا الباقي يعلم ان كلام المصنف يمكن حمله على النعت الحقيقي
وهو ظاهر بقي ان الامثلة ولكنه اقتصر على المواقع في اثنين من هذه الخمسة التي
ذكرها لعدم انفكاك النعت عنها ويمكن حمله على النعت السببي والمثال الاخص
ويمكن حمله عليهما وهو الاحسن لكنه ترك امثلة السببي واقتصر على الخمسة
الاوجه التي ذكرها لجريانها فيهما وترك ما ينفرد به التخفيف لعلمه بالمقايسة
والاخيرة من الامثلة ثم اعلم ان قوله تبعي رفع ونصب وخفض هذا اما لم يكن
المنعوت معلوما بدون النعت والا جاز قطعه وعدم تبعيته له نحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم بربع الرجيم او نصبه وان المرفوع اذا علم يقطع نعته للنصب
والمرفوع يقطع في فعل الاول او مبتدا الثاني وان المنصوب يقطع نعته للرفع او
للنصب كذلك وان المجرور يقطع نعته للرفع او للنصب والمقطوع للجر هو شيء من
النعوت لامتناع تقدم الجار مع الفاء عملي في غير المحال المعلومة عندهم

والمعرفة في اللغة مصدر بمعنى العلم واصطلاحا ما وضع ليستعمل في معين قال
في شرح التهذيب والمعرفة وعلى ما قال ابن الحاجب ما هي اسم وضع لشيء بعينه بان تكون
لا اشارة الى التعيين اخوذة في مفهومه وضعا بان الرجل معناه بحسب الوضع
الشخص او الجنس المعين المعلوم عند المتكلم والسامع وكذا سائر المعارف وهو معنا
قول السعد وغيرها ما وضع ليستعمل في معين علم او سواء كان الوضع جزئيا
بان لاحظ الواضع الموضوع له بعينه وذاته او بوجه مختص به فيضع

اللفظ لم يسم لكل واحد واحد منها يحد وعليه هذا المفهوم بوضع واحد ويسمى
وضعه كليا كما في المضمرات عند المحققين والواضع تصور مفهوم المتكلم ووضع
انا لكل واحد واحد ممن يحد وعليه هذا المفهوم مرة واحدة وفصل البلاغي تتمة
كما في كلام السيد بمام وخاص والموضوع له كذلك والمجموع اربعة اوساع حاصلة من ضرب
اثنين في مثلهما ثلاثة منها ممكنة متحققة وواحد مستحيل وهو كون الوضع خاصا
والموضوع له عاما وقوله خمسة اشياء قال في الفلك انها ستة ومثله في الالفية وعزاها
ابن مالك لسبعة فزاد على ما صرح به المصنف هنا الاسم الموصول والمنادى المقصود
والتوقيفي ممكن يجعل قوله خمسة على انه مفهوم عدد لا يفيد حصرا او انه ادخل الاسم الموصول
في الاسم المبهم وان لم يمثل له وترك المنادى المقصود لانه يفرد بباب يخصه بعد
هذا ووقال في شرحه خمسة اشياء النحو في بالتمييز التوكيد لعلم من المقام او للدلالة
على ان المراد الانواع لا الافراد لزيادتها على الخمسة كثيرا ولارادة الجنس بالمعرفة
عن الاخبار عنها مع وحدتها في الظاهر بخمسة بطريق ذلك نظير الكلمة اسم وفعل
وحرف والرجل عربي او رومي او هندي لجامع التقسيم واحترز في الصحة بالتقييد
المخالف تنبيه ذكر هنا انها خمسة وذكر في الفلك انها ستة ومثله في الالفية وعدها
ابن مالك في غيرها سبعة فزاد على ما صرح به المصنف هنا الاسم الموصول والمنادى
المقصود والتوقيفي ممكن بالنظر لمفهوم العدد فلا يفيد حصرا او بادراج الموصول
تحت الاسم المبهم وان لم يمثل له والمنادى تحت الاسم الذي فيه الالف واللام بناء على أن التعريف
بها تقديري او بحاله التعريف بالقصد والاقبال العمدي لكونه منها افرده بباب يخصه
وصورة الحصر على الثاني ظاهرة وعلى غيره القصد التيسير على الطالب بايصال تقليلها
فيبعثه ذلك على حفظها وضبطها قصد التملي والانتفاع وامتحانا لمطابقة العدد
لرؤوس المضمر تقدم الكلام عليه في باب الفاعل وقال في شرحه ثم شرع
في تفصيل اجمال الشيء الذي ميز به العدد فقال الاول من اقسام المضمر وقال
له الضمير ايضا وتقدم تعريفه وبيان اقسامه وقدمه على باقيها لانه
اعرفها على ما يأتي ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم ما بعده
وبنيه على تنابذ وتفاوتهم وتسميته مضمرا اجري على قياس التعريف لانه
من اضمره اي اخفيته فهو مضمر واسم الضمير بعلى حسب قولهم عندت
العسل يعسو عسيدا اي صعدا ومن الضمير وهو الهزال لانه في الغالب

تليل



قليل الجرم وفي تلك الاحرف الموضوع له الغائبا مهموسة وهو التا والكاف والهاء الهمس هو
الصوت الخفي والكوفي يسميه كناية وعكسيا لانه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح وقدم
لانه اعرف المعارف بعد الاسم الله تعلى وحكى ان سيبويه عند الجمهور والفراء والزجاج
عند ابن الطحان ربيعة في النوم فقيل له ما فعل الله بك فقال خير اكثير الجعلي اسم اعرف المعارف
ويمكن دفع الخلاف بدعوى تعدد الرؤيا وتفاوت المعارف في التعريف مذهب النحويين
المتقدمين منهم والمتاخرون ذهب ابن حزم الى انهما كلها متساوية لان المعرفة
والعلم لا تتفاوت فلا يقال عرفت هذا اكثر من هذا وجوابه ان مرادهم بالتفاوت صحة تطرق
الاحتمال وعدمها فقل تطرق الاحتمال اليه كان اعرف ثم الضمير ايضا تتفاوت مراتبه قال ابن مالك
اعرفه ضمير المتكلم لانه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة محموله وبعده صلاحيته لغيره وبتميزه
صورة ثم ضمير المخاطب لانه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة محموله وجعل ضمير الغائب
السالم عن الابهام مؤخر الرتبة عن العلم لدلالة العلم على المراد حاضرا وغائبا على سبيل
الاختصاص حتى في نحو زيد رايته فلو تقدم اسمان او اكثر نحو جاءني زيد وعمرو بكرمته نقض
اختصاصه لزال ايضا وزعم بعضهم انه ان كان ثم دليل على عود كملا الاول فلا ابهام والا فهو
للاخير حتما فلا ابهام يحذر لان الدليل قد يخفى لكل من الامرين فلا مرجح فتدبر ثم مذهب الجمهور
ان ضمير الغايب مطلقا معرفة كسائر الضمائر وقال بعضهم انه نكرة لانه لا يخص من عاد اليه من
بين امته ولذا دخلت عليه رب نحو ربه رجلا وفصل آخرون بين العايد عليه واجب التنكير كالحال
والتمييز فنكرة والعايد على غيره كالعامل والمفعول فمعرفة وعليه مشى في شرح الكنز
وهذا شرح قول بعضهم واخص الضمائر واعرفها ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب
فهذا اخص من ضمير الغايب واذا اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص تقدم او تاخر وقول نحو انا
قال في شرحه مثل للضمير لا بارادة تعريفه بالمثال تقريبا على المبتدي بقوله نحو انا والحاصل
مر وعالمه اولا من مراد او وضع على متكلم او مخاطب به او غايب تقدم ذكر عاد ذكر ذلك الضمير
لفظا نحو جاءني رجل فاكرمته او رتبة نحو ضرب غلامه زيد او معنى نحو اعد لوا هو اوجب
للتقوى وحكما كضمير الشان فان معنى الشان يعرفه كل احد والمراد ان الضمير ما
وضع لمتكلم به اي شخص يحكي به عن نفسه او مخاطب به اي شخص توجه اليه الخطاب
به او غايب اي شخص غير متكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور تقدم ذكر عاد ذكر ذلك الضمير
بواحد من الوجوه التي اشرنا اليها انما خرج بلفظ متكلم او مخاطب وغايب كالاسم الظاهر
وان كانت موضوعة للغايب اذ لم تتواطا على غايب تقدم ذكر عاد لم يشترط في وضعها

الاسم العلم

لفهوم ذكرها على ان ابن هشام وابن الحاجب قالا ان الاسماء الظاهرة وضعت لمعنى مطلقا لا بقيد كونه غائبا وقولهما والاسم العلم فخوزيد ومكة العلم الغلبة يطلق على ما يقدر به من اثر او حبل او غيرهما او مكلا ما ينقسم الى قسمين شخصي وهو ما وضع لمعين في الخارج غير متناول ما اشبهه بوضع واحد وجنسي وهو ما وضع لمعين في الذهن لا في الخارج نحو اسامة للاسد وحضاجر للضبع وذؤالة للذيب وكل منهما اما اسم او كنية او لقب فالثالث ما اشعر بمدح او ذم نحو زين العابدين وانف الناقة والثاني ما صدر باب او ام او ابن وبنت مثل ابي الخير وام الفضل والاول ما عداهما ومثل المصنف للعلم الشخصي بزيد ومكة للاشارة الى انه يكون للعقلا وغيرهم قوقال في شرحه والثاني العلم وهو لغة ما ينبئ بمعنى الجبل وعلم الثوب والامارة واللوثة واصطلاحا ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد ما اشبهه اياه اسم وضع لمعين مع قصد تعينه غير لا يتصرف عند الاطلاق لسواه والايراد منه غير فخرج النكرة لعدم اعتبار تعينها في الوضع لها وان كان الوضع لغير معين محالا وخرج العلم العارض الاشتراك لان المراد منه مسماه بوضع اخر بالاول وخرج بقيد الوضع التعريف والتنكير كما جاء الاعلام الغالبة بناء على انها اعلام خلافا لابن عصفور قال الرضي ولا نسلم خروج ما ذكر بقيد الوضع بل المكابة للحقيقة الذهنية المتعلقة بكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي لجزياته فليفهم اسد موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس على وجه التشريك واسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة واطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة بل المجاز اشتهر لكن بينهما فرق وهو ان العلم الشخصي موضوع للفرد بقيد تعينه في الخارج والعلم الجنسي موضوع للماهية بقيد وجودها وتعينها الذهني والفرق بين علم الجنس كاسامة واسم الجنس كاسد اما بالنسبة لاسم الجنس النكرة كاسد فواضح اذ علم الجنس موضوع للماهية بالاعتبار المذكور واسم الجنس النكرة موضوع للماهية في نفسها لا بهذا الاعتبار فموادهما واحد لكنهما يختلفان بالاعتبار واما بالنسبة لاسم الجنس المعرفة كالاسد فهو ان علم الجنس يدل على الماهية المعينة من حيث هي معينة معلومة بحسب هو اللفظ بخلاف اسم الجنس فان التعيين فيه مستفاد من الاداة والحاصل ان التعيين حاصل في الاقسام الثلاثة

09

لا انه مصاحب غير ملاحظ في اسم الجنس النكرة وملاحظ في اسم الجنس المعرفة كعلم الجنس لكنه في اسم الجنس من الاداة وفي علم من جوز اللفظ وهذا الفرق يحتاج الى فرق من جعل اسم الجنس موضوعا للحقيقة كما اختاره السيد والى فرق من جعله موضوعا للماهية مع قيد الوحدة وهو المراد بالفرد كما اختاره السيد تبعا للمتنبي للرضي فلا اذا لا له لعلم الجنس على الوحدة اصلا وهذا ما اشار اليه بعضهم بقوله والمعتمد في الفرق بينهما ان علم الشخص ما وضع لمعين في الخارج وعلم الجنس ما وضع لمعين في الذهن والى ان اسم الجنس النكرة المعرف عنده لا لا حول بالمطلق وهو ما وضع للماهية مطلقا اي بلا تعيين كاسد اسم لماهية السبع فيقال اسد اجر امن ثعالة كما يقال اسامة اجر امن ثعالة ويعبر عنه بالنكرة ايضا لكن الفرق بينهما بالاعتبار المعتبر في اللفظ لا التعلق الماهية فيه سمي اسم جنس مطلقا ومع قيد الوحدة الشايعة سمي نكرة ولم يفرق الامدي وابن الحاجب بين الثلاثة بل جعلاها بمعنى وهو ان يدل اللفظ على الوحدة الشايعة والوحدة الشايعة احد مدلول اللفظ في الثلاثة وعلى الاول الماهية مدلوله في النكرة فقط ومدلوله في اسم الجنس والمطلق الماهية والوحدة ضرورية اذ لا وجود للماهية بدون فرد ما احد وكالنكرة في الابهام المعرف بلام الجنس لبعض غير معين نحو ان رأيت الاسد اي فرد ما منه فقرر منه ودليل اعتبار التعيين في علم الجنس اجراء الاحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كمنعه الصرف مع تاء التانيث ومجيء الحال منه كهذا اسامة مقبلا وعود الضمير اليه مذكرا ومجيء النعت جملة مصدرة بالنكرة نحو استهل علم الجنس واسمه معرفا او منكرا في الفرد المعين او المبهم ان كان من حيث اشتماله على الماهية كما مر عن الرضي بخلاف ما لا يجوز عمه ابن هشام وانه لا يجوز اطلاق علم الجنس على شخص غائب لا نقول لمن بينك وبينه عهد في اسد خلافا لما وقع لاسامة التميمي وهو مبني على ان علم الجنس انما يعني مسماه تعيين في الاداة الجنسية كاسامة اجر من ثعالة او الحضورية كهذا اسامة مقبلا وهو كاسم الجنس المعرف بال كقولك الاسد اجر من الثعلب وهذا الاسد مقبلا لكن يرد انه اذا بلا قيد وذاك ما يفيد الجنسية او الحضورية والتخفيف في الفرق ما علمت والله اعلم تنبيه كما خرجت النكرة بما ذكر خرج معها بقية المعارف فان الضمير مثلا موضوع لكل متكلم او مخاطب او غايب وليس موضوعا لان يستعمل في معين حاضر بحيث لا يستعمل في غيره لكن اذا استعمل فيه حاضر قيدا ولم يشركه احد فيما اسند اليه واسم الاشارة موضوع لكل مشار اليه واذا استعمل فيه حاضر قيدا ولم يشركه احد فيما اسند اليه وال الحالي

لان يعرف بها ما يفيدها من النكرات او مراد به ما لا يفيدها منهما فاما استعمالات في واحد معرفة وفهمة على
شيء بعينه وهذا معنى قولهم ان انها كليات وضعا جزئيات استعمالا بان يلاحظ الواضع مفهوما
عاما شاملا لكل الاصناف ثم يضع اللفظ لكل واحد بعينه مما يصدق عليه ذلك المفهوم
بوضع واحد ويسمى وضعا كليا بخلاف العلم فان الواضع فيه لاحظ الموضوع له بعينه
او بوصف مختص به ووضع اللفظ له ويسمى وضعا جزئيا وقال في شرح مع اشار التعريف به
العلم الشخصي بالمثال كما مر التنبيه عليه فقال كزيد في المذكر غالبا وهند في المونث
غالبا وقريش وعكل وثقيف كذكران من العقلاء وكمكة في البلدان وحراسان من المجردات من
الوقاية والرينة من المفردات بها من غيرهم ومثال العلم الجنسي اسامة للاسد
وحضاجر للضبع وذوالة للذيب وشبوه للعقرب من غير المالوفات وابي مضاء للفرس
وابي الرغبا للاحمق منها ويكون للاعيان كما ذكرو للمعاني كبسان للغدر وشقوب
للمنية وبرة للمبرة بمعنى البر قال ابو حيان قال اصحابنا بعد الضمير في التعريف العلم
واعرف المعارف اسم الاشارة ثم اسم الاناسي ثم اسم الاجناس انتهى ثم العلم
من حيث هو اما مرتجل وهو ما استعمل من اول الامر علما كسعاد وقفسر ومؤنث
واما منقول وهو ما استعمل قبل العلمية الخاصة في غيرها كزيد وقاسم وحارث
وشمر ويشكر واجمت ابو حيان وهذا باعتبار الغالب وان الذي علميته بالغلبة امنقول
واما مرتجل وشاذ في نافاها وزيد منكلم وينقسم العلم باعتبار ذاته شخصيا كان او جنسيا
الى اسم كزيد واسامة والوقف وهو ما اشعر باعتبار معهوده الاصلي بقيد القصد
التبعي كما حققه السيد برفعه المسمى كزين العابدين او بصفته كبطة وقفة وانف
الناقة والى كنية وهو ما صدر باب او ام او ابن او بنت كابي بكر وام عمرو وابن عرس وابن آوى
وابن الزبير وبنت وردان قال الرضي الكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها
وبين اللقب معروف ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى عكس الكنية فانه
لا يعتبر المعنى فيها اي ويذم بل يجوز التحرج في الاسم فان بعض التعويس تأنيث من ان
يخاطب باسمها انتهى تنبيهات الاول قيل ليس في كلامهم تصريح بتلقيب
الانثى وايتمع وصرحوا بتكنيتها الثاني ربما يتوهم من قول الرضي بين الكنية
واللقب تباينهما وان جوز بعض المتاخرين في حواشي المطول كون بينهما عموما
وجهيا فيجتمعان في ابي الخير وام الخير ويخرج اللقب في نحو
كز والكنية في نحو ابي بكر وزعم بعضهم ان ما وضعه الابوان مثلا ابتدا فهو
اسم كما تنا

الكنية ما صدرت بلفظ اب او ام او ابن او بنت

ما سمي كز له الاب ابنه ووضعه عليه ابتدا الموا سم ذا لك الابن صوا اشعوذ الك الزيد سمي به صرحا الوضعا صدر باب او ام



اسم كما تنا ما كان اشعر بمدح او بذم صدر باب او بام ثم ينظر لما وضع بعد ذلك فان
اشعر بمدح او بذم فلقب او صدر باب او بام فكنية وما قاله الرضي هو معظم ما فيهم
والله اعلم الثالث اذا اجتمع اللقب والاسم في اللفظ وجب في الاصح تاخير اللقب
عنه تابعا له في اعرابه اما على انه جدل منه او عطف بيان او مقطوعا اما برفعه على انه خبر
لمبتدا محذوف او بنصبه مفعولا بفعل محذوف كانا مقدرين كسعيد كرز او مركبين كعبد الله
زين العبدين او مختلفين كزيد زين العبد من وعبد الله كرز ويجوز هو ايضا جره باضافة الاسم
اليه مما ذا بالاول المسمى وبالثاني الاسم غالبا ان كانا مقدرين كسعيد كرز قال الرضي لو كان
اولهما مفردا بخلاف ما اذا كانا مركبين او كان اولهما مركبا لان المضاف لا يكون مركبا واما المضاف
اليه فيكون مركبا وغيره قال ابن مالك وانما وجب تاخير اللقب عنه لانه في الغالب منقول من اسم
غير انسان كبطة وقفة فلو تقدم توهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك ما يكون
بتاخره فلم يعد له عنه وقال غيره لانه اشهر من الاسم لان فيه العلمية مع شيء من معنى اللقب
فلو اتى به اولا لاغنى عن الاسم وان اجتمع الاسم والكنية واللقب فالاسم ثم الكنية ثم اللقب
او لهما بالخيار ويليه الاخر مع جواز قطعه قال بعض المتاخرين ثم اذا اجتمعت
وفد من الكنية على الاسم ثم جيء باللقب فيظهر وجوب تاخير اللقب عن الكنية كما يوخذ
من كلامهم لانه يلزم من تقديمه عليها حينئذ تقديمه على الاسم بقسم وهو ممنوع تتمة
قد تنقل العلم كلا في شيء بعد اليوم وقضيه وبالاحسن لها ولا بصرة لكم ويجيء اذا اتى
او جمع ويجب بال او يا النداء كالزيدون والعمران ويازيدون ويا عمران الا ما لا يقبل ذلك
كحماد بن اما العرفان فمشى جعل علما لاعلم شيء ومثلم علما بان وعرفا على الاصح قوله
الاسم المبهم وانما كان اسم الاشارة مبهما ان لفظة الكل مذكر وان كان لا يستعمل الا
في معين ومنها كان معرفة فوضعه صالح لملاحيته لكل فرد من افراده والموضوع له غير
انه لا يستعمل الا في معين والاسم المبهم ظاهر تمثيله لم يبهما وظهر انه اراد بهما
اسم الاشارة خاصة وهي ما وضع ليسمى واشارة اليه اما مفرد مشار او مجموع وكل منهما اما
مذكر او مونث فهذه ستة لكنهم اكتفوا في جمع المذكر والمونث بصيغة واحدة او لاء هذا
وفحا للموجود من صيغة وصاحمس وان المخاطب ايضا اما مفرد او مثنى او مجموع
وكل منهما اما مذكر واما مونث فهذه ستة ايضا لكنهم اكتفوا في مثنى بصيغة واحدة
للمذكر والمونث والموجود من صيغة وصاحمس ايضا فتخرج خمسة احوال المشار
اليه في خمسة احوال المخاطب خمس وعشرين صورة كان الاصل ستا وثلاثين ثم ان المشار

اليه لم تبتان عند ابن مالك ولم ثلاثة عند الجمهور والصور عند ابن مالك خمسون حاصلة من ضرب
خمسة عشر يرجع من تثنية الغرب والبعد وعند الجمهور خمس وسبعون حاصلة من ضرب خمس
وعشرين يرجع الى المراتب الثلاث وكان مقتضى العقل ان تكون مائة وثمانية في صور حاصلة من ضرب
ست وثلاثين في المراتب الثلاثة ويشار للمفرد المذكر العاقل بذا ولمثناه بذان رفعا وذين
جرا ونصبا وللمفردة المؤنثة بعشرة الفاظ منقلبة بذي ولمثناها بتان رفعا وتين جرا ونصبا
وللجمع مطلقا اولاء مدا وقصرا وكلها مبنية على مختار المحققين في ذين وتين ويمكن
ان يعرب عن كلها ويدرج تحته الموصول الاسمي وهو ما افتقر بدا الى الوصل بجملة خبرية او
وصف صريح لغير تفضيل او ظرف او جار ومجرور تامين والى عايد او خلفه وهو الذي للمفرد
المذكر واللذان لمثناه رفعا واللذين لجرهما ونصبا والذين لجمعه والتي للمفردة واللتان لمثناها
رفعا واللتين لجرا ونصبا واللاتي لجمعها واللاء لجمع المذكر والمؤنث والكلام فيه اعرابا وبناء
كالكلام في اسماء الاشارة سواء بسواء وهذه الالفاظ تسمى موصولا اسميا وهو ما يستعمل
بلفظ واحد لمعنى واحد واما المشترك وهو ما يستعمل لمعان بلفظ واحد فهو من المعقل
وما الغيرهم ولي للجميع والى نحو الضارب والمضروب كزيد وذو عند طيء وذا بعد هما ومن
استفهاما مبنيين وبسط كل هذا في المبسوطات فالذي شرحه والثالث والرابع
اسم المبهم ان لم تأخذ بفضية تمثيله الآتي بناء على ان المثال يوضح والجمهور
يشمل الاسم الموصول ايضا هو مشترك او جهة الابهام قابل في جهة التعريف
لان الموصول صالح لكل ما اتصف بمدلول الصلة واذا استعملت في فرد معين من ذلك
المفهوم تعين وزال عنه الابهام كما ان اسم الاشارة صالح لكل مشار اليه واذا استعملت
في فرد من ذلك المفهوم تعين وزال عنه الابهام لكن اسم الاشارة اعرف من الموصول لتوقف
عليه بفعول الاشارة لغة الايماء باليد او نحوها وعرفا اخذ مضاف الى اسم الاشارة
قال ابن مالك حده ما وضع لمسمى واشارة اليه فالاستاذ نافرج بقوله واشارة اليه
ما عدا اسم الاشارة واعترض عليه بانه غير مكترث لدخول المضمرات وجميع المظهرات لان
المضمر يشار به الى مرجعه ومفسره والمظهرات كان نكرة يشار بها الى واحد من الجنس
غير معين وان كان معرفة فالى واحد معين وبان فيه دورا لانه اخذ لفظ الاشارة في
حد من المعرف والمعرف به واجيب عن الاول بان المراد بالاشارة الاشارة الحسية
وما ذكر من الاسماء المنقوض بها ليست كذلك بناء على ان الاصل في اسماء الاشارة كما
هو ان لا يشار بها الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد بان اشير بها الى غيره فتنزيله
منزلة



منزلة الغرض وعن الثاني بان التعريف لفظي وبان المراد بالاول الاصطلاحي وبالثاني اللغوي والمعنى
ان اللفظ المسمى عند النحاة باسم الاشارة اصطلاحا هو ما وضع للامر المشار اليه بحسة
وبان الاشارة جزء المحدود وما يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جزء المحدود ايضا عليه
اذ ربما لا تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية ومكتسبة ليعرف لك والى هذا اشار المثال في
قوله نحو هذا للمفرد المذكر ولوتا ويلا وتحو هذه وذه وتيه وته باسكان الهاء وذهي
وتهي وتاوذه وته بالاختلاس وذات بالكسر للمؤنثة المفردة ولوتا ويلا وتحو ذان للمثنى
المذكر وتان للمثنى المؤنث ويستعملان بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا والاصح وعليه ابن الحاجب
انهما مبنيان بنيا على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة لفقد شرط التثنية من قبول
التنكير لملازمة اسماء الاشارة للتعريف فبني حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع في
الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب وتحو هؤلاء ممدودا او مقصورا
لجمعها والمراد به اهل الحجاز وهي الفصحى بها جاء التنزيل نحو هؤلاء بناتي وفي لغة اهل
نجد من تميم وقيس وربيعة واسد وجميعهم للعقلاء اكثر من جميعه لغيرهم نحو هؤلاء المنازل بعد منزلة
اللواء العيش بعد اولئكم الايام هذا كله في المشار اليه القريب واما البعيد فتلحقه كاف
حرفية في اخره دالة على بعد تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا في الاوضح سواء كان المشار
اليه مفردا او مثنى وجمعا مذكرا او مؤنثا ليتبين بها احوال المخاطب من افراد وتثنية وجمع
وتذكير وتانيث كما يتبين بها الوكانت اسما فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث وتتصل بها علامة
التثنية والجمع والمذكر بحسب ما تقتضيه الكاف في ذلك لعدم محل لها من الاعراب لانتفاء الرابع
والناصب والجار والمضاف لان اسماء الاشارة لا تضاف لانها لا تقبل التنكير والمضاف
لا بد ان يكون نكرة حتى لو كان معرفة نوى تنكيره لاجل الاضافة وفي الكاف المذكورة وجهان اظهر
احدهما ان ما قبلها مفتوح حتى في الاحوال كلها فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه
على مطلق الخطاب فقط وتانيهما ان ما قبلها مفتوحة في التذكير مكسورة في التانيث فلها
على هذا الوجه حالتان ثم على كلا طريقي ابن مالك رحمه الله وغيره من المحققين من انه ليس للمشار
اليه الا امر ثبتان قريبي وبعيدي لك تجريد الكاف من اللام ولك قرنها بها الا في المثنى
مذكرا كان او مؤنثا فيجب تجريد كما فيه ضمها استغناء بكثرة الزوائد فلا تقل ذان لك
ولا تان لك بل ذانك وتانك بنون مشددة او مخففة كما يأتي انفعا والا في الجمع على اللغة
من مده وكلم الحجازيون وعند تميم من قصره وما فيها تفيده منه من اسماء الاشارة هنا
التنبيه فيقال هذاك وهاذاك وعلى كلا طريقي غير ابن مالك وكلم الجمهور من انه

ثلاث مراتب فهي وهي الحرة من اللام والكاف وبعدي وهي المفردة بهما في غير المثنى وبالنون المشددة
والكاف في المثنى وسطي وهي المفردة بالكاف وحدها لان زيادة الحرف تشعر بزيادة المعاني
وعليها ابن هشام في شرح الملحة وصححها ابن الحاجب تنبيهان الاول لاغفال ها التنبيه المدخول
التنبيه بالغير مهموز وتسهيله بذلك لانها تنبه المخاطب على المشار اليه الثاني اعلم ان المشار
اما مذكر او مونث وكل منهما اما مفرد او مثنى او مجموع فبهذه ستة في المشار اليه والمخاطب باسم
الاشارة كذلك ايضا فالمجموع ست وثلاثون صورة الان العدد وضعت لفظ الجمع للمذكر وللمونث
في المشار اليه ولفظ المثنى لهما في المخاطب بالست والثلاثون انما هي بحسب ما حفظ ان يوضع
فلم يوضع وهي اوضاع عقلية والواضع منها اربع وعشرون وسقط الثنا عشرة اذ يسقط من
ستة المشار اليه احد المجموع يسقط من ستة المخاطب احدى التثنيتين لاشتراكهما في لفظ واحد
فيضرب واحد من ستة المشار في ستة المخاطب وواحد من ستة المخاطب في ستة المشار اليه ومجموع
الخارج اثنا عشر فيسقط من ستة وثلاثين فيبقى اربع وعشرون وان نظرت الى احوال المشار اليه من
الفرد والبعد والتوسط كانت مائة وثمانية من ضرب ثلاثة في ستة وثلاثين الواقع منها اثنان
وسبعون لانه يسقط ستة وثلاثون حاملة من ضرب اثنا عشر الساقطة من الستة والثلاثين
في ثلاثة الفرد والبعد والتوسط والاسم الذي فيه اللام والكاف اعلم ان العرب في التعريب هوال
بجملتها عند الخليل وسيبويه لكن الخليل يقول الهمزة اصلية وصلت لكثرة الاستعمال وسيبويه يقول
انها زايدة ثم اعلم ايضا ان الام للعهد الذكري وخاطبهما بالتفهم وذكر معهما نحو وعصى فرعون
الرسول الذهني وخاطبهما على معهودهما من غير سبق ذكر نحو اذهما في الغار او الحضوري
وخاطبهما حضور معنى بدخولها نحو اليوم اكملت لكم دينكم واما للجنس وحقيقة تكون تارة لاستغراق
الافراد نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات وخاطبهما بحسب تحلول كل محلها حقيقة او
وتارة لاستغراق الصفات نحو انت الرجل علما وخاطبهما بحسب تحلول كل محلها مجازا واما للحقيقة من
حيث هي هي نحو الرجل خير من المرأة وقال في شرحه والرابع والخامس من المعارف الاسم الذي فيه ايا هم
او ذو الكل منزلة الكل وجزئه الالف واللام غير الموصولة والزايدة ولو عبر بادأة التعريف كان اجرى
على الاقوال واشمل لتناوله لام بدال عالغة تميم نحو ليس من اصبرام صيام في امسفر جوابا لامن
اصبر امصياع في امسفر وسمع من كلامهم اركب امهرس خزا مرمح وما ذكر من ان اداة التعريف
ثنا لف واللام هو قول الخليل وسيبويه كما قاله ابن مالك قال وا اختلاف بينهما في ذلك وانما الخلاف
بينهما في الهمزة ثم ايا زايدة هي كما يقوله سيبويه ومع زيادتها هي معتد بها في الوضع ام
اصلية كما يقوله الخليل انها اصلية وانها همزة وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال وفيه
اشارة

اشارة الى رد قول الاخفش انها اللام وحدها وضعت ساكنة والهمزة اجتلبت في الابتداء التوصل بها الى ابتداء
النطق بالساكن وفتحت لكثرة الاستعمال واشتهر عن وهذا المذهب بين النحاة لسيبويه بل قوله ان
واقف في احرفها الخليل وفي الاخر الاخفش واعلم ان ترك الهمزة وتحريك اللام على قول الاخفش انها ان
حركت بالكسر حصل التقارب كثرة الاستعمال والتبست بلام الجر او بالفتح التبست بلام الابتداء او بالضم
فلا نظير لها كما فيه اشارة لرد قول المبرد ان الهمزة للتقريب واللام زايدة للفرق بينها وبين همزة
الاستفهام وتلخص ان الاقوال الاربعة الاول ان الاداة مجموع الوصل همزة فلام وصلت في الدرج
لكثرة الاستعمال الثاني انها مجموعهما الثالث ان الهمزة زايدة معتد بها في اصل الوضع كما تقدم الثالث
انها اللام وحدها والهمزة للوصل غير معتد بها في الوضع لكنها فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر
لكثرة الاستعمال الرابع انها الهمزة وحدها واللام للدخول التباسها بلام الاستفهام بالخبر فال
استفادنا وقد تكمهر تمايز الاقوال الثلاثة فان المفيد للتقريب مجموع الاولين واللام
وحدها على الثالث واذا فتحت مع الفتح والهمزة متروكة على الصحيح لكثرتها على الاول بعضهم
وجودها على خلاف الاصل فيها تعذر وعلى الثاني بعد وجودها لكثرتها على الاصل فيها للاستغناء
عنها بتحرك ما قبلها وعلى الثالث بمعنى انها ثبوت بها بعد الحاجة اليها واذا فتحت الفتح
حمل والهمزة ثابتة على الجميع مقطوعة لكثرتها على الاولين لثبوتها في اصل الوضع وقطعها
على الاول لانها موضوعة على الفتح وعلى الثاني لاجل الابتداء وثبوتها على الثالث لاجل ما بعد
ان لم تكن للتوصل بها الى النطق بالساكن صحح ابن مالك وغيره قول الخليل واستدلوا له بسكاته
عما لزم غيره من وضع لكلمة مستحقة التصدر على حرف واحد ساكن وافتتاح حرف واحد بهمزة
وصل وا تظير لهما وبان العرب تقف عليها عند التذكر نحو الذا تذكرت ما فيها قال الكتاني وابو فهد الا
على ما كان على حرفين ويعللها عند الكلمة والوقف عليها عند الضرورة لقوله يا خليلي ارتبعا
واستخبرا المنزل الدارس من اهل الحلاوة لك كالوقف على حافد من قوله ازد التوحل غيران ركابنا
لما تزل برحالنا وكان قد الى غيرك وتنتصب الكلام عليه وعلى غيره من الاستدلال الباقي المذاهب
مبسوطة في المطولات وما اضيف الى واحد منها اي فهو معرفة وهو على مرتبة ما اضيف
اليه الا المضاف الى الضمير فهو في مرتبة العلم واعلم ان اعرف المعارف بعد الاسم المكلم الضمائر
ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم الاسماء الموصولة ثم المحلى باللام وما اضيف الى شيء فهو في
مرتبته الا المضاف للضمير على ما مر والمعارف الضمائر لا تنعت ولا تبعت بها والاعلام تنعت
ولا تبعت بها وغير هذا تبعت وتبعت به وقال في شرحه والخامس والسادس من المعارف
ما اي الاسم الذي اضيف ولو بواسطة اضافة محضة ومعنوية وليس منوعا في الابهام

وما وافقها موضع النكرة التي واحد من هذه الاربعة على ما هو خصوص تمثيله بالاشارة والجنسة
ان حملنا المبهم على ما يعم الاشارات والموصولات ولم نتكلف لخصوص التمثيل نحو غلامي وغلامك
وغلام اي زيد وفرس عبد هذا الامير وكتاب ابن الذي رايته فواعد العلوم بخلاف المتوغل
في الابهام كغير ومثل اذ اريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة واذا لحقا ابن السراج اذا
اضيف غير الى معرفة لم ضد واحد تعرب غير الاحصار الغيرية نحو عليك بالحركة غير
السكون ومن هنا كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة للذين انعمت عليهم اذ
ليس المراد ان الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم ورد بقوله تعالى عمل غير صالح الذي
كنا نعمل اذ عليهم الزكاة يعلمونه فسادا فلم ضد واحد وحملت الاية على الابدال او الوصف
وبخلاف ما اضافته بعضية غير محضة كما ضارب زيد اليوم وغدا وبخلاف وحدك لانه واقع
موقع النكرة ولم يسبق المضاف ربتة المضاف الى ما ذكر من التعريف كما انه لم يذكرها باداة تدل
على الترتيب والذي جزم به ابن هشام ان المضاف في ربتة ما اضيف اليه الا المضاف الى الضمير
فانه في ربتة العلم ليلا يمثل القولان اعرف المعارف بعد اسم الله الضمير اذ يصير الاعرف
شبيها في شرح الفطن والدليل عاد الكاف تقول مررت بزيد صاحبك فتضيف المعلم بالاسم
المضاف الى الضمير فلو كان في ربتة الضمير كانت الصفة اعرف من الموصوف وذلك لا يجوز في الاصح
انتهى وقد يمنع الدليل لجعل التابع في هذا التركيب بدلا وفيه نظر لا يخفى وقيل ان المضاف
في ربتة المضاف اليه مطلقا لانه اكتسب التعريف منه فصار مثله وقيل انه دون ما يضاف
اليه مطلقا وعليه المبرد وقيل انه دون ما يضاف للمعرف بال وان قلت فكيف اهمل المصنف
القيود المشار اليها قلت اعتمادا على ما تقرر عند اهل فنه من اعتبار تلك القيود في باب
الاضافة والحكم اذا علم في باب لشيء كان قيدا للحكم الذي يذكر مكملا في باب اخر تنبيهات
الاول اذا علمت ان المضاف في ربتة ما اضيف اليه علم ايضا مما مر بك ان انواع المعارف
في نفسها تتفاوت ربتتها من الباب الواحد كالضمير وذي الاشارة عاما من تفصيله
في مواضع الثاني بقي من المعارف النكرة المقصودة بالنداء وهو سابع المعارف واختلف
في ربتتها فقيل في ربتة المشار اليه كما صرح به ابن مالك وغيره بناء على ان تعريفه بالقصد والمواجهة
وقيل بالقصد والابهام وقيل انه معرف بال المقدرة الثالث قد يعرض للموصوف ما يجعله مساويا
لموصوفه عاما من انزلت عليه سورة البقرة كما انه في معنى محمد صلى الله عليه وسلم ومكة اسما علما
من سجدت له الملائكة كما انه في معنى ادم وقد يعرض له ما يجعله بايفا المراتب كلها وذلك
نوع واحد فحوائا يوسف يا العلم هنا اعرف من ضمير المتكلم وحده اخوان من طرفي بابا فقيل له من انت

فقال



فقال فلان وهو اعرف من ان يقول انا نبه عليه ابن مالك في شد هيله والله اعلم الرابع تقدم
ان المعرف بالاداة افسام وكذلك المعرف بالاضافة ينقسم ايضا الى مثل ذلك الاقسام لما عرفت
صرح بجمع محفوف الخامس الحوان المعارف جزئيات وضعوا استعمالا اعم معنى ان كل واحد
منها موضوع لكل فرد بعينه من محال جزئيات ذلك المعنى الحقيقية والاضافية وان تصور
الواضع بقانون كلي عام عليه جمع محفوف كالسيد الجرجاني مثلا لفظ هو موضوع لكل جزئي
من جزئيات مفهوم المذكر الغايب خلافا للسعد التفتازاني ومتبعيه في ان المذكورات موضوعة
للمفاهيم الكلية لتستعمل في جزئياتها وعليه قوله هي كليات وضعت جزئيات
استعمالا الاقوى والنكرة الى اخره لا شك ان النكرة هي الاصل فكان ينبغي تقديمها على المعرفة ولكنه
راى المعرفة اشرف من حيث دلالتها على التعيين فوفى بشرحه ولما فرغ من ذكر المعارف على سبيل
الاستطراد وكان الاسم على الاصح بحسب التعريف والتنكير صخصخ بالتوخيين خلافا لمن قال بالواسطة
بينهما وهو الخالي من التنوين وال كما ومن اين متى وكيف لما سيأتي تشرع في ذكر النكرة
لاحتياج باب النعت لها اذ النعت معرفة بنكرة والنكرة بمعرفة من حيث هي كذلك بمثال
والنكرة وهي الاصل في الاسماء لاندراج كل معرفة تحت نكرة من غير عكس وان الشيء اوا وجوده
يلزم من الاسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة كالاد هي اذا ولد يسمى ذكرا او انثى
او انسانا او رضيعا او مولودا او بعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب فان قلت وكيف تخرج المضاف
الذي على اصله قلت لشرفه من جهة اخرى والاشارة الى ما اختاره ابن مالك والبقاء من تعريض
احدهما اي المعرفة والنكرة بجزء من الاصول اليه دون استرداك كليهما ان من الاسماء ما هو معرفة
معنا نكرة لفظا نحو كان ذلك عاما او اوان من اس ومعلولهما معين الشياع فيه لوجه ولم تستعملا
العرب الا نكرتين وما هو نكرة معنى معرفة لفظا كاسامة تلوي اللفظ بحمزة في منع الصرف
والاضافة ودخول ال ووصفه بالمعرفة دون النكرة ومجيئه مبتدا او صاحب حال وهي في
الشياع كاسد يعني بناء على مذهبه السابق تضعيفه في على الجنس وما هو في استعمالهم على
وجلين كواحد امه وعبد بطنه فاكثر العرب هما عندهم معرفة بالاضافة وبعضهم يجعلهما
نكرة وينصبهما على الحال ومثلهما ذو اللام الجنسية فمن قبل اللفظ معرفة ومن قبل المعنى
لشياعه نكرة ولذا يوصف بالمعرفة اعتبارا بلفظه وبالنكرة اعتبارا بمعناه واذا كان الامر
كذلك فاحسن ما تميز به المعرفة ذكر افسامها فيقال وما سوى ذلك نكرة فالواو لذا اجود
من تمييزها بدخول او اللا لان المعارف ما تدخل عليه اللا اي في الجملة كالعقل والعباس ومن
النكرات ما لا تدخل عليه رب كاللا وكاين ومتى وكيف وعرب ودواليك انتهى من كلام ابن شايع

الخ هذا التعريف ليس مانعا لصدقه على المعرف بال الجنسية وجعل الجنس كما سيأتي فانهما معرفتان
مع انهما شايعان في جنسهما واجابوا بالخروج نحو مورت بن جل او من سلم عليك اليوم فانه
ليس شايعا في جنسه مع انه نكرة ان قوله شايع في جنسه يرد عليه ما لا وجود له
اصلا كبعض من يموت عنقا وغولا والعنقاء طائر معدوم والغول الشيطان قرع العرب انه يتراءى
لهم فيهلكهم في المفاوز وما وجد منه فرد كشمس ويجاب بان المراد شايع في جنسه ولو
تقديرا فيشمل ما وجدت افراده كلها الخ وما وجد بعضها كشمس وما لم يوجد منه فرد بعد
من يموت عنقا وغولا ليس المراد بالجنس هنا ما قابل النوع بالاصطلاح الميزان والا خرج نحو
ومغربي ومصري وشامي بانه ليس بجنس في الاصطلاح المذكور وانما المراد به ما عدوه على
متعدده ولذلك قال الشارح الشامل لهو وغيره وقال ايضا كالاسم شايع في جنسه اي في
افراد جنسه الموجودة كرجل او المقدرة كشمس فانه لم يوجد منه الا فراد لكنها مقدرة الوجود
اذ لو وجد منها جملة اطلق على كل منها لفظ شمس واراد بالجنس ما يعم الجنس والنوع
والصنف فاراد به الجنس اللغوي وهو المماثلة في وجه ما ولما كان غير مانع لدخول بعض
المعارف كدخول المعرف بال الجنسية وعلم الجنس وكانت معرفة المبتدا ايا من التعريف غير تامة
قال او تقريبه اي لفهم المحقق اي ومقربه كل ما اي اسم صلح لدخول الالف واللام عليه اي
مقربه هذا الضابط ومراده ما صلح بنفسه او بمراده فلا يرد اسماء الشروط والاستفهام
وما بمعنى صاحب ومراده بالالف واللام المعرفة الزائدة والموصولة والمراد ان يصلح في حد
ذاته فلا يرد عدم الصلوح لعارض كما في احد وغريب وديار واخواتها الملازمة للتنكير بالجملة
كان المناسب ان يصرح بعد بما في على المعارف نحو يقول وغيرها نكرة بل ابرز الدخال من ان الكلام في
المعرفة والنكرة يجري على الاصول اليه بدون استدراك عليه والله اعلم وقال في شرحه بعد قوله
انتهى وكان المصنف قال المعرفة ما ذكر وما سواها نكرة وهو نكرة ولا يتأتى هذا قوله كالاسم شايع
من حيث مدلوله ومسماه اي افراد جنسه اي المفهوم الكلي ومعنى شياعه فيها انه لا يختص
ان بذلك الاسم واحد من افراد ذلك المفهوم الكلي دون آخر موجودة كانت افراد ذلك الجنس
او مقدرة لوضعه لذلك المفهوم الكلي الصادق بكل من تلك الافراد بان لم يختص ببعضها
دون بعض بان كان يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا كرجل فانه شايع في زيد وعمرو وبكر وخالد
وغيرهم من الافراد الموجودة لمفهوم ادمي ذكر الموضوع له لفظ رجل فانه يطلق على كل منها
اطلاقا حقيقيا من حيث كونه في ذلك المفهوم لا من حيث خصوصه او غير موجودة اي غير
حاصلة في الخارج لكنها بحيث فرضت كلما يمر منها وجود فرد صدق عليه ذلك المفهوم

الموضوع



الموضوع له ذلك الاسم بان لا يختص بواحد منها دون غيره بل يستعمل استعمالا حقيقيا في كل منها
كلفظ شمس فانه شايع في افراد كوكب نهاري لا يختص بواحد منها دون غيره وهي غير حاصلة
في نفس الامر لكنها بحيث كلما فرض منها وجود فرد اطلق عليه هذا الاسم اطلاقا حقيقيا
من حيث كونه فردا ذلك المفهوم لا من حيث خصوصه فعلم انه لم يرد بالجنس ما هو مصطلح الميزان
لا بتقدير المضاف الذي اشرنا اليه بل ما يعم النوع والصنف وغيرهما وان المراد افراد المفهوم الكلي
كما اشرنا اليه اذ الجنس شيء واحد لا اشياء له والحصول في الخارج لا ينافي ظهور افراده وان قوله
لا يختص به الخ تفسير لقوله شايع في جنسه لانه لم يذكر تعريفا للنكرة بل ضابطة لها الا ترى
صدرها بلفظ كل الدال على الافراد وما صدقات ودعوى انه تعريف كما قاله الشارح وان كل
لبيان الافراد فعمل لا طائل تحته عند التامل ولا ينتقض هذا الضابط بالمعارف بان هو مثلا شايع
في افراد مفهوم المذكر الغايب وانت في افراد مفهوم المخاطب وذا من اسماء الاشارة مثلا
شايع في افراد المشار اليه الواحد المذكر الى غير ذلك لان المراد بالشياع في افراد المفهوم الشايع
فيها افراد الموضوع له وما شابه من العارض لكل واحد منها موضوع لكل فرد بعينه من
حيث اتخاذ ذلك المفهوم الحقيقية والاضافية عند السيد واضرابه كما قدمناه خلافا لما ذهب
اليه السعد من ان المذكورات موضوعة للمفهوم الكلي لتستعمل في الجزئيات لقوجه الاشكال المذكور
عليه اشهر المراد منه شايع اي باعتبار مدلوله وانما قلنا ذلك لان لفظ رجل لا شيوع فيه
لان العلم لا شيوع فيها وانما الشيوع في مدلوله لا يختص الخ تفسير لقوله شايع في
جنسه باقي التعريف مع بيانه وتقريبه اي مقربه اليه وانما احتجنا الى تاويله بمقرب
لان كل خبر وهو بعض ما تضاف اليه وما اسم والاسم هو الملفوظ به وتقريبه الخ اي مقربه
ومبينه وموضح هذا الضابط وقال في شرحه ولما كان ضابط النكرة السابق عاما اختر ناه
او حرها عاما اختار الشارح عمومه وخيالها الموجوه الى امر معنوي والامور المعنوية
انما يميز هما على وجهها الاذهان الكاملة وهذه المقدمة قصدها او ما او بالذات المبتدي
الذي لقصوره فهمه غالبا فان يستعمل بضابط غير المحسوسات عدل الى ضابط حسي وقال
به وقال وتقريبه وتقرب به الضابط او الحد السابق ويحتمل الاسم النكرة من وهم القاصر
فوقنا او تقريبه هو اي باسم الفاعل ليصح الحمل اي مقربه صلح اي لغة لا عقلا لان العقل
يجوز دخول الالف واللام على كل شيء صلح اي بنفسه او بمراده بما يشمل نحو صاحب
واسما الشروط اذا جردت عن معنى الشرطية ووضع موضعها عاقل في العاقل وغيره
في غيره واسما الاستفهام اذا جردت عن معنى الاستفهام ووضع موضعها عاقل

واما التحسينية اذا خرجت عن معنى التعجب ووضع موضعها شيء نحو الرجل والفرس اي فعل
في دخول الالف واللام عليهما او بعده ويكون مثالا لما دخل عليه الالف واللام بالفعل ان المبتدء
لما لم تنتهض نفسه الى معرفة ما صلح لدخول الالف واللام عليه بالقوة مثل له بما دخلت عليه
بالفعل وبعبارة اخرى بدل ان المبتدء الخ وكان وجهه ان المبتدء لما كانت نفسه لا تنهض الى
معرفة ما قبل الالف واللام بالقوة مثل له بما قبل بالفعل وقال في شرح كل اما اي كل اسم
مذكر كان او هو تاهير دا كان او مثنى او مجموعا على لغة بعلحرث اللاتي وهما دخول
رب او الالف واللام عليه للتعريف وان الالف الابهام بقرينة تمثيله بقوله نحو الالف واللام من
الرجل والفرس وهو تمثيل لما صلح للدخول بالفعل لا لما يطلح لتعدد ثم المراد ما يصلح للدخول
ان بحسب الوضع وان منع من ذلك عارض الاستعمال كالتزام التنكير وايراد احد وديار
وعريب وخرن وسبع واحزالها وما يصلح بنفسه او بمراد به بالايراد ايضا امرؤ
وامرأة ان ما هو بمعناهما من مرو ومرة يصلح لذلك وايراد ايضا اسماء الفاعلين والمفعولين
مجردة من الالف واللام ومقرونة بهما الصلوح مراد بها الذات كالشخص الضارب او المضروب وكذلك
اسماء الشروط والاستفهام وذو بمعنى صاحب كذا وايراد بواسطة هذا التقرير على هذا
التقابل على الجنس في قولك ان رايت اسامة فبئس منه من يدانيه فرد امنه غير معين
والضمير الغائب الراجع للنكرة في نحو جاءني رجل باكرمته فانهما معرفتان مع بقاء صدق
هذا التقابط عليهما باعتبار ارادة المراد في نحو اسد ورجل التعدد التراد في النكرة والمعنى
الحقيقي فيهما الاول ان اسامة لا يطلق حقيقة الا اذا اريد به الحقيقة المعينة في ضمن
الفرد ومتى اريد الفرد كان مجازا او ضمير النكرة ليس عايدا على رجل بمجرده بل باعتبار
كونه صار معهودا او الرجل المعهود لا يراد به الضمير وقد يقال ان كلام المصنف لا احا
جة به الى شيء من التكلف لانه انما ذكر خاصة وعلامة وهي تطرد وتنعكس كما لا يخفى ولا يلتبس
وخرج باشتراط كون اللتعريف ما صلح للزايدة والموصولة والله اعلم تنبيه النكرات
تتفاوت ايضا في التنكير كما تتفاوت المعارف في التعريف فبعضها انكر من بعض وانكرها
شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم انسان ثم رجل او امراة والظا
هر ان النكرة اذا دخل على غيرها اخصها ولم تدخل اخت غيرها وهي انكر النكرات فان دخلت
اخت غيرها ودخل غيرها اخصها وهي بالاضافة الى ما يدخل اخصها اعم وبالاضافة الى ما
لم تدخل اخص والله اعلم العطف من اراده عطف النسق وكان يصح حمله على عمومه.
لانه لم يذكر عطف البيان في كتابه وعلله انما لم يذكره اما لان النعت يغني عنه لانه يشاركه

في غالب

في غالب احكامه وان افترقا من جهة ان عطف البيان يشترط فيه ان يكون جامدا والنعت يشترط
فيه ان يكون مشتقا او مؤولا بالمشتق على ان جماعة لم يشترطوا في عطف البيان ان يكون
جامدا واما ما قاله الرضي من ان كلامه لا يقتضي ان يكون بدل كل عطف بيان وبالعكس
واستغنى عنه بالبدل وهذا افقد وقع العطف يحتمل ان بمعنى المعطوف ويحتمل انه
غلب او نقل على التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف التي ذكرها وقال
في شرح العطف ايا المعطوف بقرينة ان الكلام في التوابع ويحتمل انه غلب او نقل للتابع المخصوص
هو لغة الرجوع ومنه عطف البعير على ناقته اذا عاد الى مصادمته والحنو ومنه عطفت الناقة
على ولدها اذا أمته والثني ومنه عطفت ثنايا العقال اذا ثنيت احدهما على
الاخر واصطلاحا اسما عطف بيان ولم يتعرض له في هذا المقدمة لما مر وهو تابع موضح
او مخصص جامد غير مؤول وقدم في النعت ان التوضيح في المعارف والتخصيص في النكرات
فخرج بقوله موضح او مخصص بقية التوابع غير النعت وبما بعده النعت ويجب ان يوافق
متبوعه في اربعة من عشرة اشياء تقدمت في النعت وهي في المعارف كما قسم بالله
البو حصص عمر وعطف بيان لا يوضح ولا يخصص كما ذكره ايضا وقد تبعه في الرفع والايراد والتعريف
والتعريف وهذا اخلال تحديد تحديد عطف بيان لخلو ذكر التخصيص وقد تبعه في الثلاثة
الاول والتنكير ومنه او صفارة كعلم ومسلمين وقول الزمخشري ان مفاد ابراهيم عطف بيان
على ايلات مخالف كلاجماعهم وقول الرجاني يشترط كونه اوضح من متبوعه مخالف لقول سيبويه
في يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة اوضح من المضاف الى ذي الاداة وعلم
ان البيان المخالف متبوعه تعريفا وتنكيرا وانه يكون في النكرات ومنع بعضهم ذلك وخصه
بالمعارف فاوجب البدلية فيما استشهد به المجيز محتجا بان البيان يبان كاسم والنكرة
مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص
يبين غيره وجوز الزمخشري مجيئه للمدح كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام
بانه ذكر ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به للمدح لا للايضاح كما في الصفة للذلك
والمسجد تتمة ستاتي في البدل ان شاء الله تعالى وعطف نسق بفتح السين اسم مصدر
بمعنى اسم المفعول يقال انسفت الكلام انسفه نسقا اي عطفت بعضه على بعض والمصدر
بالتسكين والعطف والعطف اما على اللفظ وهو الاصل وشرطه امكان توجه العامل
الى المعطوف او على المحل وله شروط ثلاثة امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح وكون الموضع
محق الاصالة ووجود المحرز اي الطالب لذلك المحل او على التوهم وشرطه صحة دخول ذلك

العامل المتوهم وشرطه حسن كثرة دخوله هناك والمصنف لم يذكر ذلك لانه لم يضع كتابه
لبيان ذلك وتفصيله وبعبارة اخرى يبين وبعبارة اخرى يفصل بل لم يذكر وحروف
العطف الواو للاستيناف وفي بعض النسخ حروف العطف باسقاطها وعليها فلا
اشكال وبعبارة اخرى وهي واضح. وحروف العطف عشرة وهي على قسمين قسم
يشترك في اللفظ والمعنى وقسم يشرك في اللفظ فقط والمصنف لم يبين ذلك
لانه لم يضع كتابه لبيان ذلك كما ذكر حروف الجر في اول الكتاب واخره ولم يبين معانيها
وبعبارة اخرى لم يتعرض لبيان معانيها والتشريك في المعنى مشاركة المعطوف
للمعطوف عليه في النفي والاثبات الواو والفاء الخ ويقال فيها عند الاعراب الواو
حرف عطف لمطلق الجمع على مذهب البصريين وحرف عطف وترتيب على مذهب الكوفيين
والفاء حرف ترتيب وتعقيب وعطف وثم حرف ترتيب وتراخ وعطف واو حرف تخيير وعطف
او حرف اباحة وعطف اذا وقعت بعد الطلب وحرف ابهام وعطف او حرف شك
وعطف اذا وقعت بعد الخبر وام حرف تعيين وعطف واما يقال فيها ما يقال في او وبل
حرف اضراب وعطف ولا حرف نفي وعطف ولكن حرف استدراك وعطف وحتى حرف
نهاية وغاية وعطف وام وهي كاو فتكون لاحد الشيئين او الاشيا وللتخيير
والاباحة بعد الطلب وللابهام والشك بعد الخبر واما الصحيح ان العاطف الواو
واما حرف تفصيل كقولك جا اما زيد واما عمرو وعلى انها عاطفة فالواو زايدة وحروف
العطف عشرة يعني على عد اما بكسر الهمزة من حروف العطف وهو ضعيف لان المراد بها
اما الثانية في نحو جاني اما زيد واما عمرو وهي لا تفارق الواو وحرف العطف لا يباشر مثله
ولتعلم ان الواو لمطلق الجمع او للجمع المطلق فيعطف السابق على المتاخر وعكسه وان
كان المصاحبة الا انها المعية وعليها تحمل عند الاطلاق والتجرد عن القرينة وان الفا
للترتيب والتعقيب والترتيب بمعنى الترتب حصول الشي بعد الشي والتعقيب
حصوله بعده بلا تراخ والتعقيب في كل شي بحسبه فيجوز تزوج فلان فولد له تعقيب
اذا لم يكن بين الولادة والزواج الا مدة الحمل المعتاد مع لحظة الجماع ومقدماته
وان ثم للترتيب والتراخي وان او لاحد الشيئين او الاشيا فان كانت بعد طلب كانت
اما للتخيير نحو تزوج هندا او اختها او للاباحة وان كانت بعد خبر كانت للشك ان
لم يكن المتكلم عالما او للتشكيك ان كان عالما او قصد حيرة السامع او للابهام ان
قصد الالباس وان ام لا تكون عاطفة الا اذا كانت متصلة وهي الواقعة بعد همزة التسوية

نحو سواء



نحو سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم او بعد همزة يطلب بها وبام التعيين نحو ازيد في الدار ام
عمرو فان كانت منقطعة وهي ما لا تكون كذلك نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي
الظلمات والنور لم تكن عاطفة وان لكن لا يعطف بها الا بعد نهي نحو لا تضرب زيدا لكن عمرا
او بعد نفي نحو ما جاني زيد لكن عمرو ومعناها الاستدراك وان بل معناها الاضراب
يعطف بها بعد النهي والنفي ايضا ومعناها بعدهما تقرير حكم ما قبلها واثبات
ضدها لما بعدها وكذلك لكن ويعطف ببل ايضا بعد الامر نحو اضرب زيدا بل عمرا والخبر نحو
جاني زيد بل عمرو ومعناها اثبات حكم الاول للثاني فيصير الاول مسكوتا عنه وان لا يعطف
بها بعد الامر نحو اضرب زيدا لا عمرا والندا نحو يا زيد لا عمرو والخبر نحو جاني زيد لا عمرو
وبهذا عرفت ان حروف العطف قسمان قسم يشرك بين المعطوف والمعطوف عليه
لفظا فقط وهو لكن بل ولا وقسم يشرك بينهما لفظا ومعنى وهو الباقي واعلم ان فايدة
اما بكسر الهمزة في الكلام على المشهور من انها غير عاطفة فايدة او اذا وقعت بعد ما
تقع او بعده وقال في شرحه ومجموع حروف العطف عشرة على راي من عد اما الثانية
في نحو تزوج اما هندا واما اختها عاطفة كما سياتي وهو على راي غير يونس في لكن وعدها
ابن المكي في تسهيله ثمانية ثم قال وليس منها اي حروف العطف اما وفاقا ليونس ولا الا وفاقا له ولابن
كيسان ولا الا خلافا للاخفش والفرا ولا ليس خلافا للكوفيين ونقله ابن عصفور عن
البغداديين وكذا اي بالسكون خلافا لصاحب المستوفي وعدها في البينة تسعة وهو
المعتمد تنبيه قال ابو حيان ولكونه باديا ولكونه محصورة لا يحتاج الى حد ومن حده كابن
مالك لكونه تابعا باحد حروف العطف لم يصب مع ما فيه من الدور لتوقف معرفة المعطوف
على حرف ومعرفة الحرف على العطف ونحوه قول بعضهم تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف الاتي ذكرها اذ هي حروف العطف حروف العطف على المعتمد قسمان منها
ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى وذلك ستة الواو والفا وثم وحتى واو وام
ما لم يقتضيا اضرابا وما يقتضي التشريك في اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولكن ولا وهي
اي حروف العطف تفصيلا الواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم لا تفيد ترتيبا ولا معية
فيعطف الشي على مصاحبه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد
ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك فلو قيل
جا زيد وعمرو احتمل المعاني الثلاثة المذكورة وهي تختلف في الكثرة والقلة قال ابن مالك
وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير وبعكسه قليل انتهى قال بعضهم واستعمالها

في كل من هذه الثلاثة من حيث انه جمع استعمال حقيقي وقد ذكر والها احد وعشرين حكما
نختصر بها من بين اخواتها تطلب من المطولات وفرنقدم توجيه نحو هذه العبارة مرادا
تنبيه ليس بين قول بعضهم بمطلق الجمع وقول بعضهم للجمع المطلق في خلاف الثمرة بينهما
الثاني تقييد الجمع بالاكلاق فالاستاذ نائبة البعضهم وسبب توهم الفرق بينهما الفرق
بين الها المطلوب مطلق الجمع مع الغفلة عن ان ذلك اصطلاح فقهي عربي في الميا وما نحن فيه
اصطلاح نحوي انتهى والفا ومعناها الجمع مع الترتيب اي الدالة على ملابسة العامل
للمعطوف بعد ملابسته للمعطوف عليه كان معنويا او ذكريا والغالب ما يكون هذا في عطف مفصل
على مجمل نحو ونادى نوح ربه فقال ربي ان ابني من اهلي والتعقيب عطف على الترتيب اي الدلالة
على ان ملابسة العامل للمعطوف عقب ملابسته للمعطوف من غير مهلة وتراخ تليه وكل
شيء بحسبه تقول قام زيد فعمرو واذا تعقب فيام زيد فيام عمرو ووجد خلق البصرة
والكوفة اذا لم تقم في البصرة ولا بينهما ازيد من القدر المعتاد وتزوج فلان فولد له اذا لم
يكن بين التزوج والولادة الا مدة الحمل الغالبة مع لحظة الوطي وعفوا ته واعترض على
المعنى الاول بقوله تعالى اهلكناها فجاءها بأسنا اذ الظاهر منه عكس الترتيب واجيب
بانه على تقدير الارادة اي اردنا اهلاكها فجاءها بأسنا والمعنى الثاني بقوله تعالى والذي
اخرج المرعى فجعله غثاء احوى اذ لا يعني النبت اسود منتنا الا بعد مضي مدة متطاولة
وله بعيدة من من خروجه واجيب بتقدير المعطوف عليه اي فمضت مدة فجعله
غثاء احوى او ان الفا فيه بمعنى ثم شبيهة فد تاتي الفا للسببية يلي مها التعقيب
وهو هو الغالب على الفا المتوسطة بين الجمل المتعاطفة نحو فوكزه موسى فقضى عليه
وقول كعب بانت سعاد فقلبي اليوم متبول وقد تاتي الفا لمجرد السببية والربط
من غير نحو ان جئتني فانا اكرمك وحينئذ لا يلي مها التعقيب وعليه حمل الكلام من قال ان
الفا السببية لا يلي مها التعقيب تتمات الاولى كل تعقيب ترتيب لما علمت ولا عكس
والتعقيب اخص من الترتيب الثانية تختص الفا بعطفها على الصلة فلا يصح كونه صلة
لحرفه من عايد الموصول نحو الذي يطير فيغضب زيد الا باب وشذ لكن في الخبر والصلة
والحال نحو الم تر ان الله انزل من السما ماء فتصبح الارض مخضرة ونحو مررت برجل يضحك فيبكي
عمر واومررت برجل يبكي عمر ويضحك هو ونحو مررت برجل يضحك فيبكي عمر ومررت
برجل يبكي عمر ويضحك هو انتهى المراد ثم قال في شرحه وثم فيها اربع
لغات ثم بمثلثة مضمومة وميم مفتوحة مشددة وثم بالفا بدل المثلثة والضبط بحالة

على احد

على احد قوليهم في ثرثر ومثنى بزيادة تا مفتوحة او ساكنة وزاد بعضهم ثم بالمثلثة
المثلثة ومعناها الجمع مع الترتيب بالمعنى المتقدم والتراخي في الزمان بمعنى كون ملابسة العامل
لما بعدها بعد ملابسته لما قبلها بمهلة زايدة عرفا على التعقيب ولهذا قال سيبويه المرور في
نحو مررت برجل ثم امراة مرورك الاول قراي احد المرورين عن الاخر انتهى ولذا الغى ثم السببية
لانه لا يتصور تراخي المسبب عن سببه التام واكلاق السبب على غير التام خلف
وقولهم ثم السيل بمعنى ثم امانه وافى بمعنى ثم اذا انشق وخوى ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى وقد
تاتي بمعنى الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبمعنى الفا كقوله جرى في الانابيب
ثم اضطبها كملتاني الفا بمعنى ثم كقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة
فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما الفا في المواضع الثلاثة بمعنى ثم وتاتي للاستيناف
نحو اعطيتك الفا ثم اعطيتك فبذلك ما لا كثيرا وانفع زيدا خلافا للكوفيين وقوله تعالى حتى
اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليكم انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه
ثم تاب عليهم ليتوبوا مؤول عما تقرير الجواب اي لجا والى الله فاستغفروه ثم تاب عليهم

واو قال في شرحه ذكرها المتاخرون اثنى عشر معنى اشهرها انها لاحد الشيئين
نحو لبثنا يوما او بعض يوم او الاشيا نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين الاية وتفيد بعد الطلب
اما التخيير بين المتعاطفين نحو تزوج هندا او اختها واما الاباحة نحو تعلم فقها او نحوا قال
بعض المتاخرين وليس المراد بهما الاباحة الشرعية كان الكلام في معنى او بحسب اللغة قيل
بل المراد الاباحة بحسب العقل او بحسب العرف في اي وقت كان وعناها
فوق كما تواو تفيد بعد النفي اما الشك من المتكلم نحو جاءني زيد او بكر واما التشكيك للسامع
اي ايقاعه في الشك وعن عنه بعضهم بالابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال
مبين ثم الفرق بين التخيير والاباحة امتناع الجمع في الاول دون الثاني كما لا يخفى الا ترى انه يمتنع
الجمع بين خصال الكفارة التي يستقل كل منها بالتكفير على انه واجب تخير يثاب على الاتيان
بواحد منها ثواب الواجب ان تقاوتت والا فواحدة ايا كانت ويثاب على الباقي ثواب المندوب وان ترك
الجميع عوقب على افلها لانه لو اقتصر عليه اجزاه في سقوط الطلب عنه بهما كما ذكره ابن
التلمساني في شرح المعالم واما الفرق بين الشك والتشكيك وهو ان الشك من المتكلم كجاء
زيد او بكر عن علم بمجيء احدهما وشك في عينه والتشكيك للسامع ايا ايقاعه في الشك نحو على
هدى او في ضلال مبين اذا علم عند السامع باحدهما بعينه فخلاف المتكلم وعلى راي من فرق
بين التشكيك والابهام فالمراد من الابهام الاخفا بحسب الظاهر لا ايقاع السامع في الشك

والمراد من التشكيك ايقاع السامع في الشك وان لزم منه احيانا ان المراد يكون احدهما حاصلا فصحا
وبلا خر تبعا لهما متلازمان والله اعلم وقد تاتي للتقسيم نحو الاسم نكرة او معرفة ومنه قوله وقالوا
لنا ثنتان لا بد منهما صرورة وفرج انشرعت او سلاسل قال بعضهم وبلا فراد نحو وارسلناك الى
مائة الف او يزيدون وقد تاتي بمعنى الواو كقوله جا الخلافة او كانت له قدرا انتهى المراد منه
واو فالي قوله يعني المتصلة وهي التي لا يستغنى باحد جزئيها عن الاخر لكونهما بمنزلة بين
تحقيقيا او تقديريا او نسبة الحكم عند المتكلم اليهما معا او الى احدهما من غير تعيين وعلم ان هذا
نوعان واقعة بعد همزة التسوية وهي الداخلة على جملة في تقدير المصدر في موضعها
كان معها لفظ سواء او لا نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم ونحو ما ابالي افعلت
اي فعرت الا تراني افعل سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما ابالي لقيامك وقعودك اي
هذه تقع بين جملتين وبين مفردتين نحو ما تفعل واسمية تين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا
اقوبي تاثم ام هو الان واقع ومختلفتين نحو قولك تعلم سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون
ومثل ما ذكرت شعرت ووافعة بعد طلبة يطلب بها وباي ما يطلب باي من تعيين احد الشيئين
الشيئين المتساويين في ظن المتكلم لحكم معلوم الثبوت لاحدهما لا بعينه عنده نحو اجاء زيد عندك ام عمرو
اذا كنت عالما بان احدهما لا بعينه عنده ولذا اجاب لا بتعيين احدهما لا بعينه احدهما لانه معلوم
للسايل وام هذه تقع بين مفردين غالبا متوسطا بينهما ما يسال عنه نحو اانتم اشد خلقا ام
السما اي انتم ام السما اشد خلقا بالسما عطف على انتم او متاخرا عنهما ما يسال عنه نحو وانا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين بعد ما تقدم ان الارجح كون هذه اعلا
يفعل بخروف اي ايهما يفعل هذين هي وبين اسميتين كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث
ابن سهم ام شعيث ابن مقرن بابن سهم وابن مقرن حصنان لا صفتان والاصل ما ادري اشعيث
ابن سهم ام هو ابن مقرن بحذف الهمزة والتنوين منها كما حذف التنوين من قوله عمرو الذي
هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف وبين فعلية واسمية كقوله تعلمي انتم
تخلفونه ام نحن الخالفون اي اينا خلفه وبين مفرد وجملة كقوله تعلمي فان ادري اقي بيت
ما تعدون ام يحل له ريب امد انتهى المراد منه قوله واما قال في شرحه واما علا راى بكسر
الهمزة وهي لغة الحجاز بين ومن جاورهم وفتحها لغة فيسر اسد وتميم وابد الميمها
يا مع كسر الهمزة وفتحها والمراد اما الثانية في مثل تزوج اما هندا واما اختها وما
ذكره المصنف من ان اما عاطفة قال به اكثر النحويين فالاصل في العرف وشبهة من جعلها
حرف عطف كونها بمعنى او ولا تلزم من ذلك جواز ان معنى ان المصدرية معنى ما المصدرية والاولى

تاصية



تاصية للتضارع دون الثانية والتحقيق انها غير عاطفة واليه ذهب يونس والفارسي وابن كيسان
ودوافقهم ابن مالك على ذلك لملازمتها غالبا الواو العاطفة وبايد خل عاطفة على عاطفة فان كان وفو
عمرا بعدها الواو مسبوقة بمثلها مشبهة بوضوح بعد الواو مصيوفة بمثلها في مثل لازيد ولا
عمر وجيها ولا هذا غير عاطفة باجماع قلت ان ما ذكر وقد ضرح ابن الحاجب في شرح المفصل
بان مجموع قولنا واما هو العاطف في جا اما زيد واما عمر وفا الواو يجوز ان تكون عاطفة ومستعملة
حرفا في موضع وبعض حرف في موضع اخر كما مع ايا وعاهذا فلا يرد شيء مما تخوابه وقال ابن الصبر
الاجماع على ان الثانية غير عاطفة كالاولى وزعم بان الخلاف محفوظ مشهور بنقل الثقات
وزعم بعضهم ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما ورد بان عطف الحرف
على الحرف غريب وفيما غيرذلك واعلم ان شرط العطف بها ان تسبق بمثلها فلا بد من تكرارها
وذلك غالب لا لازم فقد يستغنى عنها بان الشرطية ولا النافية كقوله واما ان تكون اخي
بصدق واعر منك عتبى من سيني والا فاعلمي بني والتخفيف عدوا النفي وتنفيي وقد
يستغنى بالاولى عن الثانية كقوله فلما عرفت عقدها واما بالموات الى عنيا لها
اي اما بدار والها بفيسبب وقد تحذف الاولى ويرجع بالثانية الى الاصل كقوله تشقه
الرواعسن صيب وان من خريف فلن يعد ما اي اما من صيب واما من خريف كذا فسره
سيبويه وتر لما تردد له او من المعاني من التخيير نحو تزوج اما هندا واما اختها والاباحة
نحو جالس اما العباد واما الزهاد والشك والابهام والتفصيل نحو الكلمة اما اسم واما
فعل واما حرف والترديد للاضراب ولا بمعنى بل ولا بمعنى الى ولا الا ولا التي التعليلية والفرق
بين او واما من وجهين احدهما ان اما لا بد من تكرارها كما مر والثاني ان الكلام مع اما مبني
على ما ولم على ما يجيء بها لابطله بخلاف او والله اعلم قال بل قال في شرحه وهما فرع من الحروف
المشتركة لفظا ومعنا ولم يبق منها الا حتى وكان ينبغي له ان يذكرها معها شرع في الحروف
المشتركة لفظا فقط فقال وبل للاضراب والعطف بها عند الجمهور شرطان احدهما ان يراد
معطوفها وثانيهما ان تسبق بايجاب او امر او نهي او نفي وهي بعد الاولين لصرف
الحكم عن المتلو بها الى ما بعدها ويصير متلوها كانه مسكوت عنه تجاوز يد بل عمرو اضرب
زيدا بل عمرا وفيما عداها نقل الحكم بالمجيء والامر بالضرب عن زيد واثبات ذلك لعمرو
وصيرورة زيد محتملا للمجيء والضرب وبعدها خلافا لما اقتضى كلام ابن الحاجب
من صيرورة زيد في الثاني محكوما عليه بالحكم جميعه قطعا هذا اما لم ينضم الى بل الا واما
اذا انضم اليه لا نحو جاني زيد لا بل عمر وفهي تبيعه عدم مجيء زيد قطعا وبعد

الاخيرين لتقضي بحكم ما قبلها على حاله وجعل خبره لما بعدها نحو ما جاءني زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا وارد على من اعتقد ان الجائي او المضروب زيد لا عمرو وهي لفظ الغلط لا غير وعلى هذا يجب الرجوع في نحو ما زيد قائما بل قاعدا لئلا يخطأ ان النفي وضرورة الكلام ايجابا خلافا للمبرد في اجازته كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها وتحليله يصح ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعد قال بعضهم واستعمال العرب على خلافه انتهى المراد منه

وقال في شرحه وارد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب فيه لا يهي لتنفي الحكم عن تاليها وقصره على متلوها انما قصر افراد ان خوطب به من يعتقد الشركة نحو زيد كاتب لا شاعر رد اعلى من اعتقد انضمام الشعر والكتابة معا واما قصر قلب ان خوطب من يعتقد العكس كالمثال المذكور لمن يعتقد اتصافه به بالشعر فقط والمعطوف بها شروط منها افراد معطوفها خلافا للاخفش فيجيز في نحو ما زيد قائما بل قاعدا ويقيم زيد لا بيساوي عمرا ومنها ان لا تقترن بعاطف ومنها ان تسبق بايجاب او امر او اتفاقا كهذا زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا واندر نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وفي معنى الامر الدعاء نحو غفر الله لزيد لا بكر والنفي خلافا للفارسي في نحو ما زيد الا عمرا واجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل زيدا الا عمرا منطلقان ولا يعطف بها بعد لا استبعادا لايقال هل اخوك زيد لا عمرو ورابعها ان لا يعد واحد متعاطفيها على الاخر نص عليه السهيلي والابدي وابو حيان وفوق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد وعكسه ويجوز جاءني رجل لا امراة وعلل الابدي بان لا تدخل التاكيد النفي ليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي الفعل عن الثاني فان زيدا في ذلك المعنى في نفي فيقال عني زيد بخلاف المثال الاخير ونحوه فان مفهوم الخطاب اقتضى من قولك جاءني رجل ونحوه نفي المراة ونحوها وقد خلت لا للنص بها اقتضاه المفهوم وشرط الزجاجي وجمع فيها ان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض لا يقال قام زيد لا عمرو ورد بقولهم بعدك لا كذا وبقوله كان لا تار احلفت تلبثوني عقاب تثوبي لا عقاب الفراعل وعطفت عقاب الثاني على عقاب الاول وهو معمول لفعل ماض وفي الرضي والاتي لا بعد لا استبعاد والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النفي ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظة لا موضوعة لعطف المفردات وقد تعطف مضارعا على مضارع عاقلة نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعة للاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد ويجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا تقول قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو

ويكر

وبكر بل وقصدت بذلك ان خلف الواو في الامر وقفلن ولا بكر ولا خالد فتخرج لا عن العطف وتتمحض لتاكيد النفي لدخول العاطف عليه انتهى وقد يخذف المعطوف بلا نحو اطعني لا فتظلم اي لتعدل لا لتظلم ولكن قال في شرحه وارد المخاطب عن الخطأ في الحكم الى الصواب فيه لكن بسكون النون وهي كبل الاستدراك اصلاح الخلل الواقع فيه بنفي او نهي فتفيد تقرير حكم متلوها واثبات نقيضه لتاليها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وما ضربت زيدا لكن عمرا رد اعلى من اعتقد ان الجائي والمضروب زيد لا عمرو وهي لقصد الشيء لا غير ويشترط في كونها عاطفة شيء وهل منها او اد معطوفها اقوال وليتها جملة فهي عاطفة وما هي حرف ابتداء يخرج به ابتداء الجملة اي تستانف وتقطع عما قبلها من حيث الاعراب وان ارتبطتا به من حيث المعنى سواء كانت معها الواو نحو وسلم فاسلموا لكن كانا من الخاطئين او لم تكن كقوله ان ابي ورهطا لا ارتشى بواحد لكن وفا بيعتي في الحرب تنتظر ومنها ان تسبق بنفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا عند البصريين خلافا للكوفيين في تجويزهم نحو قام زيد لكن عمرو فيما سماعا بان انها مشابهة لبل في المعنى ورد البصريون بانه لم يسمع فيتعين كونها حرف ابتداء للاستدراك بتقدير الجملة قبلها لكن عمرو لم يقم قال الراجحي ولا يشترط فيها اذا تلتها جملة تقدم النفي او النهي فتكون بعد الجاد او نفي او نهي او امر لا استبعادا ولا يجوز هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم ومنها ان لا تقترن بالواو فان لم تقترن بالواو فحرف ابتداء لا عاطف نحو ولكن كان رسول الله ولكن كان رسول الله وليس المنفي بها معطوفا بالواو لان الشرط في الواو والمفردين المختلفان بالسلب والايجاب وانما هو خبر لكان محذوفة تقديره ما ذكره المصنف من ان لكن حرف عطف مذهب اكثر النحويين ثم اختلفوا على ثلاثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو كما مر وهو مذهب اكثر النحويين والثاني انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو معها زائدة وصححه ابن عصفور قال وعليه ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه والاخفش لانهما قالا انها عاطفة ولم يشترطا الواو والثالث ان العطف بها واو تجيء في الايجاب بها بالواو مثلا نحو قام زيد لا عمرو وعد مع وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لا بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد

ومتى قال في شرحه وحتى حرف في العاطفة المشركة لفظا ومعنى حتى ومعناها مطلق الجمع مع الغاية بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها في شيء من زيادة او نقص او قوة او ضعف او خسة او شرف وكان ذلك الشيء قبله غاية او بعده غاية وكان الغاية ليس بعده غاية ولا بعده غاية والمراد ان يكون ذلك

الوصف ليفيد الحكم عند ذكره مراد المتكلم ومع القرينة بان ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا الى ان يبلغ
الغاية التي هو الاسم المعطوف ولذا وجب ان يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه اما تحقيقا
نحو اكلت السمكة حتى راسها او تقديرا كقوله الى المحبية كي يخف رحله والزاد حتى نعله القاها
فان كلا من الرحل والنعل بعض لكن لما قبلها تحقيقا شبه الكل بالبعض تقديرا لان معنى
الكلام القوم ارتحالا وشبيها به بجزء نحو اعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع حتى كلها
قال ابن هشام والظاهر انه انما صح استثناء وعيب على وجه الاتصال صحة دخولها عليه وما
قيل واعلم ان الزمخشري اعتبر في حتى اراده التدريج وخالفه ابن هشام فقال انه لا
يعتبر فيها اراده لانك تقول حفظت القرآن حتى سورة البقرة وان كانت اول ما حفظت
ومات كل ابن لي حتى آدم وجمع بعض المتاخرين بين القولين بان من قال اراد التدريج الخارجي
ومن اثبت اراد التدريج الذهني على سبيل التنزل كما ايضح به ابن الحاجب والتحقيق انه
ولذا قال الاستاذ والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب فيما اجزاء ما قبلها كهذا من الا
ضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون لملابسة البعض لما بعدها
قبل ملابسة للاجزاء الاخر نحو مات كل ابن لي حتى آدم وفي اشتمالها نحو مات الناس حتى
الانبياء عليهم الصلاة والسلام وزمان واحد نحو جاء القوم حتى خالد اذا جاءوا معا
وكان خالد آخرهم لو اقوالهم وانما تعطف بشروط منها ان يكون المعطوف بعضا
من المعطوف عليه او كبعضه كما قاله في التسهيل نحو اكلت السمكة حتى راسها او كجزء
الجارية حتى حريتها ويمتنع حتى ولدها وقد يختلط بالمتبوع ما ينزل منزلة الجزء
نحو خرج الصيادون حتى كلابهم واجاز الفراء ان كليب يصيد الارانب حتى الضباء وان
زيد ليفقل الى جبال حتى الفرسان واما قوله الى الفتى الصيفية كي يخف رحله والزاد
حتى نعله القاها فعلى تاويل ما يثقله ومنها ان يكون غاية له في شيء من زيادة او نقص
الى آخرها تقع نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وقاربت الناس حتى
الحجامون وقد اجتمعا في قوله فما زالت حتى قالت بانتهوا نتها بوتا حتى بنيز الاماعر
ومنها ان يكون المعطوف ظاهرا الاعظم كما هو شرطه في مجرورها اذا كانت جارة فلا يجوز قام
الناس حتى ابوك اذا ذكره الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره وعليه فيجب ان يكون
اسما غير نكرة فلا يجوز قام القوم حتى رجل فان خصصته جاز كجاءني القوم حتى رجل كبير منهم
وانما اختصت بالاسم لان اصلها ان تكون حرف جر وهي ان تدخل الا على الاسم لفظا او تقديرا
ومنها ان تكون مبهمة الا جملة وزعم ابن السيد انها تعطف الجمل فقال في قول امرئ القيس

سريت بهم



سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقودن بارسان ان جملة تكل مطيهم معطوفة
بحتى على جملة سريت بهم وشرطها عند ابن هشام في الحرف التي ان يكون المعطوف بها في
المعنى جزءا مما قبلها او كجزء منه وشرطها عند غيره ان يكون المعطوف بها اشرف مما قبلها
العامل بها لا يجوز جمعت الايام حتى يوم الخميس فلت والظاهر ان اشتراط البعضية
معتبر عند تشبيهها اي الاول اذا عطف بحتى على مجرور فقال ابن عصفور الاحسن اعادة الخافض
ليقع الفرق بين العاطفة والجارة وقال ابن الخباز لزم اعادة الجار للضرورة وقول مررت حتى
يزيد وقال التنسيل لزم اعادة الجار ما لم يتعين العطف نحو عجبت من القوم حتى
بنيهم ولابي حيان وابن هشام وغيرهما معه كلا يطول عليه في المثال وفي المراد بتعين
الجر والعطف بالجر احسن الا في باب ضربت القوم حتى زيد اضربت بالنصب احسن على تقدير
كونها عاطفة وضربته توكيدا وعلى تقدير جعلها ابتدائية وضربته تفسيرا والله اعلم
الثاني لغة هذيل اذا جاءت حتى عينا وبه قرا ابن مسعود فولم تعلى عتى حين كما ان امالة
الفها لغة تميمية في بعض المواضع قال في شرحه وقوله في بعض المواضع حال من حتى
وانما خصها بذلك لقلة العطف بها حتى ذهب الكوفيون مع سعة روايتهم وكثرة
امثلتهم الى انها ليست من حروف العطف ويحتمل انه راجع لجميع حروف العطف اذ ما من
حرف منها الا وقد جي لغير، كما يعلم من المطولات ويرد، ان الكثير في غير حتى بلا الا يكون
العطف ومثل هذا لا يقال فيه عرفا في بعض المواضع بخلاف حتى واراده ما لا تكون
فيه جارة ولا ابتدائية وقد تقع حتى من احكامها في نواصب المضارع ومنه تبين ان لحتى
ثلاثة احوال الابتدائية نحو حتى ما هي الا جملة اشكو وجاره نحو قوله تعلى حتى مطلع الفجر
وعاطفة نحو قدم الحجاج حتى المشاة وربما احتملت في تركيب واحد تلك الاوجه الثلاثة
نحو اكلت السمكة حتى راسها فان رفعت الراس فحتى حرف ابتداء وان نصبته فحتى حرف وعطف
وان جررته فحتى حرف جر

فان عطفت الخ قال في شرحه فان عطفت بها الناطق شيئا من
الاسماء او من الافعال يصح عطفه لغة بحتى سواء كانت منها على معطوف عليه من القياس
مرفوع رفعت ذلك المعطوف به لفظا او تقديرا بيهما او محلا بيهما او لفظا او تقديرا في
احدهما ومحلا في الاخر كان رفعهما بالحركات او بالحروف او احدهما بالحركات والاخر بالحروف وان
عطفت بحتى منها على منصوب نصبت المعطوف به كذلك وان عطفت بحتى منها على مخفوض من الاسماء
خفضت المعطوف به كذلك وان عطفت بحتى منها على مجزوم من الافعال جزمت المعطوف به كذلك
ويفهم من كلامه جواز عطف الاسم على الاسم وجواز عطف الفعل على الفعل لكن بشرط اتحادهما
في الزمان وما يضر اختلافهما في اللفظ فلا يعطف ماض على مستقبل وعكسه ويجوز عطف الماض

ولو معنى الماضي والمستقبل ولو معنوي كذلك نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا ونحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسئلكم اموالكم وجاء زيد وركب واما هو بمعناه وقم قبل عطف الفعل على الفعل مجاز بل هو المقصود من عطف الجمل ويرد بان الفعل هو المقصود بالعطف وانما نشأ الشبهة من اتحاد ما على الفعلين وتما يجوز هذا يجوز عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل بمعنى ان كان وصفا عليه وعكسه نحو اوما يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن ونحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قال الزمخشري فان قلت كيف ذلك وحرف العطف كالرابط بين مختلفي الجنس قلت انما جاز ذلك لان احدهما اول بالاخر واتحد الجنس بالتاويل وان قلت فايهما المؤول قلت الثاني يأول هو الحال على الاخر فتارة يكون الاول كالمثال الثاني لان المحصنات غير صلة وحق الصلة ان تكون جملة مولفة بالذي يتصدقون وتارة يكون الثاني كالمثال الاول لان مراياتٍ فيه حال واحل الحال ان يكون اسما فيقبضن مأول بقابضات انتهى ومثال عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل التقارب معناهما نحو مخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي تقول في عطف اسم مرفوع على اسم مرفوع جاء زيد وعمرو وفي عطف فعل مرفوع على فعل مرفوع يقوم زيد ويقعد وعمرو ويقول في عطف اسم منصوب على اسم منصوب رايت زيدا وعمرا وفي عطف فعل منصوب على فعل منصوب لن يقوم ويقعد عمرو وتقول في عطف اسم مخفوض على اسم مخفوض مررت بزيد وعمرو وهذا غلام عمرو وبكر العاقلين وبخير ضرب خرب وتقول في عطف فعل مجزوم على فعل مجزوم لم يقعد ويقم زيد تنبيهان الاول حرف النحاة بين قولك مررت بزيد وعمر ومررت بزيد وبعمرو فقالوا ان العامل في حرف الجر يشعر بفعلين لم ير وبين عطف ما يشعر بمرور واحد وحكي عن سيبويه وليس اعادة توكيدا لما قبل لافادته معنى جديدا والله اعلم الثاني لا يوخذ بظاهر المتن من ايهام اشتراط اتحاد المعطوف مع المعطوف عليه في التعريف والتنكير بل يجوز عطف المعرفة على النكرة وعكسه وكما يجوز عطف الظاهر على الظاهر يجوز عطف المضمر على المضمر نحو انا وانت قاياما واني منتك واياك ويجوز عطف الظاهر على المضمر نحو انا وزيد قايمان وعكسه نحو زيد وانت قايمان ولا يجوز عطف الضمير على الظاهر المجرور الا باعادة الجار نحو مررت بزيد وبك وكذا العطف على الضمير المجرور بالحرف الا باعادة الخافض لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل ولو بارز الا بعد توكيده بضمير منفصل نحو لقد كنتم انتم واباؤكم او وجود فاصل ايما كان بين التابع والمتبوع نحو زيد خلوتها ومن علم او بفصل بلا بين العاطف والمعطوف نحو ما اشركنا ولا اباؤنا وقد اجتمع الفصلان في نحو ما تعلموا انتم ولا اباؤكم ويضعف بدون ذلك كمررت برجل سواء والعدم اياما مستو هو والعدم

وهو فاش



وهو فاش في الشعر نحو ما يكن وابا له لنا الاورد ما يفهم من كلام المصنف انه يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف لمباشرة العامل لكن اما بنفسه واما بمعناه والاول كما مثله والثاني نحو قام زيد وانا جاءنا وان لم يصلح قام انا لكن يصلح قمت والتقدير بمعنى انا فان لم يصلح هو او ما هو بمعناه لمباشرة العامل فابن مالك يغتفر له عاملا يلايمه ويجعله من عطف الجمل وابو حيان يجوز ذلك ويقول انه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل ذلك المعطوف على الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنون او التاء الفاعل او بفعل الامر نحو قوما قوما انا وزيد ونقوم نحن وعمرو وتقوم انت وزيد واسكن انت وزوجك الجنة ومن حمل النزاع لا تضاربا الا تولها واموالكم لا يولها قال ابو حيان في رده على ابن مالك وما ذهب اليه مخالف لما نقل عن العرب ونصوص النحويين والمحققين من ان زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بانت ولا يشترط لصحة العطف صحة تقدير العامل بعد المعطوف كما مثلنا لصحة اختصم زيد وعمرو ومع امتناع اختصم عمرو وابو خالد ايضا بظاهر كون العطف خاصا بالمفردات بل العطف ايضا جايز في الجمل فهم في عطف الاشياء الخبر وعكسه خلافا منعه جماعة من البيانيين وافهم ابن مالك ونقله ابن عصفور عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة وظاهر القران يشهد له وهو الصحيح فيعطف الخبر على الطلب وعكسه واجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو والعاقلان على ان يكون العاقلان خبر المحذوف ويوئيده قوله وان شقاق بعبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول وقوله تناهى عنا الاعنف وازار ابن عامر وكحل كما فيك الحسان باثمد وخصه بعضهم بما اذا لم يكن للجملة الاولى محل من الاعراب والاجاز بلا خلاف وفي عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قولان منشأ الجواز مكلفا وهو المفهوم من قول النحويين في نحو قام زيد وعمر واكرمته ان نصب عمرو ارجح لان تناسب الجملتين ولمن منع العطف وههنا مباحث الاول اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل واحد نحو اعلم زيدا عمرا اكرام السماء وابو بكر خالدا معيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمولي اكثر منه عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر واما العطف على معمولي عاملين فان لم يكن احدهما جارا فجزم ابن مالك انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل نقل البغداديين الجواز مطلقا عن جماعة منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرا وفي عمرو والحجرة ونقل الهروي الاجماع على امتناعه والصواب جوازه عند من ذكرنا ايضا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرا وفي عمرو والحجرة والمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجاز وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقال ان وجد المحذوف المعاطف جاز والا امتنع التالي في

المعطوف التاخر عن المعطوف عليه لان العامل لم يصل الا بواسطة متبوع واجاز بعضهم تقدمه عليه
في الضرورة منهم ابن مالك وقيده بالواو في تسهيله وكذا بثم وقال في شرحهما قد تقع قبل المعطوف
عليه ان لم يخرج التقديم ١١ التصدر والى مباشرة العامل لا يتصدر او تقدم عليه فلا يجوز وعمرو
وزيد قائم لتصدر المعطوف وهوات توسكه ولا اما احسن وعمرا زيدا او اما وعمرا احسن زيدا
لعدم تصدي العامل زاد الرضي ويشترط ايضا في تقديم المعطوف انظي ١١ الا ان يكون المعطوف
عليه مفي و نا بلا ولم وما بمعناها فيقول ما جاني وزيد ١١ عمرو والما جاني وزيد عمرو وذلك
لكون ما بعد ١١ في حين غير حين ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا فلا يقع قبلها المعطوف
الذي هو في حين ما بعدها الكفر قال الاولا ويجوز تقدم المعطوف بالواو والفاء وثم واو وبا في ضرورة
الشعر على المعطوف عليه نحو فحسبت وعمرا او وعمرا او ثم عمرا او واما وعمرا او لعمرا ان يجيء بشرطه الا
يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيدا قام عمرو ولا مررت بزيد بعمرو والتي اخرها الهمزة به
معها هو كثير العبارة جيد العبارة الثالث قال الرضي كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى
مع المعطوف عليه يطابقهما مخلفا نحو زيد وعمر وجاءني وملت الناس حتى الانبياء عليهم
الصلوة والسلام فنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون
الذهب والفضة ولا ينفقونها في المعنى ولا ينفقون الكنوز لان الآية يكنزون على الكنوز وقوله
تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه اي يرضوا احدهما اذ ارضا احدهما ارضا الآخر ويجوز
زيد وعمرو قائم على الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اياه وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدا
وحده عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك لقلت قائم واما الباقي وثم فان كان الضمير فيما هو في معنى
الخبر عن المعطوف وهما مع المعطوف عليه في معنى يقتضيهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر
من احدهما اما من الاول نحو زيد وعمرو قائم وزيد ثم عمرو قائم اي زيد قائم وعمرو قائم واما من الثاني نحو
زيد قائم وعمرو واي بعمرو وقائم او وعمرو وكذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان بلا وتنهما في الترتيب
يمنع اشتراكهما في الاخبار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو وقائما
اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى ينافض الباقي وثم اذ قد يقال قام الرجلان
مع ترتيب فيما بينهما ١١ الاخبار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع
القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وحيث المطابقة انفاقا نحو جاءني زيد وعمرو
قالا لهما وجاءني زيد بكر وهما صبيحا يفاي واما لا ولكن بل وام واو واما فمحل بقية
الضمير معهما وفي كلهما مو كرلان الى فصحك بان فصحت احقهما وذلك واجب في ١١ اخبار
عن المعطوف وبهما مع المعطوف عليه وجب ابراز الضمير نحو زيد لا عمرو وجاءني وزيد بل عمرو وقام
وزيد او عمرو



وزيد او عمرو واتاك وكذا تقول زيد اهنوجاءني ولا تقول جاءني اذ المعنى احدهما جاءني والقلة
للتذكير وتقول في غير الخبر جاءني اما زيد واما عمرو بالكسرة واما زيد او اما عمرو بفتحة
وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته وان فصلت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد
لا عمرو وما جاءني مع اني ما عونتهما زيدا وعمرو وجاءني وقد جيئتهما واكرمتهما و
تقول في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا
تقول هذا اما خوص واما عرض ثم تقول وهما محرمتان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا
والله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قاله بعضهم بل تقول جواب الشرط محذوف
والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس عليه الله اولى بالغني والفقير معا وانما قال تعلى
واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها بالافراد مع ان ١١ انفضاض اليهما معا كان لان
الضمير راجع الى المرئية المدلول عليها بقوله راوا ولا يستنكر عود ضمير ١١ تنيف الى المعطوف
بلو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما جاز ١١ الجمع بين الامرين
نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله وكان سيان اذ لا يسرحونهما
او يسرحوه بها واغبرت السوح فقال مع سيان او يسرحوه والحي ويسرحوه وتقول
ازيد اضربت ام عمرا او اعمرا وهما مستحقان للضرب وما جاءني زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد
عونتهما انتهى بعضه ونحه قال الاستاذ نا قال بعضهم وحيث قلنا بوجوب المطابقة
او ان اراد الضمير ما يختص ذلك باب الخبر بل يجري في الحال والصفة وغيرهما وعلى الجملة بذلك
ثابت حيث يكون الضمير في جملة فيها المتعاطفان او في جملة من تبطة بهما ارتباط الحالية او
الوصفية ونحوها الرابع العطف على ما قاله ابن هشام وغيره ثلاثة اقسام الاول العطف
على اللفظ وهو الاصل وشرطه مع ما تقدم امكان توجه العامل الى المعطوف فلا يجوز في نحو
ما جاءني من امراة ولا زيد ١١ الرفع عطفا على المحل لان من الزايدة لا تعمل في المعارف وقد يمتنع
العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قايما لكن وبل قاعدة ان في العطف على اللفظ
اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زوال الموجب خول الناسخ والصواب
الرفع على اضمار مبتدا الثاني ١١ العطف على المحل نحو ليس زيد بقايم ولا قاعدا فان في المعنى
ولم عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح ١١ الا تراه لا يجوز
في ليس زيد بقايم وما جاءني من امراة ان تسقط وتنصب ومن قبل رفع وعلى هذا فلا يجوز مررت
بزيد وعمر اخلافا لابن جني ١١ لا يجوز مررت زيدا واما قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم
فمخصوص من اعاة الوضع بان يكون العامل في اللفظ زايد كما مثلنا الثاني ان يكون الموضع

!

بطل في الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته
لتخافه بالعمل اجاز ذلك البغداديون والثالث وجوده الجوزي الطلاب لذلك المحل عند جمهور البصريين
وهو الحق وخلافا لبعضهم مع الكوفيين وينبغي على هذا الشرط وعدمه مسايل احدها ان
زيدا وعمرو قايمان وذلك لان الطالب لرفع هو الابتداء وهو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد
وقد زال بدخول ان وثانيتها ان زيدا قايم وعمرو اذا قدرت عمرا معطوفا على المحل لامتناع منعهما الجمهور
واجاز ظهما الكوفيون لانهم لا يشترطون وجود المجوز وكان ان تعمل عندهم في الخبر شيئا بل هو
ممنوع عما كان ممنوعا قبل دخولها وشرط البصريين الرفع قبل مجيء الخبر خلافا لابن الاسم
ليلا يتناقض اللفظ ولم يشترطه الكسائي كما انه ليس يشترط بالاتفاق في سائر مواضع العطف
على اللفظ وثالثتها هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب وزاد بعضهم اعجبني ضرب زيد وعمرو وبالرفع
بالرفع او عمرا بالنصب منعهما الاخفش لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكونان
بالالف منصوبا او مضافا يريد لغير ذلك المحمول وغير متبوعه وهو هنا مضاف الى متبوعه
واجازهما قوم تمسكا بظاهر قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس الثالث منع اضمار العطف
العطف على التوهم نحو ليس زيد قايما ولا قاعدا بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وشرطه
صحة دخول ذلك الحامل التوهم وشرح حسن كثرة وقوله هناك ولهذا حسن قول هبيرة
انا لست مدرك ما مضى ٭ ولا سابق شيئا اذا كان جايا ٭ وقول الاخر ما كنت ذا ضيرة فيهم
مفد اما ولا بطل ٭ ان لم يكن للهدى بالخوف غلابا ولم يحسن ٭ وقول الاخر وما كنت ذا ضيرة فيهم
ولا ممنش فيهم ممل لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر ليس وما والنيرة النميمة
والممل الكثير النميمة والممنش المفسد ذات البين وكما وقع هذا العطف في المجرور
وقع في اخيه المجزوم ووقع ايضا في المرفوع اسما وفي المنصوب اسما وفعلا وفي المركبات فاما
المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في براءة غير عني ابا عمرو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق
واكرم فان معنى لولا اخرتني فاصدق معنى ان اخرتني اصدق واحج واما المرفوع فقال سيبويه
واعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان
وذلك ان معناه معنى الابتداء في اي انتم قال لهم كما قال لست مدرك ما مضى البيت انتهى
ومراده بالغلط التوهم لا الخطا كما وهم ابن مالك واما المنصوب اسما فقال الزمخشري
في قوله تعالى ومن وراء اسحق يعقوب فيمن فتح الباء كانه قيل ووهبنا له اسحق ومن
وراء اسحق يعقوب عالم بفتح فوله ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها
وقيل هو على اضمار ووهبنا يعقوب بدليل قراءة من قرأ بشرناها بيعقوب لان البشارة من الله تشبه في معنى

الهبة وقيل هو مجرور عطفا على اسحق ومنصوبا عطفا على محله ويرد الاول انه لا يجوز الفصل بين العاطف
والمعطوف على المجرور بمثل مررت بزيد واليوم عمرا وواما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم وبه وبا
لرحم تساءلون بنصب الارحام على معنى واتقوا الرحم وقراءة بعضهم وما انتم بمصرخي ٭ انا بمصرخيكم
تعلى ومن اياته ان يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم من رحمته بنصب الرحمات فقد قيل في قوله
ان التقدير ليذيقكم رحمته وليكون كذا وكذا ارسلها

## باب التوكيد

كون المتبوع على ظاهره

باب التوكيد هو تابع يقصد به

اوان التوكيد بمعنى المؤكد من اطلاق المصدر على اسم الفاعل او باب التابع المخصوص او باب
التوكيد بمعنى المؤكد واما قوله التوكيد تابع فلا بد من تاويله قطعا اما باللفظ المخصوص
او بالمؤكد وقال في شرحه التوكيد مصدر وكد بالواو وقد ياتي بالهمزة وبالالف مبدلة
من الهمزة والاول افصح وبه جا القرآن قال تعلى وانتقضوا الايمان بعد توكيدها بغال وكحم
توكيدا واكدتا كيدا والمراد بقولنا ان الكلام في التوابع التابع المخصوص اطلاقا فالمصدر
بمعنى اسم الفاعل كما قاله بعضهم او من باب التسمية بالمصدر كما قاله استاذنا وغيره وعلى
ابن مالك وغيره بانه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره وهو قسمان مكلفا معنويا وعليه
اقتصر المصنف كما ياتي ولفظي ولم يتعرض له المصنف وهو اعادة اللفظ الاول بنفسه او
مرادفه ويجري في جميع الالفاظ فيكون في الاسم نحو اخاك اخاك ان من الاخاء كساع الى الهيجا
بغير سلاح واياك اياك المراء فانه الى الشر داع والشر جالب ومنه توكيد الضمير المتصل
مكلفا بضمير الرفع المنفصل نحو قمت انت وانك منك انت ومررت بك انت والضمير المتصل
بمثله مع اعادة ما اتصل بالاول نحو عجبت منك منك ويكون ايضا في الفعل وحده وفيه
مع ما علم نحو قوله وابن الهمام ابن النجاة بفعلتي ٭ اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس
وكذا الحرف والجواب نحو لا لا ابوح بحب بثنة انها ٭ اخذت علي مواثقا وعهودا او نحو اجل
جير ان كانتا ابيحت لم عاتبه وان كان غير جواب وجب فصله وان يعاد معه ما اتصل
بالاول وان كان ضمير الخوابعد كم انكم اذا هتم وكنتم قرابا وعظاما لمخرجون وان يعاد هو
او ضميره ان كان ظاهر الخوان زيدا ان زيدا فاضل او ان زيد انه فاضل واما الخوان الكريم يحلم
ما لم يرض لجاره فحليما شاء ذا لترك الفحش واشد منه بلا والله لا يلفى لما بي ولا لما هم
ابدا دوا لكون الحرف المخوم على حرف واحد خلافا للجاي على ان بعضهم فشى في هذا انه لم يجز
ان يكون مجموع الحرف وما اتصل به دليل على ان الحرف وحده واذا كان في التوكيد اللفظي في الجمل
فالاكثر اقترانها بالعاطف حيث لا لبس وقيل في الارتشاف والجامع بتم خاصة نحو

اولى لك بادلى ثم اولى لك بادلى بان حصل اليسر حين تركه فوض بنت زيد امر بنت زيد انه يوجب به لتوقع
تكرار الضرب منه مع ان الغرض انه لم يقع منه الا مرة واحدة وليس من التوكيد اللفظي في الامر
قوله تعلى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا خلافا للكسائي من النحويين لانه
جعله في التسهيل ان المعنى دكا بعد دك وان الذكر عليها حتى صارت هباء منثورا وانه تنزل
ملايكة كل سما فيصطفون صفا بعد صف فيؤتى بالجن والانس والنصب فيهما على الحال نحو علمته
الحساب بابا بابا كما هو ظاهر كلام الزمخشري والنصب في علمته الحساب بابا بابا على المختار
لمجموعهما بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال لا مجعلا وتظير ذلك في الخبر هذا حلوا حامضا
وكما ليس منه قول المؤذن الله اكبر الله اكبر لان القصد انشا تكبير عقيب الاول بخلاف قد قامت
الصلاة اذ قد جيء بالجملة الخبرية لتاكيد التي قبلها كما نبه عليه ابن هشام الانصاري والظاهر
ان يأتي في جمل الاذان كالاول في قصد الانشائية قال البدر المالكي التوكيد اللفظي هو تكرار
معنى المؤكد باعادة لفظه او بقرينة من ادوات لقصد التقرير خوفا من النسيان او عدم الاصغا
والاعتنا انتهى ومنه تعلم انه عايد الى المعنى ايضا وانما نسب للفظ لحصوله منه تكرره والله
اعلم التوكيد الى قوله وتعريفه قال في شرحه ولما كان غرض المصنف متعلقا بالاعراب والتوكيد
اللفظي لا يتفيد به الا عراب اسقطه كما لوح لذلك بقوله التوكيد بمعنى التابع المخصوص وهو
السوكر بكسر الكاف تابع وجوبا للمؤكد يطابقه في رفعه ان كان مرفوعا وفي نصبه ان كان
منصوبا وفي خفضه ان كان مخفوضا وستاتي امثلته في كلامه ولم يقل في جزمه لان المعنوي
خاص بالاسماء وفي تعريفه ان كان معرفة كما يأتي في امثلته من زيد والقوم فان الاول معرفة بالعلمية
والثاني معرفة بالالف واللام وكذلك سائر انواع المعارف بلا فرق ولم يقل وتنكيره كما قال في النعت
لان الفائدة التوكيد كلها معارف فلا يجوز ان تتبع النكرات عنده البصريين الا ما كان منها مضافا
كالنفس والعين وكلا وكلتا فيتعرف بها باضافته الى ضمير المؤكد واما ما لم يضف منها كجمع
وجمعاء واجمعون وجمع فنسب الى سيبويه ان تعريفه بنية الاضافة وقيل تعريفه تعريف
العلم كاسامة لانه علم في التوكيد على معنى الاحاطة بما يتبعه وفي قال صاحب المرتجل
واختاره ابن الحاجب وصححه ابو حيان وابن عقيل وبانها جمعت بالواو والنون والجمع بهما من العارض
لا العلم وبانها لا تنصرف وليست صفة فتعين ان احدى علتيها العلمية اذ الغرض انتفا الوصفية
عنها والعلة الثانية علما علميتها في اجمع الوزن وفي جمع العدل عن وعلاوات الالف تشبه
وعلامونث او جعل المجموع بالواو والنون واما عانية الاضافة فلشبه هذا التعريف بالعلمية من
حيث انه لا اداة لتعريفه لفظا وان كان عانية ال وخالفهم ابن مالك فاجاز في جميع كتبه توكيد
النكرة



النكرة اذا افاد توكيدها نحو اللاحقش منهم وللكوفيين ولفظ ابن هشام واذا لم يفد توكيد النكرة
لم يجز باتفاق وان افاد جاز عند الكوفيين وهو الصحيح فان لم تحتمل الا ايرة بان يكون الموكد
محدودا او التوكيد من الفاظ الاحاطة والشمول كما عشرت اسبوعا كله وقوله يا ليت عدة
حول كله رجب ومن انشد شهرا مكان حول يفتح حرفه ولا يجوز ضمه انا كله ولا اشهر انتهى
انتهى وقال البدر المالكي وقول الكوفيين اولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولان في توكيل
النكرة المحدودة فايدة بان من قال صمت شهرا احتمل ارادة جميع الشهر وقد يريد اكثره فاذا قيل
قوله احتمال واذا قال صمت شهرا كله امتنع ارتفع الاحتمال وصار كلاما نصا على مقصوده فلو
لم يسمع من العرب لكان حجة برايه ان يجوز قياسا وكيف به واستعمالة ثابت كقوله فحملني الذلفيون
اكتعا وقول الاخر فدعت البكرة بوما اجمعا وقول الاخر يا ليت عدة حول كله رجب انتهى ووجب
التاويل في انشاد شهر بعد حول ان اريد تمنى ان يكون اشهر الحول كلها رجبا الا ان يكون الشطر
كله رجبا فيرجب اسم للشهر لا للعظم وتاويله بان يكون المراد تمنى ان يكون جنس الشطر
رجب وذلك اثنا عشر شهرا تكلف والله اعلم تنبيه بهم من قوله تابع للموكد انه لا يجوز
في الفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب لعدم استقلالها بخلاف الصفات كما قدم
في حواشيه وتعريفه يحتمل ايضا ويحتمل غالبا ويحتمل ايضا في المفهوم تفصيلا بين تقول على
المصنف بانه لا يجوز توكيد النكرة وعليه العهدة وقول الشارح ولم يقل وتنكيره الخ وقوله مع
الظاهر وعبارة اخرى مع ظاهر العبارة وتعريفه ظاهرها انه ما شرعا مذهب البصريين
من استناع توكيد النكرة مطلقا ويحتمل انه ما شرعا مذهب الكوفيين وانما ترك التعرض لتوكيد النكرة
ان فيها تفصيلا عندهم وذلك انها اذا كانت اسم زمان محدودة جاز توكيدها نحو صمت شهرا كله
ولم توكد نحو عرفت رجلا نفسه وصمت يوما كله ان الصوم لا يتبعض في اليوم الواحد شرعا ويكون
بالفاء معلومة قال في شرحه والتوكيد المعنوي باللفظ المصرح به يكون اي يجعل ويوجد بالفاظ
معلومة عند اهل هذه الصنعة لا يوجد بدونها تلقوها عن العرب وعلموا منها ذلك اغفل
المصنف منها جميعا وعامة تبعا لكثير لغرابة التوكيد بها ونبه عليها سيبويه وتبعه
ابن مالك في تسهيله وكافيته والبيت تنبيه علم مما قررناه ان في كلامه استخدام اما
حيث استعمل التوكيد اولا بمعنى التابع المخصوص واعاد عليه الضمير ثانيا بالمعنى المصدري
وهي النفس والعين يؤكد بهما المفرد بمعنى المجاز واثبات الحقيقة في المفرد والجمع والمثنى يقدم
النفس على العين اذا اجتمعا نحو جا زيد نفسه عينه وجمعان على المثنى بالنفسين والعينين بغير همزة
نحو جا الزيدان انفسهما اعينهما او نفساهما عيناهما ويفتح نفسهما عينهما ويؤكد بكل

البصريين

بشرط ان يمكن هناك التبعيض التجزي فخوجا الجيش كله او اشتريت العبد كله ويمتنع فاخرج زيد
كله وسكت عما يوكد به المشترى هو كلهم في المذكر وكلها في المونث فخوجا الزيدان كلاهما والمراتان
كلتاهما وقال في شرحه ثم استانف استيفاء بيانيا فقال وهي اي تلك الالفاظ المعلومة
الدالة عليه لغة واصطلاحا قسمان احدهما ما يفي رامه المتبوع في النسبة بان يرجع عنه
توهم الاسناد الى غيره وهما الرجوع المجاز واثبات الحقيقة وثانيهما ما يفي رامه في الشمول
بان يرجع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم والاول النفس بسكون الفاء والعين بمعنى
الذات والحقيقة فلو قلت أرقت زيدا نفسه او طرقت زيدا عينه او هند نفسها او
عينها لم تكن تاكيدا بل بدلا بعض من كل قاله ابن هشام ويوكد بهما النفراد نحو جاء زيد نفسه
او عينه او هند نفسها او عينها لرجوع احتمال المجاز عن اسم الذات اذ لو اقتصرت في المثال المذكور
على الموكد يفتح الكلام احتمال ان المجاء جزء او متاعه بان تكاد التجوز عبر بالموكد اذ يرتفع ذلك
الاحتمال عما ظاهره الحقيقة وقيل يصح احتمال ذلك تنبيه قال الاستاذ اعلم ان المجاز
المرفوع يحتمل اربعة التجوز بجزء المضاف وانه المجاز اللغوي باستعمال اللفظ في غير ما وضع
له وانه المجاز العقلي وهو الاسناد الى غيره ما هو بتاويل او بتعيين احد محتملاته بعينة الاضافة
او تصريح واحتمال عاميا الغرض رفع الاحتمال بشرط تقديم النفس على العين نحو جاء زيد نفسه
عينه لان النفس عبارة عن جملة الشيء والعين مستعارة في التعبير عن الجملة اذا اكد بالنفس
والعين على المفرد مثنى كان او جماعة وجب جمعهما على جمع فلتعا افعل بضم العين مع
الجماعة وفرج مع الاثنين ويليه معهما الافراد عند ابن مالك وعند غيره التثنية ثم الافراد
تقول جاء الزيدان انفسهما او اعينهما او انفسهما اعينهما والهندات انفسهما اعينهما
او انفسهن اعينهن والهندات انفسهما اعينهما كما تقول مثل ذلك في جاء زيد وبكر وعمرو
وفي جاء زيد وخالد انفسهما او نفسهما على الافراد والافراد على التثنية بالاول نحو ان تتوجا
الى ابويه بفتح صفت فلوبكما والثاني كقوله حمامة بطن الواديين ترنمي سقاك من الغر الغوادي
مطيرها والثالث كقوله ظهراهما مثل ظهور الترسين وتجتمعان بجواز جرهما بباء زايدة
ورفعه بها عالبا ضمير رفع متصل بعد توكيده بمنفصل مثل نحو الموكد كقولك زيد جاء هو
نفسه والذي يدل على جاء هما نفسها حدوث المجيء نحو هند خرجت نفسها ثم رجعت
وعلم مما مر انه لا يوكد بنحو بعض وبعيض وانه يجوز على باتم ومرجوحية جاء الزيدان
او زيد وبكر نفسها او انفسهما وانما كان نحو نفسها مرجوحا وان كان يصح به المعنى لعدم
اجتماع تثنية وجمع لفظا لموكد الشيء الواحد وعدل الى المجموع في التثنية نحو جاء المعزى وبعد



من اضافة كل من النفس والعين الى ضمير مطابق للموكد في افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه
وكل الفوله واجمع قال في شرحه والثاني كل وجميع وعامة تقول جاء القوم ويحتمل ان جميعهم
ويحتمل بعضهم دون البعض الاخر الا انك لم تقتصد به ما خلفت القوم واردت بهم ما عدا ذلك
البعض كما انهم هم القوم فاذا قلت كلهم ربعة هذا التوهم او اضفته وكذا توهم جعل البعض الواقع من
البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص احرزها قلان فقلوا زيد او انما قلتم والخل
منهم وشرط التوكيد بها ثلاثة امور الاول ان يكون الموكد بها معنى مثنى بان يكون مفردا او جمعا
الثاني ان يكون ضميرا اي غالبا اجزا يجيء وقوع بعضها موقعها بانفسه نحو جاء القوم كلهما او
جميعهم او عامتهم فان القوم عبارة عن مجموع اشخاص فجاء بعضها عن بعض او بعضه عن بعض
كبعث العبد كله او جميعه او عامته فان اجزا العبد وهي النصف والربع والثلث ونحوها
وان لم ينفصل بعضها عن بعض رؤية وحسا عادة الا انه يصح الانفصال فيها بحسب البيع والشرا
والملك اذ يجوز للمالك بيع بعض اجزايه دون بعض وشراؤه وملكه ولما كان الغرض من هذه
الالفاظ رفع توهم ارادة بالمتبوع الخصوص اشترط فيه ما ذكر اذ لا يمكن توهم ارادة البعض
بالكل فرفع بالتوكيد فلذا لا يوكد زيد من قولك جاء زيد لانه لا يتجزى ابا بالذات وابا بالعوامل اذ
يمتنع عادة مجيء بعض زيد دون بعضه الاخر فلا يتوهم فيه عدم الشمول فلا يحتاج معه للتوكيد
الثالث ان يتصل بها ضمير مطابق للموكد كما مر في النفس والعين تنبيهات الاول قال في
التسهيل واجري في التوكيد جرى كل ما اداد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل البيع والرجل
والبطن والظهر يشير الى قولهم مطر نا الزرع والضرع ومطر نا السهل والجبل وضربت زيدا
البيع والرجل وضربت البطن والظهر وفي الرضي ان هذه الالفاظ اعلامها ما بدل الاشتمال كالزرع
والضرع اي المواشي وما بدل البعض كالبطن والظهر واليد والرجل ثم صارت بحسب
الاستعمال تفيد معنى كل فقيد وقوعها في التوكيد ولجريها مجرى كل جاز حذف الضمير منها وبقاء
ما يطابقه ذلك في البدلين وبما ذكر في هذه الالفاظ منصوبا كضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه
مفعول ثان اي عاظهره وبطنه نحو واختار موسى قومه اي من قومه واما على الظرفية اي في بطنه
وظهره نحو وقلت البيت وايا ما كان فلا يقاس عليه بالوجهين فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل ويقول
مطر نهم السماء ظهرا وبطنا ومطر نا السهل والجبل مطر نا الزرع والضرع وكذا مكر بزيد
اليل والنهار بالنصب في الجميع اما على انه مفعول ثان او على انه ظرف والثاني في الحامل شيء من
العوامل التوكيد وهو على حالين في التوكيد بالجميع عامة مخلفا ولفظ كل وكلا وكلتا مع الابتداء كثيرا وقع
غيرا بقلة نحو القوم جاء جميعهم وعامتهم ورايت جميعهم وعامتهم ومررت بجميعهم وعامتهم

ونحو القوم كلهم قاموا والرجلان كلاهما قاما والمرأتان كلتاهما قامتا والثالث لا يفصل بين المؤكد والمؤكد
تاما على الاصح خلافا للفراء اجازته مررت بالقوم اما اجمعين او بعضهم الرابع يؤكد المثنى
بكلا وكلتا بشرطين احدهما ان يضاف وقوع المفرد موقعه فيجيء بعكس توهم ارادة البعض
بالكل فلا يجوز الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما اذ يصح حلول المفرد محل المؤكد بهما ويحتمل ان اطلق
المثنى واريد به واحد فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة ذلك لان الاختصام لا يكون
الا بين اثنين ويرد على المنع اجماعهم على منع جاء زيد كلهم لعدم الفائدة كذا اخذه هب اليهم يمنع
والمنقول عن الجمهور الجواز وعليه ابن مالك محتجين بان التوكيد قد يأتي للتقوية كالربع الاجمال
وثانيهما ان يخلو معنى المسند الى المؤكد بالفتح كالمثال المتقدم فلا يقال مات زيد وعاش عمرو
كلاهما لاختلاف معنى المسند الخامس يؤكد بكل وما مع الجمع وبكلا المثنى يؤكد
بهما ما في معنى ذلك كجاء زيد وعمرو وبكر كلهم وجاءت هند وخالد كلاهما السادس يجب
في الفاظ التوكيد خلا الجمع وتوابعه وجمعا توابعهما اضافتها الى ضمير مطابق للمؤكد بالفتح
في افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه لترتبط به وليدل على من هو له كما تقدم تمثيله واما
نحو قوله يا ايها الناس كل الناس بالفم وبكل فيه نعت اي الكاملين في الحسن كما في مررت بالرجل كل
الرجل السراج قال الرضي وقد يجوز المؤكد اي بالفتح والكثير ذلك في العلة نحو جاءني
القوم انفسهم لان الاصل في بنية نفسه وعينه الصفة نحو جاءني قوم عزين كلهم اجمعين وعزهم
جزء المبتدأ نحو الفضيلة اعطيت كلهم اجمعين لما تقرر في باب المبتدأ من ان جزء الضمير من العلة
اولى منه في الصفة وجزء المبتدأ ومن الصفة اولى منه في جزء المبتدأ وبعضهم منع جزء
المؤكد لان الجزء وللاختصار التأخير للتطويل وقتا فيا انتهى واجمع في المذكر عكف على كل
وهو عين لثه في المعنى ولا يؤكد به غالبا الا بعد ولئلا استغنى عن جمعين يعود على المؤكد ومثله
في كل ما ذكر نالله جمعا في المؤنث نحو اشتريت العبد كله اجمع وجاءت القبيلة كلها جمعا
ويجوز التوكيل بهما وان لم يتفقا صيغة كل فال الله تعالى اغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين
وادلالة الاجمعين على كون سجود الملائكة في زمان واحد عام لهم وانما جمع بين كل واجمعين حسب
اقتضاء القول تعلق سجود الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجودهم في
ثم فيهم واشتغال كل فيهم بشان والبدء اما التغيير والتفريع على ابليس تنبيها ان الاول الذي جمع
بيا زائدة ولا يضاف الى ضمير المؤكد فلا يقال جاء القوم جاءهم بضم الميم
ولا يفتحها وهو جمع للفظ جمع نحو فرخ وأفرخ والمعنى جاءوا مجتمعين ولو كان توكيدا
لكانت الباء فيه زائدة مثلها في قوله اوجدكم الصخار بعينه فكان يجب اسقاطها وصح الرضي





بخلاف العين فانه يؤكد به مع الباء وغيرها نحو هذا زيد عينه وبعينه وفي تبيان النووي
قوله باجمعهم بضم الميم ويجوز فتحها لغتان مشهورتان انتهى الثاني
يشترط في التوكيد بأجمع ان يكون المؤكد به غير مثنى وثانيهما ان يكون مجزيا
بذاته او بعامله وتوابع اجمع سميت بذلك لانه لا يؤكد بها الا بعد اجمع
ولا بد من في الفاظ التوكيد من ضمير مطابق للمؤكد في افراده وتثنيته وجمعه
وتذكيره وتأنيثه الا في اجمع وتوابعه لانها معارف بالعلمية الجنسية على
معنى الاحاطة والشمول وقال في شرحه ولما كان المقام قد يحتاج الى زيادة توكيد
وضعوا لها الفاظا اخر وسموها توابع الجمع واليها اشار بقوله وتوابع اجمع بالرفع
عطفا على كل اجمع تابع بالمعنى الدعوى اي لا يؤتى بها في التوكيد بالاصالة وانما يؤتى
بها تالية لاجمع لكونه ادل منها على المقصود الاصلي وهو الشمول وبهم مذكورة توابع
لما انها لا تنفرد عليه كما يأتي توجيهه تنبيه نقل عن سيبويه انه لا يرفع المجاز عن
المؤكد حتى يؤتى بجميع الفاظ التوكيد ثم استانف ليبانها وتفسيرها فقوله وهي اجمع توا
اجمع اكتع وابتع وابصع بالصاد والعين المهملتين وقيل بالضاد المعجمة تنبيهان
الاول لا شك ان هذه الكلمات بعد التركيب دالة على الاحاطة والشمول واما حال افرادها فقيل
لا معنى لها بل هي مثل حسن بسزو قيل اكتع ماخوذ من تكتع الجلد اذا اجتمع وقيل من حول
كتيع اي تلوع وابتع من البتع وهو طول العنق مع شرة مخرزة وابصع بالمهملة من بصع الرجل
اي سال واجتمع وبالمعجمة من بضع اي روى الثاني علم من جملة الباب وغفون كلام
المصنف ان الاصل في الفاظ التوكيد ان تؤتى بعد النفس والعين وكما عن اجمع واجمع عن توابعه على وجه الاولوية وانه عند
اجتماع الفاظ التوكيد يجب تقديم النفس على العين وكل على اجمع واجمع على توا
بعه واكتع على ابصع وابصع على ابتع على الصحيح واختار ابن مالك في تسهيله وتحفته جواز
الابتداء بايها شئت بعد اجمع وهو ان من عصفور واختاره ابن هشام في تعليقه ونحوه لابن كيسان
وشذ الاتيان بابصع بعد اجمع وابتع بعد ابتع، وقال التوكيد بأكتع وأكتعين من غير
تقدم شيء من الفاظ التوكيد نحو قتلني الله لقاء حولا اكتع وقد وجه الرضي الترتيب المشار اليه
حيث قال اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوية قدمت النفس والعين على كل اجمع
وما اخواته من اكتع وابصع وابتع اما تقديم النفس والعين على كل فلان الاحاطة صفة للنفس و
معنا فيهما وتقديم النفس على صاحبتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس يفتقر

موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كما الوجه
في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته واما تقابل كل على الجمع بكونه جامدا وابتاع
المشتق لجامد ما ولي وكاسيما ان كان المشتق على وزن الصفة وهو ابعد وايضا فكل فريق
مبتدأ دون اجمع فانما يرفع الا تكيدا واما تقابل اجمع على اخوانه فلكونه ادل على معنى
الجمعية المرادة من جميعها واما تقابل اكتع لاجمع على اخويه فلكونه اظهر في ابادة تمعنى
الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى خفي فيهما الثالث انه اجتمع
تاكيدان واكثر فكل ما ذكر تاكيد للمؤكد الاول كالصفات التتالية وقال ابن هشام كل منهما
تاكيد لما قبله وقال في شرحه شرع المصنف في تمثيل بعض ما قدمه فقال تقول عند ارادة
التوكيد بالنفس قام زيد نفسه او عينه او نفسه عينه او بعينه فتصل الكل بضمير
مطابق للمؤكد كما مر وتقول عند ارادة التوكيد بكل رايت القوم كلهم بتاتي بكل بعد قابل التجريد
ولو بعد عامل كما مر وهو هنا يقبل بنفسه وعامله وتقول عند ارادة التوكيد بالجمع غير
تابع لكل مجموع جمع تصحيح او صفيته او علميته مررت بالقوم اجمعين واما جمع تكسيرا
فقد سبق الكلام فيه وفيه رد على الكثير في قولهم انه لا يؤكد بجمع دون كل اختيارا وما جزم به
مثله ابو حيان واختاره استنادا لكثرة ورودها في القرآن والكلام الفصيح قال ابو حيان
وبالجملة ليس المنع وجود فتقديم كل عند الاجتماع لان النفس يجب تقدمها على العين اذا
اجتمعا مع انه يجوز التاكيد بالعين على الانفراد لتنبيهك ان الاول لا يشتي اجمع واجمعا
وبالجملة كل وما لم يعف من لفظ التوكيد فهو معهود بالعلمية الجنسية على معنى الاحاطة
والشمول الثاني لم يمثل المصنف لتوابع اجمع فتقول جاء القوم كلهم اجمعون
اكتعون ابصعون ابتعون وتقول جاءت القبيلة كلها كتعاء بصعاء بتعاء وجاءوا على اخلاف
هذا الترتيب فشاذ كما تقدم التنبيه عليه والله اعلم قوله باب البدل هو لغة العوض
واهله الخ التابع المقصود بالحكم بلا واسطة وقال في شرحه يحتمل ان المراد هنا البدل بالمعنى
ان الكلام في التوابع ويحتمل ان نقل التوابع الاتي بيانه ثم نقلوا التسمية للبعض بغير واسطة
الكوفيون فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه
التكرير والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا ثم النسبة بعد الشوطئة تذكره
بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبلها لافادة توكيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون
البدل في حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة
المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا راسه اذ لو لم يعتد بزيد اصلا لما كان



للضمير ما يعود اليه وسيأتي التنبيه عليه ان شاء الله تعالى وهو لغة هنا النوع فان تقل عسى ربنا
ان يبدلنا خيرا منها اي يعوضنا واعلم انما هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة كما قاله ابن مالك
في الخلاصة وشرحه ابن هشام بما معناه انه خرج بالبعد الاول وهو المقصود بالحكم اي المنسوب الى
متبوع بغيا كان او اثرا ثلاثة توابع النعت والبيان والتوكيد بانها مكملات للمقصود بالحكم
المنسوب الى متبوعاتها وليست هي المقصودات بها واما النعت فثلاثة انواع احدها ليس
مقصودا بالحكم اصلا وهو المعطوف بلا بعد الايجاب وبل ولكن بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو وما جاءني
زيد بل عمرو ولكن عمرو وبلا بوجه المعطوف بلا بوجه ام لان الحكم السابق وهو انتفاء المجيء
لزيد منفي عنه بلا واما الاخيران وهما المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفي فلان الحكم السابق
هو نفي المجيء والمقصود به اما هو الاول دون الثاني النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله
ويصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه هو المقصود به وحده وذلك لان المعطوف بالواو اثباتا
او نفيا نحو جاءني زيد وعمرو وما جاءني زيد وعمرو ولذلك ان النوعان وهو الاول والثاني خارجان بما خرج
به النعت والتوكيد والبيان اما الاول فلان المقصود بالحكم انما هو المتبوع واما الثاني فلان التابع
ليس هو المقصود بالحكم وحده النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف
ببل ولكن بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو ولكن عمرو وبنا على قول الكوفيين في جواز العطف بلا
بعد الايجاب وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بعد ذلك للبدل وهاهنا اختار احرهما
ان معنى المقصود بالحكم انحصار القصد بالذات فيه فاورد عليه ان المبدل منه قد يكون مقصودا
بالذات بالنسبة الى شيء نحو زيد قام فاعداد نسبة الاول الى زيد مقصودة كنسبة الثاني
والجواب ان ما ذكر من باب الاخبار الا من باب الابدال وهو من القسم الذي يجوز فيه العطف وتركه
وثانيهما انه قد تكون نسبة المبدل منه النفي ونسبة البدل الايجاب بلا بعد نفي نحو ما جاءني احد
الا زيد فان نسبة المجيء بالنفي الى احد مقصودة لا الى زيد ونسبة المجيء
بالاثبات الى زيد بالعكس وحينئذ لم يقع الا زيد موقع التعريف على زيد والجيب بان المراد
من النسبة في التعريف مايعم الصريحة والضمنية الاتي اي ان المقصود بالذات من نفي المجيء
عن احد اثباته لزيد فصح ان النسبة بطريق الاثبات الى زيد هي المقصودة بالذات من النسبة بالنفي
الى احد واغا ذكر هذا البعض توطئة وبيانا لانحصار نسبة الاثبات في زيد بالنسبة في
التعريف اعلم نقله استاذنا واعلم ان اصل البدل ان يكون للبيان كقوله تعالى اهدنا الصراط
المستقيم صراط الذين انعمت عليهم وقد يجيء للتوكيد كالبدل الجاري على اسم الله تعالى كقولهم
في بعض الدعاء جرعت زيد الغبة والبقاء عيشة ان الجرع والبقاء لا يكونان

اذا البدل اسم من اسم او فعل من فعل نحو في جميع اعرابه وهو على اربعة اقسام ظاهر يشهد
للشارطين نحو اي ان شئت وان شئت فطلقت كما نص عليه ابن هشام في الجامع فانه نص على
جواز وقطع البدل بل نص على ضرورة في قطع البدل فيها وهي اذا تبع متعددا ولم يف بتلك العدة
كقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا السبع الموبقات الشرك والسحر والقتل التي منها الشرك ومنها
السحر ومنها عين ذلك كما بينه في حديث اخر تبعية جميع اعرابه لم يقل بتبعيتها في جميع اعرابها
لان العطف بالواو التي للتنفسير لا تجب فيه المطابقة وانما تجب المطابقة في العطف بالواو التي للشك وبعبارة
اخرى بدل لان العطف بالواو التي للتنفسير لا تجب المطابقة في المعطوف بها وبعبارة
اخرى في معطوف بها في جميع اعرابه الا في افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه وتعريفه وتنكيره
واظهاره واضماره والاضمر عليه وليس كذلك فان في المسئلة تفصيلا وهو ان بدل الشيء من الشيء يجب فيه
المطابقة في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وبقية الاقسام لا يشترط فيها ذلك وبعبارة
اخرى بدل الاضمر عليه الخ الا بدل الشيء من الشيء فيجب فيه المطابقة في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث لا التعريف والتنكير والاظهار والاضمار وبعبارة اخرى بدل الكل من الكل وبدل البعض
من الشيء في اعرابه اي في نوع اعرابه لا في شخص اعرابه اذا البدل اسم من اسم فال في شرحه
ولما كان البدل يجب في الغالب ان يكون تابعا للمبدل منه في رفعه ونصبه وخفضه وجزمه واراد
المصنف افادة هذا الحكم اتى بالكلام في صورة العرض وأشار اذا على ان الافادة التحقق كما هو
معلوم من المعنى فقال اذا ابدل اسم من اسم فالمبدل اسم لفظا بطريق التوطئة والتمهيد للثاني على
ما عرفت او هي للعطف على الاسم الاول واذا ابدل فعل فعل فقط من فعل فقط بوجه من وجوه ابدال
الاتية تبع الاسم الثاني غالبا او الفعل الثاني ان كان معربا متبوعة الذي هو الاسم الاول او
الفعل الاول في واحد من جميع وجوه اعرابه المتعارفة عليه واحد بعد اخر لفظا او
محلا من رفع او نصب او خفض او جزم اي كذلك ايضا واما التنكير والتعريف فلا يلزم
موافقته لمتبوعه فيهما فقد تبدل المعرفة من المعرفة نحو الى صراط العزيز الحميد الله
على قراءة الجر والنكرة من النكرة نحو للذين مفازا حدائق اعنابا وعنابا والمعرفة من النكرة
نحو وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة قاله وجب الكوفيون والبغداديون والسهيلي وابو البقاء
واختاره ابن مالك وصف النكرة في هذا القسم زاد البغداديون او توكد من لفظ الاول
كاية الناصية لئلا يكون المقصود اقص من غير المقصود من كل وجه بالصفة فيه كما الجملة

لما فيه من نقض الاشارة قال الرضي وذلك في بدل الكل خاصة وجوز نحو في ترك الوصف اذا استفيد من
البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذ الم يجعل اسم الواد طوى بل كان مشتركا من
العلمين وكانه تكرر تفخيما وطوى به فان لم توصف ولم تفد الا ما افادته الاولى لم تجز لانه يكون ابهاما
بعد التبيين نحو من زيد رجلا كريما فيه واطلق الجمهور الجواز لورود هما غير موصوف وليست من
قبيل الاول كقوله فصد وامن خيارهن لفاحا يتقادفن كالقصون غزارا وفي ابدال من الضمير يتقاذفن
واجابوا عما ذكر من عدم الفايدة بانه علم من طريقة العرب انهم يسمون المذكر باسم المونث وعكسه
فايدة الابدال الوضوح كالباس نحو مررت بهند رجل وبجعفر امراة واما الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث فان كان بدل كل او في حكمه فيها مما يمنع التثنية والجمع صانع كقوله احدهما
مصرا نحو مصارا حداهما او فصد التفصيل كقوله وكنت كزي رجلين رجل صحت ورجل مى بها
الزمان فشلت وان كان غيره من انواع البدل لم يلزم موافقته فيها اذا تقرر لك هذا علمت ان في مبهور
اعرابه تفصيلا والمفهوم المفصل لا يعترض به والله اعلم ويشترط في بدل الفعل منه كما قال الرضي
ان يكون الثاني راجحا في البيان كيلتقي اذا ما مع يخاصم لم العذاب فان تساويا كان تاكيدا لا بدلا ومثله
الاستاذ بقوله ان تنصحني عمن انصحك اي وان تواليني تحالفني او الكافر والعاصي لم تشاهد او يشترط
ايضا ان يكون بينهما مجانسة ومناسبة فلو قلت من يستهزئ بالدين وهن يستهزئ بنا يقتلهم لم يجز البدل
انتهى فلتنبه في هذا التمثيل نظر لانه شرط وجزاء والمناسب نحو من يفعل نا يعاقبه بالسيف والخطب سهل
ثم الحاصل ان البدل الذي غلط او بدا كما لا يخفى تنبيه ليس في قوله اذا ابدل من اسم او فعل من فعل ما ينافيه
وقوع الابدال في حق هذين النوعين فان الجملة تبدل من الجملة تارة بدل بعض واشتمال بشرط ان تكون
الثانية اوفى بتادية المعنى المراد من الاولى فيها مثال الاول واتقوا الذي امركم بما تعلمون امدكم بما تعلمون
وبنين وجنات وعيون ولدلالة الثانية على الاعتناء بشانها نحو بنعم الله بالتفضل من غير احالة على علم المخاطبين
وخصوصا المعاندين ومثال الثاني قوله افول اذا رحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فان قوله
لا تقيمن عندنا اوفى بتادية المراد من الذي هو اظهر لما كرهه اقامة المخاطب من قوله ارحل وان كان مدلولا
لغة اذ هو طلب الكف عن الاقامة واما اظهر الكراهة فمن لوازمه ومقتضياته واما ابدال الجملة من الجملة
بدل كل وقد اضطرب فيه كلام السعد فقال انه لا ينفصل عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود
بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى لا تحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب واستظهر
ان قوله تعالى انما نحن مستهزءون بدل كل من قوله انا معكم قال وارباب البيان لا يقولون بدل الكل في
الجملة التي لا محل لها من الاعراب وجزم الغزي في شرح الفوايد الغياثية بجوازه فقال المعنى قولنا
قصدنا بالاسوءين قصدنا بالحاء والتم ان كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطئة

له كانت الثانية بدلا من الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها
كانت الثانية عطف بيان او تاكيدا لها انتهى وفيه تصريح بان عطف البيان يكون في الجمل ولا تبدل الجملة
من الجملة بدل غلط لانه لا يقع في فصيح الكلام بخلاف من التغافل كما سياتي وفي منافاته للفصا
حة نظر كما ياتي للسعد وغيره نعم لا يقع في القران واما بدل الجملة من المفرد فاجازه ابن جني والزمخشري
وابن مالك ومثلوه بقوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان فابدل كيف
يلتقيان من حاجة واخرى اي الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما وجعل منه ابن مالك
نحو عرفت زيدا ابو من هو وفي المغني واختلف في نحو عرفت زيدا ابو من هو فقيل جملة الاستفهام
حال ورد بان الجملة الانشائية لا تكون حالا وقيل مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم ورد بان التضمين
لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وقيل بدل من المنصوب ثم اختلف فقيل بدل اشتمال وقيل بدل
كل والاصل عرفت شان زيد وعلى القول بانه على معنى علم فهل يقال ان الفعل معلق ام لا ثم ذكر فيه
كلاما فانظره تنبيه قال في الجامع ويجوز قطع البدل او جنس مع الفعل نحو بشر من ذلكم النار
ويجب القطع ان تبع متعددا او لم يف به نحو اتقوا الموبقات الشرك والسحر والتبيي ومثله رايت اخوتك
زيدا وعمرا اما اذا تبع متعددا وكان وافيا بالجميع ففيه ثلاثة اوجه البدل او القطع رفعا او نصبا نحو رايت
اخوتك زيدا وعمرا وبكرا ولنا حملنا كلام المصنف على الغالب ويجاب ايضا بان مفهوم التبعية مفصل **قوله**
على اربعة اقسام لو اسقط على كان اخصر واظهر وعلى ثبوتها يقدر لها عامل تتعلق به اي مشتمل على اربعة اقسام
من اشتمال الكلي على جزئياته **قوله** قوله وهو على اربعة اقسام اي في الجملة وفي الرابع تفصيل وقال غيره وهو
ستة على سبيل التفصيل وعبارة اخرى بدل اي في الجملة الخ اي على اجمال في الاخير وقال غيره وهو ستة اي على
تفصيل في جميعها ق وقال في شرحه وهو اي البدل من حيث هو طبيعته وجنسه كان في اسم او في فعل او غيرهما
صادق على اربعة اقسام جمع قسم وقد تقدم ولو اسقط على كان اخصر واظهر وهذا وان كان اسم عدد فلا
يفيد حصرا عند الجمهور لكنه ربما افاده بواسطة بقرينة المقام والقرائن كما هنا فان المشهور وراي
الجمهور انحصاره في الاربعة المذكورة وزاد بعضهم بدل الكل من البعض ومثله بعض الاعاجم بنحو نظرت الى القمر
فلكه وبعضهم بنحو اتيته درجة الاسم درجة ولا يتاتى فيه مناقشة كما ان القمر ليس جزءا من
فلكه بل هو مركوز فيه وان كانت مناقشة في مثال ومثلها ليس من داب المحصلين ولا شك في صحته لان الدرج
عبارة عن مجموع الدرجات لكنه مصنوع ليس بمسموع والجمهور نفوه وتاولوا قوله كان غداة البين يوم
تحملوا وقول الشاعر رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات بجواز كون غداة البين والاعظم
كناية عن الجملة وزعم ان شاهده فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن بجعل جنات عدن
بدل كل من بعض وما يرده تقريرا انها جنات كثيرة لا جنة واحدة يرده جواز جعل ال في الجنة
الجنس



الجنس او الاستغراق فيكون من قبيل بدل الكل من الكل وان قلت وقد ذكر في الفطرة البدل ستة اقسام
قلت قد علمت انه لا تعارض بين مفهومي العددين والتحقيق ما في هذا الكتاب اذ ما عدا
الثلاثة الاول في كلامه لا احسن فيها العطف بل انتهى المراد منه **قوله** بدل الشيء من الشيء قال ق في
شرحه ولما ذكر اقسام البدل اجمالا اراد تفصيل تلك الاقسام فقال الفقيه الاول بدل الشيء من الشيء ويجوز جره
بدلا على ما عطف عليه على البدلية من ارجح ويجوز رفعه ويجوز نصبه بتقدير مبتدا او رفع والرفع ارجح والاضافة
فيه للبيان وضابطه ان تكون الذات التي عبر عنها بالثاني عين الذات التي عبر عنها بالاول نحو صراط
ونحو جاءني زيد اخوك اي يكون المراد منهما شيئا واحدا وان تغاير مفهوماهما وان لم يكن المصادق واحدا
لانهما قد يختلفان بالعموم والخصوص ولا يكون مصادقهما واحدا كما مثلنا وسماه ابن مالك تارة
بالبدل المطابق وتارة بالبدل الموافق قال في شرح الكافية وذكر المطابقة اولى من قول النحويين بدل الكل من الكل
لانها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصدق الا على ذي
اجزاء وذلك غير مشروط للاجماع على صحة البدلية في اسماء الله تعالى وبالكل عبر في التسهيل وقال في
شرحه جريت على عادة النحويين والعبارة الجيدة ان يقال بدل موافق ولا احتياج الى جعله يعود الى الجزء
منه كالجملة التي هي عين المبتدا تنبيه قال البعض وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل
وبين عطف البيان بل الاولى عطف البيان لا بدل الكل وقال ومن الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب
عنه انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا سائر الابدال الا الغلط قيل وهو متجه على نفي الفصل
راسا والظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا فمثل قولك
جاءني اخوك زيد ان قصد فيه الاسناد الى الاول وجيء بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان
قصد فيه الاسناد الى الثاني وجيء بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد بالثاني فبدل وحينئذ يكون التوضيح
الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة والفرق ظاهر انتهى **قوله** بدل البعض
من الكل قال ق في شرحه والقسم الثاني بدل البعض من الكل لا اضافة فيه بيانية اي بدل هو بعض المبدل منه وقدم
الكل لانه توطئة له وتمهيدا وضابطه ان تكون الذات التي عبر عنها بالثاني بعض الذات التي عبر عنها بالاول
وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو اثنين من الهيين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون
البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الهيين ومنه قوله تعالى ولله على الناس حج البيت
من استطاع اليه سبيلا على راي من قدر الضمير اي منهم فمن بدل بعض من الناس لان المستطيع بعض
الناس لا كلهم قال ابن برهان يقال كل المراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله لا يكلف بالحج
من لا يستطيع تنبيهان الاول بعض الشيء قد يراد منه ما هو جزء له وقد يراد منه نحو زيد بعض

الانسان وقد يراد منه ما هو جزء له وقطعة منه نحو يد زيد وبعض الرغيف قليلا كان او كثيرا او
مساويا وإياه المصنف هنا ما هو يعم الجميع والمثال الاول فيه انه لا يختص الترديد كل وبعض اين وقبل
وبعد لانه خرج عليها الا فانها معارف بنية الاضافة وقال الجوهري كل وبعض معربتان وهم يحيا عن العرب
معربين بالتاء لان فيهما معنى الاضافة انتهى قال بعضهم ومنع ادخال ال على كل وبعض هو مذهب الجمهور
المانع منهما الاضافة وهي جامع الواو جاز الاخفش الفارسي وتبعهما الزمخشري وشاع في السنة
المصنفين وسائر في النحاة حيث استعملوه في مبحث البدل فقالوا بدل الكل وبدل البعض ويتبعهم المصنف
قوله وبدل الاشتمال ضابطه ان يكون بين الاول والثاني ارتباط بغير الجزئية والكلية وتقارنهما بين
الاجمال والاشتمال اعم من اشتمال الظرف على المظروف وهل المشتمل الاول او الثاني او العامل خلاف وتلها
مستشكل وشرحه محتمل امكان فهم معناه عند حذفه وحسن الكلام بتقدير حذفه ولهذا جعل نحو اعجبني
زيد اخره بعد اضمار ان امكن فهم المعنى عند حذفه وامتنع نحو اعرجبت زيد افرسه ثم وان فهم معناه
عند حذفه ولا يحسن استعماله بل لا يجوز ثم اعلم ان عزو المصنف جعل البدل الذي على معنى بل ثلاثة اقسام
بدل اضراب وهو ما يقصد متبوعه كما يقصد هو لا علاقة بينهما وضابطه ان يجيء المتكلم بشيء ثم يبدو
له ان يجيء باخر من غير ابطال الاول ولهذا يسمى ايضا بدل البداء ونقله بعضهم مطلقا والصحيح وجوده
وبدل غلط وهو ما لا يقصد ذكر متبوعه بل يسبق اليه اللسان وخصه بعضهم بالنفي وبعضهم
بالنفي وبعضهم نقله مطلقا ومذهب الاكثر جوازه مطلقا في غير كلام الله تعالى وبدل نسيان وهو ما
يقصد ذكر متبوعه ثم يتبين فساد ذلك القصد فانك قلت تصدقت بدرهم دينار وان قصدت التكلم بهما
ولكن بدا لك الاضراب عن الاول الى الثاني فهو بدل اضراب وبدا وان قصدت التكلم بالدينار وسبق لسانك
الى الدرهم فبدل غلط وان قصدت التكلم بالدرهم ثم تبين لك فساد قصدك فتكلمت بالدينار فبدل نسيان
والغلط في اللسان والنسيان في الجنان والاحسن في الثلاثة العطف ببل فيكون من باب عطف التفسير
وابدي بدل البعض والاشتمال من ضمير مطابق للمبدل منه كما مثلوا حد المصنف رحمه الله قوله وبدل
الغلط يدخل تحته ثلاثة اقسام بدل الغلط وبدل الاضراب وبدل النسيان كما قاله بعض النحويين وبعبارة اخرى
بدل كما اتى فان بعض النحويين ادخل الاقسام الثلاثة تحت بدل الغلط وبعضهم ادخل الاقسام الثلاثة تحت
بدل الاضراب وبعضهم جعلها اقساما ثلاثة فالمصنف اركب احد الاصطلاحات الثلاثة قوله وبدل الغلط
قال ابن هشام في متن القطر واغراد وغلط ونسيان نحو تصدقت بدرهم دينار فحسب فصد الاول والثاني او
الثاني وسبق اللسان او الاول وتبين الخطأ وفي شرحه والرابع والخامس والسادس بدل الاضراب وبدل
الغلط وبدل النسيان كقولهم تصدقت بدرهم دينار فهذا المثال يحتمل الان تكون قد اخبرت بانك تصدقت
بدرهم ثم عن لك ان تخبر بانك تصدقت بدينار وهذا بدل الاضراب وان تكون قد اردت الاخبار بالتصدق

بالدينار



بالدينار وسبق لسانك الى الدرهم وهذا بدل الغلط وان تكون قد اردت الاخبار بالتصدق بالدرهم
فلما نطقت به تبين فساد ذلك القصد وهذا بدل النسيان انتهى المقصود منه ش ويقول المصنف وبدل الغلط
يشمل هذا الاخير لان السامع الثلاثة لان الاول غلط بحسب ابهام المتكلم السامع ذلك والثالث غلط بحسب نفس
الامر وانما كون الثاني غلطا ظاهر بقوله رايت زيدا الفرس فانهما جيئا واخر بت عن الاول الى الثاني فيدل
اخراد وان كان المقصود الثاني وسبق اللسان الى الاول فبدل الغلط وان كان المقصود الاول وتبين الخطأ
فبدل النسيان قوله وبدل الاشتمال قال ف في شرحه والقسم الثالث بدل الاشتمال الاضافة فيه فيدل على اضافة
المسبب الى السبب اي بدل سبب عما لابد منه اشتمال احد المبدلين على الاخر والعامل وعلى انهما من اضافة الاول
الى المدلول اي بدل دال على الاشتمال كيف كان قال الشارح وضابطه ان يشتمل المبدل منه على المبدل اشتمالا بطريق
الاجمال والاشتمال اعم من اشتمال الظرف على المظروف وهل المشتمل الاول او الثاني او العامل خلاف وقولها
هو ما يشتمل الاول على الثاني اشتمال الظرف على المظروف وقوله المبدل منه اي مثلا او عما قبل وقوله لابد اشتمال اي يقصد بالافراد ما
هو ما من ذلك واوضح منه ان يقال ضابطه ان يكون بين الاول والثاني ارتباط بغير الجزئية والكلية وتقارنهما
بطريق الاجمال والاشتمال اعم من اشتمال الظرف على المظروف وتنبيه ليس في كلام المصنف تعيين المشتمل
والمشتمل عليه وقد اختلف في ذلك فقال الجزولي هو الاول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بان
الثاني اما صفة للاول كما عجبني الجارية حسنها او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكسب
من الثاني كونه مالكا وردبانه يلزم منه ان يجيء ضربت زيدا اعبد على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك كما قاله
ابو حيان في تذكرته وقال الفارسي المشتمل هو الثاني قال بدليل نصرف زيد ثوبه ورد بسرف زيد فرسه
وقيل الاشتمال الاخر هما على الاخر وانما المشتمل المسند الى الاول عما معنا ان الاسناد الى الاول لا يتم
به من جهة المعنى واما استقلاله بما فوقه فغير معتبر هنا بطولة ويكون المعنى مختصا بجزء الاول وهذا قول
السيرافي والمبرد ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول وهذا المذهب
قيل انه التحقيق وانه الذي نصره الاستاذ ابو اسحاق ابن ملكون وقال ان التخويين يعني الاكثر هم يجعلون
عند كل الافراد ومن يعني كل الايضاح واختاره ابن هشام في الاوضح فقال هو بدل اشتمل من ضمير
عامله او معناه اشتمل الايمان الاعجبني زيد علمه او حسنه او غلامه وان الاعجاب مشتمل
على زيد بطريق المجاز وعلمه او حسنه او غلامه بطريق الحقيقة وكذلك سرني زيد ثوبه او فرسه وان زيدا
يعجبني بجاز او الثوب او الفرس حقيقة ويسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه بدل اشتمال وان زيدا
كلمة على التوسع او المجاورة والسؤال مجاوز ما عامله الى الشهر والى القتال بطريق الحقيقة والمجاز كما
بينا قبل ورد عليه زيد ماله كثير انه اشتمل بدلا من زيد الان تقول الابتداء مشتمل على زيد مجازا
وعلى ماله حقيقة تنبيهات الاول والاكثر اتباعه بدل الاشتمال من مراعات ام تيز احوالها امكانة
فيهم معناه عند الحذف ومن ثم جعل نحو اعجبني زيد احوه بدل اضراب لانه بدل اشتمال اذ لا يصح الاستغناء عنه

بالاول والاخر احسن الكلام ثم تقدير حذف به ومن ثم امتنع نحو اسرجت زيدا فرسه لانه وان فهم
معناه في الجزء فلا يستعمل مثله والجمع فلو ورد مثل هذا في الكلام كان بدل غلط انتهى قوله والبعض
عطف تفسير على ما يستعمل اعاده بان الام الاول شرط صحة والثاني شرط حسن الثاني اشترطها
اكثر النحويين في بدل البعض كما تقدم وبعدم الاستعمال عبر اعاده اعلى المبرد انه قال الامر الثاني بعض
كتبه والصحيح عدم اشتراطه لكثرة وجوده اكثر من عدمه ومثل العلامة بلله على الناس حجي البيت الاية
في بدل البعض وبقتل الاخ زيد في بدل الاشتمال اجاب الاولون بتقدير الضمير فيهما كما تقدم
اي منهم وفيه وظاهر التسهيل انه لابد من ضمير اوما يقوم مقامه كال في النار بعد الاخدود وبدر حرم
الدماميني في حواشي المغني فيجوز الاكتفا حتى بالمعنى وذكر ان الضمير مخصوص عندهم بما
الثالث لهذه الابدال الثلاثة مسموعة وزعم السهيلي ان بدل البعض والاشتمال لا يكونان الا مضافا اوذا ال
ان العهد خذوا المخاوي باذا قالوا الكلت الرغيف ثلثه واعجبني زيد علمه بالمعنى كلت الرغيف بعضه
الرغيف واعجبني وصف زيد ثم ابدل من البعض الوصف ثم حذفا للدليل عليهما والله اعلم والقسم
الرابع بدل الغلط اي سبق اللسان اليه والاضافة فيه من باب اضافة المسبب الى السبب اي البدل
الذي سبب ايراده اصلاح الغلط وتدارك ان البدل نفسه غلط كما يوهمه المصنف في كلامه
الاتي ثم لا ينبغي الاخذ بظاهره من اخراج العمد والنسيان والمراد بالمراد ما قصد به تدارك الاول
واصلاحه كان تداركه واجبا او راجحا فيكون المراد بالبدل المباين للمبدل منه كيف كان وهو عند هم
ثلاثة افتساع لانه لابد ان يكون مقصودا بالحكم كما هو علم من التفريع السابق ثم الاول الذي هو المبدل
منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي بدل من اللفظ الذي هو
غلط لا ان البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ وان كان الاول مقصودا بان
تبين بعد ذكره وسماع قصد، فبدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا وفي ظاهر من هذا التقرير
ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان وهو القلب وكثيرا من النحاة لم يفرقوا
بينهما فسموا النوعين بدل غلط والظاهر ان المصنف تبعهم قال ابن عصفور وهذان النوعان
جائزان فيما ساوى فيه سماع وان كان قصد كل منهما صحيحا وبدل الغلط ويسمى ايضا
بدا بالالف المبدلة وبالمرفال ابن عصفور وهذا النوع يختلف فيه فيقال بدا، وقيل معفو
عنه وعاطفه فال ابن هشام وهو الواو لا بل لانه لم يثبت حذفها وتمثيل الالفية بحذف
بلا مردي يحتمل الابدال الثلاثة وذلك باختلاف التقدير والارادة لان البدل الاسم جمع
للسهم والمردي بالفتح جمع مدية وهي السكين فان كان المتكلم بقوله مخطئ
بلا مردي اغفال الامر باخذ المردي وسبق لسانه الى النبل فهو بدل غلط وان كان

اراد الامر



اراد الامر باخذ النبل ابتداء تبين له وسماء تلك الارادة وان الصواب الامر باخذ المدى
فيه انسيان وان كان اراد الاول الذي هو الامر باخذ النبل ثم اضرب عنه الى الامر باخذ المدى
وجعل الاول الذي هو الامر باخذ النبل في حكم المتروك فيبدل اضراب وبدا لانه اضرب عن
الامر الاول حتى بدا له الامر الثاني وفي هذا توجيهات ايضا في نحو تصوفت بل زهير
هذا بدا فال ابن هشام والاحسن فيه من ابدا ان يوتى ببل لان المتوهم ارادة الصمصامة بنا حادة
كالمردي كما تقول اتيت رجلا حمارا بل بغلا فالاول غلط والثاني بدا ومذاهب ابن
عصفور ان بدا الغلط منفي وهو لا يقصد متبوعه بل يسبق اللسان اليه ومذهب
سيبويه وغيره جوازه مطلقا ومثله بقولك مررت برجل حمار فالاول ان تجر حمارا بسبق
لسانك الى رجل ثم بدا لك منه الحمار وهو نحو ما في كلام المصنف وبعضهم خصه بالشعر قال الاسود
فيه دون النثر وبعضهم بان الشعر انما يقع فيه البدا عن تروي وفكر وقيل بعضهم مطلقا وادعى
انه طلبه فلم يجده وانه طالب به من فيه فلم يعرفه وهو محجوج بنقل الثقات سماعه على ما مشى اليه
والله اعلم الثاني في البدل الغلط لا يقع في فصيح الكلام وبه قال الجاجي في اول الحق الخروج وقيل
يقع فيه وهو ظاهر مذهب سيبويه والاكثرين قيل ما كان منه لسبق لسان او لنسيان لا يقع
فيه وما كان منه تكلفا وتظاهرا للفقه مع انتفاء ذلك او مع الحق يقع فيه كقولك هند جاوزت
شمس فيه وفي هذا التفصيل نظر يعلم مما قدمناه في تفسيره وتفصيله قال السعد
نوقش في عمومه وقوعه في فصيح الكلام وبانه تدارك الغلط وانه لا ينافي الفصاحة بالمعنى الذي
ذكروه كما في قولك جاءني زيد بل عمرو نعم لا يقع في كلام الله تعالى لاستلزامه عدم الفصاحة
بل الصحيح جواز الغلط عليه تعالى وامتناع الثالث قال الاستاذ ناصر هذا اشكال قوي وهو
انه لا فرق في جهة المعنى بين بدل الغلط والمعفو بل حتى لو جيء وقوع الثاني في الفصيح
دون الاول فليحرر قلت قد رايته جنح على ما راى الاكثرين وسيبويه وحينئذ لا يعتمد ما يقول
عليه اذ العبرة بالمشهور وقول الجمهور قوله نحو قولك جاءني زيد اخوك الى قوله بدلت زيدا
منه قال في شرحه ولما قسم البدل الاول اربعة اقسام شرع في تمثيلها مستغنيا به عن تعاريفها
كما فعله منذه في صدر الكتاب فقال مثلا البدل الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك
من قولك اي مقولك الذي هو جاءني زيد اخوك وفي عاهذا انظار ذكرها الاتية وربما يستفاد من
ان البدل الاتي للغلط المبدل منه في الاذا كان مع الثاني زيادة بيان كهم اما يعقوب وقرى كل امة
جاشية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثاني بدا من الاول اذ فيه اتصال بالثاني سبب الجثو
تنبيه قوله ذكر بدل الكل ثلاث بالاستقراء اما كونه الاول اشهر والثاني متصفا بصفة

اراد الامر

نحو زيد رجل صالح واما كون اولهما متصلا بضمير والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد
واما التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول ابهام فليست الثاني لان الابهام اولا تم التفسير
ثانيا وفعا وتاثيم البيس كالتبيان فالمفسر اولا نحو مررت برجل زيد به الجار متعلق من رجل فحصل من مجيء
مع زيادة التعريف لكن الغرض ما علمت ويجوز العكس نحو مررت برجل العرب زيد في الابهام بعد
التفسير وسئل ابو البقاء عن قولك اكلت الرغيف ثلثه او ثلثيه او نصفه تنبيه
قال الاستاذ رحمه الله ولو قيل اكلت الرغيف ثلثه وثلثه وثلثه لكان ظاهرا ان بدل البعض اذا وقر
العطف متاخرا عن الابدال وفي بدل الكل ان قدر العطف نسابقا عليه ثم تكرار البدل بالعطف جائز
اتفاقا وبدونه فقال ابو حيان في نحو ونفخ واما بدل البواقي فذكرت فيه
وبدل البعض بدل الاشتمال ولا نص عن احد من النحويين الذين وقفت في جواز التكرار فيهما او منعه
الا في كلام بعض اصحابنا ما يدل على ان البدل الاول انتهى ورده الدماميني في شرح المغني بان الشيخ يعني ابا حيان قد اقر على نفسه بعدم الاطلاع على المسئلة من جهة كلام حكاه
عن بعض اصحابه ولم يسمه ولا يلزم من عدم وقوفه على جوازه عدم الجواز في نفسه فالشيخ يعني الرضي
اعلم في هذا الفن ثبت في النقل وقد نص عليه احد من المعربين في قول الله تعالى الحمد لله رب العالمين
الرحمن الرحيم ملك يوم الدين على جواز اعراب التوابع ابدا الا مع انها ليست بابدال ابدا فاحفظ وعنه
حمل ما على جوازه الجار الزمخشري ثم سافر كلاما عن ابن الحاجب في امالية من جملته بالاولى ان يقال هواي
في الطول بدل اتان من البعض الاول كما انه قال من الله العزيز العليم مزيد غافر الذنب من الله ذي الطول
وعلى هذا يستقيم ولكن يتفرع عليه البدل انتهى كلامه ومنه دليل بين على المنع عن بعض اصحابه فتا
مل انتهى مراده ما معنى كلام البدر ومثال بدل الاشتمال الخوف علم من قولك نفعني زيد علمه والباري
في بدل البعض والاشتمال البين بعد الابهام والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس لذلك
ان المتكلم يخيف بعد الثاني التجوز والمسامحة في الاول واستغير من تمثيلهم هذين البدلين بزيد اخيك
في بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يصح في تعلقهما بالاول
وانهما ليسا بدل الغلط وقد مضى الكلام في الضمير انفا والله اعلم ومثال بدل الغلط الفرس من نحو
قولك رايت زيدا الفرس وذلك انك اردت ابتداء ان تقول رايت الفرس فغلطت بان سبق لسانك
الى زيد او نسيت الفرس بدلت ابدا الا لغويا اياه عوضت وذكرت زيدا عوضا منه ايما من لفظ الفرس
تنبيهات الاول مثل المصنف اقسام البدل الاربعة بالاسم وسكت عن تمثيلها بالفعل وقال
الشلوبين انه قد يجيء بعد الاقسام الاربعة والذي عليه في ذلك كمثال بدل الشيء من الشيء بالفعل
ومن بعضه ذلك يلزمك اتاما يضاعف بان معنى مضاعفة العذاب هو لغير الاتاوة فيضاعف بدل كل من يلزم

اتاما



اتاما وبعضهم مثل بالاية لبدل الاشتمال لان مثل بدل الشيء من الشيء بقوله متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا ومثال
بدل البعض من الكل ان تصل الله يرحمك متجد بدل من تصل بدل بعض من كل اذ المعهود بعض
الصلاة الشرعية وقال الجمال هذا القسم بدل الاشتمال لا بدل البعض بل اخلاو لان البعل لا يتبعض انتهى
وناقشه استاذنا بانه لا يريد لفظ البعل وحينئذ معناه وهو الحدث يتبعض افول قام الدليل الفلاني
في علم الكلام على استحالة صدور بعل واحد من فاعلين ولا يلزم ان يكون عين المنقسم منقسما ولا يلزم باطلا
والملزوم كذلك وكان الاستاذ رحمه الله اراد البعل العرفي او اللغوي لا البعل الواحد الحقيقي والله اعلم ومثال
بدل الاشتمال قوله من يبايع الملك ان كلي الله ان تبايعا توخذ كرها او تجي طايعا ان تبايعا في محل نصب اسم
ان وخبرها على تقدير يا المتكلم والله منصوب بنزع الخافض وهو واو القسم وتوخذ بالنصب بدل من
تبايعا بدل الاشتمال الخ كرها والجيء طايعا من صفات المبايعة وكرها منصوب على المصدرية
والخامسة قال الاستاذ رحمه الله في هذا البيت لطيفة وهي ان الفعل فيه نصب بثلاثة اشياء بالجار و
والبدل والعطف قال وما ذكره من خواص بدل الاشتمال في الفعل هو الصحيح ومثال بدل الغلط ان قلت
تسالنا نعطك قال في البسيط جوز سيبويه وجماعة من النحويين والفياس يقتضيه الثاني اي
قول المصنف اذا ابدل اسم من اسم دخل فيه الاخر فتان والنكرتان وما كان الاول منهما معرفة والثاني نكرة
وعكسه وظهر او بعضه او وجه تحمد خلا فيه المضمران والمظهران والمختلفان بان كان الاول منهما او الثاني
مظهرا وعكسه فيهن اربعة اوجه ايضا تضرب في الاربعة فبلغها بالخارج ستة عشر وبعضها بالحذف
ضربت وجهها اقسام البدل الاربعة بكان الخارج اربعة وستون ضمير قال الاستاذ ذا وهذه اسم اشار
للامكان واما باعتبار الوقوع فينبغي اقل ثم قال امثلة المعرفتين في الاقسام الاربعة ضربت زيدا راسه وسلبت زيدا ثوبه ورايت زيدا الحمار وامثلة النكرتين في هذه الاقسام جاءني
شخص رجل جاءني وضربت رجلا راسه وسلبت رجل ثوبه رايت رجلا حمارا وامثلة المختلفتين
في هذه الاقسام يعجبني زيد اخلق وزيد راسه ويعجبني رجل راسه ورجل علم وزيد حمار ورجل
حمار وامثلة المضمر في هذه الاقسام ضربته اياه وراسه زيد ضربته اياه بان يكون ضمير ضربته راجعا الى
زيد وضمير اياه الى الراس وعلم زيد اعجبني هو بان يكون فاعل اعجب راجعا الى زيد وضمير هو راجعا الى
علمه ورايته اياه فيما اذا سبق ذكر زيد وحمار ويكون الضمير الاول راجعا الى زيد والثاني الى الحمار وامثلة
المختلفتين في بدل الكل اخوك لغيتني زيدا الياه واخوك لغيتني زيدا اياك هو زيد وفي بدل البعض
ضربت زيدا فكسرت يده اياها او زيد فكسرته يده وفي بدل الاشتمال اكرهت زيدا اياه او زيد اكرهته
زيدا اياها وزيد كرهت جهالته وفي بدل الغلط كرهت زيدا اياها ما لم تقدم ذكر الدابة فتقول هذا وزيد
كرهته الدابة انتهى وتفاصيلها من الجواز والامتناع المذكور في المطولات تعلمها كما قدمناه

الفارسي وكالمجرور نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد وكالمبتدا الذي خبره في مستقبل نحو ابي الله شنشنة
باطل السموءل وكالخبر نحو زيد قام ابو العلم فاضل وكجواب القسم نحو بالله لتنبأن عالم الغيب والشهادة
نحو والله لقسم لتعلمون عظيم والا استثنى نحو ما جاءني احد الا زيد خبر منفي ومن الفصل بين التابع
والمتبوع وكالجزاء وحينئذ يعلم ما اتيتهن كلهن ومن الفصل بين العاطف والمعطوف عليه واستحسنوا تخلل
بين زيد وعمرو ان اردت ضربهما جميعا ولا يجوز الفصل بما ليس بجملة اجنبي بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال مررت
برجل عابر سرعان ذا فرس ولا يفصل بين اجمع وتوابعه وبين ما بينهما وبين كل كما لا يفصل بين التوكيد وبين
المؤكد بما على الاصح فيما يقال مررت بهم اما اجمعين اما بعضهم واما كلهم واما
بعضهم خلافا للكسائي والفراء الخامس لا يجوز ان يتقدم شيء من معمولات التوابع على التوابع
واما منبوعاته فان المعمول لا يحل الا في موضع يحل فيه التابع ومعلوم ان التابع لا يتقدم كما التزموا
خلافا للكوفيين في تجويزهم هذا ضعاف رجل يا هذا وافهم الزمخشري في قوله تعالى وقل لهم في
انفسهم قولا بليغا قوله فلا يجوز ان يكون بدلا من ايا عوضت زيدا منه ايا عوضت زيدا ايا مكانه والمراد بالبدل في كلامه
البدل اللغوي قوله منصوبات الاسماء وتقدم ما في موضوعاتها وستأتي مخفوضاتها وخرج من موضوعات
الاسماء الموضوعات الحروف وما ضمنت موضوعاتها وجر وما ضمنت موضوعاتها وقد تقدمت وستأتي مجرورات
الاسماء وما ضمنت موضوعاتها وجر وما ضمنت موضوعاتها وقد تقدمت ايضا في باب الابتداء ف وخرج
بسبب منصوبا تنها بفعل الجاب منصوبات الاسماء وستأتي مجروراتها وهو ما وجدت فيه علامة
المفعولية بالاصالة حقيقة او حكما وهي الفتحة او الكسرة او الالف او الياء نحو رأيت زيدا ومسلمات
واياك ومسلمين ومسلمين اما المجرور كان الله غفورا رحيما وان الله لا يظلم الناس شيئا بمطرين
التطفل عليها وقد مضى عليها الشرط الباعث على الاهتمام بها والكثرة تنبئ عن عمرو كما لم
يجز ذكره وهو العامل منصوبات لفظا او تقديرا او محلا وليس المراد بها خصوص ما جيء بالنصب
لفظا بل ما يغلب فيه النصب كالتمييز والمستثنى في الاستغراق خمسة عشر منصوبا لفظا
تأنيث خمسة وعشرين للعلم بها فيما يأتي الظاهر في هذا التركيب مقابل الضمير فخرج الضمير زيادة ايضاح
ليخرج المقصود بالذات بهذا الحد متروك ولم يذكر منبهات الاربعة عشر في علم ونصر وأربعة عشر في سرح كما
وعد واما المجرور المخفوض لفظا او محلا منصوبا وان كان بواسطة وفي هذا نظر لا فرق كل واحد
منها بترجمة تخصه ويذكر فيها واما نظائره السير في المجرورات فمن نحو اختار موسى
قومه سبعين رجلا وتسمية الجوهري المستثنى في نحو ضربت القوم الا زيدا مجرورا دون

المنصوبات



مطلقا فان البدل يوافق منبوعه في واحد من وجوه الاعراب مطلقا وكزيادة واحد من التذكير والافراد وضديهما ان كان
بدل كل عام يمنع مانع من الشتية والجمع كون احدهما معرفا او قصد به التفصيل ويخالفه في التعريف والاظهار
وضديهما فيجب المعرفة من مثلها ومن النكرة والنكرة من مثلها ومن المعرفة لكن ان اتحد اللفظ في ابدال النكرة
من مثلها الشرط ان يكون مع التابع زيادة بيان كما في ابدال الفعل من مثله وبدل الظاهر من مثله ومن الضمير
وابدال المضمر من مثله فنحو فعلت ان وصرت بك انت توكيد اتفاقا وكذلك رأيتك اياك عند الكوفيين ابن
مالك وكذلك لا يبدل مضمر من ظاهر اذ لم يسمع رأيت زيدا اياه الا في نثر ولا شعر ولو استعمل جعل توكيدا
ما يعد اضرابا عاما في التسهيل نحو اياك اياي فصر بك واثنتين من ظاهر ونحو رأيت زيدا اياه من وضع
النحويين ليس بمسموع واما ابدال الظاهر من المضمر فيجوز في جميع انواع البدل ان كان الضمير لغائب نحو
واسروا النجوى الذين ظلموا والذين ظلموا بدل من الواو في اسروا بدل كل من كل على وجه وان كان الضمير لمتكلم
او مخاطب جاز ابدال الظاهر منه بشرط ان يكون الظاهر بدل بعض من كل كقوله
اوعدني بالسجن والاداهم رجلي من رجلي ششتة المناسم فبرجل الاولى بدل من ياء المتكلم بدل بعض
من كل وكما عجبت وجهك بدل من تاء المخاطب بدل بعض من كل او يكون الظاهر بدل اشتمال
كما عجبت كلامك بكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب وكقوله بلغنا السما مجدنا وسناؤنا واذا
تجوا فوفوق لك مظهرا فجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا او يكون الظاهر بدل كل
صيغ للاحاطة والشمول للتوكيد نحو ربنا انزل علينا مائدة من السما تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا واولنا
واخرنا بدل من الضمير المجرور باللام ولذلك اعيدت اللام ولم يعد الاحاطة امتنع الابدال
خلافا للاخفش في نحو مررت بك زيد على ان زيدا بدل من الكاف ورابعة عما على ان عما بدل من التا
وسمع الكسائي التي اي تحبونه فالشاء بكم فرينش كفينا كل معضلة وام نفي الظلامي
من كان غليلا الثالث قيل الكثير كون البدل محتملا عليه وقد يكون في كلام الملغز كقوله ان السبوء
يعزوها ورواحها تركت هوازن مشفرى لا عضب فلم يفلل كلوا المبدل منه فقال الهوى انتم
في حكم الطرح مبنيا على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه قال الى في وعلى ما ذكرنا
من ان البدل والمبدل منه يتنبه من ان الاول ليس في حكم الطرح معنى ايه بدل الغلط وكلاهما ان
البدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وكذا في
بدل الكل اذا لم يمض عنه نحو ضربت زيدا رأسه فاندفع ما قاله الهوى
نحو ان السبوء ائتبت الرابع الاصل انه لا يجوز فصل شيء من التوابع من متبوعه بجملة اجنبي عنهما
ويجوز بغير جملة بين بعض معمول الوصف فوذلك حشر علينا يسير وكمعمول عامل الموصوف
نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب وكالعامل في الموصوف نحو زيد اضرب يتا

الفارسي

جنسي واردة لجمع اولدة مفهوم العدد الحصي وانظاهر ان الخامس عشر الذي اسفطه
هو خبر ما الحجازية او اسم لا التبرئية كما ستنبه عليه **قوله** خمسة عشر لم يذكر الخمس عشر
اما انه نسي واما انه لم يتس واراد به الاسم المنصوب على اصل الكلام مطلقا واراد بالمفعول به
ما كان عامله ملفوظا بقرينة ما مثل به في بابه واما انه اراد انها خمسة عشر من ماتي اراد الاشتمال
امتحانا ليفهم الطالب اسقط الخامس عشر لتذهب نفس الطالب كل مذهب ممكن **قوله**
منصوبات الاسما الخ منصوبات الاسما خمسة عشر على ما ذكر المصنف واخل بخبر ما الحجازية
لان الحجازيين شرطوا لها اربع شروط الاول ان يتقدم الاسم على الخبر الثاني الا يسبق الاسم بان
الزايدة فلو سبق بها بطل عملها وجوبا عند البصريين كقوله بني غبر انه لا انت مدرك ولا سابق
الثالث الا تسبق معمول الخبر وان سبقت به نحو وما خل موفيا بوعده انا عمرا فلا يبطل عملها وجوبا
لضعفها في العمل فلا ينصب او في معمولها بالتقديم الا اذا كان المعمول ظرفا او مجرورا فان
لا يبطل عملها نحو ما عندك زيد مقيما وما بي انت معنيا لتوسعهم فيها ما لم يتوسع في غيرها
الرابع ان لا يسبق الخبر بالا فلو سبق بها نحو وما محمد الا رسول بطل عملها لبطلان معنى النفي وزاد
بعضهم شرطين الا تكرر وان لا يبدل من خبرها موجب نحو ما زيد شيء الا شيء لا يعتبد به فاذا اختل
هذه الشروط عملت كليس نحو ما هذا بشرا وهذا اسمها وبشرا خبرها وقول الشر كليس اي في
رفع الاسم ونصب الخبر لشبهها بها في نفي الحال والدخول على المعارف والنكرات وفي دخول الباء
في الخبر وتوابعه لا يعلو نها بل هي عندهم مهملة وهو القياس لانها حرف لا تختص فتعمل
بل تدخل على الاسماء والافعال اعلم ان لا تعمل وما كان عملها على خلاف الاصل شرط الحجازيون
هذه الاربعة شروطه المتقدمة ف قال في شرحه ولما اشار اليها اجمالا اشرع في تفصيلها
تفصيلا فقال وهي اما الا وان كان تفصيلا للاول بالنسبة للمعمولين اي ما صرحت به وما عطف
عليه او فذر العطف سابقا فلا يلزم الاخبار بالمفرد عن ضمير الجمع نعم من المنصوبات المعمول الذي
عينها الا مما لفته فيها او التقدير اولها او منها محمول عليها فيه ومشبه بها وقدم ما
المفعول كما فعله جماعة منهم الفارسي لانه احق بها الى الاعراب بالوضع واشبهها به
بالفاعل حتى قال مقامه في كثير من الاحكام قال استاذنا تبعا لجماعة وينبغي ان يكون
اليا من به للالتفات الى الذي الصف الفعل به او للمقابلة الرفيع والحقير في المفعول به
مستثنى وكذا المفعول فيه اوله او معه او من قال الضمير المستتر في المفعول راجع
الى الفعل بسببه او فيه او له او معه وعينهم ان الواجب حيث يفسر المفعول هو به
او فيه او له او معه كان مستوفيا حقه جاز ان يعين غيره من هيئ له واما الهاء من المفعول
والمفعول فيه

والمفعول له او من اجله او لاجله والمفعول معه بقيل انها تعود على الموصولة في
المفعول الذي يفعل به فعل اي مغاير للفعل ويوقع عليه يقال ضربت به زيدا فالضرب ما اوقعت
ما يفعل به وكاتبي وغيرا البيضة واحسن من ذلك ان مثال هذه العبارة كالمحكوم عليه والمستدل اليه
لغلبة الاستعمال حذفت كالعلم فلا يقتضي الضمير مرجعا وقد يقال مراد الذاهب ان الضمير
يعود على الموصولة في المفعول انه عايد في الاصل على الموصولة وان الجار والمجرور كان في الاصل
نائبا عن الفاعل للمفعول ان عاد الان جزء الاسم المصطلح عليه فلا يلتفت الى ما قلنا انه احسن ويجعل
عايد من جملة الضمائر المجرورة بها ذكر راجعة الى ال لو كان كذلك لما جاز حذفها وتذكير المفعول
مع ان كثيرا تقول هذا مفعول به وفيه وله ومعه بالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف اي شيء
مفعول به والاسم الموصولة لعرض نصب الخروج بالصفة **قوله** والمصدر ما دل على المعنى المجرد
انما عبر بالمصدر وان كان اسم المفعول المطلق ليدل على ان الغالب وغيره يطرد فيه النيابة عن
وعبارة غيره ما دل على الفعل الخ وانما اقتصر على المصدر لان الغالب فيه ان يكون مصدرا وغيره يطرد
عنه وانما المفعول المطلق ليدل على ان يكون مصدرا وبعبارة اخرى ما يتوقف فعل المصدر **قوله**
والمصدر قال ن في شرحه وثانيها ما عدا المصدر من اسماء المعاني الاجتماعها في اسم الحدث الجاري على فعله اي المشتمل على حروفه الاصلية لفظا او تقديرا
اذا كان منصوبا بفعل من لفظه او معناه مخصوص بتصرف ما دون اذ المصدر في نحو قيام حسن واقعد
المطلق في نحو ضربته سوطا وان كان المخصوص منه هو المفعول المطلق وهو مشتق من الفعل عند
الكوفيين وهو عندهم مفعول بمعنى الفاعل الصادر عن الفعل وهو فرع والمصدر عند البصريين
البصريون من ان المصدر اصل الفعل ان الفعل مشتق منه وهو اسم موضع مصدر اسم للحدث الصادر
وذلك لان كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل وزيادة والفعل مع المصدر كذلك
اذ يدل على ما يدل عليه المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل على وجه
الخصوص الآتي في تعريفه ضرب لا يدل فيه لنوع من الزمان معين كما في نحو ضرب زيد اذ دل نحو ضرب
على معنى المصدر ويوزنه على الزمان الماضي مستفاد من الكوفيين من ان المصدر يوكد الفعل نحو ضربت
ضربا والمؤكد بالفتح اصل المؤكد بالكسر ومن ان الفعل يصاغ منه والعامل اصل للمعمول ومن ان ما
لا مصدر له نحو ليس ويسر يسر ويس هلوكان الفعل مشتقا من المصدر لوجب ان يكون لها اصل
هو المادة ومن ان المصدر يعل باعلال الفعل ويصح بتصحيحه نحو قياما واعلم صواما واعل بالقلب
كما اعل وعل بالقلب بمرد وذا الاول فيخوص بنا زيدا زيدا وان ان الكريم يحلم ما لم يرو من اجار وقع
ضميرا واما الثاني فبالحروف بانها عاملة وليست اصلا لمعمولها لانها اثقل واما الثالث فمعارض

بالحاء والتاء ١١ افعال اخو الخوف له والخوفة والبشوة والحمومة واما الرابع فممنوع بانه لا يلزم من
جريه في ١١ افعال جريه في ١١ استفعل لان قضية الحصر في كلام المصنف في ١١ الشيخ في
الذات وتاخر عنه في ١١ افعال بحسب الصحة تنبيها على ان قول الشيخ اراد ما اراد واعلم ان مراده
بالمصدر هو المصدر المجرد لان المزيد فيه مشتق من المجرد كما وافقته ايا فجرى فيه ومعنى الثاني
سواء لفظا بان المصدر للفعل او بغيته لدى المذهبين فمن ١١ اخوه للفرع من ١١ اصل هل هو امر
وضع له واللواضع وغيرها حتما لان استظهر السعد في شرح التخريب منعها ثانيهما واستظهره
عليه او للمهما قوله وظرفي الزمان والمكان اشارة الى ان ذكر احدهما باب واحد قوله وظرفي
الزمان الخ هو له اسم ١١ ف وقال في شرحه وثالثها ما صدق عليهما نحو اليوم خير لي كل نفس
بالكسر ١١ اطلع اليوم ورابعها ما عرف ظرفي المكان باعادة في واشارة ١١ استفالة بنا بسم
في ١١ عمرو ان جمعهما في باب واحد ١١ المبتدا والخبر نحو صليت عند الجمعة وخلف المنبر امام
١١ امين يوم الجمعة تحت باب البيت الحرام وهذا ان الظرف اي كل منهما يسمى بالمفعول فيه
وخامسها ما عدى الحال نحو تبسم ضاحكا من قولها وخواد خلوها بسلام امنين ونحو صمام
عليكم ما بتم واقد خلوها خاشعين ونحو يساد بسهما التمييز اي ما صدق في بعض احواله بناء ان
١١ على في النصب نحو طاب زيد نفسا وهو اهيب الناس اعلا وسادسها ما عدى المستثنى بـ ١١ واخوى واخواتها في بعض احواله بناء على ان ١١ اصل ١١ غلب فيه النصب و ١١
فقد يكون من وقعا نحو ما قام الا زيد قوله واسم ١١ كان ١١ اولى للمصنف اسقاطه لانه داخل
في اسم اخوات ان ١١ ١١ الناقية للجنس من اخوات ان و ١١ فكان ١١ لائق بالمصنف ان يجعله جزءا
العاملة عمل ليس وانه منصوب ايضا قوله والمستثنى اي في بعض احواله كما يعلم من باب
ف وقال في شرحه وثامنها ما صدق اسم ١١ الناقية للجنس نحو لا رجل في الدار ولا غلام سفر
ط قوله والمنادى قال بعض الشراح في بعض احواله وهو غلط بان المنادى لا يكون ١١ ١١
منصوبا لفظا او تقديرا او محلا والنصب الخاص ببعض احواله انما هو النصب لفظا والا لم يتم
كما علمت وبعبارة اخرى بدل المراد الخ وعبارة المصنف طالحة للتعميم كما علمت و ١١ الخصص
سائر المنصوبات بالنصب لفظا ف وقال في شرحه وتاسعها المنادى نحو يا غلام زيد ويا من
لا تعاجبا ويا غلام زيد ويا من يجيب الدعوات ويجمع الكلمات وجعله بابا على حدة
مع شمول المفعول به لا اختصاصه به باجتماع لا توجد مع كل مفعول به وهذا مما يؤيد جوابنا
السابق قوله والمفعول من اجله الى قوله اربعة اشياء قال ف في شرحه وعاشرها ما صدق
المفعول من اجله نحو قمت اجلالا لك وجيت قراءة للعلم بناء على انه لا يشترط فيه كونه قلبيا
وحاصل



وحاديه عشرها ما صدق المفعول معه نحو سار زيد والنيل وعلى الجبل والطيالسة خلفه
عشرها خبر كان واخواتها اذا نظر بها ما يعمل عملها نحو وكان الله غفورا رحيما واصبحي
زيد مفيقا وثالث عشرها ابيم ان واخواتها اذا نظر بها ما يعمل عملها ورابع عشرها
التابع وهذه تقدم وتم بينه مطلقا كان تابعا للمنصوب كما هنا قوله
ان اربعة اشياء واسقط عطف البيان فان بعض الشراح لا خراجه وجعله اخر لا يخوله تحت
مثلين العطف و ١١ الى ان قال يجاب بانا اسقطناه لدخوله تحت المذكور او بجعل ما قبل
لقوله الخ لانه نعلم يرى بالراء الرضي من ان كل ما صح ان يكون بدلا صح ان يكون عطف بيان
ف وقال في شرحه هواي التابع المنصوب بمطلقا الا بعيد النصب اربعة اشياء منها النعت اي
المنعوت به او بنا على التسمية بالمصدر فيه وفيما بعده وبجوز ايضا جعله وما بعده بدلا
من اربعة اشياء وبيانها نحو رايت زيدا العالم والعطف نحو رايت زيدا وعمرا والتوكيد نحو رايت
زيدا نفسه والبدل نحو رايت زيدا الخاد واسقط البيان اما لشمول العطف له وان لم يذكر
واما لانه عد من فنم البدل كما مر للتنبيه عليه و ١١ ان يفرد ها المصنف بالتراجم بنية على
ما لم يذكر تنبيها في البعد تنبيه ودفع عنه كثير من الشراح ذكرانها واسقاط نحو ما وعليه دفع
الشيخ خالد ودفع عنه بعضهم بسقاطها مع ذكر حكمها وعليه درج استاذنا ما
والظاهر ان احدها هو الخامس عشر الذي اسقطه المصنف وما عند الشيخ اولى لان المصنف
اجرى الباب كما سيات ولم يذكر حكمها البتة لا يقال الاسم الذي اراده ان يذكر حكمها
ايضا خلاف ظاهر اخواتها كان يترجم الاول بذكر في تفصيله للتراجم وقد ذكر بانه يتعلق
بخبرها واخواتها في مباحث المرجوعات وهنا تم الكلام الانتهاء ثم اليه ويحتمل ان الخامس
عشر هو الاسم المعرب بال المنصوب بالصفة المشبهة جاز نصبه على التشبيه بالمفعول به
على الاراجح في المفعول به قوله باب المفعول به ف في شرحه شرع في توصيل ما
اجمله بذكر تراجمه فقال باب المفعول به تفتح ما في هذه الباء والهاء انها المفعول به لان
ظهر لي انه زايد احاجة اليه والهما فيهما عايدة على ال على ما راى تفتح قولي المفعول
به من حيث مفهومه ومعناه اذ هذا شروع في رسمه والرسوم والحدود انما هي
للحقايق والمفاهيم وبالحقايق والمفاهيم فقوله الاسم اي مفهومه ومعناه واراد ما
يشمل مدلول الاسم حقيقة او تاويلا فدخل نحو احببت ان تاتي وكرهت ان تقوم وقال
في تقرير الاسم حقيقة او تاويلا كاحببت ان تقوم وكرهت ان تقوم وقوله تحقق
ان تغيرات الشوكة تكون لكم قوله المنصوب خرج المرفوع من حيث رفعه والا يرد عليه ان

المفعول له

على

انه ليس مفعولا به من حيث رفعه والجر ورمن حيث جره فلا يرد مفعول المصدر كعجبت من ضرب زيد اعمى ومررت برجل ضارب اخرى كما اعجب ضرب الخ فانه ليس مفعولا به من حيث جره في
الخ اقول في التعريف دور ظاهر ونقض اكلي على تصور المحكوم عليه وتصوره على
تصور انه جزء من تعريفه ثم ان ابدا منصوب ابدا على الشهر اللغات كما ان الفاعل مرفوع
والنصب اخف فاعطوا الاثقل والاكثر الاخف ليكون ثقل الرفع موازيا لقلة الفاعل
على خفة النصب موازنة لكثرة المفعول واطلق في المنصوب فيشمل المنصوب
لفظا والمنصوب تقديرا او المنصوب محلا وابهم ناصبه ليتناول كلا منه على
ما يصح فيه من الخلاف فعند البصريين ناصبه الفعل والفاعل معا وذهب هشام
بن معاوية من الكوفيين الى ان ناصبه الفاعل وحده وذهب خلف منهم ايضا الى
انه منصوب على معنى المفعولية لا كونه مفعولا وهو مراد من قال انه منصوب
على الخلافة فناصبه معنوي والحق مذهب البصريين وهو ان ناصبه الفعل
وشبهه اذ هو الذي ينطبق عليه حقيقة العامل السابقة من انه ما به يقوم
المعنى المقتضي للاعراب فينصبه عند هم الفعل نحو ورث سليمان داود
والوصف نحو ان الصابرات اجرهن والمصدر نحو ولولا دفاع الله الناس واسم الفاعل
نحو عليكم انفسكم وقد يخفض عاملا للعلة اما جوازا نحو فالويل لهم والشر واشتهوا اخرا
من الضرب اقرر في اثناء المضيف او على الاكثر او هو تنبيه المخاطب على امر محذوف
ليفعله نحو اسلاح السلاح والمروحة والنجدة او على التحذير وهو تنبيه المخاطب
على امر مذموم ليتجنبه نحو الاسد الاسد وماز راسكم السيد او في النداء عاما
يأتي بان قولك يا زيد مفعول لما دعوا بت يا منابا دعوا طلبا للتحقيق
وقصد الله تعالى الانشائيه سمع رفع المفعول ونصب الفاعل نحو
قرف الثوب المحمار وكسر الزجاج الحجر ورفعهما نحو كيف من صلى عفعفان
وبوم ونصبهما والمسيح كذلك كما قال ابن مالك فيهم المعنى وعدم الالتباس
والحق كما قاله بعض المحققين ان لا يقاس على شيء من ذلك قوله الذي يقع به الفعل
قال ف في شرحه الذي نعت للاسم يقع اي يتعلق به اي بالاسم المفعول التعريفي
وهذا



وهذا الى سمع بعد ما لم يعينا ان الاول اسقاطه ابن الحاجب وقد استشكله بقولك هذا
ضرب زيد او انا ضارب زيدا واجاب بان المراد بالوقوع انما هو تعلق به لا يعقل الا به الاخرى
ان زيدا في المثالين متعلق بضرب تعلق به توقف فيهم عليه او عما اقام مقامه من
المتعلقات نقله عنه ابن هشام وافره وبهذا الذي قاله شمل التعريف نحو ارت السفر
والمفعول الاول في باب علم والثاني في باب اعلم ودخل فيه مفعول الكاذب في نحو ظن زيدا
مع انتفاء الضرب في الواقع وايضا خروج زيد من نحو ذهبت بزيد مع انه مفعول به لان
المفعول به عندهم انما ينصب ولما يتعدى اليه الفعل بالواسطة واذا اريد غيره فيقال
مفعول به بواسطة ما ضرب فان زيادة المضاف هنا المنصوب خرج به لا انها
ولا يرد عليه جر كان لان معنى المتعلق المشار اليه تعلق الوقوع عليه بحيث يطلق
عليه اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل كالمضروب وجر كما تعلق الفعل به ليس على هذا
الوجه بان قلت قد تقدم ان ناصبه ليس محصورا في الفعل فيخرج عن التعريف مفعول الوصف
ومفعول المصدر ومفعول اسم الفعل قلت ليس المراد بالفعل الواقع في التعريف خصوص
الفعل الاصطلاحي حتى يرد ما ذكرت بل المراد به الحدث الصادر عن الفاعل دال عليه بأي
لفظ كان ويشمل الصريح ويسميه بسيبويه بسمى المصدر وحلوا وحدثا وما يقال انما يتضح هذا
لو قال الذي يقع به فعل الفاعل لانا نقول جاز ان يكون ترك التنصيص بالمضاد اليه لينادي
الاضمار على قولنا اطلق وجه نيابة الفاعل وجر زيد من قولك زيد عن تعريف المضاف هنا
بقوله المنصوب وفي غاية الاماني ما نصه قول هو ظاهر من اعطى زيدا درهما وما زيد ضربته
بتكرر ذكره وبعضهم اجاب عن ورود المفعول به في النهي والنفي بقوله والمراد بوقوع الفعل
عليه كونه معاوقع عليه الفعل عيانا فيدخل فيه ايقاع ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب
زيد عمرا لان العبارة دلت على وقوع المضروب على عمرو لولا ذلك لتوجه السؤال بعدد حول
حرف النفي نفي الوقوع وجزم بعضهم بانه نفي الوقوع ابتداء زيدا وان وقع عليه وبعل الفعل
الذي العبارة لم تنف فعل اوجده كونه مسندا اليه بالمضي وبنيته ولزم من ذلك كونه معاوقع
عليه الفعل اجابه الرضي عن النفي بانه دخل على وقوع ضرب على زيد قال استاذنا
وضعفه الخفي وبعد خلوص تعريف المضاف اليه المفعول الجر وزيد نحو وا تلفوا
بايديكم الى التهلكة او بلام التقوية نحو عمرو ضارب لزيد لنصبهما محلا وخرج
بقوله وقع به الفعل ما كان المفعول فيه نفس الفعل الواقع من الفاعل وهو المفعول
المطلق وما وقع الفعل فيه وهما ضربا الزمان والمكان وما وقع الفعل لاجله وهو

المفعول لاجله وما وقع الفعل معه وهو المفعول معه وحيث امكن جعل اللفظ على ظاهره فالحاجة
الى جعل الباء من قوله الذي وقع به الفعل بمعنى على والله اعلم فان قلت المفعول المطلق ليس بفعل الفاعل
الذي هو الثاني بل هو الاثر الناشئ عنه كالتكسير الناشئ عن التكسير قلت الاثر باق وكثير من الفعلين لا
يعرف بينهما تباين عادة مشاهدة المغايرة بينهما ومحسوسيتهما خارجا وقال في تقريره
به اي عليه او انه ضمن معنى يتعلق وعداه بالباء لكن المعنى حينئذ انه يتعلق به تعلقا بحيث
يتوقف تعلق معنى الفعل عليه كما تعقله كما عبر به ابن الحاجب وتقدم الكلام على التمييز قوله نحو ضربت
زيدا وركبت الفرس مثل بمثالين للاشارة الى انه لا فرق بين الفاعل وغيره وبين ما يتعلق وغيره
وبين ان يكون الفعل الواقع عليه منتقلا به كالركوب وغيره كالضرب في وقال في شرحه وانما
يفرق من رسم المفعول به مثله لزيادة الايضاح تسهيلا على المبتدي بفعل نحو زيدا من ضربت
زيدا من العقلاء زيد اسم منصوب وقع عليه الفعل هو الضرب بلا واسطة ونحو الفرس من
ركبت الفرس من غير العقلاء والفرس اسم منصوب وقع عليه فعل الفاعل وهو الركوب بلا واسطة
تنبيهان الاول نصبه المفعول به بلا واسطة وهي العلامة التي يعرف بها كون الفعل متعديا
وهو الذي يجاوز معناه الفاعل الى المفعول به ولذا كما يسمى متعديا يسمى مجاوزا كما استفيد من
كلام المصنف انه يسمى واقعا ايضا ومقابله الفعل اللازم وهو الذي لا يثبت له ذلك ويسمى
ايضا غير واقع وغير مجاوز نحو قام زيد وجلس عمرو وينقسم هذا الفعل بسبعة امور احدها
همزة افعل نحو قوله تعالى اذهبتم طيباتكم وخوفنا امتنا انتشيرا واحييتنا انتشيرا نحو
والله انبتكم من الارض نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم اخراجا وقد ينقل بها المتعدي الى واحد
الى المتعدي الى اثنين نحو لبس زيد ثوبه والبسته اياه واعطيت دينارا وقد ينقل بها المتعدي
الى اثنين الى المتعدي الى ثلاثة الا في راى وعلم والحق الفعل بالهمزة فيما يجب في الغالب سيما
في غير عند سيبويه والثاني الف المفاعلة نحو جالست زيدا وسايرته والثالث حوقله
حاقلت بفتح العين افعل بضمها الا اذا قصد الغلبة نحو كرمت زيدا بالفتح اكرمه بالضم
غلبة في الكرم والرابع حوقعنسني استفعل للطلب او التحسب كما استخرجت المال اي طلبته
خروجه من يد من هو بيده واستحسنت زيدا اي نسبته للحسن الخامس تضعيف العين
نحو فرحته وهو سماعي في القاصر وفي المتعدي لواحد نحو علمته الحساب وفهمته
المسئلة وظاهر مذهب سيبويه انه سماعي مطلقا وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى
واحد والسادس التضمين نحو خشنت الدار وطلع فجر اليمن تعدية الواحد لما تضمنا معنى
وسبق وبلغ والسابع اسقاط الجار توسعا نحو زيدا توجهت وهو سماعي على سماعي نكاح

واعلم انه



واعلم انه يكثر حذف الجار مع ان وان زاد بعضهم وكي المصدريتين وقل حذفه مع غيرهما
بعد خلا وعدا وحاشا نصب عند الخليل واكثر النحاة حملا على الغالب خلافا لسيبويه في تجويزه ان يكون
المحل جرا ومن علامات لزوم الفعل كونه على فعل بالضم كظرف وحسن وما يجيء على فعل
وكونه على فعل بفتح العين او فعل بكسرها اذا كان وصفهما على فعيل نحو ظريف وقويت وكونه على افعل
بمعنى صار ذا كذا كاعشب البعير واحصد الزرع اي صار ذا عشب وذا حصاد وكونه على افعل =
كاشمأز واشمأزت وكونه على افوعل كاكرهف الفرخ اذا ارتعد وكونه على افعلل بالحالة الاتيين كاحمار
بمعنى اجتمع وكونه على افعلل بزيادة اخرى الاتيين كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد وكونه
على افعللى كاحرنبى الديك اذا انتفش وشذ قوله فد جعل النعاس يعرنبني الى مرفقي
عيني وبسر نربني وثالث لهما وبغى نربني بالغين المعجمة يعلوني ويغلبني وبعضهم يبسر
يسرند بنون وكونه على استفعل وهو الى التحول كاستحجر الطين كونه على وزن الفعل نحو
انطلق وانكسر وكونه مطاوعا لمتعدي الواحد نحو كسرته فانكسر وازعجته فانزعج وهذه علامة
معنوية والسابقة لفظية وكونه رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واحرنجم وقشعر واطمأن وكونه
مضمنا معنى فعل لازم نحو واصلح لي فيذريتي ضمن معنى بارك لي فيهن وهذه لا يعرف بها علامة
وبقي بمت كونه على الاعلى هيئة كالمرض وحبش وشجع ونلح او عارض كفرح وبطر وانتن وخبث
وكسل او على نظافة كطهر وقذر وهذه نفس كبعض حبث او على لون كاحمر واخضر واعمار
واسواد او على حلية كطمح وكحل وشنب وسمن وهزل وقمت الجملة عشرين علامة الثاني
تمثيل المصنف بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لان الفعل لا يتضح ان يفهم منه تعيين ذلك بل لان ذلك احد
احواله وهو الاصل فان الاصل فيه تاخره عن الفعل والعامل وقد يجب ان خيف اللبس في
نحو ضرب موسى عيسى وفي نحو ما احسن زيدا وفي نحو كرهت ان تضرب زيدا ويمتنع في نحو
ضربني زيد ونحو واذا ابتلى ابراهيم ربه وقد يتقدم على عامله جوازا نحو به فاكرم وقد
تقتلون وجوبا في نحو كم قرية من جنات وعيون ايا ما تدعوا والاصل
تقديم مفعول هو في المعنى مبتدا او فاعل مسند الى غير ذلك وقد يلي كلمتا
زيد اخاك وما اعطيت زيدا الا درهما وزيد اخترته القوم او يمتنع كلبست
من الثياب البيها وركبت من الخيل احسنها الثالث تمثيل المصنف بالمفعول مذكورا
جرى على الاغلب ايضا فانه يجوز حذفه ويكثر بعد لو شئت نحو فلو شاء لهداكم
اجمعين وقيل ولو شاهدتني وبعد نفي العلم وما بمعناه نحو الا انهم هم السفهاء
ولكن لا يعلمون الا انهم سفهاؤهم ونحو فرد اليه منكم ولكن لا تبصرون الى غير ذلك

مما هو مبسوط بالمحولات وهو اي المجموع باعتبار ما صدق فيه واحد من حيث هو هو ليلايلزم
تضييق الشيء الى نفسه والى غيره فسمان بالاستغراقي وسم ظاهر وقسم مضمر ويقال له ايضا التقديري
والكنائي والمكنى وقد سبق معنى يهم وتفسيرهم وضبطه وحال القسم الظاهر ما تقدم وذكره في
نحو ضرب زيد او ركبت الفرس **قوله** والمضمر فسمان متصل ومنفصل تقدم ضمائر الرفع المتصلة
والمنفصلة والقسمة العقلية تقتضي ان الضمائر ثلاثة وسبعون ضميرا وذلك ان ضمائر الرفع اربعة وعشرون
اثنا عشر متصلة واثنا عشر منفصلة وضمائر النصب كذلك وضمائر الجر كذلك وضمير المؤنثة المخاطبة نحو
تقومين وهذه ثلاثة وسبعون لكن يسقط منها اثنى عشر ضميرا منفصلة مجرورة لان الضمير المنفصل
لا يقع في محل جر والمبني وجود احد وستون منها اثنا عشر مكررة لان لفظ لفظ ما جر كلفظهما
نصب فتسقط اثنا عشر والسالم من التكرار تسعة واربعون **قوله** متصل المراد به المتصل في باب
المنحوبات ما لا تصل بعامله وبعبارة اخرى ما لا يمكن فصله من عامله وبعبارة اخرى ما لا يبتدأ به ولا يقع
بينه وبين عامله **قوله** والمضمر الى قوله وايا هن قال في شرحه والقسم المضمر من حيث هو هو
ما دل على شيء متكلم به او مخاطب به او غايب تقدم ذكره وقد مر في شرحه وتسمان ايضا قسم
متصل بعامله وقسم منفصل عنه وقد مر تعريفهما والقسم المتصل هو الذي يتقدم على عامله
ولا يفصل بينه وبينه بالا بفيد كونه معمولا به اثنا عشر ضميرا الاول ضمير المتكلم وحده مذكرا كان او
مؤنثا وهو يا المتكلم نحو اليا من ضربني زيد وهذه النون تسمى نون الوقاية انما تلحق الفعل الكم
والحرف المشبه بالفعل اذا كان الفعل مظلقا جامدا كان الفعل او متصرفا وليس ضربة وما احسنني
لحق في المحذوف من نحو ما مررني خلاف ويجوز الاعلم والبك وفي اسم الفعل كم راكبني وعليك
وفي التمني ليت وفي وعسى ولعل مع لدن وقد ووفق ومرجوح مع لعل وجايز مع ان وانّ
ولكن وكانّ وتمتنع فيما بقي من اخواتها نحو غيري الرجال الخونين عليكم شاة والثاني نحن
للمتكلم ومعه غيره او المعظم نفسه وهو نا من نحو ضربنا زيد بفتح الباء وهذا الضمير متى اتصل بالمضارع
او الامر فهو مفعول ابدا وان اتصل بالماضي فان سكن ما قبله وكان غير الف او تا تانيث فهو في
محل رفع على الفاعلية واعل او ناب عنه وان انفتح ما قبله او كان الفا او تا تانيث فهي في محل نصب
على المفعولية والثالث ضمير المخاطب المذكر وهو الكاف المفتوحة نحو الكاف من نحو ضربك زيد
والرابع ضمير المؤنثة المخاطبة وهو الكاف المكسورة نحو الكاف من نحو ضربك عمر وتنبيه قال
الرضي وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصل بها ضمير الفاعل وبكاف المؤنث يا كما يحكي
سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه تشبيها للكاف بالتاء نحو اعطيتها واعطيتهوه
وقال ابو علي قد تلحق الياء المؤنث مع الهاء مع تثنيته والخامس ضمير المثنى المخاطب مطلقا =

مذكرا



= مذكرا كان او مؤنثا وهو الكاف التي لحقها ميم والف نحو الكاف من نحو ضربكما بكر والسادس ضمير جمع المذكر
المخاطب وهو الكاف التي لحقها ميم نحو الكاف من نحو ضربكم خالد وتنبيهان الاول اذا فتحت كما او المثنى او الجمع
بقلة بعد كسرة او ياء ساكنة نحو بكم وفيكم وبكما وعليكما وحكى سيبويه انها لغة قاس ابن بكير بن
وايل قال وهي رديئة بعد الثاني في الميم من نحو ضربكم وضربهم ومررت بكم وبهم باربع لغات احسنها
السكون ويقابله الضم باشباع وباختلاس والضم قبل ضمير فقط والسكون قبل غيرها اجمان وليها ضمير
متصل وجب الضم عند ابن مالك وترجح عنده سيبويه ويونس نحو ضربتموكم ومنه انلزمكموها
وقرئ انلزمكموها بالسكون ووجه الضم ان الاصل يرد الاشياء الى اصولها غالبا والاصل في ضمير الجمع الاشباع
بالواو وانما اشبع ضمير التثنية بالالف وانما تركوا للتخفيف الثالث اذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر
وان اجتمع مخاطب وغايب غلب المخاطب والله اعلم والسابع ضمير جمع المؤنث المخاطب وهو الكاف
التي لحقها نون مشددة نحو الكاف من نحو ضربكن زيدا هنوات والثامن ضمير المفرد المذكر الغايب من نحو
ضربه زيد تنبيه اصلها الغايب الضم كضربه ولهذا عند الكسرة نحو به ومر به واعطه درهما والسكانة نحو فيه وعليه ويجيء على الاتباع مالم تتصل بضمير اخر فانها تضم نحو
يعظهم ويعظهموه ولم يعظهموه بان فصل بين الهاء والكسرة ساكن فلم تكسر هاء ومنه قراءة ابن ذكوان ارجئه واخاه
بكسر هاء الصورتين المذكورتين لغة غير الحجازيين واما الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغايب مطلقا وبها
قرأ حفص وما انسانيه بما عاهد عليه الله وقراءة اهلة امكثوا واذا اكان قبلها ساكن وحذف
لعارض من جزم او وقف جاز فيها الاوجه الثلاثة الاشباع نظرا الى اللفظ لانها بعد حركة والاختلاس
نظرا الى الاصل لانها بعد ساكن والاسكان نظرا الى حلولها محل المحذوف وحذف الاسكان لم يكن مختارا
مثل ما خذه وجزما يوده اليك ونصله جهنم ووقفا الفه اليهم واذا وقعت الهاء بعد ساكن فالاوجه
اختلاسها سواكان صحيحا نحو منه وعنه واكرمه او حرف علة نحو فيه وعليه هذا راي المبرد وجمهور
ابن مالك وخص سيبويه ذلك بحرف العلة وقال الاوجه بعد غير الاشباع واختار ابو حيان اما بعد
الحركة فالاوجه الاشباع اجماعا ومن غير الاوجه قوله لرجل كانّ صوت حمار واناسح ضمير العلم
المؤنثة الغايبة وهو هند من نحو هند ضربها زيد بناء على ما قاله قوم وجزم به ابن مالك من ان العلم
مجموع الهاء والالف واد عى السيرافي انه لا خلاف فيه للزوم الالف سواء اتصلت بضمير نحو اعطيتها
او لا وقد اجاز قوم حذفها في الوقف وحملوا عليه والكرامة ذات اكرمكم الله به الى بها خلافا لمن
زعم الهاء وحدها واما الالف فزايدة لتقوية حركة الهاء اذا حركت بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث
والعاشر التي لحقها ميم والف نحو الهاء من نحو الزيدان ضربهما عمرو والحادي عشر ضمير جمع المذكر
الغايب وهو الها التي لحقتها ميم نحو الهاء من نحو الزيدون ضربهم عمرو وتنبيه كسر الهاء في

المثنى والجمع هنا كسرهما في المفرد المتفوح فيجوز فيهما الخ ويعطيهما ولم يعطهما الكسر عند غير الخليل
والضم فيما عداهما وعند الجاربردي مطلقا قال ابو عمرو والضم مع الياء اكثر منه مع الكسرة واذا كسرت الهاء
في الجمع جاز كسر الميم اتباعا وهو ١١ افيس وضمها على الاصل سكونها وفرق بها انعمت عليهم =
والضم اشهر ان وليهما ساكن السكون اشهر ان وليهما متحرك ولذا فرا الاكثر بالضم في نحو الاسباب
وبالسكون في ومن يولهم وقد تكسر ميم الجمع بعد الهاء قبل ساكن وان لم تكسر الهاء كقوله وهم الملوك
ومنهم الحكام والثاني عشر ضمير جمع المونث الغايب وهو الهاء التي تلحقها نون مشددة تحو الها
من نحو الهندات ض بهن يد تمة لا تقع الا المتكلم او الكاف والها المتصلات في موضع رفع
فقط من غير استعارة اصلا بل ترد وقوع كل منها واعلا المصر نحو ايجيئني ض بك زيد او ض به عمر
١١ انها في محليتي جر ورفع ١١ او قوع كل منهما في موضع رفع فقط بعد لولا في نحو لولاي ولولاك
ولولاه عند ١١ اخفش حيث قال الضمير مبتدا والمجرور ولولا غير جارة اقامة لضمير الخفض مقام
ضمير الرفع كما عكسوا اذا قالوا اما انا كانت ولا انت كانا وان رد بان النيابة انما وقعت في الضمائر
المنفصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة لان ذلك بطريق ١١ استعارة ومذهب سيبويه والجمهور
ان لولا جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق لولا بشيء وموضع
المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وعلى هذا فلا اشكال لان للضمير هنا محلين نعم اذا عطف عليه
اسم ظاهر نحو لولاي وزيد تعين رفعه لانها لا تجر ١١ الضمير والمضمر المنفصل من عامله وهو ما
يبتدا به ويلي ١١ في الاختيار كما تقدم اي ما يصح فيه ذلك لغة عند الصحاري والضمير من نحو
ض بهم عني الضمير من نحو هم ض بوا لصحة الابتداء الثاني لكونه كلمة مستقلة دون الاول فتعليم
الثاني كلمة واختلافهما في الاول بفتح الهاء والميم وقيل الهاء فقط اثنى عشر ضميرا بالاستقراء
شرع في سردها على طريق التمثيل وقال الاول غير المتكلم نحوانا من قولك اياي اكرمت اي نحو ايانا من مفولك
الذي هو اياي من نحو اياك اكرمت او ما اكرمت ١١ اياي والثاني ضمير المتكلم ومعه غيره او المعظم
نفسه وهو اياي من نحو اياك اكرمت او ما اكرمت ١١ اياك والثالث ضمير المفرد المخاطب المذكر وهو
اياك من نحو اياك اكرمت او ما اكرمت ١١ اياك بفتح الكاف فيهما والرابع ضمير المفردة المونثة المخاطبة
طبة وهو اياك من نحو اياك اكرمت او ما اكرمت ١١ اياك بكسر الكاف فيهما والخامس ضمير المثنى
المخاطب مطلقا مذكرا كان او مونثا وهو اياكما المردف بكاف وميم والف من نحو اياكما اكرمت او ما
اكرمت ١١ اياكما والسادس ضمير جمع المذكر المخاطب وهو اياكم المردف بكاف وميم من نحو اياكم اكرمت
او ما اكرمت ١١ اياكم بضم الكاف فيهما والسابع ضمير جمع المونث المخاطب وهو اياكن المردف بكاف
ونون مشددة من نحو اياكن اكرمت او ما اكرمت ١١ اياكن بضم الكاف فيهما والثامن ضمير المفرد

المذكر



الغايب وهو اياه المردف بالها المضمومة وحدها من نحو اياه اكرمت او ما اكرمت ١١ اياه والتاسع
ضمير المفردة المونثة الغايبة وهو اياها المردف بالها المفتوحة حتى من نحو اياها اكرمت او ما اكرمت ١١ اياها
والعاشر ضمير مثنى الغايب مطلقا مذكرا كان او مونثا وهو اياهما المردف بالها وميم والف من نحو اياهما
اكرمت او ما اكرمت ١١ اياهما والحادي عشر ضمير جمع المذكر الغايب وهو اياها المردف بالها وميم من نحو
اياهم اكرمت او ما اكرمت ١١ اياهم والثاني عشر ضمير جمع المونث الغايب وهو اياها المردف بالها
والنون المشددة من نحو اياهن اكرمت او ما اكرمت ١١ اياهن تنبيه علم مما قررناه ان الضمير
في هذه المواضع كلها هو اياه فقط وان اللواحق حروف مبنية للمعنى المراد من تكلم وخطاب
وغيبة وتذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع وهو الصحيح وهو مذهب سيبويه وجماعة
واختاره الفارسي وعزاه في الكشاف للاخفش المحققين اختار قال ابو حيان وهو الذي صححه
اصحابنا وشيخنا واللواحق حروف لا محل لها من الاعراب كما لا محل للكاف واخواتها في ارايتك
ارايتكما ارايتكم بمعنى طلب الاخبار وانها لا اجماع حروف تدل على احوال المخاطب ويتعين لها
ما يريد بالتاخير الخليل في زعمه ان نحو اياي ضمير انا مضاف اليه والياء التي تليه اسم وان افتراقهما
ابين من الذي يظهر اثر الاضافة في الظاهر من قوله فاياي واياك والشراب ورد لشدوده وبانه
لم يعهد اضافة الضمائر وبان ومن اعراب ايا لملازمتها الاضافة الى المفردات كاني وخلافا
للزجاج في زعمه ان ايا مظهر يستغل مضافا الى الضمائر الوالية لان الالة لا بد لها حتى كان اياك
بمعنى نفسك ونفسكم بمعنى انفسكم يمسك به الخليل باهل الشذوذ وبقوله ٠٠ عيني وايا خالدا فاعلم
غير ان بنيه كذلك لانه ضرورة وخلافا للفراء وابن كيسان وبعض الكوفيين في زعمهم ان الضمائر
بعد ايا وهي دعامة تعتمد عليها لواحقها المذكورة لانها في الاصل متصلة فلا يتاتى
فيها عند قطعها عن عواملها ١١ استعمال بالابتداء فجيء بايا لتقوم قابلة لولاي خلافا
لما نقله ابن كيسان عن بعض الكوفيين من ان الضمير هو مجموع ايا وما بعدها كما ورد نحو اياي والخلاف
وخلاف لابن هشام في ان ايا بين الظاهر والضمير والصحيح ان ايا على اختلاف الاقوال فيها
غير متصرفة من حيث خلافا لايه عيسوة وغيرها حيث ذهب الى انها متصرفة فهما من لفظ او من
قوله واي لذكراها اذا ذكرتها او من الاية فتكون عينها ياء فان قلت يلزم على مذهب
الجمهور عدم صرف تعريف الضمير بانه ما دل على متكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره لفظا
لتعريف دلالتها على ذلك وانما دل عليه لواحقها قلت منعوا الدلالة على ذلك بانها
مشتركة بين الانواع الثلاثة وكل مشترك وجود الا على معناه وتلك اللواحق امتاهي غرابين
التعيين من اصلها وقولهم تبين المعنى المراد من تكلم وخطاب وغيبة فيه تسامح لان حمله

عاظاهر يوجب دلالة ايا على مجرد الذات فلا يصح وعليه التعريف وعلى فيما سيأتي من نحو انت
دال ايضا على المخاطب بشرط اقترانه بتلك اللواحق لان الخطاب مدلول لتلك اللواحق
والا لم يصح التعريف عليه اذ لا دلالة له عليه استقلالا ذنا **قوله** باب المصدر اي باب
المفعول المطلق لا باب بيان حقيقة المصدر وبيان عمله وبيان حكمه لانه لم يذكر شيئا
من ذلك **قوله** المصدر مراده به المفعول المطلق انما عبر بالمصدر لان الاصل في المفعول
المطلق ان يكون مصدرا وليكون تميزا الاذا بينا عنه **قوله** باب المصدر اعلم ان المصدر
لغة مكان الصدور واصطلاحا اسم الحدث الجاري على الفعل نحو ضرب ومن خرج بالجاري لا
على الفعل اسم المصدر وهو ما دل على معنى الفعل وخالفه بالخلو لفظا او تقديرا عن بعض
مايي وجله نحو اغتسل غسلا وتوضأ وضوأ **ق** وقال في شرحه المصدر باب المنصوب على
المفعولية المخلف لا من حيث هو وهو لغة محل صدور الفعل واصطلاحا اسم الحدث الجاري على
الفعل باشتماله على حروفه ومعناه واسم المصدر ما دل على معنى الفعل وخالفه بالخلو لفظا او تقديرا
من بعض حروفه وبعلله نحو اغتسل غسلا وتوضأ وضوأ واعلم ان بين المفعول المطلق والمصدر
اجتماعا وافتراقا فيجتمعان في نحو ضربت ضربا وينفرد المصدر في نحو يعجبني ضربك
والمفعول المطلق في نحو ضربت زيدا سوطا سمي بذلك لانه الذي يصح وقوعه اسم مفعول من
غير تقييد ومن ثم قدمه الزمخشري وابن الحاجب على المفعول به خلافا لبقية المفاعيل اذ هو من
المفعولية عليها مبينه مجرد اخبر عنه وفيه وله ولما ترجمه اجمالا شرع في بيان المراد منه
تفصيلا فقال المصدر اي المفعول المطلق منه وفيه اقامة الظاهر مقام الضمير على انه لو حذفه واتقى
عاقوله هو الاسم المنصوب اما يفعول ملفوظا او مقدرا كما سيأتي كضربت به وامابوعيه كزيد
ضارب ضربا واما بغير مثله كعجبت من ضربك بالشديد افضل من ضربك بالخفيف وان جمعتهما حرفا وتميزا
نحو حسن خطه خطا حسنا فخرج بالمفعول المطلق والتمام فخرج فعل التعجب وليس وعسى ونعم وبئس وبئس
افعال مصاحبة لما وخرج كان واخواتها فان العرب نصت على انها لا تنصب وان غيرها قال ولها
مقامه وذهب بعضهم الى انها تنصب قلت وهذا هو الجاري على قولهم انها ادخلت التاء على الحدث
وشرط الوعد الدالة على الحروف كاسم الفاعل نحو ضارب ضربا واسم المفعول نحو انت مضروب
ضربا فخرج اسم التفضيل والصفة المشبهة فلا يقال ان بدا حسن حسنا والاكرم كرما كما لا يقال
زيد افضل منك فضلا ثم ذكر الاسم لبيان الواقع واما المنصوب باخرج به المرفوع نحو قام وقعد
وضرب زيد شديد **قوله** الذي يجي ثالثا اي تصريف الفعل الذي يذكر لبيان استعمال المتعلمين
في المرتبة الثالثة من تحويل الفعل الماضي الى صيغه والتصريف لغة التغيير واصطلاحا

بالمعنى



بالمعنى العلمي تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل الا بها وبالمعنى العلمي
على ما حول وجه به بها احوال اينية لكلم التي ليست باعراب ولا بناء ومراد المصنف بهذا الباب
المفعول المطلق لكنه عبر بالمصدر لان المفعول المطلق لا يكون الا مصدرا والمصدر قد يكون
غير مفعول مطلق بل مفعولا به نحو عجبت من ضربك زيدا وانما هو بطريق النيابة وعرف المفعول المطلق
بقوله الذي يذكر في كلام المصنف حيث قال هو الاسم المنصوب المسلط عليه عامل من لفظه او من
معناه واحترز بقوله الاسم عن عامله لا يكون الا من لفظه لانه تارة يكون ملفوظا نحو جلست جلوسا
وتارة يكون محذوفا نحو ما انت الا سيرا فسيرا وقولنا المسلط عليه عامل من لفظه او من معناه
مثل لما ذكره المصنف وضابطه ان لا يستفاد منه ازيد منه الا ستفيد عن عامله كما في
مثال المصنف بناء على الراجح السابق وهذا لا يثنى ولا يجمع ومميز النوع عامله وضابطه
ان يدل على هيئة صدور الفعل نحو ضربته ضرب الامير وهذا يثنى ويجمع ان ختم بالتاء
ومميز العدد عامله وضابطه ان يفيد عدد مرات الفعل وهذا يثنى ويجمع بالتاء **قوله** يجيء اي
يوجد وقوله تا لتفاعل من فاعل يجيء، وقوله تصريف اي تحويل **قوله** يجيء الخ استفيد منه
ان المصدر لا يكون الا للفعل المتصرف وهو استفيد منه ان الفعل اصل للمصدر والفعل عند
انتفائه فرع المصدر كما قوله في تصريف الفعل فيكون ما شيء اصل عند الكوفيين وفرع
ان يكون اصالة يعني ان المصدر من متصرفات الفعل وطارئ عليه فيكون ما شيء اصل عند
الكوفيين واستفيد منه انه يطلق المصدر على اسم المصدر ويحتمل انه لا يطلقه ومعنى قوله
يجيء الخ اي مع اشتماله على حروف الفعل لفظا او تقديرا فخرج اسم المصدر **قوله** تا التفاعيل
عرفوا تعليما مشهورا بينهم اي انهم تعارفوا في كتبهم التعليمية على ان المصدر هو الذي يجيء
تا التفاعيل نحو ضرب الفعل ومن لم يراع كتب العربية يكاد يقطع بهذا فلا اعتراض على المصنف
بان المصدر يجيء اوائل ابعاده مثلا بعبارة اخرى على هذا ادل على ان المصدر اتى وكتبهم بدرس
العربية واللغة **ق** وقال في شرحه الذي يجيء اي يتحقق ويوجد حال كونه تا التفاعيل يريد ذكره
المحمول على الباب المرتبة الثالثة في حال تصريف يقصد المتعلمين الفعل الخ تحويلهم اياه عن
الماضوية الى المضارعية ومنها الى المصدرية نحو قولهم للمتعلم عنه تصريف الماضي
الثلاثي المجرد مثل ضرب يضرب ضربا ولو قوله ثانيا او رابعا او خامسا كما خرج الخماسي
اصلا وابعاده وهذا التعريف بهذا التقرير مع انضمامه لقوله وهو فعلان الخ هو مساو بالفعل
لقول ابن هشام وهو اي المفعول المطلق المصدر المغنة المسلط عليه عامل من لفظه كضربت
ضربا او من معناه كقعدت جلوسا وانتفض بمثل كرهت كراهية لزيد وانبعث مجيء

له لان المراد المنصوب بعامل مشتق عليها مادته ومعناه والكراهة والمحبة المطلقتان من المفعول المطلق
والعامل مشتمل عليهما والمغيران بالاضافة ليس الفعل مشتملا عليهما من حيث الغيرية بل هو واقع
عليهما الاتيان عن الله بقيدهما والاشارة بهذا الاعتراض الى بيان سوطا ونحوه لانه نائب عن المفعول المطلق
باعتبار تنبيهات الاول التصريف لغة التغيير نحو وتصريف الرياح واصطلاحا عالم معنيان احدهما
المعنى العلمي وهو المراد هنا لما اشرنا اليه وهو بهذا المعنى تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة
لمعان مقصودة لاغراض ايها تحويل الضرب الى ضارب ويضرب واضرب ونحوها والآخر المعنى العملي
وهو بهذا المعنى علم باصول يعرف بها احوال الابنية الكلم التي ليست باعراب وابنا الثاني مذهب
جمهور البصريين ان المصدر اصل في الاشتقاق للفعل والوصف وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقا
من الفعل وهو فرع الفرع ومذهب الكوفيين ان الفعل اصل لهما وزعم ابن طلحة ان كلا من المصدر والفعل
اصل برأسه ليس احدهما مشتقا من الآخر قال بعض المتأخرين والصحيح مذهب البصريين لان من شان
الفرع ان يكون فيه ما في الاصل وزيادة والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة اذ المصدر انما يدل
على مجرد الحدث وكل منهما يدل على الحدث وزيادة نعم المصدر فرع عن الفعل في الاعمال حقيقة
فيعمل اعماله لكن فرعيته بهذا المعنى لا توجب فرعيته له في الاشتقاق كما بينه الدماميني
وغيره الثالث المفعول المطلق اما مؤكد لعامله واما مبين لنوعه واما مبين لعدده وظاهر
الاول انه لا يستفاد منه ازيد مما استفيد من عامله نحو ضربت ضربا ويسمى هذا النوع المبهم
وايشتمل والجمع لانه بمنزلة تكرير الفعل وهو مؤكد لمصدر عامله فقط توكيد اللفظ عند ابن
جني على الاصح وضابطه الثاني ان يدل على هيئة حصول الفعل اما باضافة كسر تسيير الامير او
بنعت نحو سرت سيرا شديدا او بالقيد الآتي نحو سرت السير الذي تعرفه ويسمى هذا
النوع المختص وضابط الثالث ان يفيد عدد مرات الفعل كسرت سيرتين او ضربته عشر
ضربات ويسمى هذا النوع المعدود ثم الظاهر ان المعدود من قبيل المختص كما يعرف بالتأمل
والمفعول المطلق قد يكون مبهما ومختصا فيكون مختصا ومعدودا وغير معدود ويجوز تثنيته
وجمعه لصلاحيته لذلك اما العدد في نحو ضربته ضربة وضربتين
وضربات واختلف في النوعي والمشهور الجواز نظرا الى انواعه نحو سرت سير زيد
الحسن الفصيح ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه امتناع ذلك فيه واختاره الشلوبين
الرابع نحو هناك فيما سوى ما تقدم في المفعول المطلق بالاصالة النوابة عنه
ينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة اشياء الاول ما اضيف اليه نحو نشيته بعضا واحببته جهدي
مجرى الثاني ما فيه في الاشتقاق نحو والله انبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا الثالث

اسم مصدر

اسم مصدر غير علم نحو توضأ وضوءا واغتسل غسلا واعطى عطاء وينوب عن المصدر المبين ثلاثة عشر
شيئا الاول كليته نحو ولا تميلوا كل الميل ويظهر ان مثل الظرف الثاني بعضيته نحو ضربته بعض الضرب
الثالث نوعه نحو ضربت الضرب الشديد وجلست جلسة القرفصاء الرابع هيئته نحو سرت احسن السير
واي سير الخامس هيئته نحو يموت الكافر ميتة سوء السادس مرادفه نحو قعدت الوقوف
والجلوس السابع ضميره نحو عبد الله اظنه سار سيرا السابع اسم الطرف ومنه الاشارة اي العرب
احد اعوان الحادي عشر المشار اليه نحو ضربته ذلك الضرب التاسع رفقته كقوله الم تقتضك
عيناك ليلة ارمدا اي ارمد اعتراضا ليلة ارمد وهو عكس وعلته طلوع الشمس الا انه قليل العاشر
ما الاستفهامية نحو ما تضرب بزيدا الحادي عشر ما الشرطية ما تشبه فاجلس الثاني عشر الله
نحو ضربته سوطا وهو مطرد في آلة الفعل دون غيرها فلا يجوز ضربته خشبة الثالث عشر
عوده نحو اجلسه ولم تمش ميلين جلسة وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم نحو سبر وجعار في
شرح التسهيل ان اسم المصدر ما يشتمل موكدا وامبينا وفي افادته صفته مفاده خلاف
نحو وقفا مقهورا عند اخفاء مذهب سيبويه المنع واختار بعضهم الفطر وعليه فرعد احمان
وذهب ابن مالك تبعا لجماعة الى الجواز واختاره في الوضح وهو اي المصدر الواقع مفعولا مطلقا
من حيث عامله وتسميته فعلا فقط نعم لفظي ونسم معنوي لانه اما ان يوافق لفظ المصدر لفظ
الناصب له اولا قوله فان وافق لفظه فعله اي فان وافقت مادته مادته وهيئته هيئته
معتبرة كما قاله الشارح قوله وهو لفظي يدخل تحته ثلاثة انواع موكد لعامله ومبين لنوعه
ومبين لعدده قوله لفظ فعله ذكر الفعل جرى على الغالب فلا يكون عاملا كما مثل
وقد يكون مصدرا لغير جزاء كم جزاء موفورا وقد يكون وصفا نحو والصافات صفا ويشترط في عامله
التصرف والتمام فلا يكون جامدا كعسى ونعم وبئس فصاعدا كان وكاد والله تعالى اعلم قوله وان
بشرحه فان وافق لفظه اي المصدر لفظ مادة فعله او ما سلط عليه في حروفه الاصول نحو زيد
وافقه مع ذلك في الهيئة او لا بلا حاجة الى الاعتذار بان ذكر الفعل جرى على الغالب او انه الاصل
وهو اي المصدر المعبر عنه بالمفعول المطلق الموافق لعامله في لفظه ومعناه لفظي اي سمي بذلك
لموافقته عامله لفظا ومعنى نحو قتلا من قولك اعجبني قتله قتلا وان وافق عامله تمييز المصدر
اي معناه معنى وحروف مادة فعله او ما سلط عليه وافقه مع ذلك في هيئته اولا كما تقدم
واما حملنا معنى المسلط عليه على الحدث لان الفعل يدل على ثلاثة امور الحدث والزمان والنسبة
المعينة الفاعل معين والمصدر لا يدل الا على امر واحد هو الحدث فوله دون لفظه وانما
اورد هذا الزيادة الايضاح ولافهام التنبيه على ان ذكر في الاصل بمعناه الذي

مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتباعد في الاجرام والرتب فيقال
زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه واستعير في كل تجاوز وتعد الى شيء وتخطي وتكلم الى حاكم وهو
اي المصدر الذي عبر به عن الفعل المطلق المراد به الفعل المذكور هو مذهب المازني قال
الرضي وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة صحيحة اليه ومذهب سيبويه والجمهور
انه منصوب بفعل محذوف من لفظه والتقدير جلست وقعدت قعودا وقمت ووقفت وقوفا
وذهب ابن جني وغيره الى انه ان اريد به التاكيد عمل فيه المقدر من لفظه كقعدت جلوسا وقمت
وقوفا بناء على انه من فعيل التاكيد اللفظي فلا بد من اشتراكه مع عامله في اللفظ وان اريد به
بيان النوع عمل فيه الظاهر لانه بمعناه ووافقه ابن عصفور في المؤكد على ما ذكر قال واما الذي لغير التاكيد
كما اذا وضع له بعد من لفظه عمل فيه المضمر ايضا كقوله وانت خلقتها ثم تخلق خلقة
منصوبا بخلقت مضمرا وان لم يوضع له بعد انتصب بالظاهر ويمكن ان يكون بفعل من لفظه لانه
لم يوضع الثاني جزء ابن مالك باستناع حذف عامل المصدر المؤكد محتجا بانه اتى به المصدر لتقوية
عامله وتقرير معناه فالحذف مناف لذلك ونازعه في ذلك ولك واما حذف عامل غير المؤكد جائز عند الجميع
لقرينة معاينة كان يقال لمن يقفز قفوا بلى من جاموكا او بلى من بيتزا او مرتبة خالية كقولك لمن
فتح من بصره فتوحا مبرى عاد ولمن اراد نجاة او مرغ منه حيا مبرورا او الحذف في هذه المواضع ونحوها
جائز لدلالة القرينة على العامل وليس بواجب وقد يجوز وجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وكما
لا تكفرا وخيبة وجوعا وعجبا وصرح به في تحفة الشلوبين وتبعه ابن الحاجب ووجه انه لا التباس
لانشاء اذ لو صرح به كان خبرا ونحوها وفيما بان تقتضيه فاعدة يدخل تحتها فمن ذلك
المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله وهو نوعان واقع في الطلب وواقع في الخبر فالاول الامر نحو
زيدا ضربا لدلالة التعالبو الاصل اضرب ضربا زيدا اختطفه بسرعة واما في النفي نحو قياما لا قعودا
وابن عصفور يخص الوجوب بالتكرار نحو فصبر في مجال الموت صبرا واما في دعا نحو سقيا ورعيا وجدعا
وكبتا واما مفردا بالاستفهام نحو تو بتخي نحو اتراثبا وفي خبر فرناوي والثاني ما دل على عامله
قرينة وكثر استعماله كقولهم عند النعمة نعمى وشكرا وعند المشورة صبرا وعند الاجزاع وعقلا
ظهورا معجبا وعند الاستفسال سمعا وطاعة اودعا بتحصيل كما مضى بعد واما قولهم اي بنا

تمنوا

تعنوا واما بقاء دا ومن ذلك ايضا المصدر المكرر والمحصور والوارد كل منهما نائب فعل مستغنى باسمه
عين فحوانت سيرا سيرا واما انت سيرا فهو ما انت الا سيرا لان التكرار عوض من اللفظ بالعامل والحصر
ينوبه مناب التكرير فلو لم يكن مكررا ولا محصورا جاز الاجمار والاظهار فحوانت سيرا وانت تسير
سيرا وخرج باسم العين اسم المعنى نحو امرك سير سير فالرفع على الخبرية واجب لعدم الاستغناء الى
اخبار وعمل هنا بخلافه بعد اسم العين انه يومن معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن اسم
العين الا مجازا كقوله باعاذلي ما اهون اقبال واحد باراي ذات اقبال وبذا ومن ذلك المصدر المؤكد لنفسه
او لغيره فالاول هو المصدر الواقع بعد جملة هي نص في معناه وسمي بذلك لانه بمنزلة اعادة الجملة
وكانه نفسها نحو له علي الف اعترافا اي ان له علي الف هو نفس الاعتراف والثاني هو المصدر الواقع
بعد جملة محتملة غيرا فتصير به نصا وسمي بذلك لانه اقر الجملة وكانه غيرها الا ترى ان قولك
غير المتاثر ذات ابني حفاصر فا بحفار مع ما احتملته انت ابني من افادة المجاز ومن ذلك ايضا
المصدر التشبيهي اي الدال على التشبيه وذلك بسبعة شروط ان يكون مصدرا مشعرا
بالحدوث داخلا على تشبيه واقعا بعد جملة خاوية معناه وفاعله غير صالح لما اشتملت عليه
الجملة فيه نحو ليكا يكاء ذات عضلة اي ممنوعة من الفكاك ولزيد ضرب ضرب الملوك ولصوت
صوت حمار والمنصوب في هذه الامثلة قد استوفى الشروط السبعة فخلا لزيد يدي من السلاح
لعدم المصدرية وقوله على علم الحكما لعدم الاشعار بالحدوث ونحو له صوت صوت حسن لعدم
التشبيه ونحو صوت زيد صوت حمار لعدم وقوع جملة ونحو له ضرب ضرب الاحبة الجملة
قبلي على معناه وهو عليه توح توح الحمام لعدم احتوائها على صاحب وجب وجعه في هذه الامثلة
ونحوها وقد ينتصب في هذا الاخير لكن على الحال وبخلافه نحو انا ابكي بكاء ذات عضلة وزيد يضرب
ضرب الملوك حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور في الجملة قبله لا بمحذوف لصلاحية المذكور للعمل
فيه واعلم ان يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة في نحو بكاء ولزيد ضرب الملوك ان شرط عمل المصدر
ان يكون بدلا من الفعل بمقدار ابا لحرف المصدري والفعل وهذا البيت واحدا منهما انتهى ذكر ابن فلاح
اليمني ان الفعل لا ينصب مصدرين وظرفي زمان وظرفي مكان لعدم اقتضاء ذلك لان الفعل
لا يكون مشتقا من مصدرين او ظرفين مشتقان من مصدر واحد ولا يكون الفعل الواحد عاملين
فيما لتنافيهما انتهى قال الاستاذ ناظر الجيش من كلامهم انما هو امتناع عمل الفعل في ظرفين متضادين
او ليس ذا علم **قوله** باب ظرف الزمان وظرف المكان جمع المصنف بينهما في باب واحد
لتشابههما او تقاربهما احكاما ومعاني وكلا منهما يقع خبرا عن المبتدا بشروط مذكورة الاشتباه والمكان الزمان
**قوله** باب ظرف الزمان وظرف المكان اعلم ان هذا الباب تسمية النحاة بباب المفعول فيه وباب

الظرف وهو لغة الوعاء واصطلاحا الاسم المنصوب المسلط عليه عامل على معنى في من اسم مكان بغير
بالفضلة العمدة نحو مضى يوم وهذا يوم مبارك وخرج بمعنى في المفعول به والمفعول المطلق والمفعول
له ومعه والتمييز وبقوله من اسم زمان الخ اسم الذات كزيد وعمرو والصفة كالضارب والمضروب
واضافة اسم الجنس زمان من اضافة الاسم الى المسمى واما اضافة ظرف الى الزمان او المكان فمن اضافة
البيان اي ظرف هو اسم زمان او اسم مكان قوله ظرف الزمان الخ قدمه على ظرف المكان لانه ينقسم بانقسامه
دلالة العامل على ظرف الزمان دلالة اللفظ على جزء معناه ودلالته على المكان دلالة اللفظ
على الخارج قوله ظرف الزمان هو اسم الزمان الخ وينقسم باعتبار وضعه الى مبهم ومختص
وباعتبار استعماله الى متصرف وغيره وباعتبار اعرابه الى منصرف وغيره قوله هو اسم الزمان
خرج به اسم الذات كزيد وعمرو والصفة كالضارب والمضروب والمفعول به والمستثنى اذا لم يكن
اسم زمان والحال والتمييز والمفعول المطلق والمفعول لاجله وغير ذلك قوله المنصوب خرج
به الى يوم كما يصح يوم مبارك والمجرور كصمت في يوم الجمعة جيء به في يوم الجمعة قوله
المنصوب يتعلق بي في معنى كون الظرف منصوبا يتعلق بي في انا لواجد خلنا في اسم بمعناه
نحو كقولنا في صمت اليوم مثلا صمت في زمان قوله بتقدير في خرج يوما من قوله تعالى يخافون
يوما قوله بتقدير في ينبغي ان تكون الباء بمعنى مع وتقدير في بمعنى مقدرا لاضافة
بيانية اي مع مقدر هو في اي ان العامل يقتضيه على معناها وليس المراد انها حذفت
وتضمنت الكلمة معناها لان ذلك موجب للبناء مطلقا وليس كذلك قوله باب ظرف
الزمان وظرف المكان قال في شرحه باب بيان ظرف الزمان وظرف المكان باضافة البيان
بينهما والمراد ما يسمى بالمفعول فيه ثم هذا اصطلاح البصريين دون الكوفيين لان الظرف في
اللغة الوعاء وهو تناهي الاقطار كما في الصراح والمعاني وما يسمونه ظرفا من المكان والزمان
ليس كذلك وسماه الفراء منهم محلا والكسائي واصحابه منهم يسمون الظرف وصفا وكاد
مشاحة في الاصطلاح وفي ظرف الزمان فرجة وتصور الانه الحاوي لغيره اذ الذي ظرف المكان
لعشرة اعتياج الفعل اليه كوافاه استاذنا ظرف الزمان اصطلاحا هو اسم الزمان الاسم
فيه من اضافة الاسم الى المسمى اي الاسم الدال على الزمان اصالة وعرضا او نيابة او جوابا لاول
نحو ما سيأتي للمصنف من نحو اليوم والليلة والثاني اسم العدد المميز بالزمان نحو سرت
عشرين يوما الخ وخرج بالدلالة عشرين جزء على الزمان بواسطة تمييزه به وما اريد به كلية الزمان
وجزئيته نحو سرت جميع اليوم او كل اليوم او نصف اليوم او بعض اليوم لعدم وضع الدلالة لهذه

٢ الفاضل



٢ الفاضل على الزمان بواسطة اضافته اليه وما كان صفة للزمان نحو جلست طويلا من
الدظرف لعدم وضع دلالة طويلا على الزمان بواسطة وصفه به وما كان مخبوظا باضافة اسم
الزمان اليه ثم حذف المضاف واقيت عنه المضاف اليه بعد حذف المضاف والغالب في هذا المضاف
اليه النائب ان يكون مصدرا والغالب في المضاف المحذوف المنوب عنه ان يكون زمانا ولابد
من كونه معينا الوقت او لمقدار فالاول نحو جئتك صلاة العصر اوقدوم الحاج بنصب صلاة
وقدوم على الظرفية لعمل وضع دلالتهما على الزمان بواسطة نيابتهما عنه والاصل وقت صلاة
العصر ووقت قدوم الحاج والثاني نحو انتظرتك حلب ناقة او نحر جزور والاصل مقدار حلب
ناقة ومقدار نحر جزور فحذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه وجر بالاضافة ثم حذف
اسم المكان كما يأتي والثاني اسم العين في نحو قولهم في المثل لا كلمه الفار خليز والاصل مدة
عيبة الفار خليز فحذف مدة وانيب عنها عيبة ثم عيبة وانيب عنها الفار خليز تثنية فارظ
بالفاء والظاء المشالة وهو الذي يجتني الفرظ بفتح الفاء والراء وهو شيء يدبغ به وهما
شخصان كلاهما من عنزة خرجا في طلب الفرظ فلم يرجعا وطالت غيبتهما فضرب بهما
المثل والرابع الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى في كقولك احفظ
انك ذاهب والاصل في حق وقد نطقوا بذلك قال الشاعر اي في الحق اني مخرمك فاعبر
وانك لاخل هواك واضم ومثله عن شك انك قايم وجهرا اي انك قايم وثمانين انك قايم
وواجز اهزا الا بعائك جرى ظرف الزمان دون ظرف المكان بفتح جزاء المحذوف دون الجة فلا يقال اخفا
زيد خلافا للمبرد وابن مالك في زعمهما ان حفا مصدر بدل من اللفظ بفعله وما بعدها من ان ومعمولي
ليسهما في تاويل مصدر مرفوع على العاملية المنصوب نعت لاسم الزمان بالنظر الدال على المعنى الواقع
في حد قوله اي المتعلق به تعلق الاثبات نحو صمت يوم الخميس او تعلق النفي نحو ما اغتسلت يوم
الجمعة فعلا كان كما ذكر او غيره كما نافاصا صيغة العيد لمكة واسم الفعل والمصدر كالتوعد
ملفوظا كان كما ذكر ومقدرا لجواز الدليل لخروج يوم الجمعة جوابا لمن قال متى صمت او وجوبا كما اذا
وقع صفة او صلة او خبرا او حالا كان المعنى ما ليا للظرف او لبعضه على مذهب البصريين خلافا
للكوفيين في انه انما ينصب على الظرفية ما كان المعنى ما ليا للظرف لبعضه اما ما كان ما ليا لجميعه
فانما ينصب على التشبيه بالمفعول به نحو صمته يوم الخميس ان لحظة في عدهم تفيد التبعيض وما كان
المعنى ما ليا له يتعذر تبعيضه والظرف لا يكون الا على معنى في والله اعلم بتقدير متعلق بالمنصوب
اي اراده معنى في الظرفية بان يقدر حذف وهما من اللفظ مع اراده تمام المعنى لكون العامل المسلط
على الزمان يطلبه على ذلك المعنى بان يكون ذلك الاسم مذكورا لاجل المعنى وقع فيه سواء كان ذلك

للفظه او بمراده فيما يخرج اليك اذا تطلع الشمس وجيئك اذا الليل جاء وخرج عن الحد بما قبله نحو قولك
تجوز تعجبون ان تتكلموا عن اذا قد ريت انه طول اينما حطت وليس اسم زمان والمكان واجب اذا
قرر بعمرو تخوفنا فون يوم من اسماء الزمان لعموم وقع الخوف الواقع في ذلك اليوم وخرج ايضا
نحو شهرت يوم الجمعة جوان يوم الجمعة منه لم يذكر اجلاهم وقع فيه وان كان شهود يوم الجمعة
واقعا فيه لانه لم يذكر الا من حيث وقع فيه الشهود وهو مفعول به لا فيه تشبيه جميع اسما
الزمان صالحة للانتصاب على الظرفية سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم
الخميس ومعدودها كيوم واسبوع والمراد بالمختص هنا ما يصح ان يقع جوابا لمتى كيوم
الخميس وشهر رمضان وبالمعدود ما يصح ان يقع جوابا لكم كيومين واسبوع والمبهم
ما لا يقع جوابا لشيء منهما كحين مرة وقال بعضهم المبهم ما دل على قدر من الزمان غير مقدر
كوقت وحين وزمان وساعة والمختص خلافه فيشمل المعدود وغيره كالمحرم ولسائر اسماء
الشهور والصيف والشتاء واسماء الايام كالسبت والخميس وما اشتق من الازمنة بصفة
او اضافة او دخول ال عليه وفي الجامع لابن هشام وما صلح من الزمان جوابا لمتى كشهر رمضان
ويحتمل او لكم كيومين فمعدود او لهما فمختص معدود كاسماء الشهور غير ما اضيف
اليه شهر وهو الربيعان ورمضان وغيرهن مبهم كحين **قوله** نحو اليوم والليلة وغدوة
وبكرة وسحرا وغدا وعتمة وصباحا ومساء من امثلة المختص وابدا وامدا وحينا من المبهم
**قوله** نحو اليوم والليلة الخ مراده ان هذه المذكورات تقبل النصب على الظرفية لانه يجب ان يكون
ظرفا الا نحو الربيعان فانه يستعمل كما بينه الشارح واعلم ان المنصوب من الظروف هو الذي لا يلزم
النصب على الظرفية وما الجر بمن وغيرها الا يخرج عن الظرفية الا الى الجر بمن والظرف الزماني
ينقسم الى منصب على الظرفية مطلقا سبعا كان وهو ما دل على زمان غير معين او مختصا غير معدود
وهو ما دل على مقدار من الزمان معين او معدود نحو صمت يوما او شهرا في قوله تعالى
نصب الجميع مستفاد من تمثيل المصنف الذي شرع فيه بقوله نحو صمت اليوم قال الكوفيون
اليوم هو المدة من طلوع الشمس الى غروبها عرفا ومن طلوع الفجر الثاني الى غروبها شرعا
وهو الوقت ليلا كان او نهارا طويلا كان او قصيرا انتهى والمنكر منه كالمعرف والمضاف
منه كالمجرد ونحو اعتكفت الليلة ومن تحديد اليوم عرفا وغيره يعلم تحديدها لكنها لا تنطلق
لغة على بعضها بخلاف الليل ونحو زرك غدوة او غدوة يوم الخميس بان نكرت نونت وان عرفت لم تنون
وهي من وقت صلاة الصبح الى طلوع الشمس ونحو اجيئك بكرة او بكرة النهار وهي في التسوية
وتركه نحو وهي ان النهار عاما من ابعاد ونحو اجيئك يوم الجمعة سحرا قال البعلي الزماني



السحر هو الوقت الواقع قبيل الفجر واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها وما بين الفجر والمغرب
فليس شيء منهما بصالح لهذا الشيء من الآخر وبهما متبايناتان ان قلت ليس عمل اجيئك في يوم
الجمعة وفي سحر وهما ظرفان متباينان على هذا قلت قال ابن هشام عمل العامل في ظرفي
زمان يجوز اذا كان احدهما اعم من الآخر نحو اتيتك يوم الجمعة سحر وليس بلازم لجواز سير عليه يوم
الجمعة سحر بربع الاول ونصب الثاني نصب تشبيه بالمفعول به انتهى وبما قاله البعلي عرفت ان لا
عموم ولا خصوص وبعضهم تكلف جوابا بعيدا فراجعه وهو ممنوع وان لم يرد به سحر
يوم بعينه ولا يجوز منون ان اريد به ذلك ثم هو ممنوع من الصرف عند جميع العرب ان كان علما
معينا ان اريد به سحر يوم بعينه وهو معدود واعلم انه وهو السحر نحو جيئك يوم الجمعة
سحر وان كان ضميمها الى نكرة ص و نحو جيئتهم سحر او مستغرقا غير ظرف وجب نصبه
بال او بالاضافة نحو طاب السحر سحر ليلتنا وان كان بال او مضافا جاز ايضا جيئتك يوم الجمعة
السحر او سحره ونحو اكرمك غدا وهو اسم لليوم الذي بعد يومك الذي انت فيه ونحو اوردك
عتمة لوزن عتمة وهي اسم لثلث الليل الاول واضافتها كقولها نحو اتيتك عتمة ليلة الخميس ونحو انتظرتك
صباحا او صباح يوم الجمعة وهو اسم لاول النهار وقد يطلق لغة من نصف الليل الثاني والمساء ضده
انشد ثعلب ونحو افعل مساء او مساء يوم الجمعة وهو بالمد وفتح الميم ما بعد الزوال ويمتد لغة
الى نصف الليل ونحو لا اكلمه ابدا او ابد الآبدين وهو اسم للزمان المستقبل الذي لا نهاية له قال الكسائي
الراغب في مقرر انه الابد عبارة عن مدة الزمان المستقبل الذي لا يتجزأ كما يتجزأ الزمان وذلك انه
يقال زمان وما يقال ابد كذا وكان حقه ان لا يثنى ولا يجمع اذ لا يتصور حصول ابد اخر يضم اليه
يثنى ولكن قد قيل ابادٍ وذلك على حسب تخصيص في بعض ما يتناول فتخصيص اسم الجنس
في بعض ما يثنى ويجمع على انه ذكر بعض الناس ان ابادا مولد وليس من كلام العرب العجاج
انشد ابو حيان في الارتشاف ولا تقول ما حبستك ابد الشهر ووجهه تنكير المضاف
المستغرق ونحو الا كلمه زيدا المدا بالميم او امد الدهر او امد الداهر او امد الدائم الذي يبقى
على وجه الارض وكانه قال ما بقي في الدهر داهر وهو اسم لزمان مستقبل ونحو فرات حينا
او حيين جاء الشيخ وهو اسم لزمان مبهم **قوله** وما اشبه ذلك اي من الاسماء المتقدمة كان
منها كما وان ووقت وساعة او مختصا كضحى وغدوة وبهذا التقدير يعلم ان كلام المتن
اشتمل على الاقسام الاربعة التي ذكرها الشارح **قوله** المنصوب خرج المرفوع كما البيت منزلي
والدار ملكي والمجرور كجلست عن يمينك وعن شمالك وانه لا يسمى ظرفا اصلا **قوله**
بتقدير في خرج نحو من قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته **قوله** المنصوب هذا رسم

قوله المنصوب خرج المجرور فلا يطلق القول بان منه ما ليس بتمييز مثل مررت برجل منه ما هو تمييز
كثلاثة رجال وقفيز بر والمفهوم ما اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به واما اخراج المرفوع فلا اشكال فيه
وبعبارة اخرى خرج به المجرور فانه قد يكون تفصيلا اذ تارة يكون بعضه تمييزا كقفيز بر مثلا
وتارة لا يكون كمررت برجل والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به واخراج المرفوع ظاهر
قوله المنصوب هذا رسم قوله وما اشبهه ذلك في قال في شرحه من ابواب اسما الزمان
المبهمة لمحدود قت وساعة واوان والمختصة نحو يحيى وعمرة تشبيهان الاول قال ابن
مالك في شرح العمدة ظرف الزمان اربعة اقسام ثابت النصب ولا ناصب له ومنفيها
وثابت النصب بمنفي لا ناصب له وثابت لا ناصب له ومنفي النصب بالاول كيوم وليلة
وحين ومدة وهو كثير والثاني مثالان احدهما مشهور وهو سحر اذا قصد به التعيين
مجردا من الالف واللام والاضافة مع التصغير نحو رايت زيدا امس سحر فلا يتبين لعدم ناصب له ولا
يطرد المظنون لعدم تصرفه والثاني غير مشهور وهو عشية اذا قصد بها التعيين
مجردة من الالف واللام والاضافة نحو سيبويه لبعض العرب واكثر هم يجعلونها غير منادى
منادى معرفة منصرفة والثالث مثالان غدوة وبكرة اذا جعلا علمين فانهما لا ينصرفان
للعلمية والتانيث ويتصرفان فيقال في النكرة لقيت زيدا امس غدوة ولقيته بكرا
اول من امس بكرة ويقال في علم النكرة سرت البارحة الى غزوة والى بكرة فان لم يقصد
بهما علمية تصرفا وانصرفا نحو لك يوم من بكرة افضل من بكرة يوم الجمعة وكل غدوة يستحب
فيها التسبيح والاستغفار والرابع ما غير من يحيى وسحر وبكر ونهار وليل وعتمة
وعشا ومساء وعشية في الاشهر وهذه اذا قصد بها التعيين بقيت على انصرافها ولزمت
الظرفية ولم تتصرف والاعتماد في هذا على النقل الثاني لان الازم النصب على الظرفية من اسما
الزمان ولم يشارفها الا الى الجر بمن وغير منصرف نحو قبل وبعد وعند ولدى وما يلزم
ذلك منها يخرج الى غيرها فينصب مفعولا به مثلا فينصرف نحو يوم وليلة وحين وشهر
واسبوع وهذا في خصوص هذا النوع من الاسماء والا فقد قال ابو حيان في شرح التسهيل
النصب في الاسماء ان تستعمل بوجوه الاعراب فتكون مبتدا ومفعولا ومضافا اليها
ومقابلها ان يقتصر فيها على بعض انواع الاعراب كاقتصارها على الابتداء او سبحان على المصدرية
وعند على الظرفية ونحو ذلك والنصب جميع ذلك اصالة ان اختلفت ابنية الفعل لاختلاف زمانه
نحو ضرب يضرب اضرب التشهي وزاد غيره قسما ثالثا وهو الحال وما ينصب على ما تنصب في
ذاته وما هو على ابنية مختلفة كضارب وقاسم وما لا ينصب على ما لا يكون كذلك كاسم

والاشارة



والاشارة والله اعلم قوله وظرف المكان الخ الكلام في تعريفه مثل الكلام في تعريف ظرف الزمان
غير انه لا ينصب على الظرفية الا ما كان مبهما خلافا لظرف الزمان كما مر والعرف ان دلالة الفعل
على الزمان بالتضمن وهي دلالة اللفظ عاجز معناه ودلالته على المكان بالالتزام وهي دلالة
اللفظ على الخارج اللازم ودلالة اللفظ عاجز معناه اقوى من دلالته على الخارج وان كان لازما
فكان الغياهب لما لم ينصب الفعل مطلقا الا مبهما او اختصاصا او اغا تسلط على المبهم منه لانه
هو اللازم لمدلول الفعل وما فيه من مناسبة لعامله في الابهام فليتامل بان قلت فقد
علمنا ظابط المبهم والمختص من ظرف الزمان فما ظابط ذلك من ظرف المكان قلت ظابط المختص
ما له صورة وحدود محصورة نحو البيت والدار فانك تقول صليت البيت ونمت الدار والمبهم
ما ليس له صورة ولا حدود محصورة كجميع امثلة المصنف فان قلت كيف تكون تلك
مثلة مبهما مع انها قد تضاف للعارف قلت اضافتها لا تخرجها عن الابهام اذ الابهام يجامع
التعريف على ما قرره المصنف في مبحث العارف في مامن امام للشخص الا وهو خلفه الا خر وبين
يديه وشمال الا خر وقس الباقي ومثل الصنف بهذا وبنحو الاشارة الى ما من الظروف المعرفة في
غير ظرفين المشار اليهما بنحو ما فيهما قوله وظرف المكان الخ قال في شرحه وما مر من ان ظرف
الزمان شرع في ظرف المكان فقال وظرف المكان الاضافة فيه بيانية عما معنى هو اسم المكان
الاضافة فيه من اضافة الاسم الى المسمى اي الاسم الدال على المكان اصالة او عرضا او بينهما
ما سيلقى تمثيله في كلام المصنف ونحو هنا من قولك اجلس هنا فانه اسم اشارة لكنه من اسما المكان
وضعا والثاني اسم العدد نحو سرت ثلاثين فرسخا فثلاثين ظرف مكان منصوب على الظرفية لانه
لما بين بفرسخا وهو من اسما المكان عرضت له تسمية المكان ودلالته عليه وما دل على كلية المكان
او جزئيته نحو مشيت جميع الفرسخ ونصف الميل فجميع ونصف ظرفا مكان لانهما لما اضيفا اليه
عرضت دلالتهما عليه وما كان صفة للمكان نحو جلست شرقي الدار والاصل مكان شرقي الدار
بشرقي الدار صفة للمكان وذكر الدار معينا له اي مكانا شرقيا والثالث ما كان مخفوض
باضافة المكان ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه حذف وهو قليل هذا نحو جلست
قرب زيد اي مكان قريب منه فجئ نحو وقرعنون ان تكون هذه اذا قدرت قرب لان النكاح ليس باسم مكان
المنصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع في مدلوله اي اللفظ الذي تعلق به تعلق اللفظ الدال
على المعنى الواقع في مدلوله بان يطلق عليه اسم المفعول المشتق من ذلك العامل مع لفظة في
فيعم ما كان بلم في الاثبات او النفي نحو جلست خلف الملك وما جلست امام زيد فانه وان لم يكن
دالا على المعنى الواقع فيه لكنه تعلق به وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع فيه وعنيت انه لا حاجة الى

هذا التغلب لان ابن مالك يوجبه بالرفع فيه اي بالنصب الدال على المعنى الذي شأنه ان يوقع فيه وهذا شامل للمنفي والمثبت كما شمل العامل ما كان فعلا وما كان وصفا عنه كما تقول
امامك واسم الفعل والمصدر كالوعد ملبوقا كان كماء كراو مقدرا جوازا كليل لمن خلف ٧٧ اظلم
جوابا لاين حلفت العبد اووجوبا كما اذا وقع صفة او علة او حالا او خبرا وخرج بالمجرور
نحو مفعه صوفا مالك على اربعة ايها وجانب الغربي وجانب الطور وامر وقوع نحو شممت
الدار وبعد المزارت سبك تقدير المتكلم ونيته معنى في الخاص الظرفية وهي كون
الشيء بحيث يستقر فيه شيء او كون الشيء زمانا او مكانا لشيء وخرج بهذا حيث من قوله
تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته ليس على معنى في اذ ليس المراد ان العلم واقع في محل
الرسالة وانما نصب حيث بحذوف تقديره يعلم الرسالة اعلم عليه ونازع فيه بدر دماميني
بقوله لو قيل يعلم الفعل الذي هو في محل الرسالة لم يتعرف فيه اذا حيث على ما عطف لها
من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لم يوتيكم مثل ما اوتي رسله من الآيات كانه يعلم ما يليق
من ذلك والطهارة والفضل والصلاحية للرسالة وليس كذلك وعلله ابن هشام بوجه اخر نوى
عليه فان قلت لم اسقط من الرسم فيد ٧٧ ابهام مع انه اينصب من ظرف ومكان بكيا س عيني قلت
لانه شرط النصب غير داخل في حقيقة الظرف قال ابن هشام في الجامع وشرط المكان في
شرط نصبه ٧٧ ابهام تمكن وظرفية واسما الجهات وافادة المقدار كميل وفرسخ او كونه
مشتقا من مادة عامله كقعدت مقعد زيد وشذ انتصاب المشار وبعده هيئت و ٧٧ اما
المختصة بعد دخلت ومايتل بالزد والبعد بعد هو منى وبايصل العامل المختص و ٧٧ الضمير
مثلنا الابيع جاما قوله كما عسل الطريق الثعلب وقوله جزا الله خيرا والجزا بفضله ربيعين
فالاخيمتي اي معبدو قوله بدعم الى اليوم الذي انت فادركو قوله ويوما شهدناه سليما وعامرا
فخصوصة في البعد لان توسعا ويختص ذلك بالظاهر والمتعرف لواحد انتهى واعلم ان بعضهم جعل
المبهم ما ليس له صورة ولا حدود محصورة وفسره في الاوضح بقوله ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه
كاسما الجهات فوامام وور او يمين وشمال وفوق وتحت وشبههما في الاشياء كناحية وجانب
ومكان وكاسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد بعد قوله والصالح لذلك اي للنصب على الظرفية
من اسماء المكان نوعان اخر فيها المبهم وهو الزائد والثاني ما الحق به وما دة عامله كزهبت
مذهب زيد ورميت مرمى عمرو وانتهى فلا بعضهم والتعريف المذكور اخرج من الشارح و ٧٧ اضافته
في صورة مسماه بيانية اي صورة هي مسماه وام ٧٧ ما افتقر الى غيره في بيان حقيقته و يخرج
الى قولنا ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل يحتاج اليه كمكان فانه لا تعرف حقيقته و ٧٧ بد كر الحجاب

اليه

٩٦

اليه قال ابو البقاء في شرح لمع ابن جني الابهام يحصل في المكان من وجهين احدهما ان لا يلزم
مسماه الا ترى ان خلفك قد اي لغيرك وقد تتحول عن تلك الجهة فيصير مكان خلفك
جهة اخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان جهتي له وليس لكل واحد منها
حقيقة منفردة بنفسها وثانيهما ان هذه الجهات لا مر الها معلوم مخلفك اسم لما وراظهر
الى اخر الدنيا انتهى وهو تعريف بالاعم فلا يرد صوفر عاد اخل وخارج وفوق وتحت فانها ظاهر
اذا اريد بها الظرفية مع انه لا يجوز انتصاب شيء منها على الظرفية بل يجب النصب في محله
بحرف الجر ولذلك يلحن من يقول ظاهر باب الفتوح مثلا في قوله وجانب فيه نظر لانه مما
يجب النصب في محله يشهد على ان كلام الرضي صريح في ان هذه الامور مستثناة من حكم
المبهم عندهم وخيفيز بالامر واضح ولفظه ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من
جهة ووجه وكنف وذري فانه لا يقال زيد جانب عمرو وتنقه بل في جانبه او الى جانبه
وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل في خارجها كما لا يقال ان زيدا دخل
الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه انتهى تنبيه جميع اسماء الزمان صالحة
للانتصاب على الظرفية مبهمها ومختصها ومعدودها كالعام والصالح لذلك من اسماء
المكان المبهم فقط قال بعضهم وهو ما لا يختص بمكان بعينه ومثله في الغطر شلاثة انواع
الجهات الست كالامام والفوق والتحت وعكسهن وما شابههما في ٧٧ ابهام كعند
ولدى وناحية ومكان والمقادير الدالة على مسافة معلومة كالفرسخ والميل البريد وما صيغ
من مصدر عامله كقعدت مقعد زيد وسنشرحه اخر الباب وما الحقت ماده عامله
كقعدت مقعد زيد والفرق بشرة تسلط الفعل على الزمان لدلالته لفظه عليه وضعفه لالته على
المكان احتاج ان يدل عليه ٧٧ الا بالتزام وهذا ما اشار اليه الرضي بقوله واعلم انه انما نصب الفعل
جميع انواع الزمان ان بعض ٧٧ ازمنة اعني ٧٧ ازمنة الثلاثة مدلوله فطرد النصب فيه
مدلوله وغيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل الا على شبه منه بل دالته عليه عقلية
٧٧ البطنية كان كل فعل لابد له من مكان فنصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل
اي ٧٧ ازمنة الثلاثة وهو غير المحصور والمحدود ووجه المشابهة التنقل والتغير في نوعي
المكان كما في ٧٧ ازمنة الثلاثة انتهى فالاستثناء غير المحصور كالجهات والمعدود
كالفرسخ والميل وذلك نحو امام من نحو صليت امام زيد وهو بمعنى قدام ونحو خلف
من نحو مشيت خلف الشيخ و ٧٧ اصل فيه ان يكون ضربا مقابلا للقدام وقد يتجوز به
عن البعدية كقوله تعالى وما الايلبثون خلفك اي بعدك ونحو قدام من نحو قولك

وقعت قدام الامير وهو مراد به الامام وورا ممدود من نحو جلست ورا الشيخ وهو مراد به
خلف تتمة قال ابن عصفور في شرح الجمل الظرف وكلها من كرة الا قدام ووراء وهذا شاذ ان
وقوعه هو المكان العالي وله معنى نحو وانا بوقوفهم فهرون من نحو جلست فوق السطح والمنبر تحت
من نحو جلست تحت الشجرة وهو ضد فوق وعند من نحو جلست عنده العلم وهو اسم لمكان حاضر
نحو فلما رآه اي سليمان مستقرا عنده او قريب نحو ولقد راه اي محمد صلى الله
عليه وسلم جبريل نزلة اخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وربما كان القرب
والحضور معنويين نحو قال الذي عنده علم من الكتاب وهو اصف بن برخيا ونحو ابن لي عندك
بيتا في الجنة عندك مليك مقتدر تشبيه كسر عينها هو الاشهر من لسان العرب وربما فتحها
تحضير او خمها وهذه الظروف وما جرت الى من نحو انما الصبر عند الحرمة ولا تستعمل
فيما سوى الامثلة المنصوبة على الظرفية او المجرورة بمن نحو انتهاء رحمة من عندنا وعلمه واعلم ان نتحو و
اشدها ابهاما اذ تحدث في نحو جلست عند زيد بالجهات الست تتمة الاصح في
لدى انها بمعنى عند لا بمعنى لدن التي تقارن الدن عند في ثلاثة اوجه احدها
ان لدى لا تجر مطلقا وتفتح ان عنت بعض وثانيها ان عند تكون ظرفا للاعيان كما في مستقر
عنان والمعاني كما في عنده علم من الكتاب ولدى لا تكون ظرفا الا للاعيان خاصة فيقال هذا
القول صواب عندي ولا يقال لدي كما قاله ابن الشجري ومن ثالثها ان عند تستعمل في المنزل
منزلة الحاضر ولدى لا تستعمل الا في الحاضر تقول عندي مال ولو كان غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان
حاضرا قاله جماعة منهم ابن الشجري وزعم المصري تصويبها قال في المغني وقول علي لولا
تقلب الف لدن مع الضمير يا دالف التي وعلى قال تعلى ولدن ما من يد وما كنت لديهم ومن
العهد من ديارها الالف في الثلاثة وعليه جا قوله الا لا اتانك عن اليمامة اصاعة
والهد انا ملوحريت علوكم بصرتي بان حمو اكما انكم لوانا نموذا لكم اذا واتقسموا
على نصر اعتمادكم علانا ومع وهو كما قاله البدر بن مالك اسم لمكان لا صحاب او وقته وفي
المغني لمع في الاضافة ثلاثة معان احدها موضع الاجتماع ولهذا جئ بها عن الذوات نحو
والله معكم وهو معكم اينما كنتم والثاني زمانه نحو جيتك مع العصر والثالث مرادفة
عند وهي من الظروف العامة التصرف وبدا على اسميتها تنوينها في نحو فوك معا وميلوا
من عليها في قولهم ذهب من معه وعليه عراة من فراهد اذكر من معي فقال ابن مالك وكان
حقها البنا لشبهها بالحرف وفي الجمد المحض وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال والو
ضع النافص اذ هي عارية من بالثالث محفوفة العود لانها اعربت في اكثر اللغات لشبهها

عند



عند في وقوعها خبرا وصلة وحالا وصفة نحو وان مع العسر يسرا وجئني ومن معي وجا
زيد ويكر معا وتسكينها قبل حركة نحو زيد مع عمر ولغة ربيعة وهو تسكين بنا كما ان حركتها
حركة اعراب انتهى تنبيهات الاول قد علمت ان مع بفتح العين بلا تسكين لا ضرورة انشد
سيبويه ريشي منكم وهواي معكم وقد غلط النحاس في زعمه انها اذا اسكنت عنها
كانت حرف جر اجماعا وليس كما زعم بل هي بالفتح اسم كما مر وافقه القليل على ذلك ومن
ابن له الاجماع الثاني ذكر المصنف لها في ظروف المكان باعتبار اكثر احوالها فلا يعارض ما
مر من انها قد تستعمل في ان الثالث لا حاجة بالمصنف الى تقييده مع بالمفارقة الخ
قد يقال قد تساوي جميعا في المعنى وانما تستعمل غير حال الا قليلا ان الكلام في الظرف وهي اذا
استعملت مجردة عن الاضافة لا تكون ظرفا وجه التسهيل وتجرد ايا مع عن الاضافة
تساوي جميعا معنى ومبنى لفظا لا بد او جافا ليونس ولا جفش انتهى تقول جا الزيدان
معا والزيدون معا فهي فيهما بمعنى جميعا وهذا خلاف قول ثعلب اذا قلت جا جميع الحمل
ان مجيئهما في وقت او وقتين واذا قلت جا معا فالوقت واحد ومن مساواتها لفظ قتى
يستفاد ان الفتحة التي على العين ليست للاعراب وانما هي حركة العين لا حلية
كفتحة التاء من حتى وحال الكلمة على هذا ثلاثية في الاصل حذفت الهاء لما فتحها ساكنة
للتنوين كما في قتى واشار بقوله لا بد الرد قول الخليل سيبويه انها ثنائية اللفظ
في حال الافراد تحال الاضافة وعليه بالفتح فيهما اعراب تعتحة يدا من رأيت يدا قال ابن مالك
والاول هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا بجعلونها في موضع رفع كما ترفع
الاسماء المفصودة نحو هم عدا ولو كان باقيا على النقص لقيل مع كما يقال هم يد واحدة على
من سواهم ورد بان مع ظرف في موضع الخبر جلا يلزم ما قاله واستظهر شيخنا ومن
استعمالها حال الافراد غير حال قليلا قوله دعت الى ربا وبفسك باعدت مزارك
مزورا وشعبا كما معا اذهبي فيه خبر وفيل حال والخبر محذوف اي وشعبا كما كائنات
معا قال ابن مالك وهو باطل بالاجماع اذ لو قلت زيد قائما زيد كما ان قائما لم يجز انتهى واعترضه
البدر الدماميني بقراءة من قرأ شاذا ولحن عصبة بنصب عصبة جوابه فيه اذ الشاذ
لا يرد نقصا والله اعلم وازا بالزاي والمد بمعنى مقابل من نحو جلست ازا زيد اي
مقابله وحذا بالذال المعجمة والمد بمعنى قريبا من نحو جلست حذا زيد اي قريبا
منه من غير تعيين جهة من جهاته وتلفا بالمد بمعنى ازا من نحو جلست تلقا
الكعبة وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وربما شددت كما في اللغة الثالثة

من البيت الذي وهو اسم اشارة للمكان القريب من نحو جلست هنا اي في هذا المكان
القريب وقد تلحقه ها التنبيه فيقال ههنا واذا كان المكان بعيدا جيء بالكاف
مع اللام ودونها نحو جلست هناك وهنالك وقال ابن مالك في نكت الجاجية ان هنالك
تاتي للزمان مثل هنالك تبلوا كل نفس ما اسلفت وثم يجاء المثلثة وتشديد الميم
للمكان البعيد من نحو جلست ثم اي في المكان البعيد وقد تلحقها في الوقف ها السكت
فيقال ثمه ويشاركها في المكان البعيد هناء وهنا بفتح الهاء وكسرها وضمها مثل
قولهم الرمة هنا وهنا ومن هنا لهن بهاء ذات الشمايل والايمان هشرم قال البعيث
الملكي وقد يراد بهنا الزمان كقوله حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار
حنت تنبيه على من كلام المصنف ان من الظروف ما هو معرب ومنها ما هو مبني قال
ابن الشجري في امالية والظروف المبنية ثلاثة اضرب زمانية نحو امس والان متى وايان
وفعل الشرط واذا واذا المفتضية جوابا ومكانية نحو اين وحيث واين وهنا وثم وهنا
بين الزمانية والمكانية نحو قبل وبعد وما اشبه ذلك المذكور من باقي اسماء المكان المبهمة نحو
يمين شمال وذات اليمين وذات الشمال نحو اذهب عن يمين الطريق او عن شمال
ارضا منكورة مجهولة بعيدة من العمران وهو معنى تنكيرها واخلائها من الوصف بما بها
مها من هذا الوجه نحب نصب الظروف واما زيد وعمرو فنحو ميل الحوفي فيها بانها
واختصاصا اما الابهام فمن جهة انه لا يختص بقعة بعينها واما الاختصاص فمن جهة
دلالتها على كمية معينة فعلى هذا يصح فيه القول بالابهام والقول بالاختصاص واما
ما اشتق من مصدر عامله المسلط عليه كقعدت مقعد زيد ورميت مرمى عمرو وقم مقام خالد
وانا قائم مقامك وسرني جلوسي مجلسك وقعدت في الفلك من المبطل كمام وجعلته في الاوجه
والجامع والشذور فسيبويه هو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية وصححه ابو حيان وكلامه
في الالفية محتمل للوجهين جاء صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفي نحو جلست في مصلى
زيد كما يتعين ذلك مع غير المبهم من اسماء المكان كصليت في المسجد واقمت في الدار واما
نحو قولهم دخلت الدار فمنصوب على المفعول به توسعا وشذوذا قولهم هو مني مقعد القابلة
ومني حر الكلب ان قدر عامله مستقرا ونحوه جاز فيه الفعل وجر في المجرور
بلا شذوذ والله اعلم خاتمة الظروف المكانية اربعة انواع فمنها كثير التصرف بان
يستعمل غير ظرف وايضا المكان بمعنى بدل كقعود الجلس مكانك ونحو مكانك مكان حسن
اما بمعنى جدا فملازم لنصبه والتصرف ونحو هذا المكان وهذا وكيمين وشمال وذات يمين وذات
شمال



شمال والاضافة فيهما ذكرها سعيد كرز وذات مرة ومنها متوسط التصرف بين القلة
والكثرة كاسماء الجهات غير فوق وتحت وميل وشمال وذات اليمين وذات الشمال يستعمل
تارة ظرفا واخرى اسما نحو هو خلفك وانت قدام وعليه جلوس الركب اسفل منكم بالرفع ومنها
نادر التصرف كحيث فان الغالب عليها عدم التصرف وقد تتصرف نادرا كقوله لدن حيث
القت رحلها ام قشعم فشعم ومنها عادم التصرف كقط وعوض وقت فلا يستعملان غير ظرفين
خلافا لبعضهم ومن هذا الزمن وعند ومع مضافة وبين بين ذو اضافة وحولك وحوالك
نحو جلسا اضافا ما حوله وحوالينا وقال الشاعر الست ترى السمار والناس احوالي ومنه
هنا واحوالي قوله باب الحال اصله حول قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وهي لغة ما عليه الشخص من خير او شر وتجمع على احوال وقد تجمع على احولة للازدواج
والمناسبة ويجوز تذكيرها وتانيثها واصطلاحا ما قال المصنف لكنه اراد بالاسم ما هو حقيقة
او تاويلا فان الحال تكون جملة ماضوية ومضارعية واسمية وتكون ظرفا وجارا ومجرورا ولكنها
في كل ذلك في محل نصب على الحال وقوله المعنى خرج جميع المنصوبات ما عدا التمييز وقوله
مما انبهم من النكرات خرج للتمييز لانه انما يفسر ما انبهم من الذوات او النسب كما سيا تي
قوله باب الحال الخ قال في شرحه ولما كان من الظروف ما يقع حالا عقب بها بذكر الحال فقال باب
الحال اصلها حول فقلبت عينها الواوا لفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهي في تصغيرها حويلة وربما
جمعت على احولة للازدواج مشتقة اما من حال اذا تغير لانها على التحول والتغير من حال
لاخر تنبيها على ان عدولها لا يكون خلقيا فلا يقال جاء زيد احمر او طويلا واما من الحال المقابل
للماضي والاستقبال لدلالتها على ان صاحبها بمعزل عن هو فيه متصف بصفة خاصة كما عليته
كما ان الحال المذكور زمان انت فيه على صفة خاصة ثم الحال قد تذكر وتونث لفظا ومعنى وارجح تذكيرها
لفظا وتانيثها معنى نحو حال حسنة الحال لغة ما عليه الشخص خيرا كان او شرا واصطلاحا هو
ذكره باعتبار الخبر الذي هو الاسم وان كان الارجح التانيث باعتبار معنى الحال ومن اداة الاسم
وكونا وبلا قد خلت الجملة الواقعة حالا والظرف والجار والمجرور كذلك نحو جاء زيد والشمس طالعة
او الحال جاء زيد مغاربا الطلوع الشمس ونحو يعجبني التمر فوق الاخصان ومررت بزيد في داره طاويا
بكاينا او مستقرا ونحوها ومن الجملة الواقعة حالا الاعلى الراجح اطلبوا العلم ولو بالصين
واعطيه وان حرمني معاهد الشرط فيه اولى باللزوم لذلك الكلام السابق الذي
هو العوض عن الخبر اعني ذلك الشرط وقيل هي للعطف على محذوف هو ضد الشرط
اي اطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقيل الواو للاعتراض تنبيه شرط

الجملة الواقعة حالا مطلقا ان تكون خبرية مجردة من دليل استقبال مرتبطة بالواو نحو جاء زيد
وعمرو بجنبه او بالضمير نحو جاء زيد وهو راكب او بهما نحو قمت وعليه الثوب ويمتنع الواو من التالية عاملها
نحو جاء زيد ثم عمرو راكب او هم قاعدون ومن الاسمية الموكدة نحو ادار يد فيه ومن المضارع المنفي بلا نحو مررت به
الهد هدا وعلى نحو هذه تكلم ما تحبوا وفيك شبيهة والمثبت المجرد من قد نحو لا تمتنن تستكثر
والماضي التالي الا كانوا به يستهزءون وللمقرون بها او نحوها نحو بنو ذهبا او مكثت
يوما توذن وتنبو وقد تعلمون انى رسول الله المنصوب لفظا كالامثلة الاتية او تقديرا نحو
واذ اقاموا الى الصلوة قاموا كسالى ونحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى اى محلا كما مر في الجملة و
والظرف والجار والمجرور من الحال المجرورة بحرف جر زيد اذ الى عاملها على ما جاز ابن مالك
وهشام ولو ابدله بالفضلة كان اولى من شانها النصب والمراد بها هنا ما ليس جزءا من الكلام
بما لا يستغنى الكلام عنه فلا يخرج نحو كسالى من قوله تعالى فاموا كسالى ولا نحو الى انتم سكارى من قوله
تعالى ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى ولا نحو لاعبين من قوله تعالى وما خلقنا السماء والارض وما
بينهما لاعبين فان لم يستغن الكلام عن الحال يجب ذكرها نحو زيد قائما فان قدرت كان قائما حذف
وان كان اسما بينا للهيئة وهو عمدة لا بفضلة تنبيهات الاول شمل المنصوب ما نصبه
الفعل واسمه ونصبه ومصدره وما نصبه الوصف وما نصبه كل عامل جيء لفظه البعد او رجيء
واما حالا من مرفوعه مع اجادته معنى كاسما الاشارة وحروف التمني والترجي واداة
التشبيه بلا تعلق معنوي في الحال وتعلق مقدمة نحو هذا بعلي مطويا وندا زيد راكبا ونحو يا ليتني
ونحو ليتك قائم ابيا ولعلك جارنا حبيبا خلافا للاخفش ونحو كانه خارج شاو زيد كعمرو
راكبا ومنه نحو يدعى وهبلا ابا كعمرو والمنسوب نحو انا في شيء مفتخرا واسع الفعل نحو عليك زيدا
راكبا خلافا لجمهور النحويين والاستيعاب بانها لا تعلق بها الحال فخالا بوجهي بانها لا تشبه الفعل لفظا فتنتفي
ما خالفه باسم الاشارة وحروف التنبيه بانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا الكاف
التشبيه ونحو ان وأن بالكسر والفتح تشبهانه لفظا ومعنى والتعلق به الحال على ما جزم به قال الرضي
بل الاولى احالة ذلك على السماع والاستعمال وان لا فعل له وقال الجلال الاسيوطي في الاشباه جميع
العوامل اللفظية تعمل في الحال الا كان واخواتها وحتى على الاصح يسهو وعم ابو حيان ايضا ان ليت
ولعل وما في الحروف لا تعمل الا في الحال وما في الظروف الا كان وكاد التشبيه وشمل ايضا ما كان ناصبه
مذكورا كالامثلة الاتية وما كان ناصبه محذوفا جوازا نحو راشد امهد بالمساجي وما وجوبا للقادم
من حج ومنه بلى فاقم زيد وجوبا في نحو لتيميا مرة وقيسيا اخرى واشتريتك بزرهم فطاعوا وخيرهم
زيد اقياما وهنيئا لك ومنه نحو زيد ابوك عطوفا الثاني اختلفوا من اى باب نصب الحال فقيل نصب
بالمفعولية



المفعول به وقيل نصب التشبيه بالمفعول به وهو الارجح وقيل نصب الظرف وان الحال على معنى في
بمعنى جاز زيد راكبا مثلا جاء في حال كونه بها شبهت الحال بالظرف والجار والمجرور
من الاوجه والحال هي الاسم الاول وانظر ما علة هذا الخلاف الثالث لا دور في ذكر الحال هنا في التعريف
لعدم انحصار النصب في الحال بل يتوقف تصورها على تصورها اذ المراد مطلق النصب لا خصوص
نصب الحال على ان التصور بوجه ما كاف وهو حاصل بون الحمد لله اعلم ولما كان الاسم المنصوب
شاملا لجميع المنصوبات زاد لاخراجها خلا التمييز المفسر فان شبيه منها لا يفصد به التفسير
بما شارك الحال في التمييز اخرج بقوله لما انبهم وخفي من الهيئات اى المبين لهيئة
صاحبه حال او نوع الفعل منه او عليه والتمييز كما سيأتي انما يبين الذوات او النسب نحو عندي
رطل بتا وتصبب زيد عرقا ولله در فارسا فان المراد ان الحال يقصد بها ما ذكر والتمييز
لا يقصد به ذلك فقصد اوليا وانما جيء بيان الهيئة تبعا وكذلك النعت من نحو رايت
رجلا راكبا فالقصد انما هو لبيان جنس التعجب منه وتقييد الموصوف وجاء بيان الهيئة تبعا واما
على راى من ذهب الى ان فارسا في المثال المذكور حال لا تمييز احد خالد لكنه خلاف الصحيح على ان
بعضهم فرق ايضا بين الحال والنعت بان الحال مفيدة للنعت للعامل والنعت مفيدة للذات
واذا قلت جاني كل رجل فاضل فمجموع كل رجل ما في النسبة لكل فاضل واذا قلت جاني كل رجل فاضل فمجموع
كل رجل فاضل في جميع الاشخاص والحال صفيرة تجيء الجميع تنبيهات الاول ويسمى الشارح
الهيئات بالصفات اللاحقة للذوات العاملة وغيرها التمني وقال ابن هشام في حواشي
التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج
مثل تكلم صاما فان صاما وصامتا مسلما وعاشرتكما بين اوان زادوا الصفة بالتعيين بها او وضع لمقصود
لمقصودهم لكن خرج عنه مثل جاء زيد والشمس كالعة وجاء عمرو وزيد جالس انتهى واجيب
باختيار الثاني والمراد الصفة ولو تاويلا فالمثال ان وما اشبههما في معنى جاء زيد مقارنا الطلوع
الشمس وجاء عمرو مقارنا لجلوس زيد الثاني قال السندوبي ناظر كلام المصنف تعريف للحال المبينة
وهي التي لافادة معناها بدونها وتسمى ايضا موسسة واما الموكدة وهي التي يستفاد
معناها بدونها فلا يشملها هذا التعريف واما انه مشى لذلك على مذهب المبرد والفراء من
انكار الموكدة واما انه اقتصر على تعريف الموسسة لان الاصل والغالب في الحال ان تكون منتقلة اى غير
لازمة لصاحبها مشتقة من المصدر للعامل الا ان عامل نصبها ولزاحد الحال ابن هشام في بعض مواضع
يقوله وهو وجه بعض فضلة وقع في جواب كيف الثالث الحال كما تقدمت الاشارة اليه تكون صيغة و
موكدة والموكدة تلزم ما موكدة لعاملها وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها اما معنى فقط

نحو فتبسم ضاحكا وقولي مدحلا واهتف في الارض مفسدا واما معنى ولفظا نحو وارسلناك للناس رسولا واما موكدة لصاحبها وهي التي يستفاد معناها من صاحبها لفظ عاملها كقوله تعالى
لا من من في الارض كلهم جميعا وكقولك جاء الناس قاطبة او كافة اوطرا او اكثر من الناس اعقل هذا
الفصل بل في شرح التسهيل لمصنفه انه اعقل جميع النحويين واما موكدة لمضمون جملة قبلها
وهي الآتية بعد جملة معرفتين اسميتين معرفتين جامدتين دالة على وصف ثابت مستفاد من
تلك الجملة وبابه هذه كالحال من تاخيرها عن تلك الجملة واخبار عاملها على الاصح كما مر بلا تقدم
على الجملة ولا توسط بين جزئيها نحو زيد ابوك عطوفا وانا ابن جارتي معروفا بها نسيبي اي
احقه او اعرفه في الاول وعفيف او اعرف في الثاني والعامل النقدير اثبت شيئا لله
الحمد اشار المصنف الى امثلة تخمسين ان الحال الثانية تجيء من الفاعل بقوله نحو جاء زيد راكبا او اليا
اسم فضلة منصوب مبين لهيئة زيد وقت حدوث الفعل الذي هو المجيء عنه وهو على معنى في
انه التقدير جاء في حال كونه راكبا ولو قيل كيف جاء زيد لصح ان يقال في جوابه راكبا ومثله خرج اي موسى
منها اي من المدينة خائفا وتارة تجيء من المفعول بقوله وركبت الفرس مسرجا فمسرجا اسم فضلة منصوب
مبين لهيئة الفرس حال وقوع الفعل وهو الركوب عليه وهو على معنى في انه التقدير ركبته
في حال كونه مسرجا ويصح ان يقع في جواب كيف ركبته وياتي بيان مجيء الحال من الفاعل والمفعول
صريحا وتارة تجيء محتملة لان تكون من الفاعل ولان تكون من المفعول بقوله ولقيت عبد الله راكبا في كبا
حال محتملة لان تكون من التا التي هي فاعل لفعلي ولان تكون من عبد الله الذي هو مفعوله ونحو
ما قاله جزم صاحب المغني ومثله بنحو فاتلوا المشركين كافة وخالفه في ذلك الرضي فاوجب
عند عدم القرينة المعينة للكونها من الفاعل او من المفعول ان تكون من المفعول فقال اعلم ان الحال
قد تكون من الفاعل وحده كجاء زيد راكبا او من المفعول وحده نحو ضرب بنت زيدا مجردا عن ثيابه اذا
قلت لقيت زيدا راكبا بان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها
لهما فامتنع له من الفاعل او المفعول وان لم تذكر وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمها الى جنب صاحبها
كراهة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا وان لم تقدمها وجب على المفعول واما ان جاءا حالا عن الفاعل والمفعول
معا فان كان متبعضين جاز الامران الجمع بينهما بانه اخص نحو لقيت زيدا راكبين وامتنع من التغريق نحو
لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا ان كانا مختلفين بان كان هناك قرينة يعرف بها
صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدة منحدرا وان لم تكن قرينة
ولي جعل كل حال الى جنب صاحبها نحو لقيت منحدرا وزيدا مصعدا او يجوز على ضعيف جعل حال المفعول
الى جنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدة منحدرا او المصعدة زيد وذلك لانه لما كان من حقه
المفعول



المفعول الوقوع من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت المفعول على حال الفاعل انه لا لبس فيمن يكون احد الحالين
الى جنب صاحبه لعلم ان لا يكون كل واحد الى جنب صاحبه تنبيهات الاول في الحال ايضا من المفعول
معه ومن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا او اتى الحال من المبتدا على الصحيح وجوزها سيبويه
منه ومنعهما ابن مالك وفي الحال من الخبر نحو هذا زيد قائما وفي مجيئها من اسم كان خلاف نحو قوله تعالى
فان كانت لكم الدار الاخرة خالصة من دون الناس اجاز في الآية صاحب الكشاف قال السعد ومن لم يجوز
مجيء الحال من اسم كان بنا على انه ليس عاملا جعل هذا الا من الضمير المستتر في كان لكن اللائق بالنظر النحوي ان
يكون عاملا فاذا اسند اليه الفعل على طريقة القيام به وان لم يقم فايعابه ولهذا عرفه النحويون وكتبوا في المفعولات فاعل
وقد صرح بذلك من اهل اللغة الفاضل الرضي حيث قال الفاعل في الاصح ما وضع لتقوم الفاعل
شيء من الفعل او اتصف به او قام به الخ وفي الحال من المجرور بالحرف نحو مررت بهند جالسة ومنه مررت بها معه راكبا في
من المجرور بالاضافة اليه في ثلاث صور بشرط على الصحيح ان يكون المضاف بعضا من المضاف نحو اتى غلام
اخيه مبتدا فان المتى بعض الاخ او يكون كبعضه في صحة الاستغناء عنه بجزء المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا اذ انه يصح في الكلام اتبع ابراهيم حنيفا او يكون المضاف عاملا في الحال لانصبه نحو
اليه مرجعكم جميعا فان مرجع عامل في الحال النصب والمراجع يجيء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف فيه
او جزءه لانه اذا كذلك يقع العامل في المضاف ان يعمل في الحال لانه عامل في صاحبها حكما الصحة الا
استغناء بدء عن المضاف كما مر فالبدء العامل في الحال هو العامل في صاحبها حقيقة كما في نحو
جاء زيد راكبا وحكما كما في نحو هذا زيد قائما اي في زيد قائما فان زيدا هو العامل فيها ما في هذا من معنى التنبيه وليس
عاملا في زيد بل حكما الا تراك تقول هذا زيد قائما في معنى قولك انتبه لزيد في حال قيامه ولا يجوز ان يكون العامل
في الحال غير العامل في صاحبها حقيقة او حكما البتة واذ قد عرفت هذا فاعلم انه لا يجوز ان تكون الحال من المضاف
اليه الا في ثلاث الصور المذكورة فان لم يكن المضاف اليه شيئا منها امتنع مجيء الحال من المضاف اليه لا معمولا
عاملا ولا عاملا هند جالسة لان الحال لا بد لها من عامل فيها وليس في الكلام الا الفعل المضاف ولا يجوز
ان يكون عاملا في الحال اما المضاف فلانه لو كان عاملا فيها للزم كون المعنى جاء غلام استفن وحسن هند جالسة وليس
بمراد فظاهر واما الفعل فلانه لو كان عاملا فيها للزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها حقيقة وحكما
وانه محال فلو صح كون المضاف عاملا في الحال بان كان فيه معنى الفعل كما في نحو عرفت فيام زيد مسرعا جاز
المسئلة الا الاخيرة وكذلك لو كان المضاف جزءا مما اضيف اليه نحو زين عاملا في صدور وعلم من غل
اخوانا ومثل جزء به في صحة الاستغناء عنه بالمضاف اليه التي اخرها تقدم على ان الرضي منع وجوب اتحاد
عامل الحال وصاحبها وقال انه لم يات به كتاب ولا سنة ولم ينعقد فيه اجماع وهم فهو في الجامع والمشهور
ما تقدم وجوز بعض البصريين وصاحب البسيط مجيء الحال من المضاف اليه مطلقا وهو جائز عليه
يقتضي

وخبر جوان هذا ابو هو ا. مقطوع محتجين وهو ضعيف الثاني جوز الجمهور وهو الحق في شيء واحد
احوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الفرس حلوا حامضا او عني متضادة كقوله تعالى اخرج منها
منه . وماء حورا كما يجيان في حتى الممتد او بعضهم منع ذلك فيما كان متضادة كانت او لا قياسا على
الزمان والمكان يجعل نحو مع حوارا لا عن ضيم منه . وما واستثنى مسلم في المتضادة فمنعها مطلقا ولا
وجه للقياس لان وقوع الفعل في ازمنة او امكنة متخالفين محال نحو جلست خلفك امامك وحضرت اليوم
امس وتوعظ احمد كلما على الاخر فجاز له لا تقع على تكرار الفعل نحو جلست خلفك امامك وكذا يجوز
ان لم يتمايز المكانان او الزمانان نحو جلست امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما الجميع الحوت بقيع
يونس مختلفين كما في قوله تعالى مؤمنو وماء حورا او بمتضادين في محلين على معنى حين كما في اشتريته ابيض
احمر وهو او معنى حين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا باس به الثالث يجب تقدير العامل مع اما الوجوب
اسيء بها نحو اما زيدا واما قاعدا او كذا بعد الوجوب تكريرها في الاغلب اذا اهملت كما سيأتي في
بابها نحو جاءني زيد اما راكبا واما ماشيا وينبغي ان امرها نحو جاءني زيد فوز العلامة خليل المالكي
في مختصره واستقبل بها يده تجمعت لا عن مال ان امرها بنا تجمعت صفة كاشفة الرابع الغالبي في الحال كما
مر به امثلة المصنف الانتقال لان لا تكون وصفا لازما ثابتا وذلك كقولك جاء زيد راكبا حاكيا الاتي ان التحمك
بزيد ان يجيء راكبا لازمه وربما جاءت حالة على وصف ثابت اي لازم لوجوه علاقة بينها وبين صاحبها او عادة
عقلا او عادة او طبعا وان لم تكن بلازمة اي دائمة كقوله تعالى وهو الذي انزل اليكم مفصلا اي مبينا وقول العرب
خلق الله الزرافة يمشي حليلها قبيحا بها الطول منه حليلها قبيح بها لان الزرافة وهي مفعول خلق بعد حال
حال من حليلها ومن حليلها متعلق بالطول كما ان الغالب في الحال ايضا الاشتقاق ولذلك اقتضى المصنف في
التمثيل عليه وهو ان تكون وصفا ما خوذا من مصدر كما تقدم من الامثلة وربما جاءت اسما جامدا كقوله
تعالى جاءوا بقميصه دما كذبا حال من الواو في جاءوا وهو جامد لكنه في تاويل المشتق اي متخضبين به ليدل قوله
تعالى او انفرد جميعا قال الرضي وجاءت الحال عن مشتقة قياسا في نحو ثنية بابا بابا وجاءوني رجلا
رجلا وواحدا واحدا وجيئني جليزي رجلا الا ترى انه في معنى هذا التفصيل المعين ضابطه ان تاتي للتفصيل
للتفصيل بعد ذكر المجموع نحو ايه معطوفا عليه بالواو ثم فحو خلوا رجلا رجلا ومحوا كيكبة في كيكبة
اي مع تبيين هذا التركيب المعين قال الحاجي ومثال الترتيب دخلوا رجلا رجلا اي مرتبين علمنا الحساب بابا بابا
اي مفصلا او مصنفا وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جنا الى
انه صفة للاول اي بابا بابا وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل وذهب
مذهب الزجاج بانه لو كان توكيدا لاتى بما اتى به الاول والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان
مجموعهما هو الحال وينبغي في الجزء هذا حلوا حامضا ولو ذهب الى ان نصبه بالعطف على نقيض

حذف

وجاء منفاد لعمرو صاحبه وبها اذا كان صاحبها محصورا نحو ما في مسرعا الا زيد وقد يجوز تقديم الحال
على عاملها اذا لم يكن مفردا وتابعا او بنتا او قسم وكاجامدا والا محصورا الا في نحو زيد في الدار جالسا وما في الا في
الحصر والا بعد تأخير الذي نحو هذا بسرا الطيب منه رطبا وما في السيبويه وقد يجب تقديم الحال على صاحبها
وعاملها في نحو اما مسرعا فجئت وفي نحو متى تخلتك بسرا الطيب منه رطبا وفي نحو كيف جاء زيد وقد يمتنع
تقديم الحال اذا اقترنت بالا نحو وما ارسلنا المرسلين الا مبشرين او كانت جملة مفرونة بالواو او كانت منصوبة
بلكن او بليت او بلعل او يجعل تعجب او اتصل صاحبها بجملة الخواص كما لا زيد او جملة حرف مصدري
نحو اعجبني ان ضربت زيدا اليوم يا تنبيه يجوز حذف الحال اذا دل دليل كقولنا بلى زيد قائما
او جوابا لخبر اكيد لنفي قام زيد جيت او منهيا عنها نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى وقد يجوز في عاملها جوازا
تارة ووجوبا اخرى كما عرفت في الباب ويشترط للحال الا يكون صاحبها في غالب احواله وهو من
الحال وصفه في المعنى فاعلا كان او غيره سواء سطع الاخبار عنه بها في
المعنى والاعلى التخريج وان يبين النكرة بالوصف الموافق لها الا في المناسبة لوجود تبعيته
لها في الاعراب من غير انها بالوصف المخالف لها في غالب الاحوال ومن ثم كان الغالب ان يقوم مقام
التخريج شيء من المسوغات لها لتعلقه في ايضاح المعنى وهو اما التخصيص بوصف او اضافة او معمول
فيه معطوف اليه او التعميم بان تقع في سياق نفي معنى او شبهة من نهي او استفهام او التأخير بان يتأخر عن
الحال فلا واو وهو الغريب نحو خاشعا ابصارهم يخرجون لجاشعا حال من غير العامل في يخرجون وهو لتقدم
المعارف والثاني فوقي اربعة ابواب سواء للسابلين وسواء حال من اربعة اختصا عنها بالاضافة وهو
وعند فوله فجئت يا رب نوحا واستجب له في بلك هاجر في اليم مشحونا وفولك عجبت من ضرب اخوك
سعيدا والثالث وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون جملة لها منذرون حال من قرية لوقوعها في سياق النفي
وخولا يبغ وعمرا من مستسهلا وقوله يا صاح هل لم عيشا يا صاحبا والرابع نحو لميتة موحشا طلل يلوح
كانه خلل وهو حشا حال من طلل النحو هو صاحبها وسوغ مجيء الحال من النكرة تأخرها عنها او الوصف
او هما وفعل حال من ضمير في لميتة وجيء لا تكون من قبيل تأخير الحال عن صاحبها والقولان مبنيان على جواز
الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها وعدمه في الجامع والمشهور المنع خلافا لمن وقفه في صاحب الحال نكرة من غير سوغ
مثل ما في الحديث وعلى وراكه رجل فيا ما ولا بأس عليه عند الخليل ويونس وايا هما تابع المصنف واما سيبويه
فيجوز كونه نكرة فيما سبق لا قبلها وزاد في التسهيل على ما مر مالم تكن الحال جملة مقرونة بالواو نحو او كالذي
مر على قرية وهي خاوية على عروشها او شاركه فيها معرفة نحو هذا بعلي شيخا وعبد الله منطلقين وكما في
على خلاف ما لا عمل نحو هذا خاتم حديدا او المشهور عن سيبويه ان حديدا ونحوه في هذا التركيب
وهو تبيين الحال والمحاشرح يكمل فلنكتف عن القصور **قوله** باب التمييز يقال له ايضا المميز
والتفسير

والتفسير والمفسر والمبين **قوله** المبهم خرج ما عدا الحال من المنصوبات وقوله من الذوات خرج الحال وقيل
او النسب لعله لانه يجيء اذا تميز ذاتا انما يفسر الذوات ملفوظة مثل ملء الكل زيتا او مقدرة مثل طاب محمد نفسا
اذ التقدير طاب شيء هو نفسا فنفسا تفسير لشيء **قوله** وزيد اكرم منك ابا الخ اعلم ان النكرة الواقعة بعد
افعل التفضيل فيها احتمالان احدهما واعربه المعنى مثل ما مثل المصنف وهو الصحيح وعلامته ان يصلح للمباعدة
عند جعل افعل وفعلا وتحو انت اعلا منزلا فانه يصلح لذلك ايضا اذ تقول علا منزلك وهذا النوع ينصب
على التمييز والآخر ان يكون واعلا في المعنى وهو ما افعل التفضيل بعضه وعلامته ان يحسن وضع بعض
موضع افعل ويخلا بالمعنى فالمعنى في نحو انت افضل فقيها وانفع فيه فانه يحسن فيه ذلك فتقول انت بعض
الفقها وهذا النوع يجب جره بالاضافة الا ان يكون افعل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو انت اكرم الناس
رجلا والله اعلم **قوله** باب التمييز الى قوله تنصب زيدا عرفا **اقول** في شرحه **باب التمييز** اي التفسير
كذا قاله الشارح والمناسب لقول المصنف الاسم اي المبين لان التمييز هنا بمعنى المميز بكسر الياء على البناء للفاعل
لكن اشتهر على الالسنة المصنف عليه والتمييز والمميز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين الفاظ مترادفة كما نبه
عليه بعضهم وهو لغة وصل الشيء من غيره قال تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا عن المؤمنين
وانفرادوا عنهم بناحية وجانبا وكما ان تكاد تميز من الغيظ اي ينفصل بعضها من بعض للتميز واصطلاحا هو
الاسم الصريح وسيأتي للمصنف انه لا يكون الا نكرة يعني حقيقة او حكما واطلقه فيصدق بالجامد والمشتق وبه صرح بعضهم كطاب درسا وفيه في الفلك بالجامد وهو جري على الغالب كما اشار اليه بحصهم
بخرج بالاسم غيره نحو من في طاب في قوله تعالى يعلون فيهما من اساور من ذهب والحرج بالجامد والظرف والجار والمجرور
والحال والمفعول به منصوب على الحالية وقد يجيء المفعول له ايضا يعني الحال والتمييز احتفلي بخمسة امور والتمييز في سبعة
احدها الوجه الاتجاه فانهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان تأتي بعدهما للابهام واما الوجه الاقتراني فاحدها ان الحال
يكون جملة وظرفا وجارا ومجرورا والتمييز لا يكون الا اسما والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها نحو لا تقربوا الصلاة
وانتم سكارى بخلاف التمييز والثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات
والرابع ان الحال تتقدم بخلاف التمييز والخامس ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه
ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح والسادس ان صاحب الحال لا يستفاد من الحال الا اشتقاقا وفي التمييز الجمود وقد يتعاكسان والسابع
ان الحال تكون موكدة لعاملها او رافعة التمييز كذلك انتهى المنصوب خرج به المجرور وكذا المجرور بالاضافة
بالاضافة الثلاثة والعشرة وما بينهما اليه او مجرورا باضافة المائة او الالف او احدهما باضافة ما الخبرية فليس
واحدا منها اليه عرفا وان اطلق عليه التمييز فيما لمعنى اللغوي ولو سلم اطلاقه عليه عرفا فهو مفهوم المنصوب بتفصيل
تشبيهان الاول الجملي وناصبه التمييز وتفصيله انه الفعل او شبهه كما هو فضيه تعريف ابن الحاجب للتمييز
كما يأتي في تمييز النسبة والذات المفسرة في تمييز الذوات الثاني الافرادي وهو قسم التعريف بواسطة ذكر

النصب وهو حكم في غيره فحمل تحوّل كل موقوف على تحوّل الآخر لمنع توقف تصوّر النصب هنا على التمييز بالكنه
وبالوجه لأنه مراد منه مطلقه وهو لازم من التمييز لوجوده مع غيره فتصوّر ممكن بدونه فتصوّر التمييز مطلقا
وإنما يتوقف الدور لو كان المأخوذ فيه النصب المقيد بالتمييز وليس كذلك لما تقدّم في الاسم المفيد بالنصب بقوله
المفسر أي المبين لما انبهم وخفي لاخراج البدل لأنه ـــ مبهم وإيراد معنى يصح به تغيير بل فصحه
وحده باطل وقوله من أنه وأت لاخراج الحال إذ ظهر لاخراج الابهام عن ذات بل رفع الابهام عن هيئة الذات
والاخراج نحو الفهفري من قولك رجع القطفري لأنه أغاد رفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع
لا عن نفس الرجوع إذ ماهيته معلومة غير مبهمة تشبيهات الأول قال الشارح بعد قول المصنف من
الذوات أو من النسب والقرينة على هذه الزيادة أن المصنف قد مثل تمييز النسبة على تمييز المفرد ويحتمل
أن المصنف احتاج إليها لتقييد ما وأتى في تلك النسب يكون المنصوب مفعولا لها فإن طاب زيد نفسا
زاد منه طاب شيء زيد وهي بالنفس تفسيرا له بعد خفاء لزيد الاجمال والتحصيل ولذا قال ابن الحاجب التمييز
ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة أو مفهومة انتهى فسر بعض النحاة الذوات المفهومة بنحو ما أشرنا
إليه وفسرها بعضهم بالنسبة التي في نحو عندي عشرون درهما ونحو عندي رطل زيتا وضعفوا أن تسمى
وفيهم أن جرا واختار بعض المتأخرين توجيهه بأن المراد رفع الابهام عن النسبة ويلزم منه رفع الابهام
عن الذات المذكورة في المثال السديد والأولى لأن كلا من الذات المفهومة على الشيء المبهم المفسر أولى من إدخالها
على نفس النسبة التي المراد بالتمام هي في باب التمييز المفردات أي المراد المعدود والموزون والمكروع نحو
عندي رطل زيتا المراد منه ما يفهم بالرطل لا حقيقته الثالث قال ابن الطراوة الابهام الذي يرفعه التمييز إما
في الجنس نحو عشرون رجلا أو البعض نحو أحسن الناس جسما أو الحال نحو أحسنهم أدبا والأصل نحو
أحسنهم عدا قال ابن هشام في تذكرته وهو كالبدل في أقسامه الثلاثة والقسمان الأخيران نظيرهما بدل
الاشتمال وبدل غلط الأول ان الأدب في موضع الجمع فرجلا في موضع رجالي نحو عشرين رجلا أحسن
نفس الرجال الرابع أورد على تعريف المصنف في نحو رأيت رجلا ظريفا والوطيء الذوات الرجال فإنه تمييز الوصف
وبغيره فظريفا وطويلا مميزان لهما خالفه ورفعا الابهام عن ذات مذكورة وكذا أورد وا عليه عطف البيان في
نحو رأيت العالم زيدا وكذا البدل من ضمير الغائب نحو رأيته زيدا لأنه يرفع الابهام عن المضمر بالتفسير كما
في نحو نعم رجلا زيد رجلا سواء وأجيب بأن المراد الاسم النكرة ولو حكما فخرج التابع بقرينة قوله وإنما يكون
الا نكرة وبقرينة أن المتابع التوابع بأبواب بلا يد خرج المحذوف في نحو الحسن الوجه
بالنصب وغير رأيته وبسر نفسه والم بطنه بل رأيته مفعولا به أي غير بي رأيته وبطنه مفعولا به
والتقدير الم بسر نفسه وكذا نفسه لأنه يراد به نفسه من التوهيل قال الأعلم وإنما جعل أم لا فرق
بين منصوبات هذه الأبواب ومنصوبات الصفة المشبهة فجعل منصوبات الصفة المشبهة تشبيها

بالمفعول به ونحو هذا قلق وكذلك يخرج أعجبني شيء أي حسن زيد أو حسن جاز وكذا سائر التوابع كالبدل من الضمير
المبهم وكعطف البيان أسماء الاشارة ومن وما وأي وصفات العدد نحو فتحت عشرتهم وكم وكيف نحو اختبار أيضا بأن
المراد من المنصوب ما لا أعراب له الا النصب وعلى هذا فالحكم في أحد مثال الحكم في التعريف فتأمله فإنه غريب
والتمييز المؤكد داخل فيه كلام ابن هشام وتارة كما هو المشهور وعليه درج في تقييده وتارة أشبه بنعت الابن مالك وعليه
وعليه درج في قطره فعلى الأول لا اشكال في عدم شمول التعريف له وعلى الثاني ينبغي أن يراد ما لا يحل محله
انتقل من الذوات أو النسب والقرينة على ذلك والله أعلم **قوله** نصب زيد عرقا النصب التمييز إذ يسأل عنه بما
نحو قولك نصب الوقوله واشتريت عشرين غلاما فإن في شرحه ولا بد من تعريف التمييز مثله بقوله نحو عرقا وشحما
ونفسا من قولك بمعنى مفعول الذي هو نصب أي نحو زيد عرقا ومن قولك تفقأ أي تشققوا كما يفال تفقأ
الصحابة عن ما بها أي تشققت وبعضهم فسر تفقأ بامتلأ ومن قولك طاب محمد بدنا وعرقا تمييز لانبهام نسبة
النصب الموجد أي مفسر لها وشحما تمييز لانبهام نسبة التفقؤ إلى بكر أي مبين لإجمالها ونفسا تمييز لانبهام نسبة الطيب
الموجد أي مفسر لها واعلم أن نسبة النصب والتفقؤ فيما مثل لا يعلم من جملته أو غيره من ملابساته وبذكر التمييز
ارتفع الخفاء وكذا نسبة الطيب إلى محمد لا يعلم الطيب من جهة نفسه أو أبيه أو أبوته أو علمه أو داره أو نحو ذلك وبذكر
التمييز انتفى الخفاء والتمييز في كل ذلك محول عن المضاف إليه فأصل نصب عمرو زيد وتفقأ شحم بكر وطاب نفس محمد محول الاسناد
عن المضاف إلى المضاف إليه فحصل الابهام في النسبة فجيء بالمفسر فانتصب تمييزا والباعث على ذلك أن
ذكر الشيء مجملا بعد ذكره مفصلا أوقع في النفس وأشد وقعا وتمكنا فيها كما لا يخفى على ذي لب ثم إن
ابن الشيء إذا ذكر مبهما ثم بين كان أوقع عند النفس وأشد وقعا وقد يكون محولا عن المفعول كقوله تعالى وفجرنا الأرض عيونا قيل التقدير
عيون الأرض وكذا يقال غرست نخلا وغوذلك وهذا مذهب ابن الجزولي وابن عصفور وابن مالك والكثر المتأخرين وذهب
الشلوبين ومحمد بن حبيب وقد لم يقل بالمفعول عن المفعول بعد تمييز الابهام وابن أبي الربيع وقال الشلوبين عيونا في الآية منصوبة
على أنها حال مقدرة لأنها حال التفجير لم تكن عيونا وإنما صارت عيونا بعد ذلك وتابعه ابن أبي الربيع وما على أن عيونا
بدل من الأرض على حذف مضاف أي أهل الأرض أو على حذف الجار أي في عيون أو على أن تكون منصوبة على إسقاط الجار أي
بعيون فلا وكذا يكون التقدير غرست الأرض نخلا ورده ابن هشام بما حاصله لو كان كما زعم لم يلزم العرب في مثله
التذكير والتأخير عن المفسر وأجيب بأن الشجر ليس مقصودا بها والعيون مقصودة بها والعيون مجسمات بها مابل هي نفس الشيء
المغروس والمفجر والله أعلم وقد يكون محولا عن مضاف غير مماوذ لك بعد أو قبل التفصيل المخبر به عن ما هو مضاف إلى التمييز
كما يأتي للمصنف وقد يكون غير محول نحو امتلأ الإناء ماء وهو قليل تسميه ما أشار إليه المصنف بقوله إذا لا مشاة فائدة
مفيدة وهي كل جملة انطوت على ابهام بأن التمييز رفع مفسر لما فيها من الابهام الآتي موضحين أحد طرفي أن يكون التمييز
موقعا يصح استعمال العامل على خلاف ما استعمله العرب عليه فلا يقال أعجبت زيدا ولا غضبت رجلا ولا مررت إنسانا لأن هذه
العوامل إنما وضعت على أن تحل الرهط والشيء الخ بالنفس منها وأن ذلك يوهم في الجملة أن لا يجوز فحرص هذا

العوامل التي معمولاتها فلا يجوز تقديمها ويجوز تقديم ما ورد منه امثلة الانا ما وتقدم ذلك
شحما او الاحل من الحل ومن الشحم ثانيهما ان يروى الى تمام الكلام نحو ضرب زيد رجلا انما اجعلته رجلا لتميز
عليه الكلام المنفوع من ابهام او الباعاوة لان الكلام مبني على وجود الفاعل فيذكر تفسير الذي منه ابهام
ما يذكر وبعضهم لم يعتبر شيئا من الشرطين وقال في قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او كلالة تميز وان اصل التركيب
وان كانت كلالة تورث رجلا على ان تكون الكلالة اسما للوارث نفسه او للمورث ثم قيل وان كان رجل يورث كلالة على
التمييز وقد يحتج عليه قول الزجاج ببسيطة لانا نحو جهار بحا بسطة ذراعا عليه لعظم كليا فيكون قد نوى
بالمصور بناء للمفعول والتقدير بسطة مثل ما بسط ذراعا وجمل هذا البيت عندهما وهو ان يكون من باب القلب
وهو كثير في كلامهم نبه عليه في المغني ومن التمييز المبهم لما ابهم تمييز الاعداد وهو من الثلاثة الى العشرة
جمع قل وما فوقه اسم العدد اليه نحو ثلاثة اثواب وتلاثة اثواب ولغة جاز الزمان على عيال او نحو سبع سنين ذاهبا او نحو
سبع ليال وثمانية ايام وخمسة وعشرة مساكين ومن احد عشر الى تسعة وتسعين مفرد منصوب نحو
احد عشر كوكبا واثنتا عشرة عينا وتسعة عشر غلاما واشتريت عشرين غلاما ووعدنا موسى ثلاثين
ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة قابث فيكم الف سنة الا خمسين عاما اقمنا منهم مائتين
فخر عليها سبعون فراعا جلدوهم ثمانين جلدة فان هذه التي لم تشع وتسعون نفجة وهذه اولى من قوله ومائتا
تسعين نفجة للتركيب القرآن وتلحق التاء اسم العدد المذكر فيما دون العشرة ويجرد منها مع المونث واما العشرة فان
اردت ذلك نحو عشرة ايام وعشر ليال فانك جردت على القياس نحو احد عشر كوكبا عليها تسعة عشر
وقد اشرنا اليها من التمييز الماية والالف وكم ولله الحمد **قوله** واشتريت عشرين غلاما اي ونحو اشتريت عشرين
غلاما فقد خل الاعداد والاشكال والمقادير وشبهها والمساحة وشبهها **قال** في شرح تسهيله
الاول التمييز في باب العدد مفسر لاجمالها ذات مذكور او العدد صالح لكل معدود ولما لا يخفى الثاني اذا
نعت تمييز العشرين وبابه جاز فيه الحمل على اللفظ فتقول عندي عشرون درهما وازنا وجاز فيه الحمل على المعنى
فتقول وازنة الثالث من التمييز ما تبين به المقادير جمع مقدار وهو ما يقدر به الشيء ويعرف به قدره فيشمل
ما يعرف به قدر كيل نحو قفيز بر وصاع تمر اووزن كالدانق والمثقال والمن والرطل او ذراع او مساحة نحو
ذراع برا وقفيز اراضة سحابا وقفيز شعيرا رضا ومنه عندي سمن رطل على مثلية نحو ما يسر بي ان لي مثل احد
ذهبا وعلى التوة مثل هذا بدا الرابع نوع المقادير يجوز جر التمييز بعد كان اضيف اليه نحو شبر ارض قفيز
بر وفي سمن الخامس اختلف النحاة هل العدد من المقادير واستحسنه بعضهم وجعله جماعة خارجا
عنها قال ابن هشام في شرح الفاظ وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار ما لم تره حقيقة بل مقداره حتى انه
تصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار درهم ولا تقول عندي مقدار
عشرين رجلا الاعلى معنى انها تشبه المقادير ان قيل ما الذي في ان الاسماء المشتركة كالجنس تجيء بعدها



لا تقول رايت عينا هديا على التمييز كجلد واسد الاعداد والمقادير قيل لعل ما قاله ابن هشام وهو ان المشترك
يوضع للدلالة على ذات المسمى باعتبار حقيقته واغلب الالباس لعدد الذرية او المحلل بها واسماء العدد
ونحوها مما يميز لم توضع للذات باعتبار حقيقتها التي تحصل بها التمييز فانه لا يفهم من عشرين رجلا عشرون من
اي معدود كان بهو موضوع على الابهام فاحتيج الى التمييز والمشترك انما وضع ليعين لا اشتراك انما حصل
بعد الوضع انتهى والاعتراض عليه بالعشر المبهم واسم الاشارة المبهم بانهما يتبين ان نحو نعم رجلا وحبذا
رجلا فانه لا ابهام في وضع الضمير واسم الاشارة وانما حصل الابهام من الاستعمال الا ترى ان ضمير الغيبة
مثلا في نحو افعل المعار وكليا وضمائر ياء استعملا وعلة لا يعود اليه ما يفهم من قول بعضهم المعرفة ما وضع
ليستعمل في معين على ان لك منع قوله لا ابهام في وضع الضمير بل ما وضع الضمير هو ما سبق رجعه حكما فيما
نحن فيه بما مر وضعي والله اعلم **قوله** وزيد الرمح منك الخ انما فصله على الاول للتكثة وهي التنبيه على
انه يجوز الفصل بين المتلازمين ان كان الاتصال اولى بقصد في الشارح في قوله فكان حفه الخ وهذا المحول
عن مبتدا وتقديره والمحوال عن فاعل ويكون تمييز النسبة محولا عن مفعول ايضا كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا
وقولهم غرست الارض شجرا وقد لا يكون محولا عن شيء مثل امتلا الاناء ماء فان الماء ليس محولا عن فاعل او مفعول
امتلاما الاناء ولا عن مفعول او فعله ملات ما الاناء ولا عن مبتدا او فعله ما الاناء امتلا لان الماء ما لم يملا لا ممتلئ **قوله**
منك اصله من وجهك لانه اختصر في العبارة **قوله** منك اصله من وجهك لانه اختصر في العبارة **ف** وفي
شرحه ومن التمييز المبهم لما ابهم من النسب ما يرفع بعد افعل التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتمييز نحو انا ووجها
من قولك زيد اكرم منك ابا وانقل منك وجها فابا ووجها تمييزان منصوبان باكرم وانقل مفسران لما ابهم من
نسبة اكرم وانقل الى ضمير زيد محولان عن مضاف ليس بفاعل ولا مفعول والاصل ابو زيد اكرم من ابيك ووجهه انقل
من وجهك فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وجعل المضاف وهو اب ووجه تمييزا فصار زيد اكرم
منك ابا وانقل منك وجها مزيد مبتدا او اكرم خبره ومنك متعلق باكرم وابا منصوب على التمييز
ووجها معطوف على اكرم ومنك متعلق باكرم ووجها تمييز منصوب باكرم تنبيه ان الاولى كان الاولى
تقديم هذا النوع من التمييز على تمييز العدد كانه من باب تمييز النسبة وابدع الاولوية تغاير النسبتين
بالاسنادية كالاضافة والاضافية كما مر ان مطلق النسبة يجمعهما الشاني احترزنا بقولنا عما هو
مغاير للتمييز مما كان الواقع بعد افعل التفضيل هو عين المخبر عنه بانه يجب حفظه بالاضافة كقولك
مال زيد اكثر مالا وانما جاز زيد اكرم الناس جدا لتعدد اضافة افعل من تنزل ان افعل وقع في المثال المذكور مضافا
الى الناس والمضاف ما دام مضافا الى شيء يصح ان يضاف الى غيره ما لم منعه كما حققه بعضهم ان الشرط الواقع
بعد افعل التفضيل نوعان احدهما ما اعرب في المعنى كما مثل المصنف وعلامته ان يصح ان يحل السببية محله
فيقال في محله افعل وهو نحو انت اعلم مني انه يصح ان تقول انا اعلم لك وكذا قولك

هذا النوع يجب على التمييز والاخفاش لا يكون بحسب المعنى وهو ما بعد التفضيل بعضه وعلامته
انه يحسن وضع بعض بعد اويضاف الى الجمع فاي مقام النكرة فحوانت افضل فقيه فانه يحسن فيه ذلك
فتقول انت بعض الفقهاء وهذا النوع يجب جره بالاضافة الا ان يكون ابعد التفضيل مضافا الى غير
فيجب نحو انت اكرم الناس رجلا والله اعلم ولا يكون التمييز عنه الا نكرة كما مر من عرفا
وشما ونفسا وغلاما لو تجبة وابا ووجها لان الغصة منه التبيين وازالة الابهام وهذه لا حاجة الى التمييز
والعدول عنه حيفيذ الى التعريف عبث والاستغناء به يلزم الفضلية والنصب واستحق التخصيص يلزم التشبيه
اذ كل اسواء من الفضلات عدا الحال وما جاز في الفضلية وقام مقام النكرة يجاز تعريفه وخالف الكوفيون
فجوزوا نحو انت المعرفة على التمييز مع الحكم بتعريفها متمسكا بقوله على مته مليت الرعب والزجر عن
ذلك لها ولم تستعمل البيض والسمر وقوله رايتك لما ان عرفت وجوه الناس اعدادا وجلت النفس بازيد
عن علم وبنحو قولهم الاحد عشر الى رهم وهم ناقة وفصيلها لك والمرزبة راسه ووجع بطنه وطيب
رايته وتاوله البصريون بتقدير تنكير ما ورد من ذلك معربا اما بتقدير زيادة ال فيما طرى فيه او بتقدير الاضافة
منقطعة عما هو مضاف اليه كون نحو المرزبة راسه بتقدير راسه له وكذلك في حكم ناقة وفصيلها اي فصيلها له
وقد مر شيء مما يتعلق بنحو المرزبة راسه او الباب تمة جزم ابن مالك بالامتناع تقديم التمييز على عامله
مطلقا الا ان يكون وكلا متصرفا فقد يتقدم التمييز عليه في نحو من الكلام كقوله وما كان نفسا بالفراق تطيب
ووجه المنع بانه في الاصل فاعل نحو طاب زيد نفسا او ناب فاعل نحو مرتست الارض نبتا ثم نبت الفاعل طابت نفس زيد
وعرق نبت الارض كما مر وشيء من الفاعل وفاعليه لا يتقدم فجاء ما يهمعناه وعورض بان المبهم انما قام مقام العامل
اعطى حكمه فما المانع من اعطاء العامل ما قام مقام الفضلة حكمها كما قاله الكسائي والمازني والمبرد بل
جاز واعلى بشر اخرست الارض وفسا طاب محمد ويمتنع تقديمه على عامله بغير اسر ان لم يكن مجلا منتصبا
باجماع كان تبيين مبهم نحو عشرون درهما او نسبة نحو عليه لخوزيد طيبه نفسا وزيد اكثر ما لا من عمرو ولله
در زيد فارسا وكرما نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو وبانه يمتنع تقديمه باجماع اما لانه من تمييز الجملة والعامل
غير متصرف كما يقول البصريون واما لانه من تمييز المفرد كما تقول عشرة هذه الكلة في غير الضرورة واما فيهما وفي
يستباح تقديمه كقول الشاعر ونارا توقد بالليل نارا مثلها :: فم عرفت ذاك معه كلها :: فوله باب الاستثنا
هو لغة الاخراج ماخوذ من الثني وهو الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه واصطلاحا لما وقع بعد الا
او احدى اخواتها او متصل المتصل منه اخراج بالا او احدى اخواتها مما لولاه لدخل في حكم ما لولاه الكلام السابق
منطوقا او المنقطع منه اخراج بالا او احدى اخواتها مما لولاه لدخل في حكم ما لولاه الكلام السابق مفهوما فوله
الاستثنا يشمل الاستثنا المتصل والمنقطع فوله الاولى بالصواب حمله على الاخراج كما بعد الاشارة
خلافا للمحشي واما الاتصال ففيه تفصيل فوله وحروف الاستثنا فيه تغليب والا فهي لا يفيد ما



يذكره المصنف اعم الا يقطع كليس ولا يكون او انما بقطع كغير وسوى ومنزوع الخافض
كخلا وعدا وحاشا والاتصب ما بعدها وقد تجر كلا وهي الاصل فيها ولهذا غلبها على الجميع
بعض بالخفية واسقط ليس ولا يكون واعلم ان الاستثنا التام ما تم فيه المستثنى منه كقام القوم او ما قام
القوم الا زيدا والناقص بخلافه نحو ما قام الا زيد والموجب ما لم يتقدمه نفي ولا شبهه كقام القوم الا زيدا وغير
ذلك بخلافه فان استثنى بالا من كلام تام موجب وجب نصب المستثنى بعد الا ويسمى حينئذ استثنا متصلا
او منقطعا وان كان من كلام تام غير موجب وهو المستثنى منه فهو ما قام الا زيد القوم الا زيدا
على البدل ويسمى حينئذ استثنا متصلا وان كان من كلام تام موجب وهو المستثنى منه فهو ما قام الا زيد القوم الا حمارا
ايضا وان كان من كلام تام موجب وهو منقطع فكذلك عند الحجازيين فيقال ما قام القوم الا حمارا واجاز فيه التميميون البدل
كذلك وان كان من كلام ناقص موجبا او غير موجب فالمستثنى منه حينئذ هو ما يقدر بعد الا مما يصح ان يكون
فيما ذكر بعد الا بحسب العوامل والمعاني فيقدر في الايجاب على الارجح واعلم ان غير او سوى يلزمانها
فيما ذكر التفصيل من وجوب ورجحان ووجوب اتباع الكن نصبها على الحال على الاستثنا
على الارجح واما ما بعد هما فهو واجب الجر بالاضافة ويجوز في خلا وعدا الجر على اضمار من
والنصب على المفعولية ووجب نصب ما بعد هما على المفعولية واما حاشا فلا يدخل عليها
ما فوله باب الاستثنا الى قوله واذا كان الكلام فالف في شرح الاستثنا بعد الاخبار عن المشي وهو
العود الى الشيء بعد الانصراف عنه لان فيه عودا بالنقض معا قبل الا وبين شيء مما دخل عليه الا
من وجه هذا لان المستثنى مخرج عن حكم المستثنى منه مما دخل عليه الا فالمخرج هو المعنى
اي باب المستثنى فقد قال السعد وينبغي ان يعلم انا اذا قلنا جاءني القوم الا زيدا فالاستثنا يطلق على اخراج
زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور بعد الا وعلى مجموع لفظ الا وزيد وبين الاعتبارات اختلفت العبارات
في تفسير فيجب ان يحمل كل تفسير على ما يناسب من العبارات الاربعة افتهى وهو من حيث هو منصوب وغير
وقد ذكر المنصوب معه انما هو على سبيل الاستطراد واشارة لتمام القسمة وانكان مما ليس الكلام فيه قال
بعض المحققين قال ابن مالك الاستثنا عبارة عن متصل ومنقطع فالاستثنا المتصل اخراج منه بالا او ما يقوم
مقامها من حرف شامل له ملفوظ به او مفهوم بالاخراج جنس يشمل نحو عدى الاستثنا وخرج الوصف بالا كقولنا على لوكان
فيهما الهة الا الله لفسدتا وقلت اخراج مذكور ولم اقل اخراج اسم لانع استثنا المجرد نحو قام القوم الا زيدا
واستثنا الجملة لتناولها بالمستثنى نحو ما مررت باحد الا زيد خير منه وقلت بالا او ما يقوم مقامها ليخرج
التخصيص بالوصف ونحوه ويدخل الاستثنا بغير وسوى وحاشا وخلا وعدا وليس ولا يكون وقلت من حكم
شامل ليخرج الاستثنا المنقطع وقلت ملفوظ به او مفهوم ليتناول الحد الاستثنا التام والمفرغ والاستثنا
التام هو ان يكون المخرج منه مذكورا نحو قام القوم الا زيدا او مرادا نحو اصح الا الاعمى والاستثنا المفرغ هو ان يكون المخرج منه
مفهوما في قوة الملفوظ به نحو ما قام الا زيد التقدير ما قام احد الا زيد واما الاستثنا المنقطع وهو الاخراج بالا او

والنحاة اختلفوا هل زيد خرج من القيام او من الحكم به والذي عليه محققوا النحاة والمعنى انه خرج من القيام فيدخل في عموم القيام وهو غير محكوم عليه وهو قول قوم من الكوفيين ومعنى قولنا ان الاستثناء من النفي اثبات ونفي الاثبات نفي وعندهم ان المستثنى غير محكوم عليه بشيء ومن حجج الجمهور الاتفاق على حصول التوحيد بقولنا لا اله الا الله وذلك انما يتم بنفي الالهة على قولنا ان المستثنى محكوم عليه لا على قولهم انه مسكوت عنه فافهم انتهى الثالثة ان يكون المتكلم بالمستثنى هو المتكلم بالمستثنى منه ومشى عليه ابن السبكي في جمع الجوامع وقال بعضهم لا يعتبر ذلك قال شارحه المحقق المحلي بفوات الفاضل الازيد اعقب وقوله جاء الرجال استثنى على الثاني لفوات على الاول ولو قال النبي صلى الله عليه وسلم لامة دعوة عفب فزوال قوله تعالى افتلوا المشركين كان استثناء فطعا لانه المبلغ عن الله تعالى وان لم يكن ذلك في انائه النبي ومن ثم قاله علم انه لا يجري في الوكيل والموكل على الاصح وانه ليس هو الخلاف في اشتراط اتحاد المتكلم في الكلام بل السنة والقرآن كلام الله وان القرآن منجم بثلاث وعشرين سنة وان الكلام فيما سيأتي قال ودون الاستثناء الى اربعة هل يعتبر في الاستثناء المتصل القطع بدخول المستثنى في المستثنى منه لو لا الاستثنى او يكفي صحة دخوله فيه ذهب جمهور النحاة الى الاول كما قاله الرضي وعليه فالاية في قولك جاءني رجال الا زيدا الحمولة على الاصح على رجال متصفون بمغايرة زيد دون الاستثناء التعذر اذ الشرط متصلة لم دخول المستثنى في المستثنى منه قطعا ومنقطعه على الدخول قطعا وذهب المبرد الى الثاني فيجوز عنده الحمل على الاستثناء فيما ذكر انتهى الخامسة اهل البيان اتفقوا اذا كان الاستثناء منقطعا فلا بد ان يكون الكلام الذي قبله دالا على الاستثناء قال بعضهم تأمل فانه يرد قولهم في استثناء الظن بعد ذكر العلم ولا يحسن استثناء الاكل ونحوه انتهى ولا اظنه يخالف ما مر للبيان والله اعلم السادسة المستثنى كما علم مما مر هو المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا او احد اخواتها بالمخرج جنس يشمل المستثنى نحو قام القوم الا زيدا او غيره نحو ما جاءني القوم الا زيد وغير نحو قام القوم وارتفع زيد كذا قيل وقولنا تحقيقا او تقديرا تقسيم تقسيم للجنس الذي هو المخرج لارادة بيان ما دخل المتصل نحو جاءني القوم الا زيدا فانه مخرج تحقيق والمنقطع نحو ما قام القوم الا حمارا زيد على بقيام عمرو والا ظاهر انه ليس بمخرج تحقيق ضرورة ان الا خراج بعد الدخول او الوقوع والظن لم يدخل في العلم وكيف يخرج عنه وانما هو مخرج تقديري اي فرض اخراجه من حيث هو مفروض الدخول في العلم لما كان مستحضا ابذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع ومن مذكور او متروك تقسيم اخر للجنس الذي هو المخرج براد به بيان انقسامه الى قام والى ما هو مرجع الى الاول كقولك قام القوم الا زيدا فالمستثنى منه هو القوم وقد ذكر والثاني كقولك ما ضربت الا زيدا فالمستثنى منه هو احد الذي هو مفعول ضربت وليس بمذكور ولا متقدير ما ضربت احدا الا زيدا او الا او معناها اي بمعنى الا من الا وات المذكورة في هذا الباب متعلق بالمخرج خرج به المخرج بعضه كذلك نحو قام القوم ولم يقم زيد ونحو قاتلوا المشركين ولا تقتلوا اهل الذمة فان كلا من زيد واهل الذمة في الشالين المذكورين اخرج بغير الا فيكون مثالا لما خرج من التعريف والله اعلم وحروف اي بمعنى الا ات الاستثناء اخراج



غيرا وبيع لما دخل في حكم دلالة المفهوم فيه اخراج لما دخل او غير او بيد به ما دخل فيما ان تكلم او ظنا او ما شمل واجبه غير في نحو ما صح معنا ما زاد الا صح من نطق بالضاد بيع اني من قريش واسترضعت في بني سعد وخرج للاستدراك نحو ما كان محمدا ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله فانه اخراج لما دخل في حكم دلالة المفهوم وليس هو المصطلح النحويين استثنا بل يخص الاستدراك بما يسبق الاستدراك وقولي لما دخل تعميم لاستثنا المفهوم والجملة كما سيأتي وقولي في حكم دلالة المفهوم مخرج للاستثنا المنحصر بانه اخراج لما دخل في حكم دلالة المنطوق والاستثنا المنقطع اكثر ما يأتي مستثناه مفهوم او فحوى يأتي جملة من امثلة المستثنى المنقطع الاتي منها قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح ءاباؤكم من النسا الا ما قد سلف فما قد سلف مستثنى منقطع خرج معا ابطلهم ولا تنكحوا ما نكح ءاباؤكم من المراءة على نكاح ما نكح الا باكانه قيل ولا تنكحوا ما نكح ءاباؤكم من النسا والناكح ما نكح ابوه مواخذة بفعله الا ما قد سلف ومنها قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن فاتباع الظن مستثنى منقطع خرج معا ابطله ما لهم به من علم من نفي الاعم من العلم والظن فان الظن يستحضر بذكر العلم لكثرة قيامه مقامه وكانه قيل ما يأخذون به شيئا الا اتباع الظن ومن امثلة المستثنى المنقطع الاتي جملة قولهم لا يعلن كذا وكذا الا احمق اذا الاحمق لا يعمل كذا وكذا فالاستثنا في الا يعلن منقطع لان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها وانه لا يقال ولا يعلن كذا الا احمق والا ظالم كذا او كذا فالاستثنا في الا يعلن كذا الا احمق متصل لان ما بعدها من جنس ما قبلها وانه يقال ولا يعلن كذا الا احمق والا ظالم كذا او كذا فالاستثنا في الا يعلن كذا الا احمق منقطع لان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها وانه لا يقال ولا يعلن كذا الا ظالم كذا او كذا فافهم الفرق بين عفوت عن فلان لذنبه وتفضلت عليه فان علمي بعمل كذا معفوا عنه الذنب ابطال لهذا العفو وعلمي كذا فان الشيخ رحمه الله وتغمده برحمته الاخراج في هذه ان يجعل قولا او علمي كذا من جنس ما لا ري هذا العفو مبطلا الا ويعلن كذا ويجعل الخروج من هذا القبيل قوله تعالى ليست عليكم بمصيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر هل يكون من بشر او يجوز به الخ وقد خلط البعض فتضمن البشر معنى الجزا وجعل الجزا من هذا قزاة من قرا يقرو بوامنه الا قليل منكم على قتح في الا قليل منهم لم يشرب ويعزان يكون من هذا قزاة ابن كيسان والله اعلم والله انتدانه مصيبها ما اصابهم وبهذا التوجيه يكون الاستثنا في النصبا والرفع من قبيل ما هلك وهو اولى من ان يستثنى المنصوب من الهلاك والمرفوع من احد انتهى مع بعض اختصار لما علمته وهنا هنا بوا اي الاولى قيل الاستثنى حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع وقيل حقيقة فيهما والذي ذهب اليه المحلي تبعا لما في شرح المختصر للايجي ان محل الخلاف لفظ الا استثنا لكن ذكر ذلك السعد من التلويح حيث قال الحق ان الاستثنا حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والحق ايضا ان لفظ الاستثنا واما لفظ الاستثنا فحقيقة اصطلاحية في القسمين بالاتفاق انتهى ثم الكر على جمهور النحاة ان لفظ الاستثنا مجاز في المنقطع بعلم هنا ان يكون محل الخلاف صيغ الاستثنا وهو ظاهر كلام العلامة الدمنهوري في حواشيه التالية لشرح الايجهوري الانجاري الا خلا وان في قولك قام القوم الا زيدا الخ جاوز مخرجا منه وان الخرج ما بعد الا والمخرج منه ما قبلها ولكن قبل الا يشعر ان القيام والحكم به واقعا على انما خرج من نقيض الحكم في النقيض الا خص والنحاة

فرع

هو احد معانيه الثابتة ولغة الحجاز وبني تميم لا تخرج وبني تميم لا تخرج بمعنى المستثنى وان امكن فيه الاستخدام لا ان
ما ركبه اوضح وهذه الاعتبارات مع كثرة دورانها في لسانهم قاضية ان الاستثناء بنيته وحال على عدم
ارادة شمول الحكم للمستثنى منه المستثنى لا ان سبق له دخول فيه ثم اخرج والا لزم الخلف في نحو الا قام زيد
لتناقض ثم اضافية خبر عن المبتدا الذي هو حروف وهو العلم ان المراد من جمع الكثرة القلة ولا يخفى ان مفهوم
العدد لا يفيد حصر الى الزائد اذ هي عشرة على ما وقع والمراد انها ثمانية عشر عندهم ولكنه تسامح وقد الاغلب
اصولا واسقط بعض الاصوات في بعض اللغات ليس مما يكون وسيأتي الكلام عليها عند التشاور ان شاء الله تعالى
حروف بفتح فالجيم في شرح الكتاب سيبويه يطلق الحرف على الاسم والفعل التهى وعليه باطلاق الكل
على بعض الكلمات استعمال الخاص للعام وعلى التغليب فانما غلب الحرف وهو الواو فعلا وعدا وحاشا في بعض
الاحوال وان كان حرفا بالنسبة للاسم والفعل لان الاصل في الحرف ان لا يستقل بالمعنى وهي تستقل بالمعنى وهذا هي بابها
وان كان لغيرها شرف من جهة اخرى لان الخواص اشرف من العامة وهي مستقلة بالمعنى اتفاقا وما هو حرف
وهو الا وما هو فعل وهو ليس لا يكون وما هو مشترك بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا وما هو
اسم وهو غير وسوى بلغاتها وهي يحتمل ان الاصل احدها او منهما الا ثم يتم الكلام على ما يناسب ويحتمل
ان الهمزة في الا وما عطف عليها بتقدير العطف مبنيا على الاخبار وبه الا لانها حرف اصل احد حروف الاستثناء فقلبها
الكلام من حال الوجوب وذلك من شان الحروف الاتي الى نقله ما من الايجاب الى المبهمي والنقلة من الخبر الى الانشاء استفهام
والامر التكبير الى التعريف والا تنقله من التعميم الى التخصيص ويكتفي بهذا عن ذكر المستثنى منه في نحو ما قام الا
زيد وما عداها وما معها بمستثنى به موضوع موضعها ومحول عليها ولانها لا تقع الا في باب الاستثناء غالبا وغيرها
يقع في ابواب اخر وقلنا غالبا لانها قد تكون بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر او شبهه ومثال الجمع
المنكر لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فلا يجوز في الا هذا ان تكون للاستثناء لفساد المعنى ومثال المعرف والشبيه
بالمنكر قوله اتيحت والفت بلدة ووفي بلدة فليل بها الاصوات الا بغالها فان تعريف الاصوات تعريف جنس
ومثال الشبيه الجمع قوله لو كان غيري سليمى الله ظرغيرة وقع الهوادث الصارم الذكر بلا الصارم صفة الجمع
ومقتضى كلام سيبويه ان لا يشترط كون الموصوف جمعا او شبهه لتمثيله بلو كان معنى جل الا زيد لقلنا
وهو ما يجري لو مجرى النفي كما يقول المبرد وتقاوت الا هذا غير امر وجيز احدها انه لا يجوز حذف
موصوفها لا يقال جاءني الا زيد ويقال جاءني غير زيد ونظير هذا الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا
يجوز يجوز ان ينوب عن موصوفاتها والثاني انها لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء يجوز عندهم ما قام
احد الا زيد لانه يجوز الا احد الا زيد ويمتنع الا احد او يجوز رجل غير جبان قائم جماعات قال الزمخشري
وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيهما الهة الا الله ومثال سيبويه السابق بقوله لو كان معنا رجل
لازيد لغلبنا ولم يثبت كونه حرف عطف في مثل ما جاءني احد لا زيد ولا ابوه في مثل حواشي
لا تتفت

ومحمول فتلقى وجوبا ان كان التفريغ محققا نحو ما قام الا زيد وجوازا ان كان مقدرا نحو ما قام احد الا
زيد بانه في تقدير ما قام الا زيد لان احدا مبعد امنه والمبعد منه في حكم المطرح فان قيل لا نسلم ان الاستثناء
بالاسماء لا بد دخولها على الفعل اثبت كقولهم نشدتك الله الا فعلت وما اتيتني الا قلت خيرا وما تكلم زيد
الا ضحك سلمنا انها مختصة لكن ما ذكرتموه معارض بان الا لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير وعملت الجر
فيا ساعلى نظائرها فالجواب ان الا انما تدخل على الفعل اذا كان في تاويل الاسم فمعنى نشدتك الله الا فعلت
ما اسالك الا فعلك ومعنى ما اتيتني الا قلت خيرا وما تكلم زيد الا ضحك ما اتيتني الا قايلا خيرا وما تكلم زيد
الا ضاحكا وهو دخول الا على الفعل المتاول بالاسم لا قدح في اختصاصها بالاسماء لم يقدح في اختصاص الاضافة
باضافة بالاسماء الاضافة الى الفعل المتاول له بالمصدر في نحو يعجبني قيامك وقوله لو كانت الا عاملة لاتصل بها الضمير
ولو عملت الجر قلنا القياس في كل عامل اذا دخل عليه الضمير ان يتصل به لكن منع من اتصال الضمير بالا كونها
ملتزمة في التفريغ المحفوف الفوز والتزم مع عدم التفريغ ليجري الباب على سنن واحد واما قوله لو كانت الا عاملة لعملت
الجر ممنوع لان عمل الجر انما هو للمضاف الذي تخفيف معاني الافعال التي لا اسماء وتنسبها اليها ولا يصح كراهة
اضافة الا تنسب الى الاسم الذي بعدها شيا لم يخرج من النسبة فقط فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها
وعلت النصب وذهب السيرافي الى ان الناصب هو ما قبل الا من فعل او شبهه بتعدية الا ويبطل هذا المذهب
صحة نحو ما جاءني الا استثناء نحو قبضت عشرة الا اثنين اذ لا يعقل المثال المذكور الا قبضت فاذا جعل
متعديا بالزم تعدية الى الاربعة بمعنى الحط والى الاثنين بمعنى الجبر وذلك حكم بما لا يعقل لما في
استعمال الفعل الواحد معدى بحرف واحد لمعنيين متخالفين وذهب ابن خروف الى ان الناصب ما قبل الا على
سبيل الاستغناء ويبطله انه حكم بما لا نظير له فان المنصوب على الاستثناء بعد الا مقتضى له غير الا التي
لو حذفت لم يكن لذكر معنى فلو لم تكن عاملة فيه والموصولة عملا ما قبلها اليه مع افتقارها اليه افتقار الياء الى
النظير يوجب اجتنابه وذهب الزجاج الى ان الناصب استثنى محذوفا وهو مردود بمخالفة النظائر اذ الجمع
بين فعلين حرف يدل على معناهما لا يظهر ولا يضمر ولو جاز ذلك لنصب ما ولي ليت وحاشا تعدى واشبه
وفي الاجماع على امتناع ذلك دلالة على بساد اضمار استثنى واذا بطلت هذه المذاهب تعين الفراء بان الناصب
للمستثنى هو الا غير انتهى ووجه الرضي كون الا عاملة بانها مفوتة لمعنى الاستثناء ومحصلة له والعامل
ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وهو واضح قلت ويرد على قوله لان عمل الحرف انما هو للجر ما في خلا وعدا
وحاشا اذا جررن بانها حروف وعملت الجر مع انها تنحى معاني الافعال عن الاسماء وتنسبها اليها فتح ثم في قيد
وجوب النصب بما اذا كان الكلام مشتملا على المستثنى منه تاما على ما مر كما ذكره ابن هشام في المغني
الجيم اذا لم يسبقه نفي ولا شبهه وهو انطلق ولا يستقيم الانكاري كان الاستثناء متصلا وهو ما يكون
ما بعد الا فيه بعضا مما قبلها نحو زيد لمن قوله قام القوم الا زيدا او نحو خرج الناس الا عمرا الا في بعد المثال

مراجعة



الاول للاشارة الى ضعف دلالة خرج على التفريغ وانه ليس بمعنى لم يبق في الدار مثلا الا عمرو لدلالة
تغير على لم يبق على حاله في خوله وبالحرية منهم صفر الخوف عافي تغيرا الا قوى والوتد او كان
صفة لها وقوله لا يكون فيه ما بعد الا بعضا مما قبلها نحو قام القوم الا عمرا او اخرج على ما قاله المصنف
بين ما خرج المستثنى عن المستثنى منه كما مر او تقدمه عليه نحو قام الا زيد القوم فعلى استدلاله وظاهر كلامه
تعين نصب المستثنى المذكور اذا تاخر عند جميع العرب لانه ذكر في ابدال البعض ولم يذكر في الموجب وليس
كذلك بل ابدال البعض فيه ايضا لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها قراءة من قرأ ما فعلوه الا قليل وما يغني عنهم
ان لغة النصب هي المشهورة بالوجوب عباعتبارها او باعتبار الاكثر والاغلب والله اعلم تنبيه ما ضبطنا
به المتصل والمنقطع اولى من قول كثير المتصل ما كان بعض المستثنى منه لانه يرد عليه جاءني
اخوتك التميميين القوم اخوتك الذين هذا ذكر اوتمد فتدبر **قوله** وخرج الناس الا عمرا الخ اشار ابن
الى ان النفي المعنوي لا يغير ولذلك قال الشارح ومثله وعبارة اخرى اذا مثل خرج الناس للاشارة الى وجوب
النصب مع التمام والايجاب وان امكن النفي معنى الا ترى ان خرج الناس الا عمرا من الدار مثلا معناه فيها
فيهما يقوم وعبارة اخرى واشار بقوله خرج الناس الى ان النفي المعنوي كالتصريح انتهى اقول لم يعن
احد في الدار الا عمرو وهذا المثال ذكره في الاجرومية **ف** وقال في شرحه وان كان الكلام المشتمل على المستثنى
منه منفيا اي بان تقدمه نفي كما ياتي تمثيله للمصنف ومثل النفي النهي والاستفهام الانكاري ويجوز ان
يكون النفي حاصلا بمعنى فيما ذكر وحينئذ يظهر ان ما ذكر عليه غير وباتي التمثيل تنبيه لابد في
كون النفي والنهي ان يكون مشتملا على المستثنى منه لما ذكر ليخرج ما اذا انتفى النفي او النهي بان بقيت
لم تحكم هذه النفس نحو ما ذهب احد الا الماء الا زيد او ما اكلوا الا اللحم الا عمرو وكذا اذا انتفى بما ذكر نحو ما
مررت باحد الا قائما الا زيد اضعف او نحو بمنزلة ما النافية في ذلك المعنى شربوا الماء الا زيد او اكلوا
اللحم الا عمرو ومررت بهم فما غير زيد انتهى ما بان ذكر في المستثنى منه **قوله** جاز فيه البدل ويكون لا
ملغاة اي لا عمل لها لانها لا معنى لها قال **ف** ثم ذكر جواب الشرط بقوله جاز فيه البدل اي كان
الاستثناء متصلا كما يوخذ من تفضيله الاتي بان كان المستثنى فيه بعض المستثنى منه لان اتباع ما ليس
البعض بين والكوفيين لكن سيبويه عند البصريين البدل المستثنى منه بحذف البعض من الكل
واعترض عليهم بجمع ضمير يعود على البدل منه في نحو ما جاءني القوم الا زيدا فليس مثل ما كانت الزيدون
ثلثة وبانه مخالف للبدل اضرب في النفي والاثبات بانه موجب والبدل انه منفي واجيب عن الاول بوجوه
منها ان الضمير مقدر مع البدل الا زيدا منطلق وهذا سلكه الشارح فتدبر الجواب عنه ومنها انه لم يشترطوا
للضمير في البعض خصوص كونه ضمير البدل بل كونه رابطا واذا وجد الربط بدون حصر الغرض من غير
حمود على اشتراطه وجوده والربط هنا متحقق بدونه وبانه لا مانع من عود ضمير القوم الاول

والاخراج الثاني من الاول وعلم انه بعض محصل الربط بذلك وان يجيء الى ضمير بخلاف قبضت المال بعضه
وهذا سلكه بعض من مر وهي منها ان البدل في الاستثناء مقسم على جوهة ليس من تلك الابدال التي
تشتمل على ضمير الاستثناء وهو الحق كما سلكه ابن الخباز وعن الثاني بانه بدل من الاول في عمل العامل فيه
وتخالفهما في التقييد والاجحاب لا يمنع البدلية لان سبيل البدل ان يجعل الاول كانه لم يذكر والثاني في موضعه
وقد قال ابن الضائع اعلم ان البدل في الاستثناء الا الذي فيه وقوعه مكان المبدل منه واذا قلت
ما قام احد الا زيد فالا زيد هو البدل والذي وقع موقع احد فليس زيدا ولا احدا ولا الازيد
هو الاحد الذي نفيت عنه القيام فالا زيد بيان للاحد الذي عنيت ثم قال ذلك وعلى هذا البدل
في الاستثناء شبيه ببدل الشيء من الشيء من بعض من كل انتهى وبهذا الاخير ايضا اجاب عن الاول
مع منع البعضية وقال الرضي لا مانع من التخالف بين البدل والمبدل منه مع الحرية المقتضى ذلك
كما جاز في الصفة نحو مررت برجل اخيك لا كريم جعلت حرية النفي مع الاسم بعده صفة لرجل
والاعراب على الاسم كذلك فجعل في نحو ما جاءني القوم الا زيدا بدلا والاعراب على الاسم قال ابن الدهان
في الغرة في البدلات ما يخالف فيه البدل حكم المبدل منه الا في الاستثناء وحده وذلك انك اذا قلت
ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام عن احد واثبته القيام لزيد انتهى وبهذا سلكه عند الكوفيين عطف
النسق فجعلوا الاخرين عطف كما مر وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة بين ما بعدها مخالفا لما قبلها الكن ذلك منفي بعد الجاب وهذا موجب بعد نفي وهو مذهب مرجوح عند الجمهور ورد
البدل انه سمع من كلامهم مطرحا نحو ما قام الا زيد وليس لنا حرف يلي العوامل قال ابن هشام وقد
اجاب بانه ليس تاليا للنافي في التقدير لانه الاصل ما قام احد الا زيد قال البدل وما ينبغي لمن يلزم عليه
جواز خذ المعطوف عليه باطراد والفرخ انه قليل انتهى تنبيهات الاول اجوز الاتباع مع زعم انه
في الاستثناء المتصل يتفق عليه بين الحجازيين والتميميين والخلاف فيظهر اذا هو في المنقطع كما يأتي الثاني
جاء على الابدال قراءة الجمهور ما فعلوه الا قليل برفع قليل على انه بدل من الواو في فعلوه وقرأ ابن عباس
بالنصب على الاستثناء فيؤخذ الدليل على ان الاتباع ارجح اجماع السبعة على الرفع في قوله تعالى ولم يكن
لهم شهداء الا انفسهم وفي قوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون وفيه نظر لان القراءة
سبيلها الرواية لا الرأي على الصواب الثالث لا يمنع رجحان البدل تأخر صفة المستثنى منه عن المستثنى
خلافا للمازني نحو ما اتاني احد الا ابوك خير من بكر وغير المازني الا باك كما سيأتي الرابع تشمل كلام
ما كان المستثنى منه فيه مرفوعا وما كان فيه منصوبا وما كان فيه مخفوضا نحو ما قام القوم الا زيد ونحو
ما رأيت القوم الا زيدا ونحو ما مررت بالقوم الا زيد فالبدل في الكل على الاصح خلافا للشلوبين في
بدله من المنصوب وصحة الوجوه الثلاثة في نحو ما قام القوم الا زيد وما رأيت القوم الا زيدا وما
مررت بالقوم الا زيد



له ما هو في تقدير الضمير وعدمه فعلى تقديره كونه بدلا ناصبا له رأيت مقدرا بنا على ان البدل على نية
تكرار العامل وهو الصحيح وجب تقدير الضمير معه او ارتباط ما قبله بما بعده على تقدير كونه منصوبا
بالا على الاستثناء يكون ناصبا له على الصحيح عند ابن مالك ولا يحتاج الى تقدير ضمير الخامس
اذا انتفى الاتباع على اللفظ اتبع على الموضع والعمل نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا هو
ويجوز بتثليث الا التي للاستثناء بالرفع على البدلية حملا على العمل مثل ما جاءني احد الا زيد ويجوز
النصب على الشبيه بالمفعول على الاستثناء كما مثل الى هذا بقوله وجاز فيه ايضا النصب بالا على الاستثناء نحو ما
قام القوم الا زيد برفع زيد على انه بدل من القوم بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عند
الكوفيين والاتباع ارجح الوجهين ولهذا قدمه على النصب بالاستثناء ولا زيدا بنصب زيد بالا على الا
سقشا وهو عربي جيد وان كان الاتباع اجود منه وفحوى احد طلح من كلام المحتسب يرد الاحكام من المثل
انه ما انزل على هذا لب البر اي اشراطه في نصب المستثنى فقيس به المستثنى منه محتجا باتفاقهم
على الابدال هو المختار فيه واما نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو وهما يدعي لا يجاب فالابدال
فيه متفق عليه جوازا وان كان الاستثناء منقطعا بان لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه فالراجح فيه عند
بني تميم النصب على الاستثناء نحو ما قام القوم الا حمارا بالنصب على الاستثناء وجاز فيه عندهم ايضا الرفع
على البدلية نحو ما فيها احد الا اتانك ويقرون ما بعد من على الاتباع الظاهر بالرفع بشرط تقدم
البدل منه واقامة البدل مقامه الا ترى انه يصح ان يقال ما فيها الا اتانك وما بعد الا اتباع الظن

ومن ذلك وبلحة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس هلو لم يجئ الا استثنا المستثنى عنه كما
في ما بعد زيد الا اخاه وما اراه هنا الا ما تقدم تعين عندهم النصب واما الحجازيون فيوجبون النصب
في المنقطع وبعضهم جاء التنزيل نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن قراة السبع بنصب اتباع بدلا من محل
علم ومنه وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى بالنصب واجابوا عن الاية بان المراد بالانس
ما يوانس وهو اعم من الانسان فيكون متصلا لا منقطعا وهذا كله ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى في المتصل
واجتمع الكوفيون في كلام تام غير موجب جاز نقدم بالنصب حينئذ واجب كقول الشيخ وما لنا الا نحمد
شيخة ∴ ومالي الا مذهب الحق مذهب ∴ ونحو ما جاءني الا زيدا احد ومنع الربع في المستثنى على الا تابع
لا يتقدم وعلى المتبوع نحو سمع فيه الربع على تقريغ العامل ثم الا بدل منه بان جرا بالاسم الصالح لكل
وابدل ما قبله ابدال الكل من كل وفيه نحو ما قام الا زيد الفوز تكلف حكمي نسبوه الى يونس فوما يوثق
بهم ينتهم يقولون ما لك الا ابوك ناصح فيحملون ناصح بدلا ونظره بقولك ما مررت بشلك احد
ومنه قول انسان لانسان يرجون منه شفاعة انا لم يكن الا النبيون شافع بلو تقدم المستثنى
على جملة المستثنى منه فالراجح البدل او جب المازني النصب نحو ما اتاني احد الا اباك خير من زيد والراجح
الابوك ثم ما ذكروا انه قطع المستثنى على جزئي الكلام نحو الا زيدا ما جاءني احد وغير جايز تنبيه تقدم انه يوخذ
من مثاله تخصيص تابع الا بدل المتصل ويوخذ منه ايضا انك تارة تستثني على المستثنى منه
ويوخذ منه ايضا ان لا يكون مفرغا وهو كذلك وانه لم يتقدم الاستثنا كان يقول القايل قام القوم الا زيدا وانت تعلم
ان الامر خلافه فتقول له عليه ما قام القوم الا زيد فتنصبه حتما والمرجوع لانه غير مستغرق والمستثنى ليس
منه ما قبله في حكم الاستغراق وجزم به بهذا الحكم في الجامع واقره ابو حيان وقال ابن عصفور حكمي نحو من
ابن السراج ورده ويوخذ منه ايضا ان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فان تراخى فانه جتا زيد
النصب نحو ما ثبت احد في الحرب ثباتا تبع الناس الا زيدا او تنزل على احد من بني تميم ان وابيتم الا بدلا
لا تدفع صعر التشاكل بالبدل الفول ابو علي بالبدل والمبدل منه وجزم به ايضا ابن عصفور في الجامع وانكره
ابو حيان فقال وهذا شيء لم يقل به احد ويوخذ منه ايضا ان الا يسبق الكلام او على التمام فان سبق التمام
ع عرض له الاستثنا فانه ينصب نحو ما قام احد يختلي خلاها ولا يعضد شوكها فقال العباس الا الاذخر فقال الا الاذخر وهذا ما صرح به ابن مالك في شرح التسهيل تبعا للجماعة
منهم ابن السراج ويوخذ منه ايضا ان لا يرد المستثنى بجملة المستثنى منه كما مر فلا يرد
بها نحو ما في الدار زيد الا اباك صالح فمنفوع ان الراجح فيها الاتباع والارجح فيها
منع نبيوبه والمبرد النصب على اختيار البدل واختار ابن مالك في شرح الكافية انهما
متكافيان على السواء الا ان لكل واحد منظارا والله اعلم ولما فرغ من علم الاستثنا التفت
شرع



شرع في ذكر حكم الناقص فقال وان كان الكلام ناقصا بان لم يذكر فيه المستثنى منه والمسئلة
لجالها من كون الكلام منفيا فانه يجب مع كونه ناقصا من ان يتقدم منه نفي او شبهه من نهي
او استفهام حرفا كان كل منهما او غيره حرفي ومن المعلوم ان هذا الباب محط يساري النفي فيه
النهي ولو تاويلا والاستفهام الانكاري بالنفي الحرفي بباب مثاله في كلامه ومثال النفي
غير الحرفي ويابى الله الا ان ينور ربي الا رضى الا ذلك ومثال النهي الحرفي لا تضرب
الا زيدا او مثال النهي غير الحرفي ومن يوسف يوسف مدبرة الا مكر بالفتح الاية اذ الشرط فيها
في معنى النفي لوقوعه الا مفرغين مثال الاستفهام الانكاري ومن يقنط من رحمة ربه الا الضا
لون اي لا يقنط احد لا يصح التفريغ في الايجاب بالدلالة بل حيث يستقيم المعنى فيجعل يجب نصب
العوامل وقد تقدمت فيما مر في بيان الخصوص نحو قرأت الا سورة كذا او كلمت الا يوم كذا او في الدار
الا سورة وكلمت الا سبوع كان المستثنى بحسب ما تقتضيه العوامل
الواقعة قبل الا خالبا والا عمال الا فيه بل للعامل الذي قبلها فان اقتضى الربع رفع ما بعدها
نحو ما قام الا زيد ونحو ما لهما الا واحدة ومن غير الغالب ما لي الدار الا زيد وان اقتضى
النصب نصب نحو ما ضربت الا زيدا ونحو ولا تقولوا على الله الا الحق وان اقتضى الجر جر اي جي
به مفردا ايجابا نحو ما مررت الا بزيد ونحو وما تجادلوا اهل الكتب الا بالتي هي احسن ويسمى هذا
الاستثنا مفرغا لان ما قبل الا تفرغ للعمل فيما بعدها وها هنا انتهت ات الا واسلم المصنف
من ورود الضمير المرجوع فاعل او مبتدا او المنصوب مفعولا به لانه وقع منهم على سبيل التنازع اذ
الفاعل حقيقة انما هو المستثنى منه المقدر والمذكور بدل منه والمفعول به الفاعل
المثبت وتخلف الباقي لانه ملحق فاعل المستثنى مقامه سمي باسمه ويجب ان يعد المستثنى عاما
شاملا للمستثنى وغيره ويتحقق الاخراج وسمايدل على ذلك جواز ما قام الا ابوه واخوه فلو
انتفى اورد عليه ما اذكرت الا بالتفريغ لغير توكيد فان الواجب تاثير العامل في واحد
من المستثنيات ولو الاخير منها لكان الاولى يجب نصب ما عدا الاول على حسب العوامل
على حسب العوامل مع ضمير منكما عليه نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا ويجوز ان يقال لما كان المقصود
بالاستثنا هو المطلوب للعامل الذي قبله وغيره كالمالم يقع في حيز نفي صار كانه لم يقع في استثنا مفرغ والله
اعلم الثالث الربع التفريغ في المفعول معه والمفعول له والحال والتمييز ونحو ان نظن الا ظنا
ظنا مصدر نوعي اي الا ظنا حقيرا صحيحا وربع التفريغ فيما عدا ذلك من جميع المفعولات الا خير
نحو ما في السماء وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل ونحو ما يعلم جنود ربك الا هو والثاني نحو
وما يهلك الا القوم الظالمون والمفعول له لا يكلف الله نفسا الا وسعها والحال نحو ولا

يقتضيه الاول كما هو ومالا تسقط منورقة لا يعلمها والمجعول فيه نحو يلبثوا الا عشية او غداها والمجعول
له نحو وما تنفعون الا ابتغاء وجه الله وما حي بنه الا تاما بيا والتبيين نحو ما خاب زيد الا بئسا والى ابسح مذهب
جرمي المستثنى في المفرغ المنفي على حسب العوامل فالمختار المشهور ولغة الجمهور والبين العرب من يبتدل العامل
في التفريغ بمحذوف وينصب ما بعد الا حيث كان الشاغل يجوز عزيمة نحو ما خرجت الا زيدا وما مررت الا بهما
بنصب زيدا بالمتأخرين على الاستثناء وجزم مجعول الفعل خلافا لما قاله الازيد بانه يمتنع فيه نصب المستثنى لان العامل
لا يجيء بذكره المرادي في شرح التسهيل الخامس قد يقع في الاستثناء المفرغ الجملة حتى مبتدأ نحو ما زيد
الا يقوم واما حال نحو ما جاني زيد الا يضحك وربما وقعت فيه بعد هذه الجملة الخالية مجردة من الواو وقد
نحو ما اتيته الا اتاني وعنه الحوفي ما ايس الشيطان من يئس الا اتاه من قبل النساء اي ما ايس الشيطان
من يئس احد من جهة غير النساء الا عزما على اتيانهن من قبلهن على حد خرج الامير معه حتى حاجبه بنصبهما
بجعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل والله اعلم الساداس تلخص مما قاله المصنف ان الاسم الواقع بعد
الا اربعة اضرب احدها ما يتعين نصبه ومنه ما يختار نصبه ويجوز اتباعه للمستثنى منه ومنه ما يختار تبعيته
ويجوز نصبه على التفريغ ومنه ما يختار اتباعه ويجوز نصبه على الاستثناء والله اعلم ثم غير المستثنى بغير ويسمى
او المستثنى بسوى وكذا قوله وبتسوا على وزن هدى وبسوا على وزن سما او بناء مجرور بخبر المبتدا
وهو المستثنى بغير وسوى لانه مضاف اليه لملازمتها الاضافة في الجملة وهذا الاخبار يكاد يكون
غير مفيد لكنه لما عنون المبتدا بكونه مستثنى بما ربما يتوهم حكم نكل المستثنى بالما نحو ما
وفق فدفع توهم احكامه وجمع هذا التوكل بقوله في جرو مما ذكر قوله لا غير ايضا على مقابلة قوله
في المستثنى مخالا وعدا وحاشا يجوز جره ونصبه في شرح الشفا ولم يصفه ولا يجوز حذف ما اضيف
اليه غير الا بعد ليس فقط واما ما يقع في عبارات العلماء نحو قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب فاما انظم
فاسوا الاعلى ليس او فالواو الذي سهوا عن شرط المسئلة قال الاستاذ ناوما قاله مردود بعد حكى
الزمخشري وابن الحاجب وابنا عصفور ذلك وانشد ابن مالك الذي شرح تسهيله جوابا به تجوا عتم
فوربنا الله لغير عما اسلفت تسال انتهى وسبقه اليه بعض المتاخرين واصله التركيب لا غير المجرور
موجود بجر لا وما اضيف اليه غير وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد في لا يعلم قال الله تعالى
وابهام غير لاشتراكه بالاضافة وهي لشدة ابهامها من مثل قولك الم يبن مثل على الضم ولو قال المصنف ويستثنى
بغير وسوى خافض معرب باعراب الاسم الذي بعد الا كما عبر به في الفصل كان اوفى واد على
المقصود بغير تعرب لفظا وسوى تعرب تقديرا باعراب الاسم الذي يقرض بعد وفوعه بعد الا وهو
المستثنى بها على التفصيل السابق فيجب النصب في نحو قام القوم غير او سوى زيد وبنو جيء
عنه تميم في نحو ما فيها الا حمار غير او سوى زيد والبدل في نحو ما جاني احد غير او سوى زيد وعلى حسب
ما يقتضيه



ما يقتضيه العامل من جار او مجرور او غيرهما كما في نحو ما قام غير او سوى زيد وما رايت غيرها وسوى زيد
وما مررت بغير او سوى زيد وكون سوى كغير فيما تقدم من رفع وغيره هو مذهب الزجاج والمختار ابن مالك
لورودها بما علم في حكاية العرب اتركه سواك ومبتدا في قوله فسواك بايهما وانت المشتري
واسما لليس في قوله اتى كليب ليس بيني وبينها سوى ليلة اي انما الصعوبة وجرورة في قوله عليه
الصلاة والسلام لا حسد الا في اثنتين رجل اتاه الله مالا فسلطه على هلكته في الحق ورجل اتاه الله حكمة فهو يقضي
بها ويعلمها فاثبت الحسد في هاتين الخصلتين وهما من سوى انفسهم وهي عندهما من الغبطة
التي تقارب المنافسة على الظرفية ومذهب الجمهور انها لا تستعمل الا ظرفا او ما تخرج عنه الا في الضرورة وقال
الرماني والعكبري تستعمل ظرفا غالبا وغيرها قليلا منيل وهذا اعدل وما ينحو ما استدل به ابن مالك مما
ذكر حجة لا كثر من ذلك لان بعضه لا يخرج الظرف عن الظرفية وهو الجر وبعضه قابل التاويل انتهى شبيه
قال ابن هشام في شرح الملحة واختلفوا في نصب غير حيث نصب في غير تفريغ فقال ابن خروف انتصب بها
فيلها على الاستثناء كما انتصب الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك دليلا على ان النصب في قام القوم الا زيدا
ليس بها لان الا قد عملت مع غير مع وجود النصب وقال الفارسي على الحال وفيها معنى الاستثناء وهي
حال من المستثنى منه وصحح ذلك ان غير الا تتصرف بالاضافة ودخل على التشبيه بظرف المكان والجامع
بينهما الابهام وانتهى وما قاله الفارسي اختاره ابن مالك في شرح الكافية بعد الجماعة تتمة تفارق
غير الا في امور منها انك اذا اعطيت على الاسم الذي بعد الا تعتبر الا اللفظ والا تراعي كونها بمعنى غير
الذي المعطوف وتقول قام القوم الا زيدا وعمرا وما قام الا زيد او عمرا وانجوز جرعمرو وعلى مراعاة غير وتجوز
ذلك اذا عطفت على الاسم الواقع بعد غير فيجوز الحمل على اللفظ نحو ما اتاني احد غير زيد وعمرو بالجر
ويجوز الحمل على المعنى فترفع عمرا لانه في معنى ما اتاني احد الا زيد وعمرو والله اعلم وتفارق سوى غير
بلزوم الاضافة ابدا فلا يجوز حذف المستثنى بغير اذا فهم المعنى نحو ليس غير بالضم وبالفتح وبالتنوين
بخلاف سوى وبانها تقع صلة للموصول وصفة للنكرة ويجوز في الصفة جاءني الذي سواك ولو
قلت جاءني غيرك لم يجز فصيحا فيلزم فيه نظر بان قلت علمنا الخلاف في ناصب غير مما العامل في سوى
قلت قال الشلوبين ناوا الظاهر ان الخلاف الذي تقدم في ناصب غير يجيء تقريره في ناصب سوى
وان لم ار من صرح به انتهى وهو جيد والمستثنى المتصل اذا لا يستثنى المنقطع بغير الا او غير
او بغير خلا وعدا وحاشا يجوز جره بهن على انهن حروف واغرب المستثنى بها في هذه الحالة وهم
ينصب مع ان نصبه هو الاشهر كما ياتي الفرق بينها حروفا وبينها افعالا واعطى الحرف الجر وابطل
النصب ان الفعل لا يعمل الجر وان عمل الجر والنصب بالحمل عليه وانما فهمت في هذه الحالة من الوفاية
مع ضم المتكلم ما نقل خلافي وعدا وحاشاي قال الشاعر في قيته جعلوا الصليب الهدم
حاشاي اني مسلم معذور ثم ذهب الجرجاني الى تعلقها بما قبلها من فعل او شبهه وهي

البصرية على البعض المراد غايته بالكل السابق فالالف ما بين ولبيه نظرا لان المفهوم من قولك قام القوم حاشى زيد او خلا زيد او عدا زيد ان زيد الم يكن محكوما اصلا ولا يلزم من خلوص بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل فالاولى الرضى وتبعه يجوز الجر باضمار من بعد حاشى ما دام الكل اهلا والبعض على الاكثر فيقال اتنى واجيب ايضا بان الضمير البعض المبهم لزيد مثلا وخلوه منه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل وخلوه وقيل عليه على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق بانه اقلت فانواعد او خلا او حاشا زيدا فالنصب على التشبيه بمفعول به او على الظرفية بتقدير من بعد او خلا او حاشا هو اى القائم زيدا وقيل عليه على محل الفعل المفهوم من الكلام السابق بانه اقلت فانواعد اليه اى التنحى عن هو اى القائم زيد الا على قائم زيد بالجر والنصب وضعف القولان بعدم الاطراد اذ قد لا يكون هذا وبعد نحو القوم اخوتك عدا زيد او حاشا زيد واجيب بانه انما يلزم ذلك لو دل على جعل التمثيل تنبيها على كيفية التخريج بحيث قصد بالمثل ما يمكن عود الضمير عليه بالتغيير في المثال ونحوه عدا هو اى نسب الاخرة نسب زيد او على النسب اليك بالاخرة زيد او في نسخة نحو قام القوم خلا زيد او بالنصب على البعضية فهو مفعول المتروك اى بعضهم كما من خلا وزيد بالجر على الجرية وعدا عمر بالنصب لا غير لك وعدا عمر وبالجر كذلك وبالرفع نحو ما من بالواو في الرفع والجر وبالا لغير في النصب وحاشا زيد او حاشا زيد بالنصب زيد في الاول وجر في الثاني كما على ما علم وقد مر الفوارق متعلق بقوله الجر والنصب على البعضية فقيل النصب على الحالية وقيل استثنائية فلا محل لها والجملة ابن عصفور وبه على الاول الجملة الحالية لا بد لها من رابط بها صاحبها وليس هنا واو ولا ضمير وصاحبها هو المستثنى منه وليس مشروطا به والضمير في هذا الاسم الفاعل او البعض المستثنى منه كما علم وكل منهما غير وتقدير غير اخر يليه اى المفهوم واحتمال المرجع على الرابط بجعل الاسم الظاهر الخ وقيل على الاستثناء خروج في و الذين يتوفون منكم ويذرون الاية وهذه تنبيهات الاول فهم المصنف الجر مع هذه الالفاظ على النصب وفيه التمثيل على هذه النسخة النصب على الجر لان النصب معها اشهر من الجر وقد مه المصنف في بيان الحكم اهتماما به خشية اعتقاد ضعفه ورد انه بنا على ان الاصل في البعلية الثاني محل جواز الوجهين في خلا وعدا اما تقترن بهما او ان قرنت بهما وجب عند الجمهور النصب لان ما مصدرية وما والفعل بعدها تؤول المصدر وذلك المصدر محله نصب بلا خلاف لكن قيل على الحالية وفيها معنى الاستثناء اليه ذهب السيرافي والتغيير في قاموا خلا زيدا قاموا مجاوزين زيدا او قيل على الظرفية وما والفعل بعدها هي وصلتها عن الوقت بالتغيير في المثال المذكور ونحوه قاموا وقت مجاوزتهم زيدا ورجح على الحالية بسلامته من تاويل على تاويل مع انا صل المصدر المنصبا ان التغريب وقيل على الاستثناء اذ انتصاب غير في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف وروى الجر عن العرب عن بعض العرب جواز الجر الثالث يجوز في نحو قام القوم حاشا

البصرية

وحاشاه وعداك وعدا ما وخلا ك وخلاه كون الخبر منصوبا وكونه بمن ورا ويتعين كما مر لونه مجرورا
في نحو حاشاني وكونه منصوبا في نحو عداك الرابع قد مذ انه يستثنى بها ليس ولا يكون وفي معهما نصب
المستثنى بهما انه جرهما واسمهما مستتر فيهما جوبا والكلام فيما يجوز عليه وفي محل الجملة. قال الخلاء السابق
في خلا وعدا وحاشا الخامس لا يستثنى بخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون بما المنقطع والله اعلم
قوله وبيد لا ينفي الثانية للجنس على سبيل التنصيص ثم المراد انكلا ثانية لحكم الجنس وصفته لا لهم وقيدنا
بالتنصيص ليخرج لا العاملة عمل ليس وادخلها ثانية للوحدة وقد تكون ثانية الجنس على سبيل الاحتمال لا الظهور
وتعيين ذلك للقصر والقرائن فاذا كان اسمها مضافا او شبهه نصب ابطا نحو لا غلام سفر حاضر ولا
طالعا جبلا هنا ولا ناصبا محلا وينبني ابطا على ما ينصب به لو كان معربا نحو لا رجلا حاضرا ولا راجلين ولا
مسلمين ولا مسلمات وبفتح الفاتح للخفة في نحو الموت السلام قوله بادلا تنفي الثانية الجنس
على سبيل التنصيص ثم المراد انكلا ثانية لحكم الجنس وصفته لا لهم واذا قلت لا رجل في الدار بل رجلان لا علم لي بنفي
الكينونة في الدار عن جنس الرجل وانما قلت لا علم لي بنفي الحضور عن جنس الفلان وانما
قلت لا طالعا جبلا حاضر بل راكبا لا علم لي بنفي الحضور عن جنس طالع الجبل وحده وانما قيدنا بالتنصيص ليخرج
العاملة عمل ليس وادخلها ثانية للوحدة وقد تكون ثانية الجنس على سبيل الاحتمال لا الظهور وتعين ذلك
للقصد والقرائن قوله بالف لا اقل اي ترجمة نازع في ايجاب الخصوصيات كما مر في ان الزام بها
الثانية الجنس تنصيصا العاملة عمل ان اعتبار الكمية في الطرفين مع الاتفاق عليه في الجملة وانما الخلاف
على اي حد هل ان اعتبر الوحدة وقد تكون ثانية الجنس على سبيل الاحتمال والظهور وتعين ذلك
للقصد والقرائن قوله بالف لا اقل اي ترجمة نازع في ايجاب الخصوصيات كما مر في ان الزام بها
الثانية الجنس تنصيصا العاملة عمل ان اعتبار الكمية في الطرفين مع الاتفاق عليه في الجملة وانما الخلاف
على اي حد هل ان اعتبر الوحدة وقد تكون ثانية الجنس على سبيل الاحتمال والظهور وتعين ذلك
للقصد والقرائن قوله بالف لا اقل اي ترجمة نازع في ايجاب الخصوصيات كما مر في ان الزام بها

الا تيزك كيد لا يجاب يعني جنسها والشيء قد يجعل على ضده كما جعل على نظيره لان الوهم ينزل الضدين منزلة
النظيرين ولذلك دخل الضد الضد حتى طلبوا بالباء مع الضد في نحو الحمد لله والشكر لله على الجمل
الاسمية وتسمى الثانية للجنس تنصيصا الصفة وحكمها والثانية للخبر عن جنس الاسم لا ترى انه لو
دخل حاجب مثلا لنفي الحرب عن الرجل لا ينفي حقيقته وماهيته واسنادها النفي اليها يخل الحقيقة
العرفية الخاصة ويحتمل المجاز من اسناد ما للشيء الى التالي في حقيقة هو المتكلم وقيل لها النوعية
ايضا لانها تنفي الجنس وكانها تنفي الكلي الذي هو البراة منه فخرج بالثانية الناهية فانها تنفي
بالمضارع والزائدة فانها لا تعمل شيئا وهي التي دخولها في الكلام كخروجها وبقولنا للجنس
لا الثانية للوحدة فانها تعمل عمل ليس والفرق بينهما يظهر في فوائد لا رجل عندنا بل رجلان وقعت كانت
نفيا للوحدة حتى يجوز لكان تقول بل ثلاثة لانك انما نفيت الوحدة واما اذا نفيت الجنس
فلا يجوز ان تقول بل رجلان او ثلاثة بل تقول بل هو راكب لانك انما نفيت الجنس فلا يجوز ان تقول بل رجلان
المحمولة على ان اولى مما قاله ابن مالك في دكته على الحاجبية لانه فهم عنهم ان المشبهة
ليس



ليس قد تكون نافية للجنس قال وليس في لغة العرب وانما اتى بها من قصر ذلك الاول
انها تكون نافية للجنس على سبيل الاستغراق وهو الذي اشعر به التنصيص على اسمها سيبويه او معرفا بما هو
مرفوع ابن مالك وبعضهم خصها بالنكرات الاسم والثاني ان لا يدخل عليها جار والثالث ان لا يعطف
بينها وبين اسمها فاصل والرابع ان يكون اسمها وخبرها نكرتين لو هو او تاويلا وهذه
الشروط ما خوذة من كلام بعضها تصريحا وبعضها تلويحا كما نبه عليه وبعضها ذكره الهدلي وبعضها
لو حوبه قوله اعلم انما عيبها ان كان العلم جميع ما في الكتب معلوما لا زيادة او نقصا ان
المتبحر اذا اخذ في صعوبة او وقف او حيرا صور يا علم قرنه ذكر في شرحه وقال او لعل المتبحر
بقوله اعلم يامن توجه استفهام احكام كليات هذه المباحث القليلة الالفاظ اي الذي يدرك
واما وكرر في اخر البيت ان الاخيرة تنصب وجوبا بخلا وعدا النكرات ولو صورة او تاويلا وبعرفة
نحو لا ابا له ولا غلامي له ولا معلوم له بانه جاز بدون شذوذ مع اخر الاسم المفرد فيه مضافة الى علم
واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل بسيبويه وجمهور النحاة ونحو لا مثل الاطباء يؤلم
بقوله واعلم انه قد يزول العلم المشطور بعض الخلل يسيرة فينتصب بلا التبرئية وتنزع عنه لام التعريف
اذا كانت فيه نحو لا حسن في الحسن البحري او ما اشبه ذلك نحو لا امرء قيس ولا ابن بيوله نحو هذا
العاملة عمل ليس والعظم عبد الله وعبد الرحمن اذا لله والرحمن لا يطلقان على غيره حتى نقدر تنكيرهما
وتاويلهما بالنكرة وبجعلان اعلامان فيؤمر مضاف هو مثل ما يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام واما
بجعلهما في صورة النكرة بنزع لام التعريف وانكان النفي في الحقيقة هو لما خلا والمذكور الذي لا يتعرف بالا
خلافة البراع معرفة وكان لم عادة البعض واصلاحه ومن ثم قال الا خفش على هذا التاويل يمتنع
وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة ولا يوصف بنكرة
واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لاوادة ذلك المعنى لا
معينة ولا باحسن لها الا فضل لها الا هو رضي الله عنه كان فيصلا في الخصومات على ما قاله
النبي صلى الله عليه وسلم انضاكم على فصل اسمه كالحسني الجميل لمعنى الفضل والفضل كلفظ
العيطموس على هذا التاويل يمكن وصفه بالنكرة وهذا اما واو الكراع وعون موسوا لكراجيا وهذا
فيهرفي عون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور وجبر الفراء اخر المعرفة باخر النكرة باخذ التاويل
في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا إياي هنهنا ولا هنا وهو بعيد غير معمول انتهى بتغير
نحو التي الباقية للمعية او الملابسة وهو حال من النكرات اي تنصب النكرات حال كونها مصحوبة بالهو
التنوين او ملابسة له وهو نحو قولهم سيبويه لا اهل فيها غيرها فانتصب من غير تنوين فان قلت اذا ترك
التنوين لم يعلم معنى لانها جعلت وما اتصل بها بمنزلة اسم واحد فجوابه انتهى فعل

الزجاج مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة عشر بخلاف التنوين مع كونه معربا لانفكاكه بتركيبه مع عامله وقال السيرافي انما ركب مع عامله لافادة النسبة الاستغراقية في نحو لا رجل في الدار بخلاف الدار من لا رجل فيها الدار فانه لا يفيد الا نفي الرجل عن الدار فقط وقال الفارسي انما ركب مع النكرة لما ان من ركب معها تكليفها الجواب بالسؤال عن جزء التنوين لئلا ان الكلمة بالتركيب مع كونها مع بنيت وقعت بنيت ضرورة كقوله لا حول ولا قوة الا بالله وقال المبرد مراده انها ضمنت معنى الا الذي بعد ذلك فحذف عنه التنوين لبنائها على ما حذف في خمسة عشر للبناء قال الرضي والاولى ما ذهب اليه المبرد والحاصل ان حذف التنوين في حالة التركيب لوجوه الاول لان الاسم المنون يخص بالاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين الاول والثاني ليس بها شيء عنه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور وايضا حذف التنوين من الثاني في الموضعين لتتلقى فيقال الوجه ما ذكرناه في تنبيهات الاول اذا علمت قوله تنصب النكرات انها تنصب هذا وان كانت معربة اذ ليست مضافة ولا شبيهة بالمضاف وهو ما ذهب اليه المبرد في المثنى والمجموع على حده نحو لا رجلين فيها ولا مسلمين عندك وذاته بقوان الاعاملة في لفظ المثنى ولفظ المجموع على حده فلهذا عنده معربان لا عينان الثاني قد سبق ان الغرض من الله تعالى انها عاملة نحو ان وظاهر قوله تنصب النكرات انها عاملة في الاسم خاصة لانه لا اقل انها تنصب الخبر على ما مر في رفع الخبر بها عند عدم ترتيبها وذلك كما في المضاف وشبهه نحو لا صاحب سفر خائب ولا طالعا جبلا ظالم وينبغي ان يكون هذا الاتفاقي لجميع النحويين وزعم اهل البصرة وذلك لان الكوفيين يقولون في ان النفي لا يعمل فيما قبله الا عمل ليس في الخبر مطلقا فانت بالخيار ان شئت رفعت مع اسمها فقلت لا رجل ولا امرأة في الدار وان شئت نصبت فقلت لا رجل ولا امرأة في الدار كما مر وقد ذكرنا ان ما ركبت مع لا في المضاف وشبهه نحو لا غلام رجل عندك ولا طالعا جبلا ظالم اهله لم تبن على الفتح لان التركيب لا يطلب به الا عمل ما كان في الاسم وذلك العامل هو لا النافية للجنس لا ما ركبت معه فلا يلزم من تركيبها مع النكرة لاجل عملها في الخبر ان تبنى على الفتح بل تبقى على ما كانت عليه قبل التركيب من الاعراب وقد ذكرنا ان الخبر المبتدأ بعضهم مرفوع بالابتداء او الخبر خبر المبتدأ بعضهم مرفوع بلا التي لنفي الجنس او بهما جميعا على الوجه الذي مر تفصيله وقال الزمخشري والذي عندي ان سيبويه يجري لا رجل كلمة واحدة في كل حال لا عمل لها في الاسم وانما جعل النصب في لا رجل ظريفا كالرفع في زيد الظاهر الذي بعد لا وجر فرق بين ظهور عامل ونصبه وظهور عامل ونصبه في نحو لا رجل ظريفا فيها بالنصب ان عامل النصب عامل الموجود فلما انتصب الوصف علمنا ان لا قد نصبت الموجود ايضا فان قلت لا غلام ظريف برفع الصفة ورفع الخبر بالابتداء لا تفاوت الا ان عامل الصفة هو عامل الموجود وقولهم في نحو لا رجل ولا امرأة ان الوصف انتصب بلا هو فوائد المنع وتظهر فوائد الخلاف في نحو قوله فلا لغو ولا تاثيم فيها

وا



[illegible] فلنا بان الخبر موجود عام فيكون خبر احدهما اذا لا الاولى ما نفاه فيما يعود هذا مردود بالاتفاق الا ما حكاه ابن طراز المتاخرين وان قلنا بان عامله في الخبر ولو مع التركيب امتنع جعل فيها خبرا عنهما لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد فيكون فيها خبرا عن احد المبتدأين وغير الاخر محذوف والله اعلم الثالث اجمل المصنف في نصب النكرة وتفصيلها انها تقول اذا وجدت النكرة وحدها عملت وجوبا ان ابرزت وجوازا ان كررت بلا كما لا لا جاجب مضافا فلا حاجب علم مفعول والعامل معها حرفا او شبيها به وهما افعل شيء من عامل معها مرفوعا كما او غيره نحو لا حسنا وجملته حاضر ولا طالعا جبلا راجع ولا خيرا من زيد لك راجع ولا شيئا من ذا هما عندك والثالثة وثانيتها يتساويان في الحاجة نصبه بلا عاملا مركبا معها كما مر وقيل انتصب بالمضاف المحذوف والاول اولى لان الاسم مع لا كالشيء الواحد فكما لا يفصل بين لا والمنفي ليس بها شيء عنه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور والتنوين من الثاني في الموضعين لتتلقى فيقال الوجه ما ذكرناه في تنبيهات الاول اذا علمت قوله تنصب النكرات انها تنصب هذا وان كانت معربة اذ ليست مضافة ولا شبيهة بالمضاف وهو ما ذهب اليه المبرد في المثنى والمجموع على حده نحو لا رجلين فيها ولا مسلمين عندك وذاته بقوان الاعاملة في لفظ المثنى ولفظ المجموع على حده فلهذا عنده معربان لا عينان الثاني قد سبق ان الغرض من الله تعالى انها عاملة نحو ان وظاهر قوله تنصب النكرات انها عاملة في الاسم خاصة لانه لا اقل انها تنصب الخبر على ما مر في رفع الخبر بها عند عدم ترتيبها وذلك كما في المضاف وشبهه نحو لا صاحب سفر خائب ولا طالعا جبلا ظالم اهله وينبغي ان يكون هذا الاتفاقي لجميع النحويين وزعم اهل البصرة وذلك لان الكوفيين يقولون في ان النفي لا يعمل فيما قبله الا عمل ليس في الخبر مطلقا فانت بالخيار ان شئت رفعت مع اسمها فقلت لا رجل ولا امرأة في الدار وان شئت نصبت فقلت لا رجل ولا امرأة في الدار كما مر وقد ذكرنا ان ما ركبت مع لا في المضاف وشبهه نحو لا غلام رجل عندك ولا طالعا جبلا ظالم اهله لم تبن على الفتح لان التركيب لا يطلب به الا عمل ما كان في الاسم وذلك العامل هو لا النافية للجنس لا ما ركبت معه فلا يلزم من تركيبها مع النكرة لاجل عملها في الخبر ان تبنى على الفتح بل تبقى على ما كانت عليه قبل التركيب من الاعراب وقد ذكرنا ان الخبر المبتدأ بعضهم مرفوع بالابتداء او الخبر خبر المبتدأ بعضهم مرفوع بلا التي لنفي الجنس او بهما جميعا على الوجه الذي مر تفصيله وقال الزمخشري والذي عندي ان سيبويه يجري لا رجل كلمة واحدة في كل حال لا عمل لها في الاسم وانما جعل النصب في لا رجل ظريفا كالرفع في زيد الظاهر الذي بعد لا وجر فرق بين ظهور عامل ونصبه وظهور عامل ونصبه في نحو لا رجل ظريفا فيها بالنصب ان عامل النصب عامل الموجود فلما انتصب الوصف علمنا ان لا قد نصبت الموجود ايضا فان قلت لا غلام ظريف برفع الصفة ورفع الخبر بالابتداء لا تفاوت الا ان عامل الصفة هو عامل الموجود وقولهم في نحو لا رجل ولا امرأة ان الوصف انتصب بلا هو فوائد المنع وتظهر فوائد الخلاف في نحو قوله فلا لغو ولا تاثيم فيها

وا

تاويل

في الخبر عما ان كما مثلت به المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر كلا منهما خبرا واحدا وذلك
اخر يكون مرجوعا بالاولى والثانية وان شاء اضمر الا انظهما متفاوتان فيجوز ان يكونا في الاسم والخبر
عملا واحدا كما في ان زيدا وابن عمرا قائمان ان كان لهما شيء واحد وانما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان
في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثرين مؤثرين وتجوز ايضا
عند هم ان تقدر الاولى منهما خبرا على حاله الوجه الثاني فاما الاولى فلا بد من تقدير الثاني
لتأكيد نفي الاولى كما في قولك ما في الدار زيد ولا عمرو وانما قلت لا خبر ولا قوة فلا يجوز عند سيبويه ان
تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا اصول يرجع بها كان هو عامل فتلزم خبرا واحدا وخبر قوة من قولهم
بلا ان الناصبة لا اسمها عاملة في الخبر عنده كما ليس واعية هيلي وارتفاع الخبر بهما عنين مختلفين ولا يجوز
ان يجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حاله وعند غيره يجوز ان تقدر خبرا واحدا لهما لان العامل
عندهم لا وحدها او يجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا الوجه الثالث فتح الاولى ورفع الثاني
على ان لا زايدة كما تقدم في الوجه الثاني لان العطف هنا على المحل وعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما
معا خبرا واحدا لكونه خبرا مستحقا وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مفرد لئلا يجتمع الابتداء او لفظه لا
في رفع الخبر ويجوز ان تجعل الاخيرة زايدة لتأكيد النفي الجنس لئلا تلغى عمل لا العاملة وهو التكرير
وتقدير الخبر مع جعل الثانية ملغاة مثلها مع جعلها زايدة سواء وبعضهم يجوز جعل الثانية ناسخة
عاملة عمل ليس الوجه الرابع رفعهما على ما تقدم من جواز الالغاء عند التكرار فيكون الاسمان مرفوعين
عين بالابتداء والثانية اما زايدة كما علمت غير زايدة كلا الاولى وعند باب سيبويه وغيره في بعض
الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا يعمل هنا الا الاخير فقط واما ان تضمر لكل واحد خبرا بالكلام
والثاني ان تقدر لهما معا خبرا واحدا بالكلام جملة واحدة الوجه الخامس رفع الاول وفتح الثاني
على ان لا الاولى التبرئة لشبهها ملغاة لوجوب الامر المشترك في الالغاء وهو التكرير وان لم يتكرر لفظها
ان يتواخوا الاسماء بعدها في الاعراب اذ التكرير هو الشرط وقد علم ان الرفع هنا لا يجوز فلا يجوز
الوجه الثاني الحاجب من قولهم رفع الاول على ضعف لكونه بمعنى ليس فانا لا نحتمل هذا الوجه
بل هو مثل الوجه الثاني والثالث سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا في
بالجميع التبرئة وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الرابع سواء على المذهبين انتهى بلفظه رحمه
في ترتيب الاوجه بما رتبناها كلها هنا حسب ما رتبناها في فتح خبر المنزل له المحمل تبعا لها في
الاول الحاوي هذا اسم لا المبني بفتح مقدر متعلق به خبرها رجل او رجلان فيه جائز فيها ثلاثة اوجه
البناء على ان الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد ثم ادخلت العليها
بعد والنصب على اتباع الصفة محل اسم لا والرفع على ابتداء محلها مع اسمها فالاوجه الصحيحين

واختار



واختار ابن عصفور وكذا الصيمري ذلك لتأكيد النفي المستفاد من لا الاولى ان كان نكرة وكذا الصفة المجعولة
مع ما يليها نحو لا احد رجلا ولا امرأة في الدار ومثله عطف البيان ان جرينا في النكرات وان كان معرفة وجب
الرفع كالنسق المعرفة نحو لا احد زيد فيها ولا احد زيد ولا الصفة المجعولة مع ما بعدها نحو لا احد
والشبيهة بها فانه لا يجوز فيها الا الرفع ونصب الخبر والرفع خلافا لمن منع مع الرفع وسواء كان الموصوف
اسم الاشارة نحو لا رجل اما بك في هذا ولا غلام رجل عاقل في عندنا او مثله ايضا صفة اسم المعرب
اذا اضافت صفة نحو لا غلام سفر طريا فيها عندنا انتهى وكذا يجوز النصب والرفع في النكرة المعطوفة بعد
دون لا نحو لا احد ولا قوة الا بالله وهو في الصفة المجعولة مع موصوفها نحو لا رجل منها ولا امرأة لدى الشاذ فتح ان
هذه محمولة على ومع ذا فالذي يظهر في العلة ان من البعضية او جد احد هذا انتفاء الجنس في
النكرات الثلاثة ان اسمها اذا لم يرتفع عاملا فانه يبنى على ما ينصب به لو كان معربا فيبنى معه من لا
يستغرقه وقيل لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر الثالث ان ارتفاع خبرها عند ابرد اسمها نحو لا رجل قائم
فاحمل مرفوعا على قبل دخول لا بها ولا عند الفراء سيبويه وخالفه الاخفش والمبرد ولا خلاف
بين البصريين في ان ارتفاعه بها انما كان اسمها حاملا الرابع ان خبرها يتنوع على اسمها ولو كان خبرا لاسمها
الخامس انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها فيما مضى اخر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو لا رجل فاضل
منها ولا رجل وامرأة بيهما السلم من انه يجوز الظاهر هنا انه انكرت نحو لا شر ولا قوة الا بالله فلك في الاسم
ورفعها والمغايرة بينهما نحو قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ امضوا بطلا وقد تحمد عن النصب
السامع انه يكثر حذف خبرها اذا علم نحو قولك لا عليك ولا قوت وتميم لا يذكرون سيبويه الثالث قال ابن
هشام مثل الرجل عند القراء الجزم نحو ان يقم زيد يقم ان يقم الزيدان يقوما ان يقم الزيدون يقوموا
وقال قطرب الا تم يعني الامر جزما وصفوانهم انتهى وكذا يجوز الجزم بعد الاسم ومعناه وجب وما
بعده جواب لها نحو لا اله الا الله وما بعده بعد واو عاطفة قبل قطرب ورده الفراء بان لا تجزم في
ايجاب الكلام والله تعالى اعلم قوله يا الذي هو في اللغة المرخم وفي الاصطلاح المطلوب اقباله
تحقيقا او حكما فخرج نائب مناب اداة النداء او تقديرا اشعر ان المنادى منصوب اذا لم يقع بعد اداة النداء لفظا وهو
اقسام ثلاثة او محلا وهو القسمان الاخران على انه مفعول به بفعل محذوف وجوبا لانه نائب مناب الفعل
عن المعنى بها على انها اسم فعل قوله على الضم اقتصر عليه تبعا لما جرى عليه الغالب والا فالاصل

وكان الاولى ان يقول ويبنى على ما يرفع به قوله باب المنادى قال في شرحه باب المنادى
بفتح الدال وهو مأخوذ من الندا بكسر النون وضمها وهو معناه لغة الدعاء واصطلاحا عام اخرج به محصوص
وهي يا وأي وايا وهيا والهمزة ووا في الثلاثة وأ أو آ ايا هند وحكوا عمن يثقون به من العرب
واخبر سيبويه رواية عن العرب ان الهمزة للقريب المصقع وان سواها للبعيد مساقه او حكما كالساهي

المتأخر

ومن هنا ترد ابن الحاجب المنادى بانه المطول افاد الجزء فايب منابه اذ لفظا او تقدير بان قولك مثلا
يا زيد اصله ام عوض بحذف الجملة والعوض منه حرف النداء للتخفيف وليدل على الانشاء لما وجب الحذف
لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه فحذف النداء اسما وان لم يثبت منها الا قبل اعادة
كما مر خلافا لمن قبل علي بقالبه لمون قبله وانما حذف وجوبا النداء لدخوله على كل نكرة وتغيير في ندائهم الله
وفي باب الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وتغير هو او اي في باب التزيين نحو اما انت منطلقا انطلقت
فيها واذا استعمل بها فالامر فيه اللبس فيه بامر الله يا عما انتفاء ذلك
او ان المجموع على اوتعد التركيب بحيث لو ركبه او على منع الاسم الثاني من بعض التحاة الموافق هذه
او اداة اسما او فعال متحملة لضمائر مستترة الثالثة ذهب ابن السكيت الى ان هذا بناء لما فيه من تضمن
ايا وتبعه ابن الخشاب وما ذهب اليه المنادى فسماه مع بد وهو عايظهر فيه النصب وحتى وهو بخلافه والاول
ثلاثة انواع والثاني نوعان شرع في بيان الجميع على وجه فيه اختزال فقال اليا انما كان بمثابة الضمير احتاج
المنادى لقصد زيادة الايضاح اي جنس الذي من حيث هو وهو خمسة انواع فيه اجمال ثم تفصيل
ثم وصله لبوبه الاجمال والتفصيل بقوله المنادى المفرد والمراد به هنا وفي باب السابق ما ليس مضافا
واشبيها به مضافا ونعته بقوله العلم لاخراج النكرة مطلقا وغير المركب الذي هو المشتق والمجموع نحو
يا معدكرب ويا زيدان ويا زيدون والمبني منها نحو يا رجلان ويا مسلمون وفيه رد على من زعم العارض
والمفرد امتناع نزع اللام ليجتمع تعريفان واجيب بجواز ذلك عند اختفاء الجهة كما هنا وكما
في اي الموصولة وبان النداء لا يفيد التعريف بدون نصوص والمنادى النكرة المفردة المقصودة مبني
حيث حذف لوقوعها بالنداء وطلب الاقبال والمنادى النكرة المفردة غير المقصودة بذلك لانه انتظم وعينها
واعلم المقصود واحترز من افراد جنسها والمضاف والمشبه به بقيديه الاتيين وبالحصر الوجه وبجميع
الاسماء المضافة يجوز ان تكون منادى اذا لا مضاف الى ضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع
النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما
والمنادى المشبه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه قبل ان يرد به الشيء. اللفظ وهو يوصف بالاتصال
حقيقة اذ اللفظ ليس تمام المعنى الا ان يقدر مضافا اي مبعض تمام معناه او يقال ان اللفظ قد يوصف بصفة
المعنى ان اريد به المعنى فهو وصف بالاتصال تجوزا ومثله بالثلاثة وثلاثين فيما سيجيء بذلك ويتضح ادخال
يا على الشيء خلافا لبعضهم لانه من العلم وان نادى جماعة هو منهم فان كانت غير معينة نصبتها
ايضا وجوبا كما مر في الاول عن يونس والثاني بالوصفية او رفعتها ان اعرفت معينا فيجب ضمه
وتجويز من لا يمنع ابن خروف اعامة يا وتخييري في لحاق الموجود وقال ابن هشام واعلم ان عطف
النسق الذي ذهب اليه ما قبله شبيها بالمضاف انما هو السابق على النعت واما المقترن به فلم يحكم به كذلك





تمام ترجمة ابن الشجري في قوله ثلاثة وثلاثين حيث ظاهره انه اذا كان اسما واحدا وليس هذا
بمرتبة قوله لجماعة ثلاثة وثلاثون لانه ذكر ذلك في هذه الحالة يا هذا الثلاثة والثلاثون انتهى
ولو جعلت زيدا وعمرا اسما واحدا بتركيبه نحو سيبويه لجاز البناء المنادى بمعنى انه اذا كان المجموع
ملفوظا به واذا ابتنى جاز ان ينتصب على الضم ولم تنصبه وان كان عاملا في ضمير مرفوع لانه غير
ملفوظ به ولو قلت يا اذهب وزيد يا عطفت على اذهب والبناء وعطفت على الضمير نصبت اذا لم تؤكد
في بعض اسكتة ترد العطف ومن ثم وجب في يا اثنى كما ويا ذا النصب لوجوب عطف زيد على الضمير لعدم
استغنائه بشرك لواحد لكون بلا اشتراك من الامور التي لا تقوم الا بمتعدد والمانع افسام المنادى اجمالا
ثم شرع في تفصيل احكامها فابتدأ بالعلم الصحيح او التقديري فقال واما المفرد العلم والنكرة المقصودة
بالثاني او جواب اما فبينيان على الضم من غير تنوين لانه افرغ بالبناء على ما يليها فقيل شبهها بالنائب في
التعريف والافراد وتضمن معنى الخطاب وقيل اجراها مجرى الاصوات وهو مذهب سيبويه وقيل
وقوعها موقع حرف الخطاب واليه ذهب ابن السيد وبنيا على حركة لان ما عارض غير لازم يعطى
القوي فيه وبين البناء الاصلي وبنيا على الضم لانها وبنيا على الكسر التباسا بالمنادى المضاف
ليا المتكلم المحذوف ياؤه اكتفاء بالكسرة عنها نحو يا غلام واربنيا على الفتح التباسا بالمنادى المضاف
المحذوف الف اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات ورد بقوله بينيان على الهريا شي في زعم انهما معربان وان
ضمتها اعراب لا بناء ونقله ابن الانباري عن الكوفيين وها هنا شيئان الاول الوقف المصنف
بنا على الضم على ما يراه وهو ان يبنى على ما يرفع لو كان معربا ان اولى العموم المشتق ومع المذكر السالم وما الحق بهما
فان الالف والواو فيهما ملحق به يبنى على الالف نحو يا زيدان والثاني نحو الملحق به يبنى على الواو نحو يا
زيدون خلافا لمن اجراهما من التثنية مجرى الشبيه بالمضاف فيعرب على الاول اثنا عشر والثاني عشرة
واجيب عن المصنف بانه انما افتقر على الضم لاصالته او انه اراد بما يشمل الضم حقيقة والضم حكما
وشبه منها المفرد بالاولوية الثاني يستثنى من وجوب بناء النكرة الموصوفة لقول صاحب
التسهيل ويجوز نصب ما وصف من مفردة بفصل او قبل الاتم وظاهره سواء كان اسما او مشتقا او مجموعا
وهو كذلك ومثل ما اجمعه بالجميع كما ان ظاهره سواء وصف بمفرد نحو يا رجلا كريما قبل او بجملة نحو
يا رجلا ابوه منطلق او بظرف نحو يا غلمة من ذات عوف قبل الاتم ما قبله والمسئلة مشكلة لانه قد تقرر
ان الجملة لا يوصف بها الا النكرة وكذا الظرف والجار والمجرور ثم الوصف ليس مفيدا بذلك بل يجوز في مثل
يا رجلا عالما ان يقتفر بي رجل انه معروف بالفضل وله قبل ان يكمل جاز وصفه بجميع النكرة وغاية
ما يتحمل له انه وصف بها قبل انتهاء الخبر عن الموصوف وصفته جميعا لانه اخبار على المنادى
فقط ثم وصف بعد ذلك وقال العلامة خالد الازهري فان قلت اذا كانت النكرة مقصودة

وهي معربة بكيب الوصف بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حكى يونس عن العرب يا واسع الخير
والخبر سيبويه بذلك اجيب بانه يغتفر في المعرفة الظاهرة ما لا يغتفر في الاضافة انتهى وفيه
وافقه عليه ابن مالك في اعراب الجمل نعتا قال الاستاذ ولينبغي ان يجري ذلك في الشبيه بالمضاف
اذا اريد به معنى يجوز وصفه لكل من المعرفة والنكرة واوجب الجلباني جمع نصب النكرة الموصوفة
بعد ذكر وجعلها من الشبيه بالمضاف ثم قال وفي يجوز فيها البناء والنصب قاله الكسائي انتهى وفيه
مخالفة للظاهر جزم والتسهيل بجواز النصب كما نبه عليه استاذنا وخالف ابن هشام ابن مالك في الاعراب
المذكور وقال في حواشيه وامّا يا عظيما يرجى لكل عظيم ويا كريما حليما لا يجهل ويا جواد
لا يبخل فليست فيه نعتا لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المناسب
بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب تقديرا يا ايها الجاهل ولك في حرف المضارعة
الياء والتاء على حد يا تميم كلهم او لكم وهو من الشبيه بالمضاف انتهى الثالث يستثنى من
قوله على الضم العلم المفرد الموصوف بابن متصل بعلم مضاف الى علم فيجوز في سعيد بن سعيد بن زيد
والبناء والمختار عند البصريين غير المجرد البناء ومنه قوله يا حكم المنذر بن الجارود بالوجعل الاول بدلا
او عطف بيان او منادى او مفعولا بفعل مقدر تعين الضم وكذلك يتعين الضم في نحو يا رجل بن عمر وكذلك
يا زيد الفاضل بن عمر ونحو يا زيد الفاضل الا نقلا على المنادى في الاول والمتصل الابن به في
الثاني والوصف بزيد في الثالث والوصف بالفاضل مع الشروط كالوصف بابن مخالف بنت والفارق كثرة
استعمال ابن في اشتراط ظهور حركة المنادى في ذلك فقول ابن مالك في التسهيل الاولى عليه فنحو يا عيسى بن
مريم يتعين فيه تقدير الضم اذ لا فائدة في تقدير البناء انتهى وفيه استثنى وقوله على الضم اعم
من ان يكون وجوبا او جوازا وحينئذ لا يرد انه يجوز في المنادى المبني اذا نون للضرورة ابقاء حركة
استحسنها بالضم ونحبه لانه بالتنوين اشبه المضاف ورجح الخليل وسيبويه ابقاء الاول على ما كان او نكرة
مقصودة نحو قوله سلام الله يا مطر عليكما البيت وقوله مكان يا جملي جيت يا جلور ونحو ابو عمر وعيسى
الجرمي والمبرد ابقاء الثاني واختار ابن مالك في شرح التسهيل ابقاء الضم في العلم والنصب في النكرة
المقصودة واختار السيوطي عكسه الرابع المنادى المبني على الضم ان كان اخر ظهرت فيه
الضمة والا قدرت نحو يا موسى ويا فتى وهذا ان كان مبنيا قبل النداء نحو يا حذام ويا سيبويه ويا زيد
فرده وانما اتبع المبني قبل النداء بعرة جازت مراعاة حركة النداء المقدرة دون حركة البناء الاصلية
نحو يا زيد مثل العلم المبني على الضم للنداء او نحو يا رجل المعين مثل النكرة المقصودة وسيأتي غيرها
وزعم المازني انه لا يتصور وجوه النكرة غير مقصودة وكلام المصنف صريح في خلافه واستشهد
نحو يا ناصرا لمن نصره الله او ثبت يا وعنه الخليل انه لو جب لحن وهما خلافا ليونس في

زعم



زعمه حذف ما لا يحذف النداء على اسم مرخم بنون محذوف الياء فذهب التنوين وبقي حذف الياء
لما لم يوجد وعليه فتقدر الضمة في الياء المحذوفة كما تقدر فيها حركة الاعراب ومحل الخلاف غير ما يلتبس
على حرف واحد والا ثبتت الياء اجماعا نحو مري ويا بقي على ما لا ذهب من جريمة ولا مه ومن
بقي فاو ولا مه فانه انوع يا رد ذهب اللام اجماعا والثلاثة الباقية من افسلوا المنادى الخمسة
وهي النكرة غير المقصودة والمشبه بالمضاف والمضاف منصوبة وجوبا لفظا او تقديرا والاصل
سوى من المبني منصوب محلا لا غير اي الاعراب لها غير النصب وليس بلحن كما سبق بيانه
مثال النكرة غير المقصودة جامدة كانت او مشتقة قول الاعمى العرني يا رجلا خذ بيدي وبا واقفا
انتفى في ومثال الشبيه بالمضاف وتقدم انه ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعمل او عطف قبل
النداء كان العمل فيه باعلى كيا حسنا وجهه او مفعولا كيا ضاربا زيدا ويا طالعا جبلا او مجرورا
كيا خيرا من زيد ويا رفيقا ومثال المعطوف عليه قبل النداء ثلاثة وثلاثين كما سبق وتقدم الخلاف
في نحو يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل هل هو من الشبيه بالمضاف كما ذهب اليه المصنف او
من الموصوف قبل النداء والظاهر الاول من فعل كذا بزيد عليه خلافا لمن زعم انه من المنادى المفرد المقصود
ضم ومثال المضاف نحو يا عبد الله واضافته محضة بحسب الاصل ان كان علما او الحال ان لم يكنه ومثال
الاضافة غير المحضة يا حسن الوجه والكلام على المنادى معا يطول ذيله ويعظم نيله وفصل معين
ببين مفاتيح الغيوب ان يفاتح لطالبيه اقفال القلوب قوله باب المفعول من اجله
اعلم ان من شرطه ان يكون مصدرا قلبيا معللا لحدث شاركه في الزمان والعامل او لتقديرا ومنتسبا
فقد شرطه من كهزته وجب جره بمن او في والمستعمل للتعليل وهذه الشروط مأخوذة من مثاليه
ثم اعلم ان هذا انما كهي شروط لصحة النصب فان استوفاها جاز جره ونصبه لكن النصب كثير في
مشاكلة الاول والجر في النصب مستويان في مثاله الثاني والجر اكثر فيما اذا كان مجردا بال نحو لا افعله
الا بحق علمته الهيجا والله اعلم قوله باب المفعول من اجله الخ قال الوالد في شرحه
باب المفعول من اجله وهو لغة الذي يفعل الفعل لاجله ويوقع له وانما يسمى المفعول من اجله
يسمى المفعول لاجله والمفعول له وجعله الكوفيون نوعا من المفعول المطلق وهو الواقع علة لفعل
مقدم عليه ملاقاه في المعنى وان خالفه في اللفظ نحو قعدت جلوسا ووافقهم الزجاج
وجعل ناصبه فعلا مقدرا مخالفا وعامل لفظه فقوري في نحو جئتك اكراما لك جئتك
اكراما لك وهو عرى عنه البصريون المصدر القلبي الفضلة الواقع علة لحدث شاركه
وقتا وباعلا اب في الزمان والعامل سواء كان باعثا وغايته كقمت اجلالا لك كان باعثا فقط
كقعدت عن الحرب جبنا واجلا الاصدر قلبي علة للفعل باعثه عليه وغاية له وزمنه

المفعول من اجله

وزمن القيام وباعلهما واحد وهو المتكلم وحينا مصدر قلبي علة للقعود عن الحرب باعث عليه وليست غاية له واما شرطوا فيه ان يكون مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات وخرج به غيره كما سياتي وبالقلبي نحو جيئتك فراة العلم كما اعتمد ابن هشام في الاو فجعل الجماعة كابن الخباز وغيره وخالفهم الفارسي فاجاز جيئتك فرقا زيدا اي لتضربه ويوخذ منه انه لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضا بالفضلة العمدة نحو تحمل اليوم غنيا في الخير وبالعلة لحدث بقية المفاعيل اذ لا تعليل فيها وبما بعده ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول وما اختلف فيه فاعلهما كما سياتي وكلام المصنف مشتمل على قيود هذا التعريف فان قوله الاسم اي الحدث القلبي بقرينة المثال فخرج بغيره مما ورد خلافه في تمام مثاله الاتي واما قول نحو جيئت ان علمت احسانك الخ ونحو اعدك انني طامع في الجنة وهذا اخير من التمثيل بان وان اذ انابتا عن المصدر في نحو جيئتك ان زيدا يكرمني وجيئتك انني اكرم زيدا لانه مبني على عموم اشتراط المشاركة في الزمان والفاعل وقوله المنصوب خرج للعمدة والمراد انه جائز النصب لانه يجوز جره بلام العلة مع وجود جميع الشروط وهي شروط لجواز النصب لا الوجوب كما سياتي ومذهب جمهور البصريين ان ناصبه الفعل وما تصرف منه على تقدير لام العلة ويويده جواز ظهور اللام عليه فتقول جيئتك لاكرامك والجوز في نحو ضربت ضربا ان تقول ضربت لضرب وكذا اقعدت جلوسا وقوله الذي يحدث كما تدل اي علة لسبب وقوع الفعل اي الحدث المشارك له في زمنه وفاعله فخرج بغير العلة على ما عرفت وكلام المصنف نحوه قول السيد المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل او يقسم الى قسمين احدهما علة غائية للفعل كالتاديب للضرب والثاني ما ليس كذلك كالجبن للفرار والاول يكون نفس تعلقه علة للفعل وبحسب وجوده في الخارج مفعولا له والقسم الثاني يكون بحسب وجوده في الخارج علة للفعل وقوله نحو قام زيد اجلالا لعمرو عليه لاشتراط المصدرية والقلبية والاتحاد في الفاعل والزمان اما المصدرية فلانه علة والذوات لا تصلح للعلية غالبا ونقض الاول بقولهم اما العبيد فذروعبيد بنحب العبيد واجيب بانه مفعول به وناصبه فعل النشاط المقدر والاصل مهما تذكر العبيد فالمذكور هو عبيد انكلوا على وضوحه عندك بالعبيد وغيرها على ان سيبويه قال انها لغة خبيثة قال ومع ذلك لا يجوز حذف النحب الضعيف في الغرض الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجمل الفقيي واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بحرة لك واما الباء فلا اما لك وضعفه الرضي الحالية ايضا بانه لا معنى لمقابل هو على انه مفعول به لما بعد الا لان معنى ما زيد الا عبيد يملك ونافيه بل زيد ما عبيني حيث قال

اما كونه



اما كونه لا معنى له وغير صحيح اذ تقييد النفي العام الذي يوجبه بكون الحال منصوبا له معنى ظاهر والتقدير ما هم يكرمني في حالة كونها تلك الشيء عبيدا فهو وضيع واما اجعله مفعولا لما بعد الا لكونه تاويل الفعل فغير صحيح لانه لم يثبت اعمال ما ليس فيه حروف الفعل في المفعول به انتهى واما القلبية فلانه الحامل على اتحاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل قتلا شيء ولا ينفى حتى يكون حاملا على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والكون والارادة فانها تبقى واجيب بانه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجود المحمول وان اراد وجود تقدمه اما وجوده او تصوره فمسلم ولا ينفعه ونقول ايضا الجواز جيئتك اصلا حالا مرادا. وضربته تاديبا انفاقا فان قال هو بتقدير حروف اي لارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا نجوز ايضا جيئتك اكرامك لي وجيئتك اليوم اكراما لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل نجوز جيئتك السمن والعسل فان الرضي فتقول المفعول له حينئذ ان امكان يتقدم وجوده على بعض عامله نحو فعلت جبنا وهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اي يكون حاضرا له ليلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تاديبا وجيئته اصلاحا واما الاتحاد في الزمان فعلى بعض المتاخرين فيلزم بشرطه سيبويه والاخفش من المتقدمين فيجوز جيئت امس كما في معروف غدا واما ذهب اليه المتاخرون كلا لا علم فلا يجوز ما هبت امس للصبغ غدا وعليه اعتمد ابن هشام واما الاتحاد في الفاعل فاشترطه المتاخرون فلا يجوز جيئتك محبتك اياي ولم يشترطه ابن جني وهو ظاهر كلام سيبويه ويشهد له قول امرء القيس ارى ام عمرو معاقد قمرا ابكا على عمرو وما كان اصبرا واختجوا بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا اذ فاعل الارادة هو الله سبحانه وفاعل الخوف والطمع انتما تعلمون واجيب بان المعنى يجعلكم ترون فعل الرؤية الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف اي ارادة الخوف والطمع وجعل الذي تخشى فيه الخوف والطمع حالين تشبيها قال الرضي معنى تشارك فعلها في الفاعل ان يقوم ما يشبه واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا المتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر فجيئتك طلعا وقعت عن الخروج جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جيئتك خوفا من فراك او العكس نحو جيئتك اصلاح الحالك وشهرت الحرب ايقاعا للهزيمة في الوقيعين واما كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل جاء في ضربته تاديبا واعتبت مكافاة فليس هنا حدثان في الحقيقة حتى يشترك اي في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد ان المعنى احدثت به التضريب وكافيته بالاعطاء والضرب هو التاديب والاعطاء هو الاعداد والعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هو

على هو فاعل الخوف

اثره اي خرجته لتاديبه لكن لو صرحت بما هو العلة لم ينتصب عنه النحاة لعدم المشاركة في
الفاعل في الزمان اه وما الجمع هذا الا فكيف يشارك الضرب في الزمان الآخر على قول ابن جرير
والشيخ فومته من ضربه لم يقم التسفيف منه ما النوى واذا نصبت هذا المصدر لتضمنه
العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا انتهى وانجوز
فصدت ابتغاء معروفك يوخذ منه من المثال الاول واراد اشارة الى انه المفعول له يقع تارة نكرة
كما في المثال الاول وتارة معرفة كما في المثال الثاني وههنا تنبيهات الاول اراد بعضهم على ما مر من
الشرط ان يكون على غير لفظ الفعل العامل فيه ما يفال اخللت اجلالا لك وتركه عن نصر سيبويه
وغيره قال ابن هشام واشتراط كونه علة يغني عنه اذ من المعلوم ان الشيء لا يعلل بنفسه واراد
بعضهم فيها ايضا ان يكون من غير نوع الفعل المخرج نحو جاء زيد راكضا فانه وصف به التعليل
ويجر باللام وشرط ابن مالك في العمدة كونه قلبيا او كان ضميرا جر باللام نحو خلق لكم ما
في الارض جميعا قال الاستاذ ناوفي عنه اشتراط المصدرية اذ الاسم ليس حدثا ولو سمي
المصدر الثاني من علامات المفعول له ان يصلح لو في جوابه جواب لم فعلت ومنها صحة تقدير
واو العلة ومنها صحة جعله خبرا عن الفعل العامل فيه اذا وضعت مبتدا من لفظه موضعه
نحو زيد كما في زيد اذ يصح زيارة لم في بزيد على معنى العامل على زيارة الطمع في زيد
الثالث اذا اجتمعت الشروط او بعضها وجب جره باللام على التعليل وهو مذهب ابي علي
والكاف لانها شرط لجواز النصب لكونه مفعولا لاجله فيقول بعضهم بنا على انها شرط لكونه
مفعولا له اراد ابو الشرط كما مر منه والا فبينه نظر اي لانه يلزم من عدم الشرط عدم المشروط
ولم ينتظم ههنا المفعول لاجله بعض مما غير هي فيما فاقد المصدرية نحو لكم اذ الضمير ليس مصدرا
كما مر انفا ومنه الحديث دخلت امراة النار في هرة حبستها وفاقد الاخاء في الفاعل
نحو واي لتعم وفي لزكراك نمرة فاعل التعريف والتعريف وفاعل الذكرى المتكلم ومنه قيل من
الذير هاه وامرنا عليكم طيبات احلت لهم ومنه واذكروه كما هداكم وفاقد الاخلاء في
الوقت قوله يجيء وقم نفت لقوم تبا بهذا الستر الابسة المتفضل بالقوم علة
لخلع الثياب ولكن وقتهما مختلف فوقت الخلع سابق على وقت اللبس فلذلك جر باللام
ونصب بتخييب الظاء المعجمة من التخم وهو الخلع ولبسة بكسر اللام للهيئة من اللبس
والتفضل هو الذي يفضي في قوله واحد ومنه نحو كلما اراد واذا فرحوا منها ان عم اي لاجل انعم
واذا وجدت هذه الشروط فالاجود النصب لانها كما مر شروط للجواز حتى ان المستوفي
لجميعها يجوز فيه ان يجر بحرف التعليل سواء كان جره امن الاول او اضافة ام محلي بال
لكن الارجح



لكن الارجح في الاول النصب وهو مثال المصنف الاول ويجوز جره خلافا للزمخشري في منعه
فلا يجوز عندك لاجلك قال الشلوبين والاعرف له في ذلك مستند والارجح في الثالث الجر
نحو جيء للاكرام ويجوز نصبه ومنه لا انعم الجبن على الطبيخ، ولو توالت زمر الاعداء ويستوي ان
في الثاني وهو مثال المصنف الثاني فينصب كما مر ويجوز جره لبابه فمن جره ومن النصب
يقفون اموالهم ابتغاء مرضات الله وبهذا التقرير نكتفي في تعديد مثال المصنف على ما سلف
ولما لم يظهر نكتة الترجيح والاستواء قال الرضي الاولان يجوز ذلك على السماع والاصل انتهى
الرابع اختلف في جواز تقديم المفعول له على عامله والجمهور على جوازه لذلك ومنعه ثعلب في
آخرين وردّ عليهم بقوله تعالى وما اشفوا الى البيض الكرب والعما منى وخ والشيباني نحو
وقوله كما خرما وردّ الناس امكيّ الى بيزخ لذلك مما جاء به السماع الخامس لا يجوز تقدم المفعول له
منصوبا كان او مجرورا ومن ثم رفع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا وان تعلق لتعتدوا
بتمسكوهن على جعل ضرارا حالا قال الاستاذ ناوالظاهر ان محل المنع حيث لا تبعية السماع
السادس قد يكون عامل المفعول له محذوفا مثل الدهر ما نابك اي افعل هذا ان نابك
وقد قال الزمخشري في قوله تعالى حفظا بما حمل على المعنى لان المعنى انا خلقنا الكواكب زينة للسما
وحفظا لها من الشياطين كما قال تعالى وتقديم زينا السماء الدنيا بمصابيح الاية ويجوز ان ينصب المفعل
المعلل اي وحفظا من كل شيطان زينا ها بالكواكب انتهى والله اعلم قوله باب المفعول معه اي
جاء الاسم الذي يفعل المفعول معه صاحبته قوله المفعول معه الخ المفعول معه في الاصطلاح هو اللفظ
المنصوب الخ ومدلوله ليس مفعولا معه في الاصطلاح وانما هو مفعول معه لغة قوله الاسم اي
الدال على المسمى هو المبيّن الاسم والمبيّن المد لول فيلزم اتحاد المبيّن والمبيّن قوله الاسم يعيب
الصريح لان المفعول معه لا يكون الا اسما صريحا والاسم ينقسم المفرد والمثنى والجمع للمذكر والمونث وجمع
التكسير والتاكسير قوله المنصوب معناه الفضلة خرج به العمدة مثل اشترك زيد وعمرو وقوله الذي
يذكر الخ نعت للاسم المنصوب قوله ليبيان الخ اي ليبيان شخص فعل الفاعل معه فعلا والشخص يشمل
الواحد والمتعدد او ليبيان الشخص الذي وقع الفعل له حاجته او ليبيان الذات التي فعل الفعل
بمصاحبتها قوله الفعل المراد الفعل اللغوي اي ليبيان من اوقع الفعل بحاجته قوله الفعل
المراد الفعل اللغوي وهو الحي مثله واذ افلت جاء الامير والجيش فالامير فاعل الحي بمصاحبة الجيش
والمفعول معه هو لفظ الجيش ثم كر ليبيان مسماه الذي فعل الفعل لحاجته فوقال في تقرير المفعول معه
هو الاسم الفضلة الواقع بعد واو بمعنى مع مسبوقة بفعل او ما فيه حروفه ومعناه وقريب من هذا
قول المصنف هو الاسم المنصوب الخ الا انه ابهم ناصبه والصحيح انه ما قبل الواو ومن فعل مثل ما مثل

به المصنف او شبهه مثل انا سائر والنيل فيتاتى فيه الواو وقيل عامل مقدر بعدها قوله ليبل من وقع
معه الفعل يعنى ان المفعول معه انما هو اللفظ الدال على الذات التى وقع الفاعل الفعل بمصاحبتها
فذكرنا لك اللفظ انما ليبان تلك الذات فلم يبين الشيء بنفسه فليتامل قوله فوجا الابل والجيش يجوز
فى الجيش النصب على انه مفعول معه والرفع على انه معطوف قوله واستوى الماء والخشبة يمتنع فيه الرفع
وتعين فيه المفعولية ف ق وقال فى شرحه المفعول معه اى الذى يفعل معه فعل بان يكون الفاعل مصاحبا له فى
حال حصول الفعل عنه او المفعول به حال وقوع الفعل عليه بالكلية فى هذه العبارة مفعول مالم يسم فاعله
اسند اليه لفظ مفعول الذى اسند الى الجار والمجرور فى المفعول فيه وله والضمير المضاف اليه الظرف راجع الى
البناء على ما جوز بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب مع بقائه منصوبا بريا على الكثر احواله وقد جرى
عليه بعضهم فى قراءة النصب لقوله تعالى لقد تقطع بينكم قال بعضهم وهذا راى بشر بن معتمر او بعضهم
خرج الترجمة على جعل الباء بمعنى استثنى يعود الى الفعل المفهوم من المفعول معه نحو وضربى لزيدا على حد ما
قيل فى قوله جلبن الغير والتوان اى وقد هوايا الحلول او المحيلة واجرى لوصول العامل اليه بواسطة
الواو دون غيرها والخطابى فى كونه مقيسا فقد ذهب بعض النحويين الى انه سماعى لا يجوز ما سمع منه
ونسبه جماعة للاكثرين فيقتصر على ما ورد وقال ابن عصفور مقتضاه انظم لا يجيزونه الا حيث لا يراد بالواو
معنى العطف المحض لان السماع انما ورد به هناك انتهى الا حيث ايهم اذ يجيزه الخ والذى ذهب
اليه الاخفش ابو على انه فيما يبدو بالمعنى المشهور قال ابن مالك وهو الصحيح وقال ابو حيان الجمهور
خصوه بما يصلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول به فما يجوز حيث تمحض لا يتصور معنى العطف
لقيام الاجماع على ان واو مع للعطف فى الاصل فلا يجوز حيث تمحض معنى العطف لان دخول معنى
المفعول به هو الذى سوغ خروجه مما يقتضيه العطف من المشاكلة التى توثرها العرب على غيرها الى
النصب قال وسواء صلح فيه العطف حقيقة نحو جاء البرد والطيالسة لان المجيء يصلح منهما او مجازا نحو
مر زيد والنيل اى يصح عطفه على المجاز من جهة انه لا يفارق زيدا فى حال سيره كما لا يفارقه من يسايره وقال
البرد والسير فيه يقاس بيمان اذا كان الثانى موثر الاول على كان الاول سببا له نحو جاء البرد
والطيالسة بالبرد سبب لاستعمال الطيالسة وجيت وزيدا امس فالسبب فى مجيئه وحكى ابن
هشام الخضراوى عن بعضهم انه يفصل بين ما يجوز فيه العطف مجازا فيكون مقيسا وبين ما جاز فيه
العطف حقيقة فيكون سماعيا وهو اى المفعول معه اصطلاحا الاسم الفضلة الواقع بعد واو اريد
بها التخصيص على المعية مسبوقة بفعل او ما فى معناه او اسم مشتمل على ما فيه حروف الفعل ومعناه بالواو
كسرت والنيل والثانية انا سائر والنيل والثالثة متى وكنت وصيلها يخرج بالاسم غيره من جملة نحو قام
زيد والشمس طالعة وبعد نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وخرجت انا عن خلق وتاتى مثله بناء على



ان المفعول من اجله والفعل لا يسمى مفعولا معه وهو صاحب به ابن هشام فى شرح اللمحة وعليه جماعة
فى الاسم من كونه حرفا فلا يبقى الاسم تاويلا لاخلا ما ابقضهم وخالفه حفيده فقال ينبغى ان يقول
ذلك من غير نصب بنفسه والا فهو بمنزلة الاسم فينبغى ان يعطى حكمه وقد رجح بعضهم
بانه مفعول معه وهو الحق بالمعنوية بقية الجامل ونجم ويجمع وواو المصاحبة نحو جيتك
مع زيد وبعد الصد بتيا به وان لزوم المعية وغو مزجت عسلا وماء الواو فيه للعطف
والمعية استفيدت من العامل ومعناها مشاركة ما بعدها لما قبلها فى العامل فى وقت واحد
وما بعدها نحو كل رجل وضيعته لعد وسير شيء من ذلك وغو هذا لك واباك فلا يتكلم به
خلافا للابي على لعدم جروء الفعل ان كان فيه معنى ابهم واشير واستفر فال بعض العلما
وانعلم بقم الفعل فيه كما قد روه فى مالك وزيدا حيث او جبوا فيه النصب على المفعول معه
لقوة الداعية الى تقدير الفعل هو مالك وزيدا بسبب تفخم ما الاستفهامية التى هى بالاصل
او كى تاخير الجار والمجرور وما اقتضاه من ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك واباك فانه يجوز فيه
الاداء واحد وهو تاخير الجار والمجرور وما افترقا انتهى وهذه الفروق مانوخوذة من كلام المصنف بعضها
من سمه وبعضها من مثاله فالعضلة من قوله للمنصوب وهو نص فى بما على التزام المحث ليبان
المنصوبات ولام ورب امر والبهم الفاصله وفيه خلاف ليجى كلامه على ما يصح منه والتحليل
ان ناصبه ما تقدم من فعل او شبهه بواسطة الواو ومنه يوخذ ضمنا كونه بعد واو المخ وبه قال
جمهور البصريين والكوفيين وان اختلفوا فيما واذا لك وقال السيبويه والفارسى وجماعة انه كالمفعول
به فى المعنى ومعنى ما صنعت وابا ك ما صنعت بابيك ومعنى جاء البرد والطيالسة جاء البرد
بالطيالسة وقال الاخفش ومعظم الكوفيين انه نصب على الظرفية والمالوا فى تقريره بما يطول بسطه
وقال الزجاجى ناصبه الواو لا ختصاصها بالاسماء ورد عليه بلزوم اتصاله بها ان كان ضمير الوجوب
اتصال الضمير بعامله لكنه جاء منفصلا فى قوله وانت لا تفك احمد وفصيح تكون وابا ها مثلا
بعرف واجيب بمنع اللزوم وسنذكر ان الا استثنائية على القول بانها عاملة النصب والمستثنى
لا يتصل بها اذا كان ضميرا وقال الزجاج ناصبه وهو معنى تقديره لالباس ثلاثى نحو جاء البرد والطيالسة ورد
بان هذا التقدير يستلزم فى المفعول معه اسما وجوب كون ما تتميم الجماعة مفعولا معه مفعولا به عنده
فيسه لم يشترط فى ناصبه ذلك ولا ارى وما اشعر بما اردناه ما يعهما قال الرضى واشترط بعضهم
ان يكون عامل الفعل الذى يصاحبه المفعول معه عاملا كما فى مرت وزيدا اى انه لا يجوز فى نحو ما انت وزيدا
زيد او عمرو معطوفا اتفاقا لا مفعولا معه قال ويتفق ما قاله نحو حسبك وزيدا اى ادرهم فان الكاف مفعول
فى المعنى اى اكفك واما تعيين عمرو فى المثال المذكور للعطف بهو انه لما بعد الواو العطف

الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في قولك جاء زيد وعمرو تشتمل ذاتهما
في وقت المجيء ويحتمل حصول مجيء احدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك
جاء زيد وعمرا لا يعين التنصيص بالنصب على المصاحبة لاحتمال النصب للعطف الذي هو الاصل
انتهى وانما خرج بقوله في الرسم الاسم المعرى الجملة وبالمنصوب عنه على ما مر وبقيد عام فاعل يشمل
المفعول معه من بقية المفضلات اخرجها بقوله في بقية الاسم الذي يذكر لاجل بيان من اي الذات
او المسمى الذي فعل معه لغة اي مصاحبته والدور موضوع الفعل لغة وهو الحدث الذي عبر عنه بالفعل
الاصطلاحي العامل في المفعول معه هو واو الخلفة عند اي الذي يذكر ليدل على ان مسماه ومدلوله مصاحب
لمعمول الفعل اي يقوم به ذكر لاجل افادة انه مصاحب لمعمول الفعل في وقت صدور الفعل منه او وقوعه
عليه وبعضهم يعبر المصاحبة التي يفيدها المفعول معه بقوله والمراد بها كون المفعول معه
مشاركا لمعمول الناصب له في ذكر الفعل به وقد اعترض عليه بنحو ما سيأتي عند قول الشيخ
اذ الطلوع ليس مشاركا للزيد في الموت واجيب عنه بانه مبني على قول ابن جني والاخفش والسيرافي
والفارسي والشلوبين وابن الضايع وابن عصفور ان واو المفعول معه لا تقع قبل ملا تصح عطفه
بل نقل ابن الباذش الاجماع عليه ونسبه ابو حيان الى الجمهور وقال اشترط الجمهور في تالي الواو ان يصح
عطفه عطفه فلا ينصب في نحو كنت وطلوع الشمس مفعولا معه وخالف ابن مالك في التسهيل
بل يشترطه وقال قد تقع تلك الواو قبل ما لا يصح عطفه خلافا لابن جني وقال ايضا انكر ابن جني وهو
بالانكار خليق وبه ليل ان يستوي الماء والخشبة ومازلت اسير والنيل وبه ليل انت اعلم ومالك اي
مع مالك كيف تدبر والجوز في مالك ان يكون مبتدأ محذوف الخبر لا والله لا اخبر عنه باعلم
وبعضهم اول هذه المثل كلها فجرى الحال والتمييز والمستثنى وسائر المفاعيل وان تشعبت
منها لم يذكر ليبين الزمان التي طابقت الفاعل وقت صدور الفعل ولما فيه ايضا التنصيص
على بعض فيرد ما اشرنا اليهما فيما مر انشار اليها بالتمثيل بقوله نحو خبر مبتدأ محذوف
او طل مر الاسم المذكور اي وهو او حال كمر الاسم المذكور نحو الجيش من قولك
جاء الامير والجيش اي الجيش اسم منصوب بمر واو بمعنى مع نصا مسبوق بمعدوم كمر
لبيان موصاحب الفاعل وقت صدور الفعل وهو المجيء عقب ما بين الجيش مازاد على
تمام مايه الى اربعة الاف فما زاد والجيش الجمع الكثير والشرذمة من مايتين
الى خمس مايه فما زاد منتشرون مهملة الى تمام مايه وحدود السرية يسمى بعضها
والكتيبة بالمئات فوقها اجتمع وما ينتشر انتهى قاله بعض الناس وقيل لما روي
ان الله تعالى اختار السرايا اربع مايه قال بعض رسول الله صلى الله عليه وسلم اما عيش





على مريه فيها ثلاثمائة وربما بعث الى جل والرجيل سرية ابن يعمور
عنه للسرع السرية خلفاء لك باجتماع الولي بفرد ما يرى شرذمة الخوف
وكثرة العدو انتهى من ابرع فيه وهذا المثل متنعت عليه لكن العطف فيه
ارجح من النصب على المفعول معه لانه الاصل وقد امكن بلا معنى لفظي
والنصب فيه ضعيف لما فيه من الخروج عن الاصل من غير ضرورة وقد يجب النصب
على المفعول معه لمانع يمنع من العطف معنويا كان كقولك لمن عول الفقير
وباتيه كما انت عول الفقير واتيانه وهو خلاف المعنى المراد بل فيه الامر بتعزيز
الفقير واتيانه ومثله مات بل وطلوع الشمس وقول المصنف اسوى الماء
والخشبة بالخشبة مفعول معه لانه اسم منصوب بما كالبيان من صاحب مفعول
الفعل الاستوى الذي هو الارتفاع مثل استوى على راحلته والفياع مثل استوى
على سوقه ولو عكسه لصح المعنى لان الخشبة لا ترتفع وانما تقوم من فعلها انتهى
كما قال الاستاذ ناصر الدين ويرد عليه قوله تعالى فاستوى على سوقه
افتحمل بعض فاعل حتى يحمل المثال عليه ويصح العكس او ضاع ومنعت وزيد
وصورت بكل وزيد طلوع الشمس والمثال ليس بمتنع صناعة اذ يلزمه للمثال
الاول العكس على الضعيف المجرور وغيرها عادة الباذش لا يجوز عند البصرية
فيهما وهو الراجح واما على مقابلة فيترجح النصب العكس فيهما يترجح النصب
على المفعول معه نحو كونك وزيدا كالاخ ووجهة المعنى اذ لو عطف زيد على
ما قبله لكان الامر متوجها اليه ايضا وانت لا تريد ذلك امره وانما تريد ان تامر
فاصبد بان يكون معه كالاخ كذا في شرح الفلم لمصنفه قال بعض المتاخرين من
شراحه ومقتضى هذا التفصيل وجوب النصب لا رجحانه ويتعزيز جواز الرفع
بالعطف فظاهر كلامه انه من عطف المفردات وفيه نظر اذ شرط عطف المفرد
على مثله ملاحية المعطوف او ما في معناه لعباشرة العامل وهو هنا غير حاصل
لزيد اذ لو باشره للزم او يكون فعل امر رابعا للظاهر وهو ممتنع ولهذا قال ابن
مالك في نحو سكرت وزيد الجنة فعلل الخفض بما ذكر وما ذكره يوهم ان العطف
المعنى بل ذاهبه عليه الاوهم انتهى وقد يجاب بانه احاجة الى التقدير وما يدرء

ما الزمه لانه يجتمع في التابع مالا يجتمع في المتبوع ويستوي النصب
والعطف بسرت والنيل وانا سايرو الفيل تمرات الاول لما بعد المعطوف عليه
من خبر لما قبله او حال منه فتقول في الخبر كنت انت وزيد كالاخوين
وانتقل كالاخوين لما مر وتقول في الحال جيئت وهمزا ضاحكا ولا تقول حكيم الا على
بيها وبالاول جزم ابن كيسان حيث قال الا مطابقة الاول وفقه وهو الفياس
وخصوصا في نحو كان زيد وعمرو به كالخبر الثانيه لا يتقدم المعطوف عليه
على عامله ولا على معمول عامله المصاحب له فلا يقال في الخشبة استوى الماء
والاستوى والخشبة العالا وهمزه الواو والعطف جروعي هنا خلافا لابن
جنى في اجازته الثاني مستمسكا بانه فرجاذ له في العاطف نحو قوله
موذا تعرق عليك ورحمة الله السلام وقد سمع ذلك موكلا به فال التاء
جمعت وفحشا غيبة ونميمة ... ثلاثا لست عنها بمرعوى وشبهته
واهيتا واما الاولى فلا رفوع مثله في الواو العاطفة شذاذا او مخصوص بالفرورة
فلا يقاس عليه واما الثانية فالبين من العطف لامن المعطوف عليه وعلى ذلك خرجه
اكثر النحات الثالثة وهو نسبة في المعنى بصعف النصب ايضا في ما انت
وزيد وكيف انت وقصعة من ثريد والنصب فيها على هذا بتقدير يكون مضمرا
وليس نافيا والعطف بيهما هو الارجح عند الاكثر لان الاصل وقد امكن والله
اعلم واما خبر كان وخبر اخواتها اي نظايرها من الكلمات التي تعمل
عملها واصلوفيها هذا اللفظ لتشابه الاخوة غالبا وفيه استعارة في
تصريحيه وهي الطاوا سم المشبه به على المشبه نحو وكان الله غفورا رحيما
وكان بعباده لطيفا وكل الخاسلين عليها واما اسم او نحو والله لا يجيء مركبا
مختلا فجوا واسم اخواتها ان نظايرها والكلمات التي تعمل عملها وفيه ما في
ابنا نحو لعل الحبيب قادم وليت الحرو ناسم ثم في حواب اما مغرورنا بالوفا
وقال ولم اترج لهما في المنصوبات لانه قد تقدم خبر كاد واخواتها
اجماعا على وجه الاستطراد في باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر وما يطابق
المرفوعات حيث قال في الاول واما كاد واخواتها فانها ترفع الاسم وتنصب الخبر
وفي الثاني واما ما ولا واخواتها فانها تنصب الاسم وترفع الخبر فاغنى عن اعادة ذكرها



هنا تنبيه اشرنا بالجمع الموضعين على كاد وما ولا يتسمر
المعنى في خبر كاد واسم ان على العليه الجنسية بل المراد خبر واسم لهما زيادة
تعلم مما ذكر او لم يلزم العطف بالواو الموضعين على خبرها ولا دعوة التصدير على خبر
كانه وتقدير تاسع المعطوف عليه خبر واسم في الموضعين ليسا والمعنى لا انه
متى عطف على العامل السابق المنسوخ خبر واسم انتهى فقامه المطاب البيت بعد
مفروض عدمه هو مشهور اولم يقع على جره على ما يراه سيبويه من اغنائه على
اعني به بعد حرف الخطاب لانه في الوجهين لا يلزمه تثنية ضميرهما بل كان
اللائق الاتيان بضمير المؤنثة الغائبة بيهما عائدة الخبر بروز الاسمين كما نبه
عليه الاستاذ رحمه الله وكذلك التعزم الواقع لخبرها واسم ان في باباهما والمرفوع
الذي اي تقومها الواقع في ابوابهما من جملة الامور مما قبل ان ترجم لها بباب المنصوبات
بيض فضل لكم هملة فضلة في تلك الابواب انتخت عن اعادتها هنا حيث
قد تقدمت هناك وبهذا اندفع ما اورد على قوله فقد تقدمت هنا لم تصرح بوجه الشبه
وما يفيد الاختلاف بالاجمال والتفصيل كما اشرنا اليه بالاولى التشبيه في مطلق
التغير فيدخل تابع المنصوب المقصود بالذات هنا نحو ما زيد العاقل وتوكيده
ما زيد نفسه وتسفا ما زيد وعمرو وبدلا ما زيد اخاك وقد مر بيان
ترتيبها عند اجتماعها والله اعلم قوله فجوفات اي باب بيا حكى تغيير
فجوفات الى قوله فجوفات ١٢ بما وتقدمت مرجوعاتها ومنصوباتها
ومجروراتها فقوله على لو فسرتها الكاف
اخصر والضمير المجرور فوقها يفيد لها عامل بنا سبها فتعلق اي مشتملة على
ثلاثة اقسام من اقسام الكلم على جزئيات قوله ثلاثة يرد عليه الجمع
بالمجاورة وكتاب المراد بقوله فجوفات المنصوبات فجوفا اعلى ما يخرج
المنصوب بالمجاورة كما لا يصح ان يكون قوله فجوفات بالجر فقد
ثانية الاطلاق اي يكون بالجر وما يكون بالاسم الا يكون بالنيابة او التضمن
لمعنى الجر وحينئذ اخص واما المنصوب بالاسم فانه قد يكون بطريق النيابة
اي التضمن لمعنى الجر قوله بالاضافة الباء سببية والسبب اعم من العامل
والاعم لا يلزم ان يصرف بالاخص معين فلا يناسب مذهب الجمهور من ان الجر بالمضاف

كما بالاضافة ولا يجوز الجر المقدر قوله بالتبعية كعوت الشيء تابعا لغيره قوله
وتابع للمخفوض بانه داخل فيما قبله لان العامل في التابع هو العامل في
المتبوع على مذهب الجمهور وان كان العامل في المتبوع حرفا او اسما فالعامل
في التابع ويجاب بان المصنف ماشى على مذهب الاخفش وهو ان العامل في التابع
التبعية قوله وتابع المخفوض اي مخفوض بالتبعية اخرج مرفوع تعلق الكلي
بالمشتق يشعر بالعلية والاولى الجمع المصنف تعبير المخفوض بالعامل
قوله عن الخ اي بهذا اللفظ عبر عن موه الى عن وعلى وفي ورب بانها
لانها لا اسماء لها وعبر عنها والكاف والاسم باسمايها لوضع الاسماء لها قوله
على وضمير هاء امن مذهب المتخرمين وهو الصحيح خلافا لابن مالك قوله مما يقدر
باللام يعني ما تكون اضافته منصوبة باللام يجتنب انه لو صرح باللام مع المضاف
المضاف اليه لكان ذلك وقوله وما يقدر عمر كذا قوله وما يقدر بعن وعلى
في شرح التسهيل ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى المعدود حادي واحد عشر
الى الطرفين كرر كل زيد انتهى وفي اضافة الاعداد الى المعدود حادي خلاف
مذهب ابن السراج انها مقدرة بمن وهو الصحيح ومذهب الفارسي انها مقدرة
باللام وقال واضافتها على الجزء نحو ثلثة ثوبان ايضا على انها بمن وقد
وقال في غير هذا مخفوضات الاسماء الاضافية مخفوضات الاسماء وهو
اليسر للتخصيص اذ لا يخفض غيرها قوله بالاضافة اي بسببها حيث حملها على
مذهب الجمهور من ان الجار بالمضاف لا بها ولا بالجزء المقدر قوله وتابع
المخفوض ظاهره انه مخفوض بالتبعية وهو قول بعض النحاة والصواب
ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع على ما مر البحث وعلى هذا
فيه مقدر قوله مما يخفض مما الخ لا تكرار بين ما ذكره هنا وما ذكره اول
المقدمة لان ما ذكره هناك لبيان انها علامات للاسماء وما ذكره هنا لبيان
انها عاملة للجر والجر مر كل الاخير فليتأمل في قوله واما ما يخفض بالاضافة
لغة الاسناد ومنه قول الشاعر منه فلما دخلنا ه فظا ظهورنا الى كل جبري
مشعشعة اي لما دخلنا البيت او المنزل اعلنا ظهورنا واستندنا الى كل جبري
صفتها ذكر واصطلاحا نسبة تقييدية بين شيئين تقتضي الجار لاحدهما



المضاف

ثم اعلم ان كل اضافة يصح ان تكون بمعنى اللام حقيقة او مجازا واما الاضافة التي على
معنى في فضابطها ان يكون المضاف بعضا من المضاف اليه ويصح حلول اسم المضاف
اليه عليه فخرج علم زيد لعدم البعضية فحو بدر زيد لعدم صحة حلول اسم زيد
على بدر مثلا فجلباب ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد لوجود الضابط فيها
وظاهر كلامه ان الاضافة ليست على غير هذين الحين وهو المختار وذهب ابن
مالك الى ان من الاضافة ما يكون على معنى في وضابطه ان يكون المضاف اليه ظرفا
وقع فيه المضاف مع فصل الظرفية فحو سكن الليل ودابي النهار فلان عالم المدينة
وهو بير المسجد ومطرح مصر لعمرو فصل الظرفية والمصروفية ورده ولده في
شرح الخلاصة قال وقال في شرحه ولما قدم المصنف ان انواع الاعراب الاربعة
رفع ونصب وخفض وجزم وذكر ان المعرب ما يكون لما من نوعي الافعال والاسماء
وذكر ان المعرب من الافعال يدخله ثلاثة انواع الرفع والنصب والجزم وان
المعرب من الاسماء يدخله منها ايضا ثلاثة انواع رفع ونصب وخفض وقدم افسام
المعرب من الافعال مرفوعة ومنصوبة ومجزومة وانجعا بضمير مرفوع لا
الاسماء وهي المرفوعة والمنصوبة شرع يتكلم على القسم الثالث منها وهي المخفوضة
وبهاتمة الكتاب فقال باب بيان اقسام مخفوضات الاسماء وبيان الغاظ
لها والاضافة مخفوضات الاسماء بيانية اذ لا يخفض الاسم حقيقة او تاويلا
تنبيه الخفض من عبارات الكوفيين والجر من عبارات البصريين كما نبه عليه
ابن الخباز هنا غير جماعة كالمصنف بالمخفوضات وبعضهم عبر بالمجرورات وهو
ما لاق به لاشتمال على علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف وعلامته الجر كما بالكسرة
او ما ينوب عنها لفظا او تقديرا او انما قيد بالحيثية المذكورة لان الجر ليس علامة
لمزات المضاف اليه بل من حيث كونه مضافا اليه المخفوضات اي جنسها وماهيتها
او كلها وجميعها من حيث هو هو حادثة او مشتملة على ثلاثة اقسام صرح بها
بقوله اشتمال الكل على اجزائه او الكلي على جزئياته ولو اسقط على كل احترز
عن مجموع العدد او اعتبره المصنف كما رشد منه لقول سيبويه وابن جني
والسراج بانكاره او الخفض على الجوار او التبعي لان سيبويه عبر عن النعوم
بالغلط وما ورد مما ظاهره جواز الجر بالجوار او بناء او مبلغ القول ورده

مع الخفض بالتوهم الى الجر بالحرف او باضافة او مجرد الموقال التحقيق او حركة الجوار ليست
اعلى اباوانما هو حركة مناسبة لانها فضلة بزيادة اوبنيابة سواء بين المتلازمين وبين البعض واركان المعنى
على خلاف ذلك وعلى هذا يجيء ضربت ضاحكا يجيء ضربت ملتجاوزة ضاحكة مغفورة
مع ظهورها الاستغلال العمل في حركة المجاورة كما ان التحقيق بسابق موقوله برابح ليست
مدهوكيا مضى ولا سابق بسبا اذ كان جائيا انه فجوم بي مجيء مقدور وفزد كرى الجر بالواو
في الفاعرة الثانية من الكتاب كما شاء المعنى وذكر ان الزمخشري خفض الجوار في النعت
قليلا وفي التوكيد نادرا وليكون النسطور الصحيح بمنع التجاور ولم يعتبره بل يسرع كالمه خطأ
يجب حمله ولو سلما امكن انه باعتبار المجرورات المشهورة الكثيرة الدوران في لسانه كما اشار
اليه الشارح جار الخفض على الجوار شاذ غير مقيس كالتوهم لانه كما قبل فجوم بالجر
فرعه الاصل الخفض بالمجاورة وهو الاصل وقيل فجوم بسبب الاضافة او فيها كانت لاسبح او لوضوح المراد
حملا على هذا الاظهر هو الاضافة على المختار المضاف اليه كما هو احد ثلاثة اقوال اجاز المضاف
اليه لكنه ضعيف عندهم قال الرضي انه ليس بشيء لانه اذا اراد بها كون الاسم مضافا اليه بهذا المعنى
هو المقتضي للاعراب والعامل هو بنفسه المعنى المقتضي واذا اراد بها النسبة بين المضاف والمضاف اليه
ينبغي ان يكون العامل هو الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل ثم قال فالعامل
في الفاعل هو الاسناد والفعل النحو والقول الثاني ان العامل الجر المقدر وهو مذهب سيبويه والمبرد واختاره ابن الحاجب
ووجه الرضي بان المقابلة يقتضي ان يكون معناه في الاصل هو المقدر للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام
زيد غلام حصل لزيد فحذف معنى الاضافة فاتي بالمضاف اليه لاجل الجر وما ينكر ههنا على جر الفي مقدرا
وارضعف مثله في خير فوارونة جوابا لمن قال له كيف اصبحت خيرا بي على خير ونة لكن الدلالة التضمنية
بالمضاف الزاهو مختص بالمضاف اليه ويتبين به كان ضعفا والمقدر في نحو احضر الي غير ضعيف واذا
وقع موضعها في السببية او واو المعية كما في بابا لنواصب للمضارع جاز نصبها مكررا وكذا الجر بربما
المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف انتهى بفائدة قيد الفعل وكل معناه والقول الثالث ان العامل
المضاف واختاره ابن مالك وغيره قال الرضي ومن قال ان العامل الجر هو المضاف وهو ما قال الجرمي
الجر بشريجة منسوخة والمضاف مغير معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد بمعنى
كون الشيء مضافا اليه انه حاصل بواسطة الاداة وجهور النحاة بنفسه انتهى وتسمع كلاما اخر بان قلت
ما دلالة به كلام المصنف لا يفيد تعيين العامل لان السبب اعم من العامل والاعم لا يلزم ان يعارف
باحدى معينين قلت نعم لكنه تمهيد كرناه صارفا بالحمل على الاخص فلا يتبادر من جر به على



المجموع على انه يمكن ان تجعل الاضافة بمعنى مطلق الحاظ المضاف على المجعول وبانه نعم يجاز الاضافة
لغتين كلاهما وسم فجوم بالتبعية وبنعته ونابع للمخفوض وهذا الفيء زاده الاخفش
والسهيلي ومخالفهما الحاقه تبعية النعت فجوز يزيد العاقل وعمرو وتبعية البيان نحو يزيد اخيك عمرو
الله وتبعية البدل نحو يزيد اخيك ومثلها والجار الاسبح بالاضافة والحقاق الجر بالتبعية راجع
الى الجر بالحرف والى الجر بالاضافة وهو راي الجمهور وفي مران المصحح ان العامل في التابع هو العامل
المتبوع لا الجار والعامل فيه مقدر مماثل للعامل المذكور عنه على هذا وكافي اللايق بالمصنف
الشفاء هذا الفيء من الجر وبات كلا السفكة من المرجوعات والمنصوبات بارفلة هلا ولت
كلامه بان الباء فيه بسببية والسبب اعم من العامل كما مر بالاضافة بان كلام المصنف
مبني فيها بسببية كما هو على قوله قلت جعل الاضافة جارة اي ضعيف انتهى به ره
الحرف شيء قلت ولنا وهذا راي له وافقه عليه السهيلي وعزاه بعضهم لبعض الجمهور
بلنا وليم كتبيت قال الشارح وفي اجتماعه الاقسام الثلاثة البسملة وبيانه
ان لفظ اسم مجرور بالباء في الذي هو الباء ولفظ الله مجرور باضافة اسم اليه والرحمن والرحيم
فجوران بالتبعية لانهما وصفان له ولما فرغ المصنف من ذكر تلك الاقسام اجمالا شرع
في ذكرها تفصيلا مسفطا للفيء الثالث وتنبيها على قدر ما يعني عنه ابواب التوابع فقال
كمدي نسخة والمراد بالخفض الجر وهو اكثرها واما المخفوض فهو الجر بالباء في نسخة وفيه اشارة
الى تسميتها جرا وخفضا وتسمى ايضا جرا لانها في معاني الافعال المعاملة للاسماء كما قاله
ابن الحاجب الرضي الاصح انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما تسمى بعض الحروف
جزما والجزم وبعضها جزما انتهى والكوفيون يسمونها حروفا والاضافة لانها
تفيد ما يفيده الحرف العمل الاسم اي توصله اليه وتربطه به وحروفا لانها تحدث
في الاسم مرة فرعية وتبعيته وغيرها وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات وهي
مختصة بالاسماء والدخول عليها لمعان غير ها فاستحقت ان تعمل الجر كما لازم
شيئا وهو خارج عن حقيقته ان فيه غالبا ولم تعمل الرفع لاستشار الفعل به والنصب
لابهامه اقسامها فتجيء الجر والباء والجر والمشهورة عشرة وجئ والمشتركة في جئ
الاسم فاما خلا وعدا وحاشا فان حكمها بعد ما المصدرية الظرفية غالبا ان تنتصب
لا حكما بانها افعال ولا حالي ولعل ومتى وما فجر بها خرب اما كي فتجيء ثلاثة اشياء اداة
الاستفهام فيجر بها كقولك على اي علة اشتريته بمعنى لم والثاني ان المصدرية وطنب نوجيته

كي تفعل [illegible] والوجه غير والثالث ما المصدرية مع صلتها كقوله يراد الفتى كيما يضر وينفع وهو
وأما لعل فنحو في لغة عقيل ثابتة الأول ومحذوفه ومفتوحة اللام ومكسورته فخفض بأمر الجر
بها وأما متى فهي في لغة هذيل بمعنى من أو بمعنى وسط ويحتملها قوله أخرجها متى كمه واد خلها متى
كمه أي من ووسط وعد بعضهم من حروف الجر ها التنبيه وهمزة الاستفهام وهمزة القطع إذا
جعلت عوضا من حروف الجر في القسم قال في التسهيل وليس الجر فيه بالتعويض بالعوض خلافا للأخفش
ومن وافقه وذهب الزجاج والرماني إلى أن أيمن في القسم حرف جر وشذ في ذلك وعن بعضهم من
الميم مثلثة في القسم نحو م الله وجعلها في التسهيل بقية أيمن فليست بدلا من الواو ولا أصلها
من خلافا لمن زعم ذلك وذكر الفراء لات فقرأ ولات حين مناص ورد في المعنى بما فيه
تكلف وشذوذ وزعم الأخفش أن بله حرف جر بمعنى من والصحيح أنها اسم وذهب سيبويه إلى أن
لولا حرف جر إذا وليها ضمير متصل نحو لولاك ولولاي ومذهب الأخفش والكوفيين أن الضمير بعدها في محل
رفع بالابتداء على استعارة ضمير الجر لضمير الرفع إذا علمت هذا فاعلم أن المصنف ترك حروف الجر التي تستثنى بها
لذكرها في باب الاستثناء وترك كي ولعل ومتى لغرابة الجر بها وذكر من المشهورة ثمانية عشر لأنه
ترك البا وذكر من غير المشهورة ولو ورب وترك من المشهورة حتى وكان ينبغي له ذكرها
كغيرها منها فقال فهو أي المجرور بالحرف ما أي كلام يجرها أما حرف مشترك بين الظاهر والمضمر
وهو سبعة أحرف بدأ منها بمن نحو منك ومن نوح وتأتي لابتداء الغاية مكانية أو زمانية أو غيرهما
نحو من المسجد الحرام من أول يوم إنه من سليمان ولبيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس من الأوثان وعلامتها
صحة وضع الذي [illegible] موضعها وللتبعيض نحو ومن الناس من يقول آمنا بالله وعلامتها
جواز الاستغناء عنها ببعض وللبدل نحو أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة وللتعليل نحو مما خطاياهم أغرقوا
وللتأكيد بعد نفي أو شبهه ما لنا من مطر هل من خالق غير الله وللابتداء نحو ونصرناه من القوم
وللفصل نحو أروني ماذا خلقوا من الأرض تنبيه والأصح أنها ثنائية ومكسورة الميم وساكنة
النون فصل المعرف بينها وبين من الاسمية وذهب الكسائي والفراء إلى أن أصلها منا بالألف فحذف
لكثرة الاستعمال وعن بعضهم أنها ثلاثية وهل يجوز حذف الألف إنها لغة لبعض العرب وبها قال ابن
مالك أو ضرورة وبه قال أبو حيان وهي أم حروف الجر أو أصلها لأنها أقوى حروف الجر
ولذلك خصت بما لا تدخل عليه غيرها نحو من عند الله ومن قبل ومن بعد ومن لدنه ما أطلعتم
عليه ونحو إلى والى [illegible] وعن وعلى لا سميتهن [illegible]
نحو إلى الله مرجعكم جميعا وإليه ترجعون وتأتي لمعان كثيرة منها انتهاء الغاية زمانية نحو

ثم أتموا الصيام إلى الليل ومكانية نحو إلى المسجد الأقصى فإذا دل الغرض كثيرا ما يجيء في كلام مع أن من لابتداء
الغاية وإلى لانتهاء الغاية وبعض الغاية يستعمل بمعنى انتهاء به وبعضها [illegible]
أي جميع المساجد والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة إذ لا معنى
لابتداء النهاية [illegible] والمقصود من معنى الابتداء أن يكون الفعل المعدى بها شيئا ممتدا
كالسير والمشي ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتدأ ذلك الفعل نحو سرت من البصرة أو يكون الفعل
[illegible] للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان وخرجت من الدار لأن الخروج ليس ممتدا [illegible]
بالانفصال [illegible]
يوم [illegible]
لا بتداء [illegible]
[illegible] ابن هشام [illegible]
[illegible]
[illegible]

بلغ [illegible]
حرف الجار

[illegible] هذا الكلام [illegible] حتى الجارة [illegible] للغاية [illegible]
[illegible] ثلاثة [illegible]
[illegible] خلافا للكوفيين والمبرد [illegible]
[illegible]
[illegible] أكلت السمكة حتى رأسها [illegible]
[illegible] نحو سلام هي حتى مطلع الفجر [illegible] حتى ثلثها أو نصفها
[illegible]
[illegible] الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها [illegible]
قوله [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ولا يجوز حتى زيد [illegible]
[illegible] ولهذا الثالث [illegible]
حتى [illegible] الغاية [illegible]

بعدها نحو سرت حتى ادخلها وذلك يتقرر حتى اراد دخلها وان المضمرة والفعل في تاويل مصدر
مخفوض فمعنى لا يجوز سرت الى ادخلها وانما قيدنا ان النصب بعد حتى بان مضمرة لا بنفسها حتى كما
يقول الكوفيون لانه بعد حتى قد ثبت انها تخفض الاسماء وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا
العكس قاله في المغني ونبه الرضي على تقييد [illegible] عدم دخول [illegible] بقوله ولا [illegible] في دخول
احرف الانتهاء [illegible] ابتداء [illegible] الموضع [illegible] بالموضعين
لابن خلاف [illegible] الشر ويجوز دخولها فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى كذلك انتهى [illegible]
قبلها بلا تقييد في غيره لا في ان وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها دخل [illegible] كلفت السمكة
الى راسها [illegible] الدخول [illegible] عدم الدخول نحو ثم اتموا الصيام الى الليل والمذهب هو
الاول انتهى تنبيه ان كان الاسم بعد حتى [illegible] قبلها [illegible] جزء به نحو حتى
مطلع الفجر او جزاء [illegible] الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها [illegible] كان
جزاء مما قبلها ولم [illegible] دخوله نحو صمت الايام حتى يوم [illegible] تابعا [illegible] العدد
وما تخفض عن ومن معانيها المجاوزة نحو [illegible] عن [illegible] عفا الله عنك وهي بعد
شيء على المجرور بها بسببها [illegible] المصدر المعدى بها نحو رميت عن القوس [illegible] السهم عن القوس
بسبب الرمي وكذا اطعمته عن الجوع [illegible] عن الجوع بسبب الاطعام وكذا [illegible] عن زيد ان
وقوله روينا عنه [illegible] واخذته عنه [illegible] وقولك جلست عن يمينه اي [illegible]
عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى [illegible] عن امره [illegible] وقوله [illegible] طبقا عن طبق
اي طبقا في الشدة عن طبق [illegible] في الشدة [illegible] وقوله عن طبق صفة
طبقا [illegible] المقصود [illegible] واحد [illegible] الاخر [illegible] التشنيع
في [illegible] وقوله تعالى [illegible] المراد في [illegible] لتكثير [illegible] التكثير وهو
الانتشار [illegible] ورثنا السيادة [illegible] مجاوز الى الفضل [illegible] وقال بعضهم
اي بعد [illegible] على معناه [illegible] وقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا
ولا انت دياني فتخزوني [illegible] افضلت معنى تجاوز [illegible] قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى اي بالهوى
والاولى ابقاؤها على معناها [illegible] البصريون [illegible] عن الهوى [illegible] تبعيد [illegible]
في قولك [illegible] وقوله [illegible] تنكشف الخمار عن وجه
اسيل [illegible] الرضي [illegible] وقال الجامي [illegible] عن [illegible] ووجه
[illegible] نحو رميت السهم عن القوس [illegible] وبالوصول [illegible] وبالزوال [illegible] ادبت
عنه الدين انتهى [illegible] رويت عنه [illegible] واخذته عنه [illegible] المراد [illegible] استعمال

ولذلك عدي بها [illegible] ونحوهما وقال [illegible] عنه انتهى وظاهره حقيقته ولم
يذكر البصريون من معانيها سوى المجاوزة واتفقوا عليها في نحو سرت عن البلد واختلفوا فيها في نحو رميت عن القوس
فقال الجمهور بمعنى فيه وقال ابن مالك هي فيه للاستعانة بمعنى الباء لانهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس
حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكى ايضا رميت على
القوس كما قاله في المغني ومنها البعدية نحو طبقا عن طبق [illegible] ومنها البدل نحو [illegible] لا تجزي
نفس عن نفس شيئا ومنها الاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه ومنها التعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه
الا عن موعدة وعدها اياه ومنها موافقة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده [illegible] نحو عليها
على للاستعلاء وهي الاستعلاء او العلو [illegible] معناها [illegible] على المجرور بها وهو [illegible]
كما [illegible] نحو على العرش استوى وعليه دين [illegible] ومنه [illegible]
على الله اي استمرت عليه وعلى [illegible] المصاحبة نحو وان ربك لذو مغفرة للناس
على ظلمهم [illegible] نحو واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان [illegible] المجاوزة نحو اذا رضيت علي بنو قشير
والتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم [illegible] تنبيه [illegible] جانبه [illegible] فوق
كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها [illegible] وجرها [illegible]
[illegible] اذا [illegible] واجبة [illegible] نحو جنات النعيم وفيها [illegible]
[illegible] الظرفية اي [illegible] حقيقة او مجازا قال الجرجاني فالظرفية الحقيقية [illegible]
[illegible] والتحقيق
نحو [illegible] على النفس [illegible] لا مادي ولا [illegible] الهادي
وهو خلاف مذهب اهل السنة المشهور من الجمهور ومنها المصاحبة نحو ادخلوا في امم ومنها
السببية نحو لمسكم فيما افضتم [illegible] ومنها الاستعلاء نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل ومنها المقايسة وهي الداخلة
بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحياة الدنيا في الاخرة الا قليل وقول [illegible] علمي وعلمك
في علم الله الا كما اخذ هذا الطائر بمنقاره من البحر تتمة ما ذكرناه لهذه الحروف من تعدد المعاني مذهب
[illegible] واما البصريون فلم يثبتوا لعلى الا الاستعلاء ولفي الا الظرفية [illegible] ما اوهم خلاف ذلك وما
[illegible] رب [illegible] وهو حرف جر خلافا للكوفيين
في دعوى اسميته [illegible] انه خبر [illegible] في قوله ان يقتلوك فان يقتلك [illegible] رب قتل عار
ممنوع بل عار خبر لمحذوف والجملة صفة للمجرور او خبر للمجرور اذ هو في موضع مبتدا [illegible] وليس
معناه التقليل دائما خلافا للاكثرين ولا التكثير دائما خلافا [illegible] بل ترد للتكثير

كثيرا والتقليل قليلا بمر ١١ وقوله ربما يود الذين كفروا الآية ٢ الفرق بينها وبين كلمة
في الدنيا عادة يوم القيامة وسمع اعرابي يقول بعد أن فقأ رمضان عينه ليته يصومه وفاته ليوم
وتكثير رب ٣ افادة التكثير كم الخبرية تارة و ٣ افادة التقليل تارة اخرى وفرق بعضهم بالتصغير بقول
ورجيل فتكون للتقليل وقاربيد وبهية تصف منها ١٠ اما ما ١١ والغالب ٣ قرنه التصغير اذا تمما
اذ البهية للتقليل ورب بالعكس وتنفرد رب بوجوب تصديرها ووجوب تنكيرها مجرورها ونعته
اذا كان كاهل واجزاءه وتذكيره وتميزه بما يكابن المعنى اذا كان ضميرا او غلبة حذف مجرورها ومعينه
واعمالها محذوفة البتة كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا وبعد غير افل كقوله ١٢ مثلك يبخل فمن
كرفت ومدح وقوله وابيض يستسقى الغمام بوجهه وقوله بل بلد ١٣ صفر وا الكاه وقوله واسمر
دار وقفت ٣ كماله وباتها زايدة ٣ اعراب ٣ ورب الهمزة فيجعل فجرورها ٣ نحو رب رجل عالم يخبر وقيل
بالابتداء و ٣ رب رجل عالم لقيت عمل المجعولية و ٣ رب رجل عالم لقيت نصبا ورفعا كما يحتمل ذلك من لقيت
ويجوز مراعاة محله كثيرا وان لم يجز شوهدت بزيد وعمرا ١٤ فليكن واخا زيد ثانيا بجرها بالغالب ان
عمل العمل وارتفاعها الدخول على الجملة الفعلية وان يكن والفعل ماضيا لفظا ومعنى نحو عالما وفيت
جميع من تدرجها تحوي شملات وقد تكون واحدا متصلة بها نكرة موصوفة كقوله ربما تجزع النفوس
وراءه فرجه بعمل الفعل واما دخولها على المضارع ٣ قوله تعالى ربما يود الذين كفروا فالجواب عنه
انه وان كان خبرا عما يقع مستقبلا لانه بمنزلة الواقع المحقق كقوله اتى امر الله وقد تدخل
على الاسمية كقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعلى اعمالها قوله ربما ١٥ ضربة بسيف صقيل انتضى
سلخا من المخض مع زيادة وبانا يقع كثيرا في الماضي افعالا تشبيها بما ١٦ فيجر ضمير البهية
فيلزم افراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى نحو ربه رجلا او امراة او رجلين او رجالا
او نسوة فاربع المخض وعشر بست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد
والتخفيف والاوجه الاربعة مع تاء التانيث ساكنة او متحركة ومع التجريد منها فهذه اثنتا
عشرة والباقية مع اسكان الباء وفتح الجيم مع التشديد ومع التخفيف انتهى الثالث المحصور
على انها ثلاثية الوضع وان التخفيف المذكور وفي الرائعة مرفوعة وانتهى نعاتها فتح الراء وجر
الباء المشددة الرابع رب امر الاجرب التي تورد ٣ جواب كلام اما كاذب واما مقدر وقال الرضي ووضع
رب للتقليل تقول ٣ جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي لا تنكر لقائي الرجال بالمرة قال
لقيت منهم نشيا وان كان قليلا قال ابن الحاجب النحاة يحملون ضمير على رب جواب لكلام اما كاذب او
او مقدر وهو الاجل موضوع عنه جواب فعل ما فمنفي ملبس ٣ يجوز ورب رجل كريم اضربت هذا
الذي ذكر تا من التقليل اضافها ٣ تنتفع معنى التكثير كما في الحديث ٣ والتقليل كما في الحديث





المعنى الى التعدية انتهى وما ذكره من تسمية تاء التانيث ضميرا ولم ار من سماها هنا ليست
مستعملة ٣ الضمير بل لها معان كثيرة ومنها الاستعانة وهو الداخلة على آلة ٣
الفعل نحو كتبته بالقلم ومنها السببية وفسرها السبب ٣ شرح التسهيل بانها الواقعة
على صالح لان يستعان به عرفا على مجرا فخرج نحو خرجا اخرج به من الثمرات ورزقا كه فلو قصد اسناد
الاخراج الى الله وقبل انزالها اخرج من الثمرات ورزقا كه صح وحسن لكنه مجاز لا حقيقة
وضعف وضعفت بالقلم وقطعت بالسكين جاز ٣ ان يقال كتبت القلم وقطع السكين
والخويي يعبر وعرجن ابانا بالاستعانة وانث على الكل التعبير بالسببية
مع ان الافعال المنسوبة الى الله تعالى وان استعمال السببية فيها يجوز واستعمال
الاستعانة فيها لا يجوز لانها تنبئ وهي عنه وبالاستعانة واحد فالايراد ساقط ومنها
التبيين ٣ ان ما ذكر من الاستعانة مدرجة ٣ السببية فول انفرد به والحاصل ان في
التبيين السببية وبالاستعانة فيقال لها السببية لانها التي تدخل على سبب الفعل نحو مات
زيد بالذبحة وجئت بتوفيق الله وبالاستعانة هي التي تدخل على آلة الفعل نحو
التوسع بين الفعل ومفعوله اي مفعوله الذي هو آلة نحو كتبت بالقلم وقطعت بالسكين
وبالتبيين الفاء بالسكين ذهب الطبري الى ان الباء حيثما جاءت بالفعل المتعدي
المتعدي الى السكين سببا للكتابة والقطع لا آلة لهما والرجل سبب الكتابة والقطع سببا
ومنها التعدية عينها بقولهم ذهبت بزيد اي اذهبته ومنها البدلية ان يحسن وضع بدل موضعها
نحو فليسرا بيسر اي بدلها الزيادة لتاكيد النسبة نحو قوله ١٧ بايت بمنع فوما اذا كبوا شنوا للغارة
اي بمانا وربانا ابيرجح قال ستاة ولكن ربما ١٨ تعارف بالعوض ١٩ اي بدل المهر بتلك
الموضع فيه مقابلة شيء بشيء بل يجوز شيء من احد الجانبين يقع من جانب ٢٠ الاخر شيء
في مقابلته والمراد بمقابلة احد التقديرين على الاخر حيث لا يسقط ٢١ الاخر عنوه مسقط
الاول ولا يكون رضا في دفع ومقابلة من الجانبين انتفى ومنها التعويض وتسمى ايضا بالمقابلة
نحو ابوها لكذا وعن الداخلة على الاعواض والاثمان نحو اشتريته بالف وكافات احسانه
بضعف قال الاسيوطي والظاهر انها داخلة ٣ البدل ومنها التعدية والمراد بالتعدية
ان يصير معها ٣ بواسطتها ما كان فاعلا للفعل ٣ ونها مفعولا بها وتسمى ايضا
بالنقل والتعدية وهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل
او مطلق الايصال فمشتركة بين جميع احرف الجر ليست بزيادة ولا ٣ حدها كما ٣ ومنها كثر

ما تقرر العمل القاصر نحو ذهب بزيد بمعنى اذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وترى اذهبه
الله نورهم وقد يكون مع المتعدى نحو ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض وقد يكثف
الجر بالجر ولا اطراد مع التأثير وصل المجرد والمزيد تغيير الباء معناه وفي فيه
عن المجرد مطاوعة الفاعل للمفعول به لان الباء التي للتعدية عنزلة بمعنى مع قال سيبويه
الباء مثلها في ذهبت به كالهمزة والتضعيف بمعنى ذهبت به اذهبته وتجوز المصاحبة
وعدمها وهو الصواب مراعاة الهمزة والتضعيف فلا بد من التغيير ومنها المجاوزة و
ضابطها ان تقع بعد السؤال نحو فاسئل به خبيرا او فوله علقمة فان تسألوني بالنساء فانني خبير
بأدواء النساء طبيب فالباء فيهما بمعنى عن وهي بعد الاثبات حقيقة بقلب غرام او بلصق
به بمعنى قام به او مجازا نحو مررت بزيد او الصقت مرورى بمكان يقرب منه ومنها المصاحبة
نحو وفد خلوا بالكفر ونهم قد خرجوا به ومنها التوكيد نحو كفى بمضمى نحو لا الفتى رجل
ونحو كفى بالله شهيدا وقد ما يجيء من الاسماء الظاهرة يسمى الكلام التي فيه ومن
معانيها التشبيه اعني مشاركة شئ مع مدخولها بشئ نحو زيد كالاسد والتعليل نحو
هو الذي سخر هشتاء سواجئ مرما نحو ويكانه لا يفلح الكافرون وابن اعجب الحمر
بلاهج او وصلت بما نحو واذكروه كما هداكم اي لهدايته اياكم قال في شرح الكافية
وهو لا يقاس على التعليل كثيرة وبقاء الاكثرون والاستعلاء اثبته الكوفيون والاخفش
ان بعضهم قيل له كيف اصبحت فقال كخير اي على خير وقوله كركد كنت اي على ما انت عليه
وهو قليل كذا اشار اليه والتشبيه والتوكيد نحو قوله تعالى ليس كمثله شئ وللسعر فيها
مطامع سعير وفزنات اسما كقوله نصكر عكا به لدحتو لحرف الجر عليه وما
يجيء من الاسماء الظاهرة كانت او مضمرة كمسمى اللام نحو لله ما في السماوات وله ما
سكن في الليل والنهار وهي للملك نحو المال لزيد وشبهه نحو الجل للفرس والاختصاص
نحو فالجنة للمتقين والنار للكفرين والعاقبة نحو فوقاه الله شرذلك اليوم وللموت وابنوا لخراب تنبيه هذان الاولان
يشتركان في جر الظاهر والمضمر كان الظاهر معرفة او نكرة الا الكاف ورب فانهما تختصان
بجر النكرة والثاني منهما يكثر في عطف الظاهر المعرفة او نكرة الا الكاف ورب فانهما تختصان
وهو غير الاحادية وعن البعض باسمها وهو الاحدية وقد مر لنا ايضا عند ورود هذا الرد
التحليق والتحقيق باحرفها وما يجيء من الاسماء الظاهرة نحو وما الشمس
اي اليمين والحلف واعاد الباصح حروف القسم لاختصاص هذا النوع من الجر وما هو كذا
وحروف ليست لها فيها وهي اي حروف القسم المشهورة يحتمل الاظهر والمجموع
نحو وبالله المخاف فانفصل الضمير وارتفع المضمر ويحتمل انه مبتدأ خبره الظاهر وخبره
مجموع ما بعده بتقدير تقديم العطف على الاخبار وان وقش فيه بفقر حكم شرطية
فيه الواو حينئذ واجيب عنه بجعل الواو لمجرد المعية خالية عن معنى العطف كواو
المعية مع الواو اي منسما هما نحو والله والليل والكعبة لازم وزن البيت الجراح
وابتكفل بين الزكوة والمفاح اي لا يجاز بيني وبينه عليه افضل الصلاة والسلام
ويراد بها لما اكثر حروفه استعمالا وان كانت الباء اصل احرفه لدلالتها على الالصاق
فيما تلصق بعد الفعل بالمقتضي به ولما سيأتي عند ها يضاف الاربعة والفسم لها ثلاثة
شروط احدها حرف بعد الفعل فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمال بعد الفسم
فيما كثر استعمال حروفها يعني الباء والثاني انها لا تستعمل في قسم السؤال فلا
يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا يقال والله
كما يقال بكم واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها عوضا عن الباء وبلا منبهة تنبيه
قال الارضي واذا تكررت الواو وجدوا لفسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه
والخليل ان المتكررة هي واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم والاول قوي وذلك انما لو كانت



ومنها ما اختص فولجة للمؤنث وهاذا الخصيم للمذكر والمنبر للخطيب والسرج للدابة
والفصيح للعبد وفولاه ابا حارث له اخوة وقد ذكر هذا الشعر لحبيب وفولكاذوبا كما تروى
ومنها الملك نحو ملك الاسماء كلها والدرهم والثوب يستغني ذو الاختصاص عن ذكر
المغير الاخيرين ويمثل بالامثلة المذكورة ونحو هاذا فرس جواد او فيه تفضيل لله اشتراكا وانه
اذا قيل هذا المال لزيد والمغير لزم الغو بانها للاختصاص مع كون زيد قابلا للملك ليلا يلزم
استعمال المشترك في حقيقته ومجازه واكثر هم يمنعه والتفضيل نحو والذي اتطمع ان يغفر لي خطيئتي
والتعجب نحو لله دره فارسا وللاذفار والقسم نحو لله لا يخرج الاجل والعاقبة نحو فوقاه
لله اكل يوم وليلة وللموت وابنوا لخراب تنبيه هذان الاولان مما فرق بينهما بان اللام وهو ما
يشتركان في جر الظاهر والمضمر كان الظاهر معرفة او نكرة الا الكاف ورب فانهما تختصان
بجر النكرة والثاني منهما يكثر التلفظ معه بانها مكررة او انه عبر عن الحروف التي تلحقها
وهو غير الاحادية وعن البعض باسمها وهو الاحدية وقد مر لنا ايضا عند ورود هذا الرد
التحليق والتحقيق باحرفها وما يجيء من الاسماء الظاهرة نحو وما الشمس
اي اليمين والحلف واعاد الباصح حروف القسم لاختصاص هذا النوع من الجر وما هو كذا
وحروف ليست لها فيها وهي اي حروف القسم المشهورة يحتمل الاظهر والمجموع
نحو وبالله المخاف فانفصل الضمير وارتفع المضمر ويحتمل انه مبتدأ خبره الظاهر وخبره
مجموع ما بعده بتقدير تقديم العطف على الاخبار وان وقش فيه بفقر حكم شرطية
فيه الواو حينئذ واجيب عنه بجعل الواو لمجرد المعية خالية عن معنى العطف كواو
المعية مع الواو اي منسما هما نحو والله والليل والكعبة لازم وزن البيت الجراح
وابتكفل بين الزكوة والمفاح اي لا يجاز بيني وبينه عليه افضل الصلاة والسلام
ويراد بها لما اكثر حروفه استعمالا وان كانت الباء اصل احرفه لدلالتها على الالصاق
فيما تلصق بعد الفعل بالمقتضي به ولما سيأتي عند ها يضاف الاربعة والفسم لها ثلاثة
شروط احدها حرف بعد الفعل فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمال بعد الفسم
فيما كثر استعمال حروفها يعني الباء والثاني انها لا تستعمل في قسم السؤال فلا
يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا يقال والله
كما يقال بكم واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها عوضا عن الباء وبلا منبهة تنبيه
قال الارضي واذا تكررت الواو وجدوا لفسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه
والخليل ان المتكررة هي واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم والاول قوي وذلك انما لو كانت

مذ للماضي على حرف ومن الكثير ومنذ قولان وربما جاءت اذا ومنذ اذا ومن للطويل ج مذ وله النون مزيج ومنذ
مضموم والحالة الثانية ان يليهما اسم مرفوع فمن مذ يوم الخميس ومنذ يومان وقال الطبري وابن السراج والفارسي
مبتدأ وما بعدها خبر ومعناهما الامد الذي كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدة آن كان ماضيا وقال الاخفش
والزجاج والزجاجي ظرف زمان يخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين ومضى مضافين محذوفي الفتحة مزيد بين
وبين لفاعله يوما ولا اختلفا به فيه والتعسف وقال الكوفيون كل منهما مضاف الى جملة حذف وبقي ما
يا عليها والاصل منذ كان يوما وما رواختاره السهيلي وابن مالك وقال ابقاء الكوفيين غير لازم وادعاء انه من
الزمان الذي هو يوما رمبنيا على الضم مركبة من كلمتين مذ وهي الكناية الحالة الثالثة ان يليهما الفعل الايجابية
او الاسمية كقوله ما زالت مذ عقرت بداء اذاره وقوله وما رأته ايقظ الا مذ انا فع والمشهور انها حينية
ظرف ما ضاف ان قبل الى جملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل منعدم ان يجب تقدير زمن مضاف للجملة يكون
هو الخبر واصل هذا اذا عتبر الكوفيون لا البصريين لانها عندهم بسيطة مرتجلة بدليل رجوعهم الى ضم الميم
عند ملاقات الساكن فمذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لسروا وكان بعضهم يقول مذ من طويل ويضم مع جزم
الساكن وقال ابن مالك وهذا اظهر لانه لا يلتبس في جر ولا تشبهه وبرد، فتبيعه اي وكان تو لكرد
وقال وقال الباقون اذا كانت اسما فاصلها منذ او ترجيحي اصل انتهى وفيه ما يعلم من خلاف المعنى
تنبيهات الاول قال الاستاذ رحمه الله اجاز المبرد ان يجر امضى الزمان فمن يوم الخميس منذ يومين
ورد بان العرب لم تلفظ بها يجر ومنذ بالضرورة المتصرفة عند الجمهور ومن البصريين ومن قال بانها مبتدأ
في الحال الثاني الحقها بالمنتصرفة انتهى والذي عليه الثاني ذكر شراح الجمل الحروف الجارة افتضى قسم
لا يستعمل الا حرفا وهذا اكثرها وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه وقسم يستعمل
حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا وعدا وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو على انتهى اختصار لا زيادة وذكر
بعض المحققين ان اللام جاءت فعلا في قولك لزيد ا ومركبة اذا كان المجرور ضميرا وان الاسم يحتمل
النعتية وعدم امر ومنذ مرويا بحتى واسما من الاسماء الستة الثالث من متعلق الجار والمجرور بعد او بما يشبهه
اعتبر مقرونا الوجود مثال الاول انعت عليهم ومثال الثاني غير المغضوب عليهم ومثال الثالث وهو الذي
الاسم يقع اسما متعلق بالله لتاوله بمعبود ومثال الرابع انا ابوالمكارم بعني الاحباب وانا ابن
ماويه اذا جد اعتز بهم وان يتعلق بالعامل لاشباهه معنى الشجاع او الجواد مثل وما لنا الا
نوميه والصحيح جواز تعلقها بالفعل الناقص والجامد ومنع تعلقها بالحرف المعنى معلقا وقيل
بجوزة لكل مطلقا وقيل ان نابت عن فعل جاز لعمل وجه النيابة لا لا صالة والا فلا وابيه ذهب

لا الصالة



ابراهيم والرقاشي واستثنى من فاعدة التعلق ستة امور الاول تو كيدي بالله شخصيا ولعمرك لعمرة عقيل
فواعجبا بي الهوا رمنك قربك لا نها تشبه الزايد ولولا بيعه قال الاعلم والدلالة على قول سيبويه انها
جارة للضمير وجب جعل حال لفيته اوالفيته لا مجرورها مفعولا ثانيا ومبتدأ الاول والثاني خبره
قول الرماني وابن كيسان هو فيما هو هو فيه جر بحرفين قالوا انها عرت العامل المذكور فيظل لا نه متعد
بنفسه والاستغراق مفهوم له الثالث واو المواصحة وتاء القسم وما تقدير حصل او فعل كراهم بنا جانة بعينه
تقدير معنى الكلام مستغرقه ولا يلبث به وفتوكا في التشبيه فالاصح فيشترط ابو عصفور مستند ليس
بانه اذا قيل زيد كعمرو وكان المتعلق استقرارا كان لا تنزل عليه فلا نحو مررت بزيد وكان
بعلا مسالوجه وهو شبه فعل متعد بنفسه لا بالحرف قال الاستاذ والصحيح جميع الحروف الجارة الرافعة
بموضع الخبر نحو بزيد على الاستقرار وحروف الاستثناء فعلا وعدا وخاشا اذا خفضن فانهن تنجيه الاصل
عاد خلع عليه كذا لا كذا وذكر عكس معنى التعدية الذي هو ايطال معنى الفعل الى الاسم ونازع
فيه بعض المتاخرين بما حاصله لا مانع من تعلقها اذا المراد بالتعدية ايطال معنى الفعل الى الاسم على
الوجه الذي يقتضيه ذلك المتعدي مرفوعا او نصبا او تبعية الرابع لا الحال وكلام المصنف بين ما قلناه وما
قدمه من ذكرها حيث صرح هنا ذكرت ثمة لاجل انها علامات تعرف بها الاسماء وان كانت جارة
وهنا لاجل انها جارة وان كانت علامة على اسمية ما دخلت عليه والله اعلم والمانع المجرور
بالحرف لا الاضافة علامة له التي يشترك بزكر المجرور لها نحو معنا، وقال وامامالي الاسم الذي فيه
اضافة أو فيها وهي بمعنى المضاف كما ينبغي عليه اول الباب وهي لغة الاستاء والميل تقول اضفت
ظهري للحايط مسندته واملته واضافت الشمس للغروب اذا مالت فان استاع فلما ذكرنا، اضفنا
ضمورنا الى كل جبار جدير مشطب واصلا حافان بعضهم نصه تقييد بنيين اسمين
تقتضي الجر نا فيها فان الاستاذ نا مجرج بالتقييد بالاسناد نحو زيد قايم وبابوه، فخرقاع زيد وكاني
فوزيد اقياه والاتر الظاهر لي الجر لاقتضاء تاويل الاسم انتهى والمشهور في هذا اسناد اسم الى غير يشتغل
قبله او منزلة تنزيله اوما يغني مقامه وهذا وجب في زيد المضاف من التنوين ومن النون لغيام المضاف اليه
مقامه في نحو ضاربا زيد وضاربو بكر وفي ما في ملابسته نحو لتنقين يحيى ذا الناكل اجمعا ما ضاف
لانا للمشاربه منه وان كان هلكا للحالب لمجرد تشربه منه تنبيهات الاول صرحنا ما بالاسم
لشامل للموصوف العامل عمل الفعل اذا ضيف الى معموله كالمضاف ليوصله بجره فمثل ضارب زيد
عمرا وضارب بكر امس وغو ما انت الباغي او عجبني حين زيد قائما الجر في المثال الاول عامل
في الثاني والثالث ليس بعامل وذكر او صباوه الرابع وان لم يكن عاملا وان كان معاويا لاسم الشامل

Copyright © King Saud University

ـ مسالة المصنف الثاني قال بعضهم واستشكل تعريف الاضافة بانه يلزم الدور لتوقف المضاف من حيث هو مضاف على الاضافة وتوقف الاضافة على المضاف ضرورة انها نسبة بين المضاف والمضاف اليه وكل نسبة متوقف على المنتسبين وجوابه انه اريد بتوقف الاضافة على المضاف توقفها عليه من حيث ذاته بصرف النظر ولا دور لاختلاف جهة التوقف وتوقفها عليه من حيث كونه مضافا فهو ممنوع الشارح لا يخفى وهو الذي اشتهر على السنة المعربين ان الاول هو المضاف والثاني هو المضاف اليه لان الاول هو الذي يضاف للثاني فيستفيد منه تخصيصا وهذا مصطلح سيبويه واختاره ابن مالك وقيل عكسه وقيل يجوز ان يقال في كل منهما مضاف ومضاف اليه وهذا الخلاف جار في المسند والمسند اليه بلا اخرهما فيه عليه بعلامة كتب على المراد وانظر بقية ذلك في جواب بقوله فيجوز زيد موجد او ضربته او مررت به وبغلام زيد من كل اسم ولو وصفا عاملا عمل الفعل كذا انشد اليه انبا وجارية الرجل والعين والهذا ... الذين ... وعبد الرجل وقوله رجل ونحو امراة وضارب الرجل ... زيد او غير بغلام مضاف وزيد مضاف اليه مجرور بالمضاف لا بالاضافة ولا بحرف الجر المقدر لان المعنى انهما ... الضعيف الى ... غلام لزيد غير معنى غلام لزيد تنبيه حذف من غلام مالك وفيه من التنوين وجوبا وكذا كل ما يضاف مما فيه تنوين ظاهر كغلام زيد ومقدر كدراهم بكر ومثله النون المشبهة كونها تلي علامة الاعراب وهو نون التثنية وجمع المذكر السالم وشبههما كغلامي زيد واثني عشر وكالمقيمي الصلاة وعشري زيد لانه يدل على كمال الاسم والاضافة تدل على نقصانه والشيء الواحد لا يكون كاملا ناقصا في حالة واحدة من جهة واحدة وخرج بالمشبه نون المفرد وجمع التكسير كشياطين وشياطين فلا تحذف للاضافة ويجب ايضا تجريده من التعريف اللامي والعلمي فلا يقال الغلام زيد ولا زيدكم بل يجب حذف ال من الغلام ويقدر الشيوع والتنكير في زيد لان الغرض الاصلي من الاضافة الى المعرفة التعريف وهو حاصل للمعرفة بغير الاضافة ويستثنى من حذف النون نحو الضاربا زيد مما المضاف فيه وصف مثنى والمضاف اليه معموله ونحو الضاربو زيد مما المضاف فيه وصف مجموع على حد المثنى والمضاف اليه معموله ونحو الضارب الرجل مما المضاف اليه الوصف بال ايضا ونحو الضارب راس الرجل مما المضاف اليه مضاف لما فيه ال ونحو مررت بالرجل الضارب غلامه مما المضاف اليه مضاف لضمير عائد على ما هي فيه فهذه المسائل الخمس وضابطها ان يكون المضاف صفة والمضاف اليه معمولها وهو بال او مضاف لما فيه ال او الى ضمير ما فيه ال او يكون المضاف المذكور مثنى او مجموعا جمع مذكر سالما هو الذي اغتفر فيها الجمع بين ال والاضافة وما عداها لا يجوز فيه ذلك كله على الاصح قال بعضهم ولا يجوز



المضاف فيه سوى ما ذكر خلافا للبعض قال في شرح الكافية وقد يجوز ذلك الثانيث في كلمات سمعت فلا تقاس ومنه قراءة لا جمر والرعيّة ابي عمرو وكذا في كلام الفراء انه قياسي وجعل منه واقام الصلاة وهو اي المضاف اليه اضافة معنوية وهي المحضة لخلوصها عن تقدير الانفصال وسميت معنوية لافادتها امرا يرجع لمعنى المضاف وهو اكتسابه من المضاف اليه اما التعريف ان كان المضاف اليه معرفة كما مر من الامثلة وكضارب زيد امس واما التخصيص ان كان المضاف اليه نكرة كغلام رجل وضارب امراة امس قال في المغني والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام لكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد وكغلام رجل ما كان متوغلا في الابهام كغير ومثل المغايرة والمماثلة ومثله ما كان واقعا موقع النكرة التي لا تقبل التعريف كجاء زيد وحده ولا ابا له ورب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها فجميع هذه لا تعرف بالاضافة وقوله على قسمين عند سيبويه والمحققين وانتصر له ابن مالك واستصوبه على كلام اخصر واوضح ومن ما لا يتعلق بالتقسيم صدر الكتاب الحصر الاول منها اي اضافة او مضاف اليه من حيث الاضافة بمعنى اللام وتبعه كقول ابن الحاجب بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في وتبعه عليه صاحب التسهيل فيه وفي سبك المنظوم وظاهر عبارته كعبارة ابي موسى الجزولي ابي بشر الحروف هي المقدرة وقد رد عليه ابن درستويه بانه يلزم عليه ان يكون كل مضاف نكرة لانه يصير ثوب الخز وغلام على معنى ثوب من الخز وغلام لزيد وهو بلا شك نكرة ونحن اذا اضفنا الى المعرفة لا نبغي نكرة فدل على ان الاضافة ليست تقدير اللام ولا من ولا في المقدر كالثابت وانما هو على معنى ما ذكر وبهذا تعرف ان التعبير بالمعنى اهم تنبيه مثال قوله اللام ما كان منها للملك وما كان منها لشبهه تخفيفا حيث يمكن النطق به كغلام زيد ورجل البعير وحاجب الدار ونقدير اخيه لا يمكن في كل ما لا يمكن ... زيد ومع بكر وامتحان هذه المواضع بان يوتى مكان المضاف بما يراد به او يقارنه نحو صاحب ومكان ومصاحب وفيه ما يفيد ان اللام لان التقدير بها هو الاصل ولذا يحكم به مع صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو يد زيد ورجله وعند امتناع تقديرها مع عدم تقديرها نحو عند زيد ولذلك خصت بالجواز في نحو يا بوس للحرب بل قال ابن الصايغ ان الاضافة بمعنى اللام على كل حال انتهى وبهذا تعرف انما يوجه قول ابن الحاجب وهو الحالة بمعنى اللام في ما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في ظرفه وهو قليل في اختصاص اللام بما عدا الجنس والظرف محمول على الاكثر نعم هو لكونه يبين محل كل واحد من مواضع المعاني احسن من كلام المصنف وكلام كثير ممن عبر لان اهملها وان كان باعتبار الحصر فيه بعضها ثم مثل هذا القسم بقوله كحوز يد من غلام زيد والمعنى غلام لزيد اذ يستفاد من هذه الاضافة الخصوصية والمناسبة المستفادتان من اللام لو ذكرت من المضاف اليه وان لم يتم المعنى لما قدمناه عن ابن درستويه وغيره بانها امتنع ذكر اللام واما على ما قدمناه عن ابن مالك انها تسل بوم الامر جلا في الفرق بين غلام زيد وغلام لزيد لان المراد من الاول غلام معلوم ... والثاني والقسم الثاني من الاضافة المعنوية ما اي اضافة او مضاف اليه من حيث الاضافة يفيد بمعنى من الدالة على بيان الجنس

Copyright © King Saud University

كما قاله الشارح وغيره وشرحه بعضهم ببيان المضاف اي جنسه من اجناس الامور وانواعها الجزء
انه هو الاختيار لهم عن اضافة الشيء الى نفسه ولانه اصل للمضاف كما تشرحه الجامي لانه مما لا يدل عليه
كلامه ولا يلائمه اكثر الامثلة فلم ويتضح بهذا ان اضافة المقادير والاعداد لمعدود من كثير او ثوب وماية
رجل انتهى وقال الاجهوري المضاف اليه هنا لتضمنه معنى من التي لبيان الجنس واللام التي للملك
والاختصاص بطريق الحقيقة او المجاز انتهى وليس المراد بتقدير من اعتبار تقدير بعضها مع الكل والعام
يكون الجزء بالاضافة بل كان من نفسها قال الدماميني وظاهر هذا القسم ان يكون المضاف بعض المضاف اليه مع
صحة اطلاق اسمه عليه معنى الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف قال فخرج قبضة والمراد بشرح التسهيل من
هذا النوع اضافة الاعداد الى المعدودات والمقادير الى المقدرات انتهى واضافة الاعم الى المعدودات
خلافا لمذهب ابن السراج انها مقدرة بمن ومذهب الفارسي انها باللام بل اضيفت عوضا الى علم من ثلاث
مائة اتفقا على انها بمن بل لم يصح اطلاق اسمه عليه فخويد زيد بمعنى اللام على الصحيح وذهب ابن
كيسان الى انها بمعنى من انتهى كلامه تنبيه علم مما تقرر ان قوله ما يفرد ويجوز في اوله المثنات تحت
والمثنات فوقية والمعنى تلحقه التاء في مواضع الاضافة المعنوية ما يفرد بمعنى وظاهره
ان يكون المضاف اليه مفردا ووقع فيه المضاف نحو بل مكر الليل والنهار وتسربل اربعة اشهر الماخوذ من
كلام ابن الحاجب انه يشترط في هذا القسم ان يفصر بالاضافة بيان الصفية فخرج ما اذا قصر بالاضافة
الى الظرف بيان الاختصاص نحو فخار مصر وشهير الدابر وحصير المسجد وفتيل الجامع ومتاجر
الشام وعالم مصر قال الاخفش فيه حينئذ على معنى اللام قال ابن مالك واغفل اكثر التعبير الاضافة بمعنى
في وهي ثابتة في الكلام الصحيح بالنقل الصحيح قال ابو حيان في شرح التسهيل ولا اعلم احدا ذكرها غير
ابن مالك وما تقرر به ما دل وجوده للجلال بانه ذكرها ابن الحاجب وعبر الفاكهي كما نقله هو بالاستثناء
قلت لعله عبر الفاكهي اعلم ان الاضافة تقدر بهذا وذلك قولنا فلان ثبت القدر والقدر المكان الصلب وقل
فزمنا بها ابن الحاجب انفاوقال الدماميني رد كلام والده هذا هو معلوم وشرحه للاتية
فلابي حيان كلام خالف فيه الناس لعله الذي اذهب اليه الى الاضافة تفيد الاختصاص وانما ليست على
تقدير حرف معين وهو الذي اختاره ولا على نيته وابن جهات الاختصاص مقدرة بسبب كل جهة فيها السمعان ثم
مثل ما تكون بالاضافة فيه بمعنى من قوله نحو خز وساج وحديد من ثوب خز وباب ساج وحاتم حديد
قال الشارح اي ثوب من خز وباب من ساج وحاتم من حديد بين ان المضاف من جنس المضاف اليه والخز نوع
من الثياب وهو ما كان سداه من وبر الابل ولحمته من الخز والساج بالمعجمة والجيم نوع من الخشب
قال المسلماني والاظهر ان خز ثوب وساج باب ايضا كما ان لكل ان فصل نبات الجنس لتحقق الشرح المبسر
كلام ابي حيان فلت من تامل ما قررناه صار المبحث عما ادعوه من ان المضاف اليه جنس المضاف ثم تارة



يفصر جنسية فيكون على معنى وتارة لا يفصر فيكون على معنى اللام وخز ثوب وساج باب ليس كذلك نعم
هو من اضافة الاعم للاخص وباقي ما فيه وربما يقع في نسخ بجر خاتم حديد وما اشبه ذلك يعني من
امثلة ما يجر باللام وما يجر بمن اما توابع المجرورات فيعلم حكمها من توابع المرفوعات والمنصوبات
بالمقايسة وههنا تنبيهات الاول ظاهر ما ذكره المصنف كل جزء اضيف الى كل يشترك في صرف اسم الكل
على كل الجزء في الامثلة المذكورة وكذلك دار آجرّ سواء ذهب وما اضافة فيه اكثر منها هو
الذي يقولون فيه أضافة بمعنى من ثم رأيت بقولهم شرك صرف اسم الكل على كل الجزء من نحو بر زيد ووجه
عمرو وبانه واما صرف على اليد والوجه اتفاقا جزء اضيفا الى الكل الا انه لا يصرف اسم الكل وهو زيد
على بعضه وهو اليد والوجه والاضافة فيه بمعنى اللام وانما كان الاكثر الاضافة بمعنى اللام لان اللام معنى الحرف
لحق بالحرفيين والله اعلم الثاني فيدنا انفكاك الاضافة التي تلي الافكاك بالاضافة المعنوية لقول ابي حيان
في شرح التسهيل حتى التغيير المذكور بالاضافة المحضة فلا يقدر بغيرها فان ذهب بعضهم الى انها
يقدر بمعنى اللام لظهورها في نحو هذا لما يريد مصدق لما معهم ورد بعدم الطراد اذ لا يسوغ في الصفة
المشبهة ونقل السنا كبي القول بالتقدير فيها عن ابن جبي وابن الشلوبين قال الابن منه وبناء على هذا كلام
النحاة قال الدماميني اذا كان الاضافة فلابد من تقدير ان الاصل ضارب لزيد حتى يكون في الكلام معنى الاضافة
وان قدر ان الاصل ضارب زيد الم يكن هناك اضافة اصلا وانما يكون فيه المعنى الذي يقتضي به العمل مع عوله
والاضافة هنا لا سبيل الى الجزم باذا اردت التخفيف حذفت من الكلام معنى اضافة الصفة الى المعمول
بوا سكنة اللام ثم اضفت الصفة الى المعمول اضافة تخفيف لا تعريف جزمت اللام والتنوين لذلك قال
وهذا مذهب ابن جبي تنبيه على هذا فلم يوقف عليه ولا يلتفت له بالله انتهى كلام الشلوبين قال الشاطبي
وهو من التنبيهات الحسنة وربما يستفاد من قوله فلا يقدر في غيرها ان الاضافة البيانية وهي اضافة
الشيء الى مرادفه كسعيد كرز وباب فليست على تقدير حرف ولا هو من قسم المحضة غير الاكثر بل هي
اما غير محضة على رأي الفارسي وغيره او واسطة بين المحضة وغيرها على ابن مالك كما صرح به
كله الجلال في نكته وفتواه واعلم ان الجمهور على انه لا يضاف اسم مرادفه ولا لاصقه ولا متبوعه
ولا موكده الا بتاويل الحنفية البيانية وشرح الكوفية في الجواز اختلاف اللفظ فقط من غير تاويل تنبيه هل
بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس وشهر رمضان وعن الصوف وحق اليقين ومكر الشر
وباسناة المومنات كل جائز لكنه في النعت والعطف والتاكيد نحو غراب البين اسود والبين فواهل كذا
ومنه الله اجهر قال ابو حيان ولا نعلم في السماع ما يدفع عليه ولا بد فاسر انتهى وبعضهم
جعل البيانية بمعنى المضاف يعني عموم وخصوص من وجه وجعل المحققون سعيد كرز من
اضافة المسمى الى الاسم وهو راجع للتاويل المتنا والله اعلم الثالث تقول في المجموع

بالاضافة متأمل لما كان فيه المضاف اسما او صفة غير عامل او صفة عاملا وهذه الاضافة هي اضافة الصفة
العاملة عمل الفعل او معمولها ما يكون بمعنى الحال او الاستقبال كاسم الفاعل كالكعبة وضارب زيد الان
او غدا واسم مفعول كمروع القلب ومعمول الدار الان او غدا وصفة مشبهة كرفيع الامل وحسن الوجه
وتسمى هذه الاضافة غير محضة لانها في تقدير الانفصال وبعضهم لا يعدها اضافة اصلا وامر البعض بالعكس لانها في
التخفيف في اللفظ لحذف التنوين او ما يقوم مقامه او لرفع القبح كجاء حسن الوجه جاء بجره خالصا
مرفوعا وجهه بخلو الصفة لفظا من ضمير يعود على الموصوف مرفوعا نصبه باجراء وصف الفاعل مجرى
المتعدي فلا يفيد المضاف تعريفا ولهذا وصف النكرة به في نحو هذا ضارب الكعبة ووقوعه حالا
في نحو ثانيا عطفه ولا تخصيصا لان ضارب زيد ضاربا زيد الان او غدا كما توهم والاختصاص موجود قبل
الاضافة ولما قال ابن الحاجب ولا يفيد اضافة الصفة الا تخفيفا فاورد ضارب زيدا امس موضع ضارب
هشام وهذا اسهو فان ضارب زيدا امس ضارب زيدا بالنصب وليس امس ضاربا رافعا او ناصبا
حاصل ما المحمول قبل ان تاتي الاضافة فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فلا اضافة بعد ان يفيد
التعريف والتخصيص لانها ليست في تقدير الانفصال وعلى هذا فوصف اسم الله بما كان يوم الدين غير خال عن
اريد باسم الفاعل هنا ما يعم كقولك هو مالك عبده امس اي ذلك الامر يوم الدين على حد وناديٰ اصحاب
النار واهذا قرا ابو حنيفة ملك يوم الدين واما الزمان المستمر كقولك هو مالك العبيد فانه بمنزلة
قولك مولى العبيد انتفى ما لخصا وهو حسن وما وقع له مما يخالف هذا عند قوله وجاعل الليل سكنا والشمس
والقمر حسبانا حاصله ان اضافة الوصف انما تكون حقيقة اذا كان بمعنى الماضي وانه اذا كان لا افادة له حتى
مستمر الا زمنة كانت اضافته غير حقيقة وكان عاملا رده ابن هشام بان الامر ليس كذلك واجمع
المجتني الرابع قال ابن هشام في المعنى الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة احدها التعريف
نحو غلام زيد الثاني التخصيص نحو غلام امراة الثالث التخفيف كضارب زيد وضارب عمرو وضاربو بكر
اذا اريد الحال او الاستقبال فان اصل فيها ان يعمل لنصب ولكن الخفيف اخف منه اذ لا ينوين ولا نون الرابع
ازالة القبح او التجوز كمررت بالرجل الحسن وجاء الوجه ارجح فيه الكلام فحذف القبح ابقاء عن ضمير
الموصوف وارتفع حصل التجوز باجراء الوصف القائم مجرى المتعدي الخامس شرف كبير للمونث كقوله
ازارة الحفل مكسوف بكوكب هوى وعقل عاقل الهوى يزداد قبولا فيحتمل ان يكون منه ارجحة الشه
قريب من المحسنين وبعده لعل الساعة قريبا فيزال الوصف حينئذ الاضافة وقال عمر العبد انهم التزموا التذكير
قريب اذا اريد قريب النسب فصل للتعريف واما قول الجوهري ان التذكير لكون التانيث مجازيا وهو
لوجوب التانيث في نحو الشمس كاسفة والموعظة نافعة وانما يقترن بالمجازي والتخفيف الخامس
لا المضرب السادس تانيث المذكر كقولهم قطعت بعض اصابعه وحوى تلتفظه بعض السيارة فبال

طول



طول الليالي اسرعت في نقضي وقال صاحب الواسطة شيعوني فليبك واشتر بسيوبه وتشرف بالقول الذي قرانه عنه
كما شرفت صور الفتيات من الروم والى هذا البيت يشير ابو محمد رحمه الفقيه الظاهري في قوله
تجنب صريفا مثل ما الجر بالذي يكون بعمرو يبتدي عن واعلم فان صريفا اسم جبل بالبحرين ومناهل
كما شرفت صور الفتيات من الروم ومراده بها الكناية عن الرجل الشافي كتغلم ما الموصولة وبعمرو الكناية
عن الرجل المتزيد الا خزه اليسره كما خزعمرو الواو في الخط وشرك هذه المسئلة والتي قبلها ملاحية
المضاف الا مستثنا عنه فلا يجوز امضى هذا ولا غلام هند وهند ذاهبة وهند ذاهبة التوجيه قول ابي
اذ الفعل في توجيه قراءة ابن عامر لا تتبع نفسا ايمانها بتانيث الفعل انه مرتب فكانت بعض اصابعه
من المضاف او سقط هنا الفيل بها لا تتبع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع
النائب عن الياء في البناء للمفعول ويلزم من ذلك تعدي فعل الضمير المتصل الظاهر ونحو قولك
زيد اكلم قريد انه ضع نفسه وهذا لا يجوز السابع الظرفية نحو توفي اكلها كل حين وقوله انا ابوا
المنهل من بعض الاحيار وقوله اني يوم سرت بني بوطال الثامن المصدرية نحو وسيعلم
الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فان معمول مخلوق ناصبه ينقلبون ويعلم معلقة عن العمل
بالاستفهام وقال ابن مالك ليعلم اي اذ نبذ تذابنتا او اي عزم للتفاضي عنها
اذ الاولى واجبة النصب بما بعدها كما ذا الاية الا انها هنا مفعول به كقولك تذابنت
ما الا مفعول مطلق لانها تقع للمصدر والثانية واجبة الرفع بالابتدا مشتملة لتعلم
ان الخبر بيا حصى ولتعلموا انا انتفاء عذابا والتاسع وجوب التصدر ولهذا وجب تقديم
المبتدا في نحو غلام من عندك والخبر في نحو هيهات اين يوم سبرط والمعمول في نحو غلام
ايهم الرهط ومررت بمن هو في نحو من غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع في نحو علمت ابو من زيد
والوهم ابن بشير قول بعض العلماء عليك بارباب الامور وهم غوال مضافا الى ارباب الامور تصحيفا
وانما الم ان يرمي محاسنها فتنحى فرارا وتقهرا برجع ابو من خبل مزمل يعير فوله مهرا وحمرا
والاشارة بقوله ثم خبل مزمل الى قول امرء القيس كان ابانا في عرانين وبله كبير انا سرت فاذه مزمل
وذلك ان مزملا صاحبة لكبير وكان رفعه الرجع ولكنه خبل لمجاورة المخفوض والعاشر التبلوذ لكل
في ثلاثة ابواب احدها ان يكون فيها الكبير ومثاله حيل يمنع ويمنعها يشتهون ومنادون
عليك وخوانه نحو مثالها الكي تتكفوون بيوتهم ومثل قوله لم يمنع الشرب منها غير انطف
حمامة في عصوف ان اوفال ابوها غيره ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن نحو غلام زيد
الحي جاءني بناء ومررت به لزوم بنا نحو غلام وغلامة ولا فايل به وبعضهم جعل هذين
الامثلة ادلة مما قبله ابن هشام بطوح في جعلها على ما تبطل معه الدلالة الباب الثاني

أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو من خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ بفتح ان يجز يومئذ وفتحه
الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني كان بنا وما طيا كف
على حين عاتبت المشيب على الصبا ٭ وقلت الما والمشيب وازع او عارضا نحو فولي
مدبرا فلما اجتنه من منهر فلما ٭ على حين يستصبين كل حليم ٭ ويا بابة وهو ارجح من الاعراب عند
ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور وان كان المضاف اليه فعلا معربا او جملة اسمية فقال
البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البنا ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
بفتح يوم وقراءة غير نافع وابن كثير يوم لا تملك نفس بفتح يوم وقال الشاعر
اذا قلت هذا حين اسلو بدا لنه ٭ نسيم الصبا من حيث يطلع النجم ٭ وقال آخر
الم تعلمي يا عمر الله انني ٭ كريم على حين الكرام قليل ٭ فانه لا اخرج اذا قيل مهلا
سخي واخرى ان يقال بخيل ٭ ويا بابة بالفتح ويحكى ابن الخشاب بسيل منهمر بالرفع
النصب على قول النابغة ٭ اناذ بيت اللعن انك لمتني ٭ وتلك التي تستك منها المسامع
مقالة اذ فرقلت يعرف انا له وذلك من تلقا مثلك رايح فقال اذ اكتفى قوله فصاحب
حياهم وبانوا حبر الاردى فشردى على الردى فقيل له الجواب فقال ابن الابرشرف اجاب يزيد
انه لما اضيف الى المبني اكتسب منه البنا فهو مفتوح لا منصوب وحكاه الزجاجي بالامرين
انك لمتني وقد رضين بالربع ونافشه ٭ المغنى قرا حقه او تثبت فالحمد لله الذي من علينا
بحبه ارباب الصلوة وجنبنا مخالفة الشافعي وارباب الشعور حمدا طيبا
مطلوبا كما يجب لجنابه ويرضى وصلى الله على وسلم على خير انبيائه وخلقه
احمد الكائنات عن خفايا الامور وعلى اله واصحابه الراسخين
وشيعته وحزبه واقاربه الذين فازوا بحظهم الاجور
وسبقوا الما يسبق اليه اهل الاموال والاثور
صلاة تدوم الى يوم البعثة
والنشور انتهى جامعه
انتهى

Copyright © King Saud University